

التقرير ٢٠٢١-٢٠٢٠ السنوي

الكنوز الذهبية



بنك مصر أحد كنوز مصر القيّمة
ووجود أيبقى

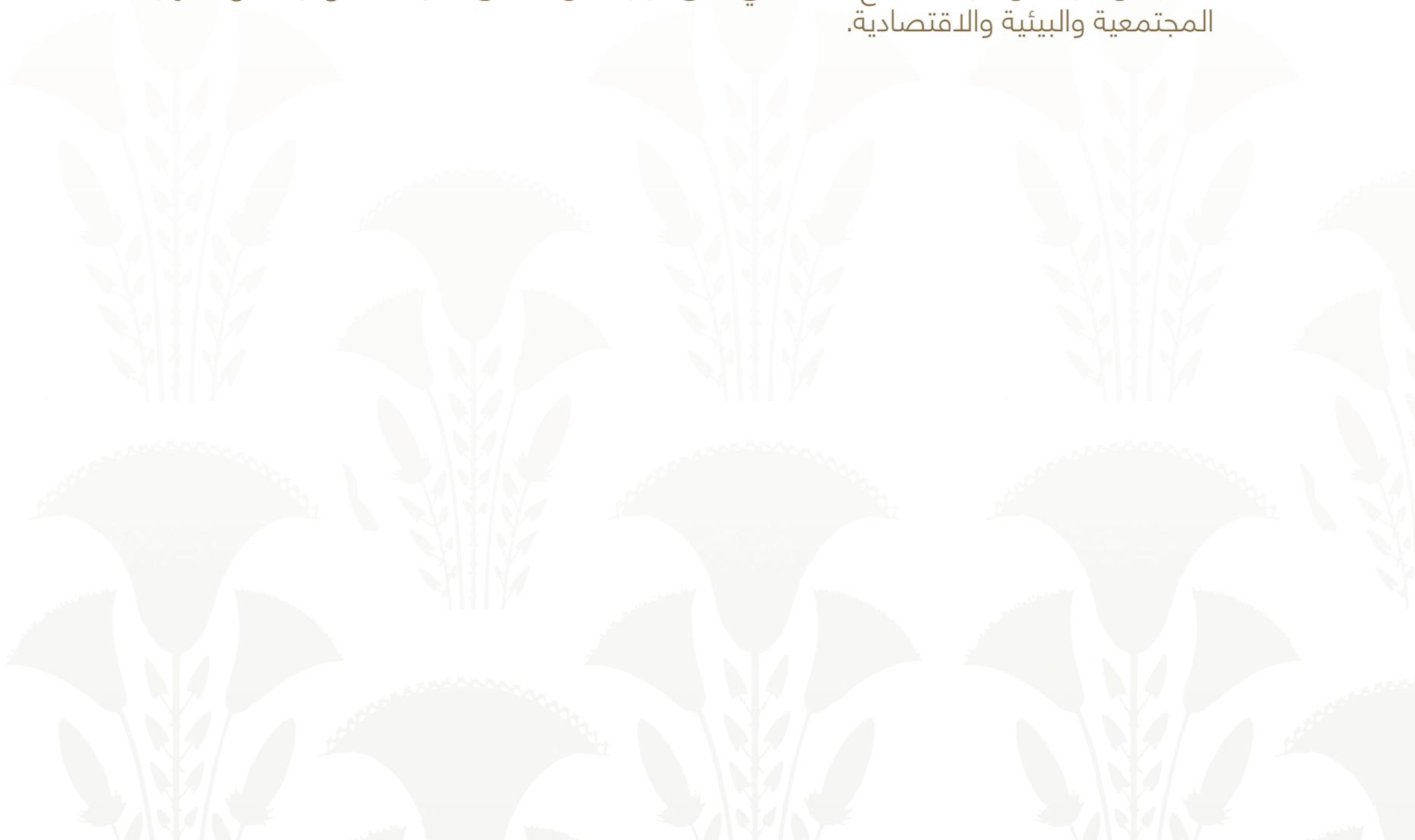


بنك مصر
BANQUE MISR

منذ عام ١٩٢٠

تقرير بنك مصر للأعمال والمسؤولية المجتمعية

يرسم تقريرنا الخاص بالمسؤولية المجتمعية والأعمال مستقبلا أفضل للجميع، من خلال الأعمال المسؤولة، نهدف إلى خلق قيمة للمجتمع ونسعى جاهدين لتحقيق الإنجاز الاقتصادي. لأكثر من قرن من الزمان، نجح البنك في خلق توازن بين تحقيق نمو الأعمال وتكامل الجهود المجتمعية والبيئية والاقتصادية.



زهرة اللوتس

تعد أحد عناصر شعار بنك مصر، حيث تمثل رمز التجدد والبعث التي تغلق في الليل وتزدهر تحت الماء في الصباح، قبل أن تعاود الظهور وتتفتح مرة أخرى.. كمثال للاستمرارية العطاء في بنك مصر.

بريق الذهب

كما أضاف بنك مصر بعدًا جديدًا من خلال تمهيد الطريق لبنك رقمي مستقل لتزويد العملاء بأفضل تجربة ممكنة من خلال ضمان خدمات سلسلة وسهل الوصول على مدار اليوم طوال أيام الأسبوع .

ولأكثر من قرن من الزمان، حقق بنك مصر المزيد من النجاحات وأدار بشكل فعال مهمته المتمثلة في الاستثمار في المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو التنمية الاقتصادية والمجتمعية، حيث يدعم نهج المرونة الذي يتبعه البنك بطريقة تعزز الاستقرار الاقتصادي طويل الأمد.

مثلت المرونة الاستراتيجية لبنك مصر المحور الرئيسي لقيادة ثقافة العمل الحصينة على المدى الطويل والوفاء بالمعايير التنظيمية، بما يسمح بمواصلة الأداء الجيد على الرغم من جميع التحديات المتعلقة بالصناعة.

ويعتمد بنك مصر على إرث ناجح، يهدف لضمان مستقبل مزدهر لجميع أصحاب المصلحة، ويسعى إلى الاستمرار في المثابرة في مواجهة الشدائد، ومواصلة جهوده المكثفة لخلق مستقبل مستدام أفضل، بإعتباره أحد كنوز مصر الثمينة.

يلقي تقرير بنك مصر هذا العام الضوء على العديد من الكنوز الذهبية الخالدة لمصر القديمة، كما يعكس التقرير السنوي البراعة الفنية المقدسة للحضارة المصرية القديمة، وذلك عن طريق إلقاء الضوء على خمسة آلاف سنة من الروعة التي لا مثيل لها.

تعكس زهرة اللوتس- التي ترمز إلى التجدد والبعث- جوهر بنك مصر (BM) الذي يتألق في أشد الأوقات، حيث لعب الذهب دورًا مهمًا في تجسيد المجد الأبدي للقدماء المصريين.

أُعجِب أجدادنا بالمعدن الثمين، وتم دمجهم في التحف الفنية الرائعة المحفوظة والتي ظلت غير قابلة للتدمير على مر القرون

مثل الذهب، يُظهر بنك مصر مرونة تشغيلية وإرث طويل الأمد مترابط مع التنمية المستدامة، وعلى الرغم من أزمة كورونا التي أثرت سلبيًا على النمو الاقتصادي العالمي، استمر البنك في السير على درب الاستدامة.

وانطلاقًا من رسالته الأولى، أدى التزام بنك مصر الكامل بأفضل ممارسات الاستدامة منذ مرحلة مبكرة إلى تعزيز مكانته الريادية المميزة في الأسواق التي يعمل بها.

ويواصل البنك توسيع قاعدة عملائه لدمج شرائح المجتمع غير المشمولة في الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى المغتربين المصريين.

وباعتباره بنكا «يمتلك ملاءة مالية قوية»، فإن بنك مصر مستعد بشكل كافي لتعويض آثار الوباء، ودفع التنمية الاقتصادية الوطنية للأمام، ومواصلة جهوده نحو الشمول المالي الرقمي من خلال الاستفادة من الإمكانيات غير المستغلة داخل المجتمع، حيث نجح بنك مصر في مواكبة تفضيلات العملاء المتغيرة باستمرار.

قام بنك مصر بتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية وخدمات الدفع الإلكتروني من خلال خدمات ومنتجات مصرفية آمنة وموثوقة ومتعددة الاستخدامات والأفضل في فئتها.

الكنوز الذهبية

منذ الأسرات المصرية الأولى، يعتبر الذهب معدنًا له قدسية خاصة وقيمة كبيرة، فقد آمن المصريون القدماء بأن «لحم» الآلهة مصنوع من هذا المعدن البراق غير الباهت.

ولهذا السبب – وفي ظل قيود الوصول إليه- كان الذهب مادة وُجِدَتْ بشكل حصري في السياقات النخبوية والملكية، حيث كان يتم دفن الملوك في توابيت مصنوعة من الذهب لتقريبهم من المكانة الإلهية التي يكتسبونها في الآخرة، ولا يوجد مثال أفضل على ذلك من الكنز المذهل للملك توت عنخ آمون، والذي من المقرر عرضه قريبًا بشكل دائم في المتحف المصري الكبير.

ومثل الذهب موردًا موجودًا في محاجر ومناجم محدّدة في مصر والنوبة، ولكن الآن انقرضت هذه المناجم، حيث تم استغلالها بشكل مكثف منذ بداية التاريخ المصري القديم وحتى العصر الروماني.

واستخدم ملوك المصريون القدماء الذهب من أجل الزينة الشخصية وكذلك لأغراض دبلوماسية، وهو ما تشير إليها رسالة تلقاها ملك الأسرة الثامنة عشر أمنحتب الثالث من ملك آشور، إشارة للذهب في مصر، حيث تضمنت عبارته إن الذهب كان مثل «الرمل تحت قدميك»، في إشارة إلى ثروة مصر في زمن هذا الملك.

وعلى الرغم من نهب العديد من الأغراض الذهبية وصرها وإعادة استخدامها بمرور الوقت، إلا أن العديد منها قد تمكّن من النجاة، حيث تمتلك مصر مجموعة رائعة من القطع الأثرية المصنوعة من الذهب، المصممة للفئة الملكية فقط في البداية، قبل أن تصبح شرمًا يُمنح للنخبة في البلاد.

كما يوجد العديد من هذه الكنوز في متاحف عديدة في جميع أنحاء العالم، ولكن لا يحتوي أيًا منها على العديد من القطع الرائعة مثل المتحف المصري والمتحف المصري الكبير الجديد.

هذا العام، يعرض بنك مصر في تقريره السنوي قطعًا أثرية جميلة من مصر الفرعونية، تم اختيارها جميعها لبراعة صنعها من معدن الذهب.



قناع توت عنخ آمون- (حوالي ١٣٣٦-١٣٢٧ ق-م)- عصر الدولة الحديثة 📷



الصدفة الذهبية

حاوية على شكل صدفة، (حوالي ٢٦٦٧-٢٦٤٨ ق-م)
عصر الدولة القديمة - الأسرة الثالثة - المتحف المصري بالتحريير

تم اكتشاف هذه الحاوية الذهبية ذات شكل صدفة المحار في حجرة صغيرة خارج حجرة الدفن الخاصة بالملك
سخم خت، إلى جانب جرة فخارية تحمل أفعالها ختم باسم الملك.

تقع مقبرة الملك سخم خت بالقرب من الهرم المدرج في سقارة، مثوى سلفه الملك الشهير زوسر. ومن
المحتمل أن هذه الحاوية كانت تستخدم كوعاء لزيت أو مساحيق التجميل، ويمكن فتحها وقفلها من خلال
مفصلة صغيرة، كما أنها قابلة للإغلاق بإحكام، وهي محفوظة الآن في المتحف المصري.



الأوعية الذهبية للملكة حتب حرس الأولى

حوالي ٢٦١٣ - ٢٥٦٦ ق. م
الدولة القديمة، الأسرة الرابعة

عُثِر على مقبرة الملكة حتب حرس الأولى، زوجة الملك سنفرو وأم الملك خوفو، سليمة بالقرب من الهرم الأكبر، وكانت تحتوي على العديد من المشغولات الذهبية والفضية، بما في ذلك أثاثها الشخصي، والحلي. كما وجدت أواني ذهبية تحاكي مثيلاتها الخزفية. وعلى الرغم من أن هذه القطع غير مزخرفة، إلا أن الصائغ الماهر جعلها لامعة بدرجة مثالية. وهذه الأواني الذهبية، ومن بينها إناء ذي صنبور، محفوظة في المتحف المصري بالتحرير.



محفة الملكة حتب حرس الأولى

حوالي ٢٦١٣ – ٢٥٦٦ ق. م
الدولة القديمة، الأسرة الرابعة.

تم اكتشاف المحفة، إلى جانب أثاث وأشياء جنازية أخرى للملكة حتب حرس الأولى، زوجة سنفرو ووالدة خوفو، في قاع مقبرة على الجانب الشرقي من قبر ابنها (الهرم الأكبر). ولظروف غامضة، تم العثور على تابوتها المرمرى المغلق فارغًا.

تأخذ نهايات أعمدة الكرسي المتحرك، شكل تيجان النخيل الذهبية الأنيقة، مثل تلك التي تظهر على أعمدة حجرية ضخمة من ذلك العصر تقريبًا وتزين الجزء الأمامي والخلفي من مسند الظهر، شرائط من خشب الأبنوس تحمل كتابات هيروغليفية ذهبية مفصلة بشكل جميل.

تعرفنا النقوش بأسماء وألقاب الملكة، ومنها «والدة ملك مصر العليا والسفلى»، في إشارة إلى ابنها خوفو. يوجد الكرسي الأصلي في المتحف المصري، بينما توجد نسخة طبق الأصل في متحف الفنون الجميلة في بوسطن، نفذته البعثة التي اكتشفته.



أساور من مقبرة الملك جر

حوالي ٢٩٦٦ - ٢٩٢٠ ق م
بداية الأسرات - (الأسرة الأولى)

اكتشفت هذه الأساور الجميلة في مقبرة جر وهو ملك من الأسرة الأولى، وهي شهادة على المهارة المذهلة للحرفيين المصريين القدماء منذ فجر التاريخ. ويتميز السوار الذي يحتوي على أشكال للصقور، بقطعه المتناوبة من الذهب والفيروز، في واحدة من أكثر مجموعات الألوان شهرة في الفن المصري القديم. والصقر هو معبود الملكية حورس، الذي صور جاثمًا على السرخ، والذي يمثل واجهة القصر الملكي في ذلك الوقت. وتحتوي الأساور على خرز من الذهب والفيروز، والجمشت واللزورد.

المصدر الوحيد المعروف لليوم للزورد في العصور القديمة، هو منطقة في أفغانستان الحالية، لذلك يثبت استخدامه لهذه الأساور، وجود طرق تجارية طويلة منذ وقت مبكر في تاريخ البشرية، كما أنه مظهر واضح لقوة وثروة الملوك المصريين في ذلك الزمان.

وبالإضافة إلى حب المصريين القدماء للتناسق والتكوين والسيمترية، كما يتضح من تكرار الأنماط، فإن هذه الأساور، تفصح كذلك عن روح الابتكار لدى الفنان ومهارته العظيمة. ومن الأمثلة على ذلك، حبات الخرز الأفقية المتدرجة، اللولبية للسوار الثاني.

يتطلب التعامل مع اللزورد الأزرق الداكن مهارة كبيرة، واهتمامًا بتفاصيل النحت والثقب، ولكن شكل القطع الذهبية، على الرغم من تماثلها، إلا إنه صنع بطريقة مختلفة؛ عن طريق لف سلك ذهبي حول قضيب أسطواناني.

الفهرس

الفصل الأول

بنك مصر

١٦	الملامح الرئيسية لـ ٢٠٢١
١٨	تأثير بنك مصر على الازدهار الاقتصادي في مصر
٢١	هدفنا
٢٢	الجوائز - التصنيفات
٢٦	استراتيجيتنا
٢٨	التواجد الدولي
٣٢	ملاحظات رئيس مجلس الإدارة

الفصل الثاني

نهجنا

٤٦	أنشطة البنك الفعالة (المؤثرة)
٥٠	تمكين الموظفين
٥٦	نظم الأجور والمكافآت
٥٨	التنمية المستدامة الشاملة
٨٧	مسئولية البنك تجاه البيئة
٨٩	الاستدامة في سلسلة التوريد
٩٠	إعطاء الأولوية للعميل

الفصل الثالث

معايير حوكمة بنك مصر

التزامنا الراسخ	١٠٢
مهام ومسؤوليات الإدارة	١٠٣
لجان مجلس إدارة بنك مصر	١٠٤
لجان الإدارة العليا واللجان التخصصية	١١١
فريق العمل	١١٨
ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل	١٥٨
تشكيل الإطار الصحيح لضمان الجودة (QA)	١٥٩
سياسة مكافحة الرشوة والفساد	١٦٠
سياسة الإبلاغ عن المخالفات	١٦٣
إدارة المخاطر	١٦٤

الفصل الخامس

الأداء المالي للبنك

أبرز ملامح الأداء المالي	٢٢٠
الأداء المالي	٢٢٢
قائمة المركز المالي المستقلة	٢٢٥
قائمة الدخل المستقلة	٢٢٦
قائمة الدخل الشامل الأخر المستقلة	٢٢٧
قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة	٢٢٨
قائمة التدفقات النقدية المستقلة	٢٣٠
قائمة التوزيعات المستقلة المعتمدة الأرباح	٢٣١
ملخص الإيضاحات المُتمة للقوائم المالية المستقلة	٢٣٢

الفصل الرابع

الاستدامة التشغيلية

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١٧٤
قطاع التحول الرقمي	١٧٦
قطاع الأموال والمراسلين	١٧٩
قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر	١٨٢
قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية	١٨٨
قطاع إئتمان الشركات والقروض المشتركة	١٩١
قطاع الأسواق المالية والاستثمار	١٩٥
قطاع التجزئة المصرفية	٢٠٤

بنك مصر

١٦	الملامح الرئيسية لـ ٢٠٢١
١٨	تأثير بنك مصر على الازدهار الاقتصادي في مصر
٢١	هدفنا
٢٢	الجوائز - التصنيفات
٢٦	استراتيجيتنا
٢٨	التواجد الدولي
٣٣	ملاحظات رئيس مجلس الإدارة



الفصل الأول

بنكنا.. بنك مصر

على مدار 10 عامًا، واصل طلعت باشا حرب العمل على نحو دؤوب ليقدم فكرة إنشاء بنك خلال عام 1911، ليكون بمثابة مشروع ريادي ذو أهمية بارزة لتحقيق النمو الاقتصادي. وفي ذلك، كتب «علاج مصر الاقتصادي»، ليكون دراسة جدوى عن تأسيس بنك مصر. ومنذ ذلك الحين، ترك أثرًا يفوق مهمته التقليدية باعتباره بنك مملوك للدولة. كما أن له السبق الدائم في دفع عجلة الرخاء المجتمعي الشامل لرسم مستقبل أفضل. كما رفع بنك مصر من مستوى جهوده، وذلك من خلال العمل المناخي الإيجابي ودعم الابتكار.

الملامح الرئيسية ٢٠٢١

أبرز الملامح غير المالية

عدد العملاء

١٣+ مليون

عدد الموظفين

٢٠+ ألف

شبكة الفروع المراسلة

٣٦٧

عدد مستخدمي المحفظة الإلكترونية لبنك مصر

٢,٤٣ مليون

حجم استثمارات قطاع المسؤولية المجتمعية

١,٥ مليار جنيه مصري

عدد الفروع

٧٧٩

عدد مراكز تطوير الأعمال (BDS)

١٥,٦٢٣

قاعدة عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة

١٨٠+ ألف

عدد ماكينات الصراف الآلي

٤+ ألف

عدد نقاط البيع

٣٣٤+ ألف (مع توافر وسطاء لعمليات الدفع)
مع ميسري الدفع

عدد بطاقات الدفع الصادرة

١٠,٧٧+ مليون

* البيانات المدرجة أعلاه مسجلة عن تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

أبرز الملامح المالية

إجمالي الأصول

١٥٨٣
مليار جنيه مصري

صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

٩,٨
مليار جنيه مصري

مصروفات ضرائب الدخل

١٩,١
مليار جنيه مصري

صافي القروض والتسهيلات للعملاء

٥٩٠,٦
مليار جنيه مصري

صافي الأرباح بعد خصم الضرائب

٢٣,٥
مليار جنيه مصري

حقوق الملكية

١٣١,٦
مليار جنيه مصري

ودائع العملاء

١٢٣٤
مليار جنيه مصري

إجمالي القروض وتسهيلات للعملاء

أفراد ومشروعات صغيرة

١٢١
مليار جنيه مصري

مؤسسات كبيرة ومتوسطة

٤٨٦
مليار جنيه مصري

* البيانات المالية المدرجة أعلاه مسجلة وفقا لأحدث البيانات المالية الصادرة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الأداء المالي لدينا صفحة ٢٢٠

تأثير بنك مصر على الازدهار الاقتصادي في مصر

يحتل الرضاء المستدام مركز متقدم كأحد الأهداف الرئيسية لبنك مصر، حيث تمتد مساهمات البنك لتحقيق الرضاء المستدام إلى ما هو أبعد من التميز التشغيلي والربحية وصولاً إلى تعزيز العدالة المجتمعية. حيث يدعم بنك مصر تزويد كل شخص بالأدوات اللازمة للحصول على حياة كريمة، والتمكن من إدارة وتدبير شؤونه المالية.

تحقيق نتائج بارزة

كان إنشاء بنكاً مصرياً هدفاً صعب التحقيق إلى حد كبير، وهو ما سعى إليه طلعت حرب بلا كلل لمدة 10 عامًا، إلى أن أعلن المرسوم الصادر في ٣ أبريل ١٩٢٠ بتشكيل بنك مصر كشركة مساهمة مصرية.

ويعمل بنك مصر على سد الفجوات المجتمعية والاقتصادية من خلال استخدام التقنيات الصاعدة، وتوسيع الانتشار الجغرافي، وتبني مبدأ التركيز على العملاء، وخلق تأثير مستدام.

وحقق بنك مصر إنجازات هامة عبر رحلة مستمرة من العطاء وبذل الجهد، حيث يمتلك الخبرة والالتزام والثقافة التي تساعده في الحفاظ على ريادته مع الحصول على حصة سوقية أعلى.

كما حقق بنك مصر أيضاً هوامش تشغيل عالمية، وقاد مؤشرات أداء أساسية قوية مع المساهمة في النمو الاقتصادي الوطني والتنمية المجتمعية، بالإضافة إلى نجاح البنك في توسيع نطاق الوصول للخدمات المالية من خلال منظومة من البرامج والمنتجات والخدمات لجميع المصريين.

الاستفادة من التقنيات الناشئة

في محاولة للبقاء في مقدمة المسار التكنولوجي، يعتبر بنك مصر أول بنك في الشرق الأوسط يطبق أنظمة الكمبيوتر في العمليات المصرفية، كما أطلق أول وحدات الحوسبة في القطاع المصرفي، حيث وافق مجلس إدارة بنك مصر على إنشاء لجنة عليا لدراسة مستقبل ميكنة الحسابات المصرفية، وكان ذلك في عام ١٩٧٥.

وخلال عام ١٩٨٠، قام بنك مصر بتنويع منتجاته المصرفية وتشجيع الابتكار المصرفي، وتم إطلاق أول ماكينة صراف آلي، ومع بدء العصر الرقمي، قام البنك بإدخال تحسينات كبيرة على نظامه المصرفي ومنصاته الرقمية لتزويد جميع عملائه بأحدث التقنيات المالية والخدمات المصرفية الرقمية.

كما بدأ بنك مصر في عام ٢٠٠٦، مشروع مركز خدمة عملاء وتطبيق النظام البنكي الجديد «FlexCube»، بالإضافة إلى افتتاح مركز الحاسب الآلي وإدارة الكوارث، كما أنشأ شركة مصر للابتكارات الرقمية في عام ٢٠٢٠ لتتولى مسؤولية الاستعداد لإطلاق أول بنك رقمي محلي في مصر.

وأطلق أيضاً البنك مكتب التحول الرقمي الذي يركز على أربعة محاور رئيسية: ثقافة التحول الرقمي، وتطوير الفروع، وبناء القدرات، والعنصر الرقمي.

اعتماد مبدأ «مركزية العميل» - اعتماد مبدأ «التركيز على العميل»

كهدف استراتيجي رئيسي، يسعى بنك مصر لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة، ويحتفظ البنك بالقيادة في إطلاق العنان للإمكانيات المالية لعملائه في أي وقت وفي أي مكان من خلال مجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات المصرفية المقدمة عبر الإنترنت .

ويعتبر بنك مصر من أوائل البنوك التي قدمت فروعًا متوافقة مع الشريعة الإسلامية «كنانة»، كما يحسّن البنك من خدمات التمويل الإسلامي الخاصة به لتتماشى مع التطورات الرقمية.

هذا بالإضافة إلى تعزيز بنك مصر تفوقه كواحد من أوائل البنوك التي تدمج الشباب والنساء والأشخاص ذوي القدرات الخاصة في القطاع المصرفي، وإدخال أجهزة الصراف الآلي المجهزة، والخدمات المصرفية المخصصة، والتي تشمل برنامج «ذات» الذي تم إطلاقه مؤخرًا، وهو أول برنامج تمويلي شامل لدعم المرأة المصرية، بالإضافة إلى تدريب موظفي مكتب الاستقبال في بعض الفروع على التواصل مع العملاء ذوي القدرات الخاصة باستخدام لغة الإشارة.

وأخذ البنك زمام المبادرة في تقديم مزايا فريدة، بما في ذلك سهولة الاستخدام والوصول السريع إلى الموارد المالية والمساعدة الفورية وجودة الخدمة الشخصية.

لا يقف التحول إلى تجربة مصرفية رقمية بالكامل عند إثراء تجربة عملاء بنك مصر فحسب، بل يعزز أيضًا تأثيره الإيجابي على تطوير الاقتصاد الوطني وتشكيل بيئة أفضل، علاوة على ذلك، تعمل آليات الأمان وخصوصية البيانات على الارتقاء بالبنك في مجال المرونة الرقمية، كما توفر تجربة عملاء أكثر أمانًا.

وبالتالي، أصبح بنك مصر أول بنك في مصر وشمال إفريقيا يطبق معايير تأمين بيانات بطاقات الدفع الإلكتروني، بعد حصوله على أحدث إصدار من شهادة معيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع العالمية (PCI DSS ٣.٢.١)، كما وسع البنك خدماته المصرفية الرقمية واستفاد من إمكانيات تطبيق FinTech لتوسيع خدماته المصرفية الرقمية لتكون أكثر سهولة.

توسيع الانتشار الجغرافي

يسعى بنك مصر إلى توسيع وتحسين شبكات التوزيع الخاصة به، لدعم سهولة الوصول إليه من قبل قاعدة عملاء أوسع، كما يتمتع البنك بحضور إقليمي ودولي عبر ثلاث قارات، ويتضمن ذلك ٥ فروع في الإمارات العربية المتحدة وفرع واحد في فرنسا.

بالإضافة إلى ذلك، يشمل التواجد الدولي للبنك «بنوك تابعة» في لبنان وألمانيا، بالإضافة إلى مكاتب تمثيلية وشبكة عالمية من البنوك المراسلة.

خلق تأثير مستدام

وباعتباره مؤسسة مالية رائدة في مصر، يولي بنك مصر اهتمامًا كبيرًا للمسؤولية المجتمعية للشركات ويلتزم بالمبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة للوفاء بالالتزامات الأساسية في مجالات حقوق الإنسان والعمالة والبيئة ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى تطبيق أفضل ممارسات الاستدامة منذ مرحلة مبكرة، والنجاح في ترسيخ وتعزيز مكانته القيادية المميزة.

ويعتبر بنك مصر أول بنك مصري حكومي يقدم تقارير عن عملياته التجارية وفقا لمعايير GRI، وتعني هذه المعايير أن الأنشطة التجارية تمتثل لمبادئ الاستدامة المتعلقة بالحوكمة وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد والمشاركة المجتمعية والمعايير البيئية والشفافية والإفصاح.

ويستفيد بنك مصر استراتيجيًا من أداء الاستدامة لتحقيق الأهداف على النحو المتوقع في أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠، ورؤية مصر ٢٠٣٠، كما يعطي الأولوية لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) المعتمدة فيما يتعلق بآثارها المجتمعية والاقتصادية والبيئية الكبيرة، بالإضافة إلى استمراره نحو تعزيز أدائه وعملياته على جميع الجبهات.

وقام بنك مصر بالتوقيع على مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإدارة عملياته، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس للمناخ، وبالإضافة إلى تعزيز التمويل الأخضر، حصل البنك على اعتماد أول فرع له صديق للبيئة وهو شهادة «ترشيد الفضية»، مما عزز بصمتها البيئية الإيجابية.

هدفنا

لقد كان بنك مصر أحد ركائز الرخاء الإقتصادي من خلال قيادته لطريق دعم نمو الإقتصادي المصري، ويعمل البنك على تحقيق هدف مشترك يتمثل في تحسين الحياة المالية والمجتمعية مع الحد من تأثير هذه الحياة على البيئة.

وفي ضوء تمثيل العدالة والشمول كأحد ركائز نهج بنك مصر القائم على المبادئ، بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، يعمل بنك مصر بإصرار ومثابرة لتقديم منتجات وخدمات مالية معتدلة التكلفة وتلبي متطلبات جميع الشرائح المجتمعية، بما في ذلك الفئات الضعيفة وغير المعرضة للخطر.

كما يخدم البنك الشباب، وسكان القرى الفقيرة ذات الدخل المنخفض، والعشوائيات، والسيدات المُعيلات، حيث يعمل إدخال الناس في النظام المالي على تحفيز التنمية المجتمعية والاقتصادية ويساهم في تحقيق العديد من أهداف الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة، وبما يدعم الوصول إلى الخدمات المالية بما يُمكن الأشخاص من إدارة حياتهم اليومية بشكل أفضل، والتعامل مع الصعوبات غير المتوقعة، وتحقيق تطلعاتهم، والتخطيط للمستقبل.

ويتم تضمين هذا الهدف في خطوط أعمال بنك مصر وينعكس على الأشخاص الذين يعمل معهم البنك، ورواد الأعمال الذين يستثمر فيها، والعملاء الذي يقوم بخدمتهم.

ويستهدف بنك مصر الاستمرار في تطوير المنتجات المصرفية، وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، وتعزيز جودة المنتجات والخدمات المقدمة، وتطوير الرفاهية المجتمعية مع الالتزام بالحوكمة الرشيدة، والتنظيم القوي، وآليات المحاسبة.

كما يؤمن بنك مصر بقوة أن المبادئ الراسخة لحوكمة الشركات جزء أساسي من هويته، ولذلك يلتزم بموازنة ممارسات حوكمة الشركات لديه مع المعايير العليا، بالإضافة إلى إلتزامه بالنهج القائم على تحقيق القيمة لأصحاب المصلحة من خلال الكشف في الوقت المناسب وبشفافية عن معلومات دقيقة فيما يتعلق بملكيتة وعملياته وأدائه المالي.

كما يركز نهج البنك في الاستدامة على وصول أكثر شمولاً وعدلاً إلى التمويل كمبدأ أساسي للعدالة المجتمعية، بالإضافة إلى تقديم خدماته للجماهير العريضة بشكل مسؤول ومستدام، مع اعتماد مبادئ الحوكمة السليمة للأداء المستدام.

الجوائز - التصنيفات

على الرغم من مجموعة التحديات الجديدة، يفخر بنك مصر بكونه من الرواد دائماً، وبحصوله على مكافأة مستحقة عن التزامه بتقديم حلول مصرفية مبتكرة هي الأولى من نوعها في هذا المجال. وعلى مدار أكثر من قرن من الزمان، كان بنك مصر دائماً الأفضل، مع هدف سام وهو تحقيق توعية مجتمعية مؤثرة، واستمرت مكانة بنك مصر البارزة في ظل التعافي من جائحة كورونا، فيما اتخذ مساراً مسؤولاً ومستدامة نحو النمو. وفي عام ٢٠٢١، حصل بنك مصر على ٦٧ جائزة تصنيفات متقدمة:

مجلة ذا يوروبيان البريطانية

- أفضل بنك في إدارة الخزنة - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- أفضل بنك في إدارة السيولة - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- أفضل بنك في استبدال العملات الأجنبية - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- أفضل بنك في أدوات الدخل الثابت - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- أفضل بنك مقدم للسيولة في مجال استبدال العملات الأجنبية - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

استقصاء عن فئة التمويل التجاري من مجلة «يوروموني»

- التصنيف الأول كرائد للسوق المصرية
- التصنيف الأول كأفضل مقدم للخدمة - إفريقيا
- التصنيف الأول كأفضل مقدم للخدمة - مصر
- التصنيف الأول كأفضل مقدم لخدمات الإستشارة - إفريقيا
- التصنيف الأول كأفضل مقدم لخدمات التمويل - إفريقيا
- التصنيف الأول كأفضل مقدم للخدمة السوقية - إفريقيا
- التصنيف الأول كأفضل مقدم لخدمة المنتجات - إفريقيا

مجلة جلوبال فاينانس

- أفضل بنك في إدارة صناديق أسواق النقد والاستثمارات قصيرة الأجل في الشرق الأوسط

مجلة إنترناشيونال إنفيستور

- البنك الأكثر ابتكاراً - مصر



مجلة آسيا وان

■ أفضل علامة تجارية - آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي

■ أفضل شخصية قيادية للعام للأستاذ محمد الإتربي - رئيس مجلس الإدارة - آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي

جوائز وورلد فاينانس للبنوك

■ أفضل بنك في خدمات التجزئة المصرفية - مصر

■ أفضل بنك - مصر

مجلة ذا جلوبال إيكونوميكس

■ أفضل بنك في إدارة الخزنة وشبكة المراسلين - مصر

■ أفضل بنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مصر

مجلة ذا ديجيتال بانكر

■ البنك الأفضل في تقديم حلول التمويل المستدام - إفريقيا

■ البنك الأفضل تميزًا في التحول الرقمي للمدفوعات - إفريقيا

■ أفضل بنك في تقديم خدمات الدفع للتجار - إفريقيا

■ أفضل بنك في مبادرة المدفوعات الإلكترونية - إفريقيا

■ البنك الأكثر ابتكارًا في تقديم خدمات الصراف الآلي - إفريقيا

■ أفضل بنك رقمي - مصر

مجلة كوزموبوليتان ذا دايلي

■ أفضل بنك في خدمات المعاملات المصرفية - مصر

■ البنك الأكثر ابتكارًا في إدارة الخزنة - مصر

■ أفضل بنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مصر

مجلة وورلد بيزنس أوت لوك

■ أفضل بنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مصر

■ أفضل بنك يقدم للقروض الرقمية الجديدة - مصر

■ أفضل بنك للمعاملات المصرفية الإسلامية - مصر

مجلة جلوبال براندز

■ أفضل علامة تجارية للتجزئة المصرفية - مصر

■ أفضل علامة تجارية للشركات - مصر

■ أفضل علامة تجارية للخدمات المصرفية الرقمية - مصر



مؤسسة التميز الدولية

■ جائزة فخر العرب الدولية للقيادات المصرفية للأستاذ/ محمد اليتربي رئيس مجلس إدارة بنك مصر

مجلة جلوبال بيزنس أوت لوك

■ البنك الأكثر ابتكارًا في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مصر
■ البنك الأكثر ابتكارًا في إدارة النقد - مصر

مجلة إنترناشيونال بيزنس

■ أفضل بنك في مجال المراجعة الداخلية - مصر
■ البنك الأكثر ابتكارًا في خدمات الخزنة - مصر

مجلة إنترناشيونال فاينانس

■ أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية - مصر
■ البنك الأكثر ابتكارًا في مجال الخدمات الصغيرة والمتوسطة - مصر

مجلة جلوبال بانكينج أند فاينانس ريفيو

■ البنك الأسرع نموًا في إدارة النقد - مصر
■ البنك الأسرع نموًا في تمويل التجارة - مصر

جوائز التميز الرقمي لأفضل المؤسسات المالية العربية

■ أفضل بنك في الابتكار الرقمي - مصر
■ التميز الرقمي في رفاهية العملاء - مصر

مجلة آسيا موني «يوروموني»

■ أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية - منطقة الشرق الأوسط
■ أفضل بنك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مصر

مجلة آسيان بانكينج أند فاينانس

■ مبادرة العام لإدارة جائحة كورونا - مصر
■ مبادرة العام للمحفظة الرقمية - مصر

قائمة بلومبرج الخاصة بالقروض المشتركة

■ المركز الأول في ترتيب القروض المشتركة حتى نهاية الربع الثالث - مصر

شهادة ترشيح الفضية

■ فرع مصطفى النحاس كأول فرع صديق للبيئة في مصر



جائزة التميز والإنجاز المصرفي - الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

■ جائزة أقوى حملات إعلانية توعوية بنسب التفاعل مصر

مجلة ذا بانكر العالمية التابعة لمؤسسة فاينانشال

■ بنك العام - مصر

■ مركز متقدم في قائمة التصنيف العالمي لأفضل 1000 بنك في العالم

■ عملية العام «التمويل الإسلامي» - إفريقيا

ميا فاينانس

■ أفضل بنك في خدمات التجزئة المصرفية - مصر

■ أفضل بنك للمعاملات المصرفية الإسلامية - مصر

■ أفضل بنك في خدمات إدارة الخزنة

جوائز التميز من شركة IDC العالمية للأبحاث

■ جائزة الريادة في الابتكار الرقمي - مصر

استقصاء إدارة النقد لمجلة «يوروموني»

■ التصنيف الأول كرائد للسوق - مصر

■ التصنيف الأول كأفضل مقدم للخدمة - إفريقيا

■ التصنيف الأول كأفضل مقدم للخدمة - مصر

■ التصنيف الأول كأفضل مقدم لخدمات الاستشارة - إفريقيا

■ التصنيف الأول كأفضل مقدم لخدمات التمويل - إفريقيا

■ التصنيف الأول كأفضل مقدم للخدمة السوقية - إفريقيا

■ التصنيف الأول كأفضل مقدم لخدمة المنتجات - إفريقيا



استراتيجيتنا

أطلق بنك مصر في عام ٢٠٢١ خطة لتعزيز الثقافة التنظيمية وكذلك أول برنامج تمويلي متكامل لدعم المرأة المصرية، حيث يعمل البنك على الاستثمار في العنصر البشري وتمكين المرأة ماليًا، وتؤكد تلك الخطوات على وجود بنك مصر على الطريق الصحيح لتحقيق مستهدفاته المتعلقة بالربح والمجتمع والبيئة.

وتمتد استراتيجية بنك مصر إلى التواجد العالمي والمحلي وعبر القنوات الرقمية، لتعكس أيضًا توجه البنك ورؤيته ورسالته وقيمه تجاه التنمية المستدامة.

رؤيتنا

أداؤنا المتميز... طريقنا نحو ريادة... نستحقها أسماً وتراثاً.

مهمتنا

التميز في توفير كافة الاحتياجات المصرفية لعملائنا، تعظيم القيمة لأصحاب رأس المال، تنمية ولاء العاملين مع القيام بدور رائد في رضاء وتنمية مصر.

قيمنا

تحدد القيم الأساسية الجديدة لبنك مصر من نحن وكيف ندير أعمالنا، حيث تتمثل القيم الأساسية للبنك في المرونة، المسؤولية والإتقان، الابتكار، محورية العميل والفخر، والتي تعكس سرعة استجابة البنك لتطوير التجربة المصرفية المقدمة للعملاء لإيجاد حلول فعالة لتحسين نتائج الأعمال.

وتضمن قيم بنك مصر أن جميع توجهات البنك تدور حول إعطاء الأولوية للعملاء، كما يتم دمج هذه القيم الأساسية في استراتيجيته وسير أعماله اليومية وأنشطته، ويفخر البنك بإرثه الممتد لمئة عام من الالتزام بالتنمية المستدامة، ويستثمر ذلك في بناء إرث جديد لمائة عام قادمة.

المرونة

القدرة علي العمل بشكل ديناميكي يتسم بالسرعة والبساطة لمواكبة التغيرات الداخلية والخارجية بسهولة بغرض إنجاز أعمالنا بأعلى كفاءة وأفضل أداء.

المسؤولية والإلتقان

التفاني في قيادة وإدارة الأعمال بشكل مُتقن وفي كافة ما نقوم به من ممارسات وواجبات لضمان ريادتنا وتعزيز استدامتها.

الابتكار

التفكير بشكل إبداعي ومُبتكر لإحداث طفرة في منتجاتنا وخدماتنا وإجراء اتنا للإنتلاق نحو آفاق جديدة لتقديم قيمة مضافة وتحقيق ميزة تنافسية.

محورية وتميز العميل

العميل علي قمة أولوياتنا واهتماماتنا من خلال تعظيم جودة تعاملاتنا وخدماتنا وتحسين تجربة عُملائنا لنكون دائماً اللختيار الأول والأفضل.

الفخر

البناء علي إرثنا مع الحفاظ علي هويتنا هو حجر الأساس الداعم لنكون دائماً في الصدارة.

التواجد الدولي

يتمتع بنك مصر بانتشار عالمي واسع، مما يتيح أمام البنك فرص عديدة وآفاق غير محدودة، حيث يمتد التواجد الدولي لبنك مصر عبر ثلاث قارات، بإجمالي خمسة فروع في الإمارات العربية المتحدة، وفرعاً في فرنسا (باريس)، وبنكين تابعين في ألمانيا (فرانكفورت) ولبنان. كما يدير بنك مصر أربعة مكاتب تمثيل في روسيا (موسكو) والصين (كوانزو) وكوريا الجنوبية (سيول) وإيطاليا (ميلانو) بالإضافة إلى مكتباً تمثيلاً في أبيدجان (كوت ديفوار) تابع لبنك مصر لبنان. يتبنى بنك مصر استراتيجية توسعية، تركز بشكل رئيسي على التوسع في قارتي إفريقيا وآسيا، حيث يهدف البنك إلى توسيع نطاق انتشاره الجغرافي ليشمل مقديشو (الصومال) ونيروبي (كينيا) وجيبوتي (جيبوتي) والرياض (المملكة العربية السعودية). كما يسعى البنك لتوسيع تواجده في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال افتتاح فرع جديد في مركز دبي المالي العالمي (DIFC).



الإمارات العربية المتحدة

يدير بنك مصر خمسة فروع في الإمارات العربية المتحدة، تقع الفروع في أبو ظبي والعين ودبي ورأس الخيمة والشارقة، وتقدم تلك الفروع مجموعة من المنتجات والخدمات لقاعدة واسعة من العملاء.

يمتلك بنك مصر- الإمارات قطاعات أعمال متميزة، مثل المنتجات والخدمات المصرفية للشركات، والتجزئة المصرفية (عملاء الأفراد)، المراسلين والمؤسسات المالية (FI) والقروض المشتركة، وإدارة الثروات الدولية (IWM) والأسواق العالمية، والخزينة، والاستثمار، وذلك لضمان الاستدامة وتنوع الإيرادات وخلق محفظة متوازنة، مع الاحتفاظ بمزيج من العمولات والفوائد على المنتجات.

وقام بنك مصر-الإمارات بتحويل توجه محفظة الشركات من خلال إعادة توجيه السوق المستهدف والتركيز على الأطراف ذات المخاطر المنخفضة. من ناحية أخرى، يستبدل بنك مصر المحافظ منخفضة العائد بأصول تدر عائد أعلى لتحسين إجمالي عائد المحفظة، والتي تغطي العديد من قطاعات الاقتصاد، مثل توليد الطاقة وتحلية المياه، والاتصالات، وشركات النفط والغاز الوطنية، وشركات التصنيع الوطنية، ومحطات التبريد، إلخ.

وتعمل الخدمات المصرفية للأفراد على تطوير قاعدة عملاء مستدامة ومتنوعة من خلال ودائع وحسابات تشغيل منخفضة التكلفة نسبيًا، كما نجح بنك مصر في زيادة ودائع العملاء بنسبة ٩٪ مقارنة بالعام المالي ٢٠٢٠.

وفي إطار جذب العملاء وتشغيل الحسابات التجارية، قام بنك مصر بتوظيف فريق متخصص لجذب المزيد من العملاء وذلك بعد إطلاق منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. حقق البنك خلال العام المالي ٢٠٢١، معدلات نمو قوية بلغت ٨٣٪ على صعيد الحسابات الجارية وحسابات التوفير (CASA). ونتيجة لذلك، بلغت نسبة الودائع لأجل لودائع العملاء ٢٩٪ في العام المالي ٢٠٢١، مسجلة زيادة نسبتها ٥٨٪ على أساس القواعد السنوية (على أساس سنوي)، في حين ارتفعت نسبة أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير (CASA) إلى ٧١٪ مقارنة بـ ٤٢٪ في عام ٢٠٢٠.

المؤسسات المالية (FI) والقروض المشتركة تتبع نهج متعدد الجوانب من خلال توفير خدمات البنوك المراسلة وحلول منتجات التجارة الدولية

وتسهيلات القروض المشتركة. كما تقدم إدارة الثروات الدولية (IWM) للعملاء أصحاب الملاحة المرتفعة إمكانية التعامل على المنتجات الاستثمارية مثل أذون الخزانة ومنتجات الدخل الثابت بمعدلات ايداع مميزة. كما توفر فرص الاقتراض بغرض الاستثمار.

تقدم إدارة الأسواق الدولية منتجات وحلول التحوط لعملائها مثل تحوطات أسعار الفائدة، تحوطات أسعار الصرف، تحوطات السلع، حيث تقوم إدارة الأموال بإدارة فائض السيولة بشكل مربح كما أنها تدير محفظة الاستثمارات.

بالإضافة إلى ذلك، يواصل بنك مصر الإمارات الاستثمار في تطوير أنظمتها المصرفية الأساسية، حيث أطلق منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت واستثمر في أمن البيانات وتوافرها مع أنظمة لحظية في مواقع بديلة، مما يوفر الحد الأدنى من وقت النسخ الاحتياطي واستعادة البيانات وتطوير وتكامل الأنظمة المصرفية وحلول المعالجة (STP). كما قام البنك بتطوير كبير على صعيد الأرشيف الإلكترونية مع الاستثمار المستمر في التشغيل الآلي وأنظمة سير العمل.

وسجل بنك مصر الإمارات معدل ربحية من خلال عائد على متوسط الأصول (ROAA) بنسبة ٠,٥ ٪ في العام المالي ٢٠٢١، وبلغ معدل الربحية للعائد على متوسط ربحية حقوق الملكية (ROAE) ٥,٨ ٪ في العام المالي ٢٠٢١.

بالإضافة إلى نمو الربحية في العام المالي ٢٠٢١، حيث بلغ صافي الربح ٤٤ مليون درهم إماراتي، كما ساهم تحسن معدل صافي الربح في ارتفاع صافي إيرادات الفائدة، والذي ارتفع بنسبة ٢٢٦ ٪ مقارنة بالعام المالي ٢٠٢٠.

كما ارتفع صافي هامش العائد لبنك مصر الإمارات ليصل إلى ٠,٨٦ ٪ في العام المالي ٢٠٢١ مقارنة بـ ٠,٤٢ ٪ في العام المالي ٢٠٢٠، مدعوماً بتخفيض كبير في تكلفة الأموال ونسبة جيدة لمؤشر كفاية رأس المال (CAR).

وارتفع مؤشر كفاية رأس المال في بنك مصر الإمارات إلى ١٨٠,٠٨ ٪ في العام المالي ٢٠٢١ مقارنة بـ ١٥٠,٨٨ ٪ في العام المالي ٢٠٢٠، وذلك بسبب الزيادة في إجمالي رأس المال الإلزامي وانخفاض الأصول المرجحة بالمخاطر، فيما ظل مؤشر كفاية رأس المال للبنك أعلى من الحد الأدنى الإلزامي المحدد من البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والبالغ ١٣ ٪.

لبنان

يعتبر بنك مصر لبنان ش.م.ل. (BML) من أقدم البنوك في لبنان، حيث تأسس في عام ١٩٢٩، ويعتبر ثالث أقدم بنك في البلاد، حيث تم إنشائه قبل استقلال لبنان. كما يعد بنك شامل يتمتع بإرث قوي ورؤية حديثة، حيث يدير فروعاً في جميع أنحاء لبنان، بالإضافة إلى مكتب تمثيل في (أبيدجان) كوت ديفوار.

حصل بنك مصر لبنان على ترخيص من هيئة الأسواق المالية في لبنان لتقديم أنشطة أعمال الأوراق المالية المختلفة، بما في ذلك خدمات التداول والحفظ. وتم تأسيس شركة مصر لبنان للتأمين ش.م.ل في ديسمبر ٢٠١٠، وذلك بهدف تطوير حزمة متكاملة من الخدمات تركز بشكل أساسي على التأمين المصرفي، بالإضافة إلى باقة الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد.

وعلى مدار أكثر من ٩٠ عاماً، التزم بنك مصر لبنان بتطوير الاقتصاد والمجتمع اللبناني، حيث ركز البنك مؤخراً بشكل متزايد على القضايا البيئية، لزيادة الوعي بأهمية الإدارة المستدامة للنفايات، كما اعتمد برنامج إعادة التدوير بالتعاون مع «L'Ecoute» ، وهي جمعية غير هادفة للربح تساعد الأشخاص ذوي القدرات الخاصة على الاندماج في المجتمع لإعدادهم وتأهيلهم مهنيًا.

كما قام بنك مصر لبنان برعاية حملة دافا DAFA، والتي تروج للتبرعات بالاحتياجات الأساسية، مثل الطعام والملابس وغيرها من الضروريات وتقديمها للعائلات والأفراد في لبنان تحت خط الفقر، حيث نجح في مساعدة أكثر من ٤٥٠٠٠ أسرة محتاجة.

وأدت جائحة كورونا إلى زعزعة استقرار الاقتصاد وتعطيل الحياة، واختبار قدرة الشعب اللبناني على التحمل على مدار العامين الماضيين، وبعد إجراء تحليلات التكلفة، أغلق بنك مصر لبنان ١٠ فروع، وتمت إعادة هيكلة البنك واعداد نطاق العمل.

ونجحت الإدارة العليا في تقليص محافظ القروض وتسوية قروض الشركات، بالإضافة إلى ذلك رصد البنك حوالي ٧٠٪ من مخصصاته لتغطية محفظة سندات اليوروبوندرز(سندات اليورو)، وتظهر النتائج المالية لعام ٢٠٢١ انخفاضاً بنسبة ٤٪ في إجمالي أصول البنك، و ٢٪ في إجمالي الودائع، و ٣٦٪ في إجمالي محفظة القروض.

ويعتبر البنك من أوائل البنوك التي قامت بتطبيق زيادة رأس المال وكذلك نسبة السيولة المطلوبة وفقاً لمتطلبات مصرف لبنان (البنك المركزي اللبناني) (والتعهد بالالتزام باللوائح التنظيمية، ومعايير حوكمة الشركات، وإدارة المخاطر من خلال تدابير وسياسات حازمة.

فرنسا

افتتح بنك مصر فرع في فرنسا في عام ١٩٢٢ في شارع دانييل كازانوف- المعروف سابقاً باسم شارع دي بيتيتس تشامبس- في باريس، وتم نقله في عام ١٩٨٤ إلى شارع أوبر في باريس، ويعد البنك عضوًا في الجمعية المصرفية الفرنسية ويعمل تحت إشراف ورقابة البنك المركزي الفرنسي.

ويهدف البنك إلى تعزيز التجارة بين أوروبا والشرق الأوسط، وخاصة بين مصر وفرنسا، كما يعتبر عمليات تمويل التجارة من الأعمال الأساسية للبنك، حيث سجل زيادة قدرها ١٤٠٪ في العام المالي ٢٠٢١ مقارنة بالعام المالي ٢٠٢٠.

كما يقدم بنك مصر باريس خدمات التجزئة المصرفية للعملاء أصحاب العلاقات مع مصر. نجح فرع باريس في تنفيذ عمليات تمويل التجارة الخارجية بحجم عمليات بلغ مليار دولار أمريكي خلال أزمة جائحة كورونا.

وأعطى البنك الأولوية لسلامة الموظفين خلال فترات انتشار الوباء وفترات الإغلاق، كما حافظ فرع باريس على روح العمل المعتادة أثناء تنفيذ نظام الائتمان ANA، ويخضع نظام الانترنت البنكي لفرع باريس حالياً ٢٨ للاختبارات النهائية معززة بأنظمة أمان ثلاثية الأبعاد، ومن المقرر إطلاقه في عام ٢٠٢٢.

وواصل بنك مصر باريس جهود إعادة الهيكلة في العام المالي ٢٠٢١، بما في ذلك تطوير قسم المخاطر، كما عمل الفرع على تعزيز سياسات الامتثال والرقابة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال.

ألمانيا

افتتح بنك مصر بنكاً تابعاً في ألمانيا عام ١٩٩٢ في فرانكفورت، باسم بنك مصر- أوروبا GmbH، ويبلغ رأس مال البنك المدفوع ٦٠ مليون يورو، ويمتلك بنك مصر ٨٤.٧٥٪ من البنك التابع (٧٤.٧٥٪ بشكل مباشر و ١٠٪ من خلال بنك القاهرة)، ويعتبر بنك مصر - أوروبا البنك المصري الأول والوحيد في ألمانيا ووسط أوروبا.

ويمتلك البنك أيضاً رخصة مصرفية متكاملة، وهو عضو في اتحاد البنوك الألمانية وهو الاتحاد الذي يضمن ودائع العملاء في البنك، وقد حصل البنك على عضويات بارزة في العديد من المنظمات المصرفية المحلية والعربية والدولية، ومنها اتحاد البنوك الأجنبية ومقره ألمانيا، جمعية أصحاب العمل من قطاع الخدمات المصرفية الخاصة، جمعية أعمال دول الشرق الأدنى الأوسط الألمانية (NUMOV)، والغرفة الألمانية العربية للتجارة والصناعة، إلى جانب الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بالقاهرة، وغرفة التجارة النمساوية العربية في فيينا.

وتركز أنشطة البنك على دعم العملاء المشاركين في الأنشطة التجارية بين أوروبا ومصر، كما يركز على العملاء الذين يستثمرون في مشاريع النمو والاستدامة في مصر.

ويقدم البنك كافة خدمات تمويل التجارة و ضمانات ائتمان الصادرات، والتي تتضمن تقديم تمويلات مغطاة تأمينياً لحسابات الصادرات الخاصة بالمصدرين المصريين، كما يقدم خدمات مصرفية للبنوك المراسلة في مصر والشرق الأوسط، حيث يسعى البنك ليكون البوابة الرئيسية لفرص الأعمال والاستثمار في مصر.

وتركز سياسة الاستثمار على الأصول عالية الجودة ذات الحجم الكبير في القروض المشتركة ومحفظة الأصول المالية عالية السيولة لتوليد الإيرادات التي تضمن تدفقاً ثابتاً للدخل وزيادة حجم الأعمال، مما يعكس إيجابياً على الأداء المالي العام.

وفي ضوء الأهمية المتزايدة للاستثمارات المرتبطة بالاستدامة، طور البنك استراتيجية المسؤولية الاجتماعية والتي تهدف إلى رفع حجم الأصول المرتبطة بالبيئة والاستدامة لتصل إلى ٣٠٪ من الميزانية العمومية للبنك كل عام.

وتمكن بنك مصر أوروبا من إدارة تأثير أزمة فيروس كورونا على العمليات اليومية من خلال حلول عملية مرنة مع التركيز على سلامة الموظفين والحفاظ على عمل البنك دون انقطاع، إلا أن تباطؤ النمو الاقتصادي في جميع أنحاء أوروبا والقيود القانونية أثار في نفس الوقت على بنك مصر أوروبا، وهو ما يسعى البنك لتداركه حالياً مع الانتعاش الاقتصادي لأوروبا مما سينعكس بصورة إيجابية في المستقبل.

مكاتب تمثيل بنك مصر Representative Offices

يدير بنك مصر أربعة مكاتب تمثيل، في كلاً من كوانزو (الصين)، موسكو (روسيا)، سيول (كوريا) وميلانو (إيطاليا)، وتشارك مكاتب تمثيل لبنك مصر في أنشطة تجارية غير متعلقة بالمعاملات البنكية لدعم التجارة الثنائية واقتناص الفرص الاستثمارية غير المستغلة.

كما تلعب مكاتب بنك مصر دوراً حيوياً في التعامل مع مختلف المؤسسات والبنوك، وتشمل الأنشطة التجارية الرئيسية لمكاتب تمثيل بنك مصر ما يلي:

■ تعزيز العلاقات والاتصالات للأنشطة المالية مع البنوك الخاصة والمملوكة للدولة، والمؤسسات المالية والشركات والمنظمات والمؤسسات.

■ البحث عن فرص لفروع ووحدات بنك مصر الموجودة في مصر والإمارات العربية المتحدة ولبنان وفرنسا وألمانيا.

■ التسويق للمنتجات والخدمات المقدمة من خلال فروع ووحدات بنك مصر المختلفة مثل تمويل التجارة (خطابات الاعتماد وخطابات الضمان والتحويلات) وأوامر الدفع والتحويلات وائتمان الشركات وما إلى ذلك.

■ تعزيز العلاقات بين بنك مصر والبنوك المراسلة.

■ القيام بأبحاث وتحليل السوق.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بالنيابة عني وبالنيابة عن فريق بنك مصر، يشرفني أن أقدم تقريرنا السنوي لعام ٢٠٢١، حيث يستعرض التقرير إنجازات البنك، والتي توجت جهود البنك لأكثر من عقد من الزمن، تلك الجهود المكرسة لتحقيق نهج الاستدامة الشامل. اكتسب بنك مصر ميزة تنافسية في السوق المصري، مما رفع من حقوق المساهمين، ويركز البنك بشكل واع على زيادة نسب العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار، كما ساهمت جهودنا في مجال الحوكمة البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات في تلبية توقعات عملائنا وأصحاب المصلحة لبناء مستقبل مستدام يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠. في عام ٢٠٢١، اكتسب بنك مصر ميزة تنافسية مع زيادة حصته في سوق البنوك المصرية، وطوّر البنك مفهومه للنجاح مع التركيز الواعي على التأثيرات غير المالية لتحقيق النمو المستدام من خلال التطوير المستمر، وتسخير القدرات المهنية، وزيادة الإنتاجية، وتحسين تخصيص الموارد.

العودة إلى معدلات نمو ما قبل الجائحة

كان عام ٢٠٢١ مقدمة مهمة للتعافي الرقمي، ومع ذلك لا يزال نهوض الاقتصاد العالمي مرة أخرى غير مستقر، بينما يتجه إلى «الوضع الطبيعي القادم»، حيث يشهد العالم تعافياً بطيئاً من أزمة وجودية أدت إلى حالة من عدم اليقين.

ومع ذلك، فإن مصر تخطط لنهوض اقتصادي مستمر، لتعود إلى نموها السابق في مرحلة ما قبل الوباء وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، حيث ارتفعت التوقعات العالمية بشأن الاقتصاد المصري سواء كانت توقعات إيجابية أو توقعات بعودة الاستقرار، وحققت الإصلاحات الاقتصادية الوطنية حالة من الثقة في كل مستويات الاقتصاد الكلي في مصر.

وبالنظر إلى هذا العام، يمكنني القول بكل فخر إن بنك مصر حقق دائماً أفضل أداء من إمكانياته المتاحة، مع التركيز على الصورة الكبيرة للاستدامة، حيث يفي البنك بمهمته المتمثلة في التميز الشامل حتى في ظل التعافي العالمي المتقطع.

وتغلب البنك بشكل كبير على المصاعب والعوائق المرتبطة بالوباء لتحقيق التطلعات الجديدة لقاعدة عملائه، مستغلاً كل فرصة تتعلق بتطور التكنولوجيا المالية الناشئة للحصول على رضا العملاء والاحتفاظ بهم، فضلاً عن تحفيز الانتعاش الاقتصادي الوطني.

مسارنا نحو النمو

وفقاً لقانون البنك المركزي رقم ١٩٤ الصادر في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠، يعمل بنك مصر على تعديل فترة إعداد التقارير المالية لتنتهي في ديسمبر من كل عام ميلادي.

تغطي البيانات المالية المبلغ عنها للفترة المنتهية في ديسمبر ٢٠٢١ مدة ١٨ شهر، تبدأ من ١ يوليو ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كجزء من مرحلة انتقالية، لاستيعاب السنة المالية للبنك التي تبدأ من يناير وتنتهي في ديسمبر من كل عام.

عزز البنك معدلات نموه من خلال استراتيجية حكيمة تركز على زيادة المحفظة الائتمانية، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر (MSMEs) ودعم التجارة من خلال التمويل غير المباشر.

بلغ إجمالي المركز المالي نحو ١,٦ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١، مقابل ١,٢ تريليون جنيه في يونيو ٢٠٢٠، بمعدل نمو حوالي ٢٩٪.

وقفز رصيد صافي القروض المباشرة للعملاء بنسبة ٧٦٪ ليصل إلى ٥٩٠,٦ مليار جنيه، مقابل ٣٣٥,٤ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠، نتيجة نمو قروض الأفراد والمشروعات الصغيرة والتمويل متناهي الصغر بنسبة ٦٠٪، ونمو قروض المؤسسات الكبيرة والمتوسطة بأكثر من ٧٩٪.



شهد رصيد ودائع العملاء نموًا بنسبة ٣٣٪، ليصل إلى ١,٢ تريليون جنيه، مقارنة بـ ٠,٩ تريليون جنيه في يونيو ٢٠٢٠. وقفز إجمالي الأرباح قبل الضريبة إلى ٤٢,٦ مليار جنيه، بمعدل نمو ٧٦٪، أما بعد سداد الضرائب بقيمة ١٩,١ مليار جنيه، وصل صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ إلى ٢٣,٥ مليار جنيه بمعدل نمو ١١٣٪.

وتزامن ذلك مع استحقاق شهادات الودائع ذات العائد المرتفع لتقليل تأثير معدلات التضخم المرتفعة على متوسط المودعين مع لعب دور إيجابي يحظى بتقدير كبير في دعم الاقتصاد الوطني.

كما أصدر البنك خلال نفس الفترة شهادات جديدة ذات عائد مرتفع - بأسعار فائدة تتراوح بين ١٧٪ و ٢٠٪ - كجزء من إجراءات الإصلاح الاقتصادي الحكومية التصحيحية بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي.

اقتصاد مصر القوي

أكدت مؤسسة فيتش للتقييم الائتماني أن تصنيف مصر الافتراضي لجهة إصدار العملات الأجنبية طويل الأجل هو «(IDR) عند B +» مع توقع الاستقرار على هذا الوضع في المستقبل هذا بالإضافة إلى توقعات تحقيق نمو أسرع وفوائض أولية مستمرة لخفض الدين الحكومي لنحو ٨٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠٢٢.

مقاييس الديون أعلى بكثير من متوسطات B +.

تفوق النمو الاقتصادي في مصر على الغالبية العظمى من الدول السيادية المصنفة من مؤسسة فيتش طوال جائحة كورونا، وأوضحت فيتش أن معدل النمو المرتفع يُعزى إلى مرونة الطلب المحلي وإنتاج الغاز واستثمارات القطاع العام لمعالجة تعثر قطاعي السياحة والتصدير.

يذكر أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لمصر نما بنسبة ٣,٣٪ في السنة المالية ٢٠٢١، بانخفاض من ٣,٦٪ في السنة المالية ٢٠٢٠ و ٥,٦٪ في السنة المالية ٢٠١٩.

من ناحية أخرى، أشاد صندوق النقد الدولي بجهود مصر في الحفاظ على معدلات النمو، وتوقع أن ينتعش معدل النمو بقوة في العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢١ ليصل إلى نسبة ٥,٢٪.

كما صرح البنك الدولي أن بيئة الاقتصاد الكلي في مصر أظهرت مرونة في مواجهة تحديات جائحة كورونا، ومع ذلك لا تزال هناك تحديات طويلة الأمد. وقد ساعدت إصلاحات الاقتصاد الكلي على استقرار الاقتصاد في السنوات الأخيرة، مما سمح للبلاد بدخول مرحلة أزمة كورونا بحسابات مالية في حالة جيدة ومستوى وافر نسبيًا من الاحتياطات الأجنبية، بالإضافة إلى مساعدة إصلاحات قطاع الطاقة على تعزيز كل من إمدادات الكهرباء وصادرات الغاز، مما فتح سوق الطاقة لنشاط القطاع الخاص وحقق الاستثمارات في مجال مصادر الطاقة المتجددة.

كما أشاد البنك الدولي بالبرامج الوطنية، بما في ذلك برنامج «مصر تنطلق» للسنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية للسنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢ إلى السنة المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

وأشاد البنك الدولي بجهود الحكومة لإجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية، كموجة ثانية للبناء، استكمالاً للإصلاحات الراسخة السابقة للبناء.

علوة على ذلك، أشار التقرير المنشور مؤخرًا من قبل وكالة ستاندرد آند بورز إلى أن النمو الاقتصادي في مصر قوي نسبيًا، حيث من المتوقع أن يصل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٥,٣٪ في السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وحتى السنة المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

الإبحار نحو المستقبل الرقمي

في ضوء الاقتصاد الرقمي، وضع البنك المركزي المصري استراتيجية التكنولوجيا المالية والابتكار على أساس إطار من خمسة ركائز وهم؛ الطلب والمهارات والتمويل والقواعد المنظمة والحوكمة.

تعمل الاستراتيجية على تبسيط مشهد التكنولوجيا المالية وتحسين الشمول المالي في نهاية المطاف، بما يتماشى مع استراتيجية البنك المركزي المصري لتحويل مصر إلى مركز للتكنولوجيا المالية معترف به عالميًا.

كما أطلق البنك المركزي المصري مبادرة قبول الدفع الإلكتروني لتوسيع إمكانية الوصول إلى أجهزة نقاط البيع ورموز الاستجابة السريعة في جميع أنحاء مصر للتخفيف من آثار الوباء.

وبناءً على إرث لأكثر من قرن من الزمان، يتقدم بنك مصر بثبات نحو المستقبل الرقمي، مع نمو التطور التكنولوجي المالي في مصر، يفتح بنك مصر آفاقًا جديدة لزيادة رقمنة جميع الخدمات المصرفية، عن طريق دمج جوهر القيمة المشتركة للاستدامة، يتعاون بنك مصر مع أفضل شركات التكنولوجيا المالية لتسريع تبني الابتكار الرقمي أولاً.

ومن خلال دمج جوهر القيمة المشتركة للاستدامة، دخل بنك مصر في شراكة مع أفضل شركات التكنولوجيا المالية لتسريع تبني ابتكارات تركز على التحول الرقمي.

نظرًا لأن بنك مصر يعد دائمًا بتبني نهج يركز على العميل، فقد حاول إنشاء تجربة رقمية كاملة من خلال إنشاء بنك رقمي بالكامل.

ومع المضي قدمًا بثقة نحو التحول المصرفي الرقمي، يعمل بنك مصر أيضًا في نفس الوقت على تعزيز التنمية المجتمعية والاقتصادية في المجتمعات التي يعمل فيها. ونظرًا لكونه أول بنك مملوك للدولة في مصر، فإن بنك مصر يحقق مهمته الأساسية المتمثلة في دعم المبادرات الوطنية للتنمية المستدامة.

كان أحد الإنجازات التي حققها بنك مصر هو دعم ركيزة التمويل المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للتكنولوجيا المالية والابتكار التابعة للبنك المركزي، وفي هذا الصدد، أنشأ بنك مصر أحد أكبر الصناديق التي تركز على التكنولوجيا المالية، وتم إطلاق الصندوق الاستثماري بقيمة ١,٣ مليار جنيه مصري لدعم التحول المصرفي الرقمي وثورة التكنولوجيا المالية في مصر.

مستقبل مستدام

نجح بنك مصر في تحقيق الإطار العالمي لمبادئ الاستدامة علي أرض الواقع، حيث أدرك بنك مصر أن الاستدامة ضرورية لبناء مستقبل أفضل. وبالتالي، كان بنك مصر أول بنك حكومي في مصر من بين المؤسسين الموقعين على مبادئ الأمم المتحدة للخدمات المصرفية المسؤولة.

في إطار مواصلة مسؤوليته نحو مستقبل مزدهر، كان بنك مصر دائمًا متقدمًا خطوتين على نظرائه في تحقيق النمو المستدام والشامل.

يلعب بنك مصر دورًا بارزًا في تعزيز ثقافة الشمول المالي، والمشاركة في العديد من المبادرات الوطنية لدمج السكان الذين لا يتعاملون مع البنوك في القطاع الاقتصادي الرسمي، مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد القومي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي لمصر.

ضاعف بنك مصر جهوده متجاوزًا كفاءة الأداء، ليقوم بتحسين المستوى المعيشي للشرائح العريضة من المجتمع بما يتماشى مع سياسة المسؤولية المجتمعية التي تغطي أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتضم المعايير الاقتصادية والبيئية والمجتمعية والحوكمة.

العمل المناخي

على الرغم من أن حصة مصر من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية لا تتجاوز ٠,٦٪، إلا أن مصر هي واحدة من أكثر البلدان عرضة للتأثيرات السلبية لتغير المناخ على العديد من القطاعات، بما في ذلك الشواطئ والزراعة والموارد المائية. وكجزء من الالتزام الجماعي للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتسريع الاستثمارات في مجال تحول الطاقة وتماسيًا مع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، عمل بنك مصر على توسيع وزيادة التمويل الأخضر كسبيل نحو خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتنمية المراعية للمناخ.

في محاولة لتعزيز الاقتصاد الأخضر، حصل بنك مصر على صناديق تمويلية خضراء من المؤسسات الدولية لتوفير التمويل لتطوير تقنيات التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، ويدعم مخطط التمويل الأخضر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من القطاعات، بما في ذلك الصناعة، والتجارة، والنقل، والزراعة، إلخ.

ما ورد أعلاه هو مجرد واحدة من العديد من المبادرات الخضراء التي يدعمها البنك في تركيزه ليكون ممثلًا جيدًا للبيئة.

كما أطلق بنك مصر مشروع الفروع الخضراء، وافتتح البنك أول فرع أخضر له في عام ٢٠٢٠، وحصل المشروع الذي تم افتتاحه حديثًا على شهادة الترشيد الفضية في عام ٢٠٢١، مما يعكس جهود بنك مصر لتقليل انبعاثات الكربون.

موظفينا... أصول قيّمة تدفع بالتميز إلى الأمام

ثقافة بنك مصر المؤسسية تقدر كل جهد يبذل من قبل موظفيها، وعلى مدار قرن من الزمان، نجح موظفوا بنك مصر دائمًا في دعم مهمة بنك مصر لتحقيق الاستدامة. كما أن دورهم لا غنى عنه للحفاظ على الدور القيادي طويل الأمد للبنك.

ولبناء ثقافة عمل إيجابية، يحفز بنك مصر قوته العاملة على إدراك الهدف والغاية من عملهم، ونظرًا لأن الكفاءة والإنتاجية تشكل إطارًا للتميز الفائق لبنك مصر، فإن البنك يضمن أن يحقق موظفوه قدرًا أكبر من الإنجاز في العمل. وفي هذا الصدد، يعمل البنك على تعزيز التنوع والتوازن الفعّال بين العمل والحياة.

تطوير القوى العاملة

مع بداية عهد جديد، تم وضع استراتيجية رقمية للقوى العاملة لتعزيز الاندماج الرفاهية والتنوع والشمول في مكان العمل. وخلال تفشي فيروس كورونا، نجح بنك مصر في إدارة نماذج العمل عن بعد وبالنظام الهجين، وتزويدهم بالأدوات والتقنيات اللامركزية لأداء أدوارهم و لخدمة العملاء بشكل فعّال، كما نجح البنك في بناء أفضل المواهب بدعم من التكنولوجيا والتدريب المهني عن بعد. ومن جهتها أقرت مجلة آسيان بانكينج أند فاينانس هذه الإجراءات الوقائية القوية ضد فيروس كورونا ومنحت بنك مصر جائزة مبادرة العام في مصر لعام ٢٠٢١.

سد فجوة عدم المساواة

يحرص بنك مصر على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العمل والمجتمع.

يدرك البنك أن الشراكة بالتساوي في العمل لها تأثير اجتماعي واقتصادي إيجابي على نمو الاقتصاد وتحسين الحياة والصحة والتعليم.

وبناءً عليه ، كثف بنك مصر جهوده لمواجهة هذه التحديات، وقدم تمويلًا لحوالي ٤٦٦١٣ شركة صغيرة ومتوسطة تقودها امرأة، مما ساهم في حوالي ٢٦٪ من قاعدة عملاء بنك مصر للشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما أطلق بنك مصر أول برنامج تمويل متكامل لدعم المرأة تحت اسم «ذات» لتوسيع تعاون بنك مصر مع مؤسسة التمويل الدولية.

كما تعاون بنك مصر مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في عام ٢٠٢١ لتمويل مشروع تمكين المرأة بقيمة ١٠٠ مليون جنيه مصري، بموجب العقد، سيتم تمويل ما يقرب من ١٠٠٠ مشروع صغير تديره نساء بمتوسط قرض قدره ١٠,٠٠٠ جنيه مصري.

تشكيل المستقبل

تشخذ استراتيجية بنك مصر من حدة التركيز على المثابرة واستمرارية الأعمال.

حتمًا ستمكننا استراتيجية بنك مصر من استغلال الفرص الهائلة التي نشأت عن تطور الخدمات المصرفية الرقمية لتلبية الطلبات المتزايدة لعملائنا في نطاق نهج «العميل أولاً».

تقود الاستراتيجية محرك النمو الوطني، وتنطوي أيضًا على تحقيق الربحية والتنمية المستدامة من خلال تعزيز كفاءة الأداء.

كأحد ركائز الشمول المالي الرقمي، يعمل بنك مصر على توسيع تجربة الخدمات المصرفية الرقمية لتقليل نسبة الشرائح التي لا تحصل على الخدمات المصرفية.

ويهدف البنك إلى توسيع نطاق انتشارها الجغرافي ليشمل مقديشو (الصومال) ونيروبي (كينيا) وجيبوتي (جيبوتي) والرياض (المملكة العربية السعودية)، كما يسعى البنك لتوسيع وجوده في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال افتتاح فرع جديد في مركز دبي المالي العالمي (DIFC).

أخيرًا، أود أن أقول إن جهود بنك مصر لتحقيق أسفر عن نتائج ناجحة، حتى خلال فترة عدم الاستقرار، حيث تفوق على القطاع المصرفي بسبب استجابته الاستباقية، ومع القدرة على التكيف والتي أثبتت جدواها، نتوقع بشكل كبير مستقبلًا إيجابيًا، حيث نواصل تحفيز التنمية المستدامة.

مع أطيب التحيات

محمد محمود الاتربي

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي





رأس معبود صقر

حوالي ٢٣٤٥ - ٢١٨١ ق م
الدولة القديمة، (الأسرة السادسة)

كان رأس الصقر، المصنوع من الذهب المطروق، جزءًا من تمثال معبود، هو على الأرجح حورس، مثبتًا في جسم تمثال صقر نحاسي، يقف على قاعدة في مقصورته. ويعلوه غطاء رأس، ذو ريشتين، عليه الصل (الكوبرا) الحامي. واللافت، أن هناك احتمال أن يكون الرأس نفسه مصنوعًا في الأسرة السادسة، إلا أن غطاء الرأس، أضيف إليه بعد حوالي ألفي عام في الدولة الحديثة. وقد اكتشفت هذه القطعة تحت أرضية الغرفة الرئيسية لمعبد حورس، في (هيراكونبوليس) شمال إدفو. ولابد أنه تم إخفاؤه هناك لحفظه، نظرًا لقيمته. وهو معروض اليوم في المتحف المصري.



مجوهرات خنومت

حوالي ١٩١١ - ١٨٧٧ ق م
الدولة الوسطى، (الأسرة ١٢)

إلى جانب التابوت الحجري والمومياء، تم اكتشاف مجوهرات الأميرة خنومت في مقبرتها غرب هرم والدها الملك أمنمحات الثاني. ومن بين المكتشفات في مقبرة خنومت قلادة برموز هيروغليفية مصورة هنا. وهي مصنوعة من الذهب، ومطعمة بأحجار شبه كريمة ذات مشبكين على شكل رؤوس صقور. ورتب الفنان أزواج من الرموز مثل الودجات الحامية (عين حورس)، وتلك التي تمثل «القوة» و«الاستقرار»، على جانبي علامة عنخ-الهيروغليفية، في المركز، وتعني «الحياة»، مع صف من المعلقات على شكل (دمعة) مطعمة باللون الفيروزي والعقيق الأحمر والللازورد.

اكتسبت القلادة الأخرى لونها ومظهرها اللافت للنظر، بفضل الاستخدام المتباين الجميل للفيروز الأزرق الفاتح والللازورد الداكن. وتكتمل هذه البراعة الفنية بأناقة الذهب. ويتكون العقد في الغالب من خرز لولبي الشكل، ويتكون صفه السفلي، مثل العقد السابق، من صف من المعلقات على شكل دموع.

تتكون الأساور من خرزات ذهبية، مع مشابك مزينة بشكل جميل ومصاغة بالذهب، ومُشكَّلة بالهيروغليفية. وهذا الذي يشبه رمح ثلاثي الشعب هو في الهيروغليفية في الكلمة التي تعني «ولادة». وتقرأ الحروف الهيروغليفية، بما في ذلك «الحياة» عنخ، وتقرأ إجمالاً «كل الحماية والحياة هي سببها»، وهي صيغة قوية للحماية والعافية، غالبًا، ما نقرأها على جدران المعبد. ويتخذ قفل السوار الثالث شكل حرفين هيروغليفيين يشكلان معًا كلمة «سعادة».

أساور الملكة ورت

حوالي ١٩١١ - ١٨٣١ ق م
الدولة الوسطى، (الأسرة ١٢)

ربما كانت الملكة ورت، إحدى زوجات الملك سنوسرت الثالث. اكتشفت مجوهراتها في منتصف التسعينيات في الساحة المؤدية إلى هرمها الذي يقع بجانب هرم زوجها في دهشور. وعلى الرغم من اكتشاف هذه المجوهرات في حالة مفككة، بما في ذلك أكثر من ٦٠٠٠ خرزة، فقد تمكن الخبراء من إعادة تكوينها وفق صور للمجوهرات ونماذج مماثلة من نفس العصر. وعدد كبير منها يشكل الأساور المعروضة هنا. وهي تكون اثنين وعشرين صفاً من العقيق الأحمر الصغير جداً، والفيروز واللزورد المقاطع الكبيرة التي تفصل بينها قضبان ضيقة مكونة من خرزات ذهبية. وكل قفل سوار مزين بعمود «جد»، وهو رمز (الاستقرار).

وعلى الرغم من أن زخرفة خرز الأساور الأخرى أبسط نسبياً، إلا أن قلادات الأسد الذهبية عوضت ذلك بمهارة؛ فعلى الرغم من صغر حجمها، إلا أنها مفصلة بشكل مذهل، وهي من أفضل الأمثلة على (تمائم الأسد) التي تم اكتشافها على الإطلاق. وتصنع الخرزات مثل الخلال من العقيق والفيروز واللزورد والذهب. والمشابك مصنوعة من الذهب على شكل عقد، تحاكي بتلك القطع الثمينة، عقدة الحبل الموجودة في أساور أقل فخامة.





سنوسرت الثاني

حوالي ١٨٧٧ - ١٨٧٠ ق م
الدولة الوسطى، (الأسرة ١٢)

كان هذا الصل، وهو الكوبرا المنتصبة الحامية، على الأرجح جزءًا من غطاء الرأس أو تاج ملكي. وتم اكتشافه خلال أعمال التنقيب حول هرم سنوسرت الثاني في اللاهون، ويعرض في المتحف المصري. وهذه القطعة الأثرية مصنوعة من الذهب والأحجار شبه الكريمة. العيون السوداء من العقيق، والرأس مصنوع من اللازورد. ويتكون غطاء الكوبرا المتوهج من العقيق الأحمر واللازورد وترصيع الأمازونيت. والحلقات خلف ذيل الكوبرا تثبتها على تاج، يفترض أنه تاج الملك.



صدرية مِررت

حوالي ١٨٧٠ - ١٨٣١ ق م
الدولة الوسطى، (الأسرة ١٢)

كانت هذه الصدرية الشبكية من بين مكتشفات مقبرة الأميرة مِررت، ابنة سنوسرت الثالث، وشقيقة خليفته أمنمحات الثالث، في المجموعة الهرمية لوالدها في دهشور. ويمثل على الصدرية شكل معبد صغير، حيث تنشر المعبودة النسر جناحيها في حماية لمشهد الملك المنتصر سنوسرت الثالث، الذي تم تصويره على أنه أسد برأس صقر، يطأ على أعدائه بقدمه. ويوجد في المنتصف خرطوش، تذكر أن الصدرية هدية منه لابنته. وهي مصنوعة من الذهب والعقيق والفيروز واللازورد والجمشت.

نهجنا

٤٦	أنشطة البنك الفعالة (المؤثرة)
٥٠	تمكين الموظفين
٥٦	نظم الأجور والمكافآت
٥٨	التنمية المستدامة الشاملة
٨٧	مسئولية البنك تجاه البيئة
٨٩	الاستدامة في سلسلة التوريد
٩٠	إعطاء الأولوية للعميل



الفصل الثاني

نهجنا

على مدار ما يزيد عن قرن، أظهر نهج بنك مصر تركيزًا كبيرًا نحو دفع عجلة الاستدامة وتحقيق القيمة لكافة أصحاب المصالح، لذلك يركز النهج على هدف يحدد الخطوات ذات الأولوية لتحقيق الرخاء مستقبلاً.

واستنادًا على تحقيق الاستدامة، يحدد نهج بنك مصر أهم الأولويات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات والتوقعات التي يصبو إليها أصحاب المصالح لوضع استراتيجية مؤسسية واضحة إلى جانب التركيز على النهج القائم على التطوير المستمر، حيث تتضمن الاستراتيجية رؤى مستقبلية تهدف إلى تعزيز التحول الرقمي في إطار دعم النمو الاقتصادي الوطني وتحقيق نظام بيئي أفضل ودعم التطور المؤسسي ومستوى إنتاجية فريق العمل.

أنشطة البنك الفعالة (المؤثرة)

حقق بنك مصر ريادة على صعيد الأداء الذي يتسم بالاستدامة، ليبني بذلك تراثه العريق من النجاح، حيث يعد بنك مصر أول بنك مملوك للدولة يطبق إطار عمل لإعداد التقارير التي تتبع معايير GRI. كما اكتسب بنك مصر أيضًا ميزة من خلال الامتثال الطوعي مع الميثاق العالمي للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ورؤية مصر ٢٠٣٠ للسنوات الماضية المتتالية.

العملاء

يركز بنك مصر على التوجه للعملاء، حيث يخدم البنك ١٣ مليون عميل، وتمثل مشاركة ورضاء العملاء والاحتفاظ بهم أهمية كبيرة لدى البنك.

الموظفين

بلغ عدد موظفي بنك مصر ٢٠٦٥٨ موظفًا حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، ويعد موظفي البنك أهم الأصول في تحديد المساعي المستقبلية، بالإضافة إلى تعزيز إطار عمل طويل الأمد للتميز التنظيمي.

الموردين

يضمن بنك مصر المشاركة الفعالة مع الموردين المتنوعين، ويهدف إلى تمكين الاقتصادات والمجتمعات بشكل أكثر شمولاً من خلال مورديها، كما يدعم البنك الشركات ويوفر برامج تدريبية للالتزام بأعلى معايير الجودة.

ويقع موردي بنك مصر الخارجيين في المقام الأول على صعيد تكنولوجيا المعلومات (IT) والموارد البشرية والمباني والعقارات والبطاقات وبيانات السوق والسفر والتسويق والطباعة والصراف الآلي ماكينات (ATM) ومعالجة النقد والاتصالات، ومجالات تحصيل الديون.

المجتمع

يسعى بنك مصر جاهدًا ليكون جدير بالثقة والشفافية، وتأثير مستدام تساهم في بناء مجتمع مستدام للأجيال القادمة.

ويشمل مجتمع أصحاب المصالح الخاصة بالبنك المنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني، النقابات، وكالات الأمم المتحدة، الجمعيات والمنظمات المجتمعية التي لها مهام اجتماعية واضحة.

ويكشف بنك مصر عن أدائه سنويًا، وقيم بانتظام جهوده على صعيد المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة من خلال تعزيز حوار سنوي منهجي مع أصحاب المصالح، كما يتيح فهم القضايا ذات الصلة للبنك ومن ثم توجيه جهوده نحو الأمور الأكثر أهمية، ويتم تنفيذ هذه التقييمات واللافصاحات بالتعاون مع شركاء البنك التجاريين والعملاء والموظفين والجهات الحكومية والموردين والمجتمع المحلي.

وبهدف تحسين فهم بنك مصر للتحديات الرئيسية ومعالجتها استراتيجيًا، يتبع البنك منهج محدد مكون من خطوتين:

■ تحديد أصحاب المصالح والموضوعات.

■ التقييم وترتيب الأولويات.

تحديد أصحاب المصالح

يملك بنك مصر مجموعة واسعة من أصحاب المصالح، ويتعاون البنك باستمرار مع هذه المجموعات للحصول على نظرة ثاقبة لاحتياجاتهم ووجهات نظرهم، وتبادل المعلومات حول استراتيجية البنك وممارساته وآدائه لخلق مستقبل أكثر استدامة.

شركاء العمل

يقر بنك مصر أن تحقيق التنمية المستدامة تتطلب شراكات بين مجتمع متنوع من الشركات والمؤسسات الدولية والمحلية، لذلك يسعى بنك مصر جاهدًا لعقد شراكة مع المؤسسات المحلية والعالمية، وهو ما شهدته السنوات الخمس الماضية على صعيد تعاون بنك مصر مع شركاء مختلفين في العديد من القطاعات.

الحكومة

يؤيد بنك مصر تمامًا جهود التنمية الوطنية ويحافظ على قنوات المشاركة البناءة مع الحكومة المصرية، عبر فتح البوابة نحو الاستدامة.

ويتعامل بنك مصر مع الهيئات التنظيمية الداخلية والخارجية، كما يمثل البنك لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية ويهدف إلى الحفاظ باستمرار على علاقات قوية ومفتوحة مع المنظمين والهيئات الإشرافية الأخرى.

تحديد الموضوعات

باستخدام قائمة موضوعات السنة المالية ٢٠١٩ كمرجع، أجرى بنك مصر مراجعة من أحدث التقارير لتحديد أي قضايا جديدة أو ناشئة ليتم تضمينها في السنة المالية ٢٠٢١، والتعرف على علاقاتها من الموضوعات الحالية بناءً على تطورها في السنوات الأخيرة.

وبعد تقييم وترتيب أولويات البنك وأدائه بنجاح، قرر البنك التركيز على جهوده البيئية والمجتمعية والحوكمة لتحقيق تأثير أفضل في القضايا ذات الأهمية القصوى لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين التابعين للبنك.

الموارد البشرية

■ التوظيف

■ العدالة

■ التدريب

البيئة

■ إعادة التدوير

■ خفض مستوى استهلاك الطاقة

■ خفض مستوى استهلاك المياه

■ تقليل البصمة الكربونية

تنمية المجتمع

■ الصحة الجسدية والنفسية

■ التعليم

■ الشمول المالي

■ التحول الرقمي

■ التضامن الاجتماعي

بيئة العمل

■ مكافحة الفساد

■ ميثاق اخلاقيات العمل

■ الإبلاغ عن الفساد

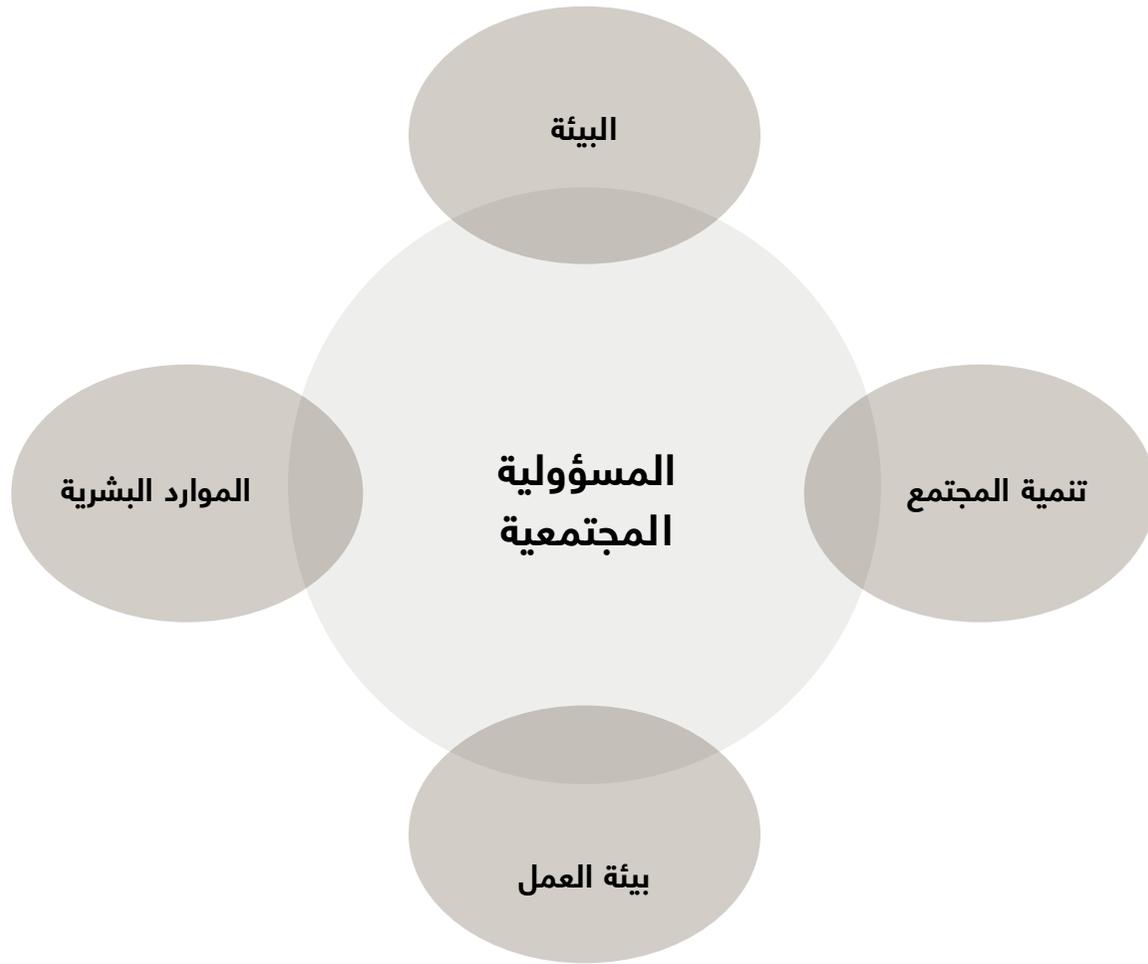
■ سياسة نظم الأجور والمكافآت

■ الأمن السيبراني

■ إدارة المخاطر

الموضوعات ذات الأولوية

تمثل المسؤولية المجتمعية امتدادًا لدور البنك المؤسسي الذي يشمل المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية، التي ينبغي على كل مؤسسة الالتزام بها، بما يحقق تطور على صعيد مستوى جودة الحياة بالمجتمع، حيث يدرك بنك مصر ويتناول الموضوعات المؤثرة في رفاهية المجتمع، والتي تعد ضرورية لكلاً من البنك وأصحاب المصالح.



تقييم وتحديد الأولويات

يحرص بنك مصر على التعاون باستمرار مع أصحاب المصالح لديه للحصول على نظرة ثاقبة لاحتياجاتهم ووجهات نظرهم، وتبادل المعلومات حول استراتيجية البنك وممارساته وآدائه، كما يتعامل البنك مع أصحاب المصالح الخارجيين والداخليين من خلال العديد من القنوات لتحديد أولويات الاستدامة وفقاً لأهميتها، بما في ذلك:

شركاء العمل	الاجتماعات، فعاليات للتواصل مع المختصين بالمجال، تقارير سنوية، ملف المؤسسة.
العملاء	المعارض، المؤتمرات، منصات التواصل الاجتماعي، خدمة العملاء بالفروع، الدراسات الاستقصائية، المساعد الإلكتروني، واتساب، خدمة عملاء بنك مصر ١٩٨٨، سلسلة فعاليات ترويجية، رسائل نصية قصيرة، مواقع، وإيميلات.
الموظفين	الدراسات الاستقصائية، الاجتماعات، التواصل الداخلي للموظفين، تقييم الأداء، التدريبات، ميثاق العمل الأخلاقي، نشرة إخبارية ربع سنوية، Microsoft Teams و Yammer.
الموردين	موقع بنك مصر، طرح المناقصات، برامج تعريفية، تدريبات، اجتماعات، رسائل البريد الإلكتروني، وميثاق العمل الأخلاقي.
المجتمع	برامج مجتمعية تخاطب فئات محددة، وسائل الإعلام المحلية، قنوات التواصل الاجتماعي، الرعايات والتبرعات.
الحكومة	التقارير، المبادرات والاجتماعات.

تمكين الموظفين

موظفو بنك مصر يمثلون القيمة الأساسية والأصول الحيوية للحفاظ على ثقافة الاستدامة طويلة الأمد، ويحرص البنك على دعم ثقافة راسخة تضمن التنوع والمساواة والشمولية مما يعزز المشاركة والانتاجية بشكل أفضل، لزيادة الولاء والانتماء بين موظفي بنك مصر. كما يعمل البنك على توفير بيئة عمل صحية وآمنة لتمكين الموظفين وبناء قوة عاملة عالية الأداء، ويسعى بنك مصر دائمًا لتحسين مشاركة الموظفين ومهاراتهم ونتاجيتهم لإعداد قادة الغد.

احتضان المواهب

بلغ معدل دوران موظفي بنك مصر ١,٠٩٪ خلال السنة المالية ٢٠٢١، كما انخفض متوسط عمر الموظفين إلى ٣٤,٤ سنة مقارنة بنحو ٤٤ خلال عام ٢٠٠٥.

وخلال السنة المالية ٢٠٢١، انضم نحو ١٠٤٤ موظفًا جديدًا إلى بنك مصر عبر إعلانات الوظائف الداخلية والخارجية.

ويضمن البنك ممارسات التوظيف العادلة من خلال ثلاث قنوات رئيسية، الأولى من خلال ثلاثة معارض توظيف شارك فيها البنك طوال العام المالي ٢٠٢١.

وحرص البنك على ملء الوظائف الشاغرة داخليًا وخارجيًا (المؤسسات التابعة للبنك)، والثانية اشتملت على الإعلان عن ٤٤ وظيفة شاغرة من خلال ١٨ إعلانًا داخليًا، والثالثة كانت من خلال ٩ إعلانات خارجية خلال نفس السنة المالية عبر منصات وقنوات مختلفة.

الارتقاء المهني

يركز بنك مصر خلال كل مرحلة من عملية التوظيف على التدريب وتطوير المهارات القيادية، مما يجعل من بنك مصر مؤسسة يتطلع للعمل بها الموهوبون في كافة المجالات، حيث يوازن البنك بين الموازنة لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية مع تحقيق الموظف ووصوله لخطته وأهدافه الفردية وتحقيق ذاته.

بيئة العمل الشمولية

يعد بناء بيئة عمل تتصف بالتنوع وتعكس ثقافة بنك مصر أمر ضروري لتقديم أفضل مستوى من الخدمات لقاعدة عملائنا العريضة، بالإضافة إلى خلق بيئة عمل شمولية.

المساواة بين الجنسين

يهدف الحفاظ على ريادته المؤسسية، يسعى بنك مصر (BM) إلى خلق بيئة عمل إيجابية تضمن وتعزز المساواة والتنوع، بالإضافة إلى إرساء السياسات والقواعد المناهضة للتمييز على أساس العمر أو الجنس أو الدين أو العرق، لذلك يقوم البنك بتوحيد جهوده لتقليص الفجوة بين الجنسين، حيث ارتفعت نسبة توظيف السيدات خلال عام ٢٠٢١ إلى ٣٧,٦٪ مقارنة بـ ٣٦,٩٪.

ويعزز بنك مصر التوازن الصحي بين العمل والحياة للموظفات العاملات بالبنك، حيث منح البنك ٨٣ إجازة ولادة و١٠٤٥ إجازة لرعاية الأطفال في عام ٢٠٢١، وتشغل النساء نسبة ٩,٥٪ من مقاعد مجلس الإدارة في البنك، وتقدر نسبة النساء في الوظائف الإشرافية نحو ١٨,٥٪.

دمج ذوي الهمم

يعزز بنك مصر من الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الهمم في المجتمع، وذلك في ضوء وعي البنك الراسخ والعميق بالتنمية الشاملة لذوي الهمم، حيث يلتزم البنك بتوظيف الأشخاص ذوي الهمم وتطوير مهاراتهم، كما يُعطي الأفراد ذوي الهمم الفرص الملائمة التي تتماشى مع قدراتهم وخبراتهم الخاصة.

برامج التدريب والتطوير

يقدم بنك مصر على نحو مستمر فرص التطوير والتقدم الوظيفي، حيث يشجع البنك الموظفين على بناء مهاراتهم (الفنية وغيرها) بما يتماشى مع احتياجاتهم وتطلعاتهم المهنية. وقدم بنك مصر في السنة المالية ٢٠٢١، نحو ٥٨٤ برنامجًا تدريبيًا مختلفًا، بالإضافة إلى ٢٢٠٠٠ فرصة تدريبية لنحو ١٩٤٠٠ موظف.

ويعد التدريب والتطوير الفعال للموظفين ركيزة أساسية لاستراتيجية البنك التي تتسم بالمرونة من أجل تعزيز مستوى الأداء، لذلك تم تنفيذ ٦٣٦,١٤٠ ساعة تدريبية خلال السنة المالية ٢٠٢١، وقد أطلق البنك عددًا من المبادرات والبرامج التعليمية والتطويرية من خلال المراكز الأكاديمية التابعة له والجامعات، أهمها:

برنامج بنك مصر لتأهيل الموظفين الجدد

واصل بنك مصر تطوير برنامجه التدريبي لموظفيه الجدد من خلال إطلاعهم على أهم المستجدات وأهم المعلومات بصورة مبسطة، ليتمكنوا من أداء مهام وظائفهم على أكمل وجه، حيث يقدم هذا البرنامج الجديد رؤية عن تاريخ البنك والتزامه وجهوده المستقبلية.

كما يحدد البرنامج الأنشطة والتدريبات التي سيتم تقديمها إلى الموظفين الجدد، حيث يمثل هذا البرنامج قناة تواصل تهدف إلى تعزيز بيئة عمل إيجابية من خلال نهج تدريبي متنوع يتم فيه تطبيق تقنيات حديثة وأنشطة داخل وخارج الفروع وبرامج المحاكاة، وتقنيات تدريبية متنوعة، وينتهي البرنامج بجولة في متحف بنك مصر.

مبادرة تعلم

يواصل بنك مصر تنفيذ أحد أكثر مبادراته الناجحة وهي مبادرة تعلم، والتي تم إطلاقها عام ٢٠٢٠، وهو برنامج يستهدف التعليم الذاتي ودعم الموظفين لتحقيق التطور على مستوى المسار الوظيفي وتحقيق طموحاتهم المهنية مستقبلاً.

كما تستهدف هذه المبادرة دعم التطوير الذاتي من خلال العديد من الأدوات والبرامج المتاحة عبر شبكة الانترنت، كما يكفل البرنامج تحقيق الاتساق بين الأهداف الاستراتيجية لكل من المؤسسة والأفراد من أجل تحسين نتائج الأعمال سنويًا ورفع مستوى رضا الموظفين وتفاعلهم بمكان العمل.

أكاديمية بنك مصر التعليمية

أطلق بنك مصر أول منهج لأكاديمية التعلم الخاصة به في عام ٢٠٢٠، ونجح البنك في هيكلة ما يقرب من ٩٥٪ من الأكاديميات التعليمية، وإنشاء مسارات تعلم داخلية في كل من الموضوعات المصرفية وغير المصرفية لجميع الأقسام.

وينقسم المنهج الذي تقدمه الأكاديمية على أربعة مراحل بما يتناسب مع كافة المستويات الوظيفية بداية من حديثي الخبرة ووصولاً إلى أصحاب المناصب القيادية العليا.

وتقدم الأكاديمية مسارات وبرامج تعليمية متخصصة ومنح شهادات عقب استكمال كل مرحلة بما يسهم بصورة مباشرة في تطوير المسار المهني للعاملين بالبنك وتحقيق التطور الوظيفي، عبر استخدام أساليب التعلم المختلفة.

خطة التعاقب الوظيفي وإدارة المهارات:

عمليات إدارية

يواصل بنك مصر تعزيز مبادرات إدارة المواهب لديه عام بعد عام، حيث أدخل البنك عمليات مبتكرة لتطوير المهارات والتعاقب الوظيفي، والذي يهدف إلى تأهيل قيادات الصف الثاني والثالث، ليكونوا على أتم استعداد لتولي المناصب القيادية مع الالتزام التام بقيم ومبادئ بنك مصر.

وخلال عام ٢٠٢١، عمل بنك مصر على تأهيل ٦٧ من كبار الموظفين لتحقيق المسار المهني الذي يؤهلهم لتولي المناصب القيادية، هذا إلى جانب وضع خطط التطوير الفردي على مدار ١٨ شهر.

كما يستخدم النظام منهجية الترتيب العددي لجميع الأهداف الفنية، والقيم المؤسسية الأساسية، والنهج الإداري مع التركيز على الشفافية والتخطيط وفرصة عادلة لجميع الموظفين لأداء وظائفهم بشكل أفضل، كما يسعى النظام إلى خلق فرص تعليم متكافئة وتعزيز رؤية واضحة نحو الأهداف السنوية.

رابطة المعرفة ببنك مصر

أطلق بنك مصر مبادرة تعليمية فريدة لجميع الموظفين باستخدام منهجية التحفيز لزيادة الوعي حول الموضوعات المهمة المتعلقة باللوائح وقواعد السلوك والخدمات المصرفية الفنية ذات الصلة.

وتتضمن المبادرة مجموعة من المسابقات الفردية / الجماعية. يحصل خلالها الفائزون بأعلى الدرجات مكافآت، وتجمع الموضوعات الفنية وغير الفنية بين زيادة معرفة الموظفين ومهاراتهم وقدراتهم وإنتاجيتهم.

فريق التحول الرقمي لبناء القدرات (المهارات)

يهدف البنك إلى رفع مستوى الفرع الرقمي الذي تم إطلاقه، حيث يمثل دور البنك في هذه المهمة في تحسين القدرات لتلبية متطلبات الوظائف التي تم استحداثها لإنشاء هذه الخدمات والمنتجات المحدثة مؤخرًا.

ويشمل البرنامج خمس شخصيات تعليمية لتجارب تعليمية مختلفة لتعزيز قدرات الموظفين في التصميم والتطوير وإطلاق الحلول والخدمات الرقمية التي تم تجديدها حديثًا.

الابتكار الرقمي

خلال عام ٢٠٢١، طبق بنك مصر نظام SAP success Factors، لتحقيق التحول الرقمي وأتمتة عمليات قطاع الموارد البشرية مثل التوظيف واختيار المرشحين للعمل، كما طور البنك عملية التوظيف باستخدام أدوات تقييم دولية معتمدة لاختيار وفرز طلبات التوظيف بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري وشركة كون فيري.

أكاديمية بنك مصر للمؤهلين للمناصب القيادية مستقبلاً:

تستهدف الأكاديمية التعرف على أصحاب المهارات القيادية المتميزة واستقطابهم وتطوير مهاراتهم وتأهيلهم كمرشحين محتملين لتولي المناصب الإدارية العليا.

وتقدم الأكاديمية برامج متميزة، من ضمنها برنامج قادة المستقبل بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري، حيث يستهدف البرنامج رفع مستوى خبرات المشاركين من خلال أساليب التعليم المدمج، والتي تشمل برامج تدريب وندوات سواء بمقرات التدريب أو عبر الإنترنت وكذلك إجراء دراسات حالة وجولات دراسية بهدف تأهيلهم لتولي المناصب القيادية مستقبلاً، بالإضافة إلى تلبية احتياجات المشاركين «الفردية» وتزويدهم بالخبرة المباشرة.

مركز تطوير المهارات

تم إنشاء هذا المركز بهدف تحديد وتطوير والاحتفاظ بالشباب المتميز في الأقسام المختلفة، ولديهم حرص على التعلم، والاستقلال، والإبداع، والذكاء، ويظهرون إمكانيات نمو واضحة، ومن خلال مركز تطوير المهارات تم تسجيل ٢٠٤ مواهب محتملة في برنامج تطوير شامل على ثلاث مراحل تستغرق ثلاث سنوات.

ومن المقرر التركيز على تأهيل موظفي البنك ليكون لديهم القدر اللازم من المعرفة فيما يتعلق بالقطاع المصرفي وغير المصرفي، وذلك من أجل إعدادهم للاستفادة من الفرص المستقبلية التي تتماشى مع أهداف بنك مصر المؤسسية، فضلاً عن تطلعاتهم وطموحاتهم المهنية.

نظام إدارة الأداء الجديد لبنك مصر

يوصل بنك مصر باستمرار تعزيز نظامه الجديد لإدارة الأداء من خلال اعتماد نموذج الإدارة بالأهداف (MBO).

ويستخدم النظام عملية محددة حديثاً لتقييم أداء موظفي بنك مصر من خلال نهج علمي، يستهدف تمكين المدير والموظف من التوافق مع تحديد الأهداف كل عام، بالتوافق مع مؤشرات أداء رئيسية واضحة تماماً (KPIs).

توفير بيئة عمل إيجابية تيسير الأعباء المالية

كما قام بنك مصر برفع التغطية التأمينية للأسر إلى ٨٠٪ بدلاً من ٥٠٪، و١٠٠٪ للحالات المزمنة والتدخلات الجراحية، مع العديد من المزايا الإضافية للموظفين والأسر.

ومع انتشار جائحة كورونا، نجح بنك مصر بشكل فعال في اتخاذ الإجراءات الاحترازية تزامناً مع انتشار جائحة كورونا، حيث طبق نظام ورديات العمل المتناوبة لتقليل كثافة التواجد داخل المقر الرئيسي والفروع بهدف الحفاظ على سلامة الموظفين من العدوى.

وتابع البنك عن كثب كل حالة مشتبه بها وجميع الحالات الإيجابية المؤكدة بإجراءات وقائية صارمة وفحص الاتصالات الوثيقة للحالات الإيجابية المؤكدة.

ويعزز بنك مصر عنايته بصحة موظفيه وسلامتهم للحفاظ على قدرتهم على الأداء الوظيفي، مما يتطلب مكان عمل آمناً، لذلك يصيغ البنك ثقافة فعالة للصحة والسلامة.

مزايا الرفاهية

الترفيه

حظى موظفو البنك بالكثير من الخيارات الترفيهية المتاحة مثل أنشطة السفر والأنشطة المجتمعية، حيث وصل إجمالي تكلفة الرحلات الترفيهية والاجتماعية التي نظمها بنك مصر من ١ يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ إلى ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري.

كما نظم البنك رحلة لـ ٩٦٣ موظفًا في مرسى مطروح تتوافق مع الإجراءات الاحترازية لـ COVID-19.

الأنشطة الرياضية

يخصص البنك ميزانية سنوية لتغطية جميع بطولات الموظفين الرياضية والأنشطة الأخرى.

يوفر بنك مصر برامج للتيسير المالي بما يُمكن موظفي البنك من الحصول بسهولة على القروض، والتي يتم منحها للحد من الفجوة المالية التي قد يواجهونها في أوقات الأزمات الطارئة.

كما يطرح بنك مصر العديد من خيارات القروض المتاحة خصيصًا لموظفيه، وخلال العام المالي ٢٠٢١، قدم بنك مصر قروض بدون فوائد، وذلك لمساعدة ذويهم الذين ليس لديهم تغطية تأمينية صحية.

تقييم مستوى أداء الموظفين

يبعث بنك مصر الشعور بالإنجاز بين موظفيه عن كل هدف يحققونه، ويطبق بنك مصر أفضل أساليب التقييم بهدف توطيد مشاعر الولاء والفخر بين الموظفين، باستخدام ثقافة الأجر وفقاً للأداء.

مزايا مالية

يشيد بنك مصر دومًا بما يُقدمه موظفيه من مبادرات وجهد، لذلك يضع هيكل رواتب تنافسي ضمن معايير السوق للاحتفاظ بأفضل الكفاءات، إلى جانب حوافز الأداء ومزايا أخرى يتم منحها للموظفين بهدف تحقيق أفضل مستوى من الأداء.

مزايا طبية

يلعب موظفو البنك أيضًا دورًا أساسيًا في تطوير وتنفيذ وتقييم نظام وبرامج إدارة سياسة الصحة والسلامة المهنية.

كما يقدم بنك مصر برامج تأمين صحي توفر التغطية التأمينية بنسبة ١٠٠٪ من موظفيه، حيث قام البنك في ديسمبر ٢٠٢١ بتطوير نظام تغطية تأمين الموظفين والأسرة عبر إضافة العديد من المزايا عبر شركة Globe للتأمين الطبي، حيث بلغت قيمة تغطية الرعاية الطبية للموظفين حوالي ٥٤٩ مليون جنيه من ١ يناير ٢٠٢١، حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بـ COVID-19.

مزايا مرحلة ما بعد التقاعد

أظهر بنك مصر نموًا مطردًا في استحقاقات موظفيه ما بعد التقاعد (المحاليين على المعاش)، من ٨٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٠ إلى ٥,٩ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لذلك يجري البنك دراسات اكتوارية وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية والقواعد الصادرة بهدف تقييم المزايا المقدمة لمرحلة ما بعد التقاعد.

كما يمنح البنك أيضًا موظفيه المحاليين على المعاش في الفروع الأجنبية مزايا وفقًا للقوانين واللوائح والسياسات المعمول بها.

توفير خدمات الانتقال للموظفين

يوفر بنك مصر خدمات الانتقال الجماعي للموظفين من الأماكن التي يمكن الوصول إليها، بهدف تحفيز الموظفين على استخدام خدمات الانتقال للقضاء على ازدحام النقل والانبعاثات.

وتتيح هذه الخدمة السلسلة، وعدم مواجهة موظفي بنك مصر الازدحام المروري يوميًا عبر قيادة سياراتهم، ليكونوا على استعداد للمهام اليومية.

حرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي

عادة ما يركز بنك مصر على مدى أهمية تطبيق ممارسات عمل عادلة وتوفير ظروف عمل مرضية لكافة موظفيه، وفي هذا الصدد، يؤكد بنك مصر التزامه باحترام حقوق العمالة في ضوء الميثاق العالمي للأمم المتحدة وقانون العمل المصري، بما يشتمل على حق الحرية في المشاركة النقابية والمفاوضة الجماعية، بما يساهم في تحقيق النمو المؤسسي المستدام.

لذلك يُمكن بنك مصر موظفيه من التعبير عن مشكلاتهم وآرائهم لتحسين ظروف العمل من خلال قنوات تواصل تفاعلية، كما يُسمح لموظفي بنك مصر بممارسة حقوقهم والانضمام أو الامتناع عن الانضمام في النقابات المهنية دون الخوف من التعرض للثأر أو التهديدات من أي نوع، ويتشاور بنك مصر بحسن نية مع ممثلي نقابة الموظفين.

التطوع

يعد برنامج تطوع موظفي بنك مصر أحد ممارساته الفعالة في المسؤولية المجتمعية لضمان التنشيط الاقتصادي وتحفيز تنمية سبل العيش، حيث تعزز هذه البرامج رؤية بنك مصر المشتركة للتنمية المجتمعية البناءة وتبني برامج التطوع الشغف والولاء بطريقة تدعم مستوى الإنتاجية والمشاركة لفريق العمل.

شكلت الثقافة المؤسسية للبنك فيما يتعلق برضاء المجتمع مصدر إلهام لموظفي بنك مصر، لذلك يسعون إلى رد الجميل للمجتمع سواء فرديًا أو بشكل جماعي.

وتتضمن الأنشطة التطوعية المختلفة حملات التبرع بالدم وطلاب المدارس وحملات التبرع إلى بنك الكساء المصري وتوزيع الهدايا على طلاب المدارس، إلى جانب إقامة احتفالية يوم اليتيم، هذا بالإضافة إلى الأنشطة التطوعية للبنك وسط جائحة كوفيد ١٩، بما في ذلك إقامة الحملات الطبية التطوعية وتوريد المعدات الطبية لمستشفى أبو الريش الياباني للأطفال ومستشفى مدينة الفيوم.

وعقب انتشار وباء كورونا، قام بنك مصر بوقف كافة الأنشطة تماشياً مع الإجراءات الاحترازية لفيروس كورونا لضمان سلامة كل من الموظفين والمستفيدين من هذه الأنشطة.

الجوائز

مجلة آسيان بانكينج أند فاينانس

■ مبادرة العام لإدارة جائحة كورونا - مصر



تمثيل الجنسين

أبرز المؤشرات

معدل دوران العمالة

1,09%

متوسط عمر العمال

34,4

إجمالي عدد العمالة

20,708

التعيينات الحديثة



نظم الأجور والمكافآت

يقوم بنك مصر باستمرار بتعزيز الرضا الوظيفي وولاء الموظفين من خلال وضع معايير واضحة للرواتب والحوافز وفقًا للأداء، حيث يؤثر الموظفون بشكل مباشر على تنفيذ استراتيجية بنك مصر وتحقيق النجاح المالي طويل الأجل ورفع معدلات النمو، كما يعتمد بنك مصر سياسة الأجور التي تدعم الشفافية والإنصاف في كافة درجات الهيكل الوظيفي. ويتبع البنك لوائح البنك المركزي المصري بشأن الرواتب والمزايا وفقًا لما معمول به بالسوق المصرفي.

فيما بلغ إجمالي الأجور والمكافآت في كل الفروع ١٠,٧٧٠,٤٨٤,٥٠٠,٨٧ جنيه مصري خلال السنة المالية ٢٠٢١، وارتفع متوسط الدخل السنوي لكل موظف إلى ٥٢١,٣٧١ جنيه مصري في السنة المالية ٢٠٢١. كما ارتفع متوسط الدخل الشهري لكل موظف إلى ٢٨,٩٦٥ جنيه مصري في السنة المالية ٢٠٢١.

ويبلغ متوسط القيمة الشهرية والمكافآت المخصصة لنحو ٢٠ مسؤل من كبار المدراء ببنك مصر ٧١٩٠٨٠٦ جنيه مصري وذلك خلال الفترة من ١ يوليو ٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، ووصل إجمالي قيمة الأجور والمكافآت في الفروع المحلية إلى ١٠,١٤٢,٤٦٧,٣٧٣,٢٨ جنيه مصري. وبلغ إجمالي قيمة الأجور والمكافآت في الفروع الأجنبية ٦٢٨,٠١٧,١٢٧,٥٩ جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠٢١.

لمحة حول نظم الأجور والمكافآت

عدد الموظفين

عدد الموظفين	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
٢٠٦٥٨	٢٠٦٥٨	١٩٧٢٣	١٨١٤٢	١٦٠٥٢	١٤٤٩٧	١٤١١٠	١٢٦٨٩	١٢٥٣٥	١٢٣٤٥	١٢٣٤٤	١٢٢٢٦

متوسط الدخل الشهري لكل موظف

القيمة بالألف جنيه مصري

متوسط الدخل الشهري لكل موظف	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
٢٩	٢٩	٢٦,٢	٢٣,٩	١٨,٣٨	١٩,٥٣	١٥,٧١	١٥,٠٩	١٤,٣٠	١٤,٤٣	١١,٦٤	٨,٤١

متوسط الدخل السنوي لكل موظف

القيمة بالألف جنيه مصري

متوسط الدخل السنوي لكل موظف	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
٥٢١,٣٧	٥٢١,٣٧	٣١٤,٩٨	٢٨٦,٨	٢٢٠,٥٦	٢٣٤,٣٢	١٨٨,٥٧	١٨١,١٠	١٧١,٦١	١٧٣,٢٢	١٣٩,٦٢	١٠٠,٨٩

إجمالي قيمة المرتبات والمزايا المتاحة للموظفين في الفروع المحلية

القيمة بالألف جنيه مصري

إجمالي قيمة المرتبات والمزايا المتاحة للموظفين في الفروع المحلية	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
١٠,١٤٢,٤٦٧	١٠,١٤٢,٤٦٧	٥,٨٢٤,٢٨٥	٤,٩١٤,٠١٦	٣,٢٨٨,٦١٠	٣,٢٠١,٣٥٣	٢,٥٥٦,١٨٠	٢,٢١١,٢٤٠	٢,٠٧٤,٥٢٢	٢,٠٧٥,٠٢٣	١,٦٦١,١٨٠	١,١٧٨,٧٩١

إجمالي رواتب وحوافز في جميع الفروع

القيمة بالألف جنيه مصري

إجمالي رواتب وحوافز في جميع الفروع	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
١٠,٧٧٠,٤٨٤	١٠,٧٧٠,٤٨٤	٦,٢١٢,٢٧٥	٥,٢٠٢,٢٤٢	٣,٥٤٠,٤٨٢	٣,٣٩٦,٩٧٩	٢,٦٦٠,٧١٤	٢,٢٩٧,٩٥٢	٢,١٥١,١٨٩	٢,١٣٨,٣٥٤	١,٧٢٣,٥١٢	١,٢٣٣,٤٧٥

إجمالي قيمة المرتبات والمزايا المتاحة للموظفين في الفروع الدولية

القيمة بالألف جنيه مصري

إجمالي قيمة المرتبات والمزايا المتاحة للموظفين في الفروع الدولية	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
٦٢٨٠١٧	٦٢٨٠١٧	٣٨٧٩٩٠	٢٨٨٢٢٦	٢٥١٨٧٢	١٩٥٦٢٦	١٠٤٥٣٤	٨٦٧١٢	٧٦٦٦٧	٦٣٣٣١	٦٢٣٣٢	٥٤٦٨٤

* يتم تسجيل الأرقام المعروضة سنويًا بناءً على السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو، باستثناء الأرقام المسجلة في عام ٢٠٢١

التنمية المستدامة الشاملة

تركز جهود بنك مصر على خلق مسار عملي يحقق الرخاء الاجتماعي، حيث يدفع بنك مصر باستمرار نحو التنمية الشاملة لتعزيز نمو الاقتصاد الوطني وتوسيع عملياته متعددة الجوانب، بما يتماشى مع أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

تمكين المجتمع

يحمل بنك مصر إرثه للأمام من خلال وضع تصورات أكبر وأوسع لمزيد من التمكين للمجتمع المستدام، وبالتبعية يحافظ بنك مصر على تركيز استراتيجي لتحسين الظروف المعيشية وسد فجوات العدالة والمساواة الحالية أو المحتملة لتحقيق التنمية المستدامة.

ولتخاذ إجراءات جماعية نحو تمكين المجتمع، يتعاون BM مع القطاعين العام والخاص لتحفيز تأثير أوسع في مجال تمكين المجتمع، كما تم تأسيس مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع (BMFCD) عام ٢٠٠٧ ككيان منفصل (منظمة غير ربحية) يديرها مجلس أمناء لمواجهة التحديات المجتمعية والتنمية والصحة عميقة الجذور، وتسعى المؤسسة جاهدة لإحداث تأثير إيجابي وملمووس على المجتمع المصري.

وتقبل مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع التبرعات عبر قنوات متعددة من داخل وخارج مصر، ومن جميع الأفراد الراغبين في الانخراط في المبادرات الخيرية والتنمية في مجالات أساسية ورئيسية وهي: تطوير القرى والأحياء الفقيرة، توفير التعليم والتدريب والتأهيل للشباب، توفير الرعاية الصحية بتكلفة معقولة والحفاظ على التكافل الاجتماعي.

ويضاعف بنك مصر من جهوده عن طريق إلهام وتحفيز الموظفين ليردوا الجميل للمجتمعات التي يعمل بها البنك، كما يشجع جهود التطوع وجمع التبرعات لدعم الشعب المصري.

يذكر أن إجمالي الأموال التي تم صرفها على المبادرات المختلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، في إطار المسؤولية المجتمعية بلغت ١,٥ مليار جنيه مصري.

وترسم سياسة المسؤولية المجتمعية (CSR) الخاصة ببنك مصر مستقبلاً أفضل للجميع، وعلى الرغم من أن جائحة COVID-19 قد أعاققت بشكل كبير التقدم في التنمية المستدامة، إلا أن بنك مصر تمكّن من الحفاظ على جهوده، حيث تضمن استراتيجيته اتخاذ رؤية شاملة كمفتاح للازدهار في المستقبل.

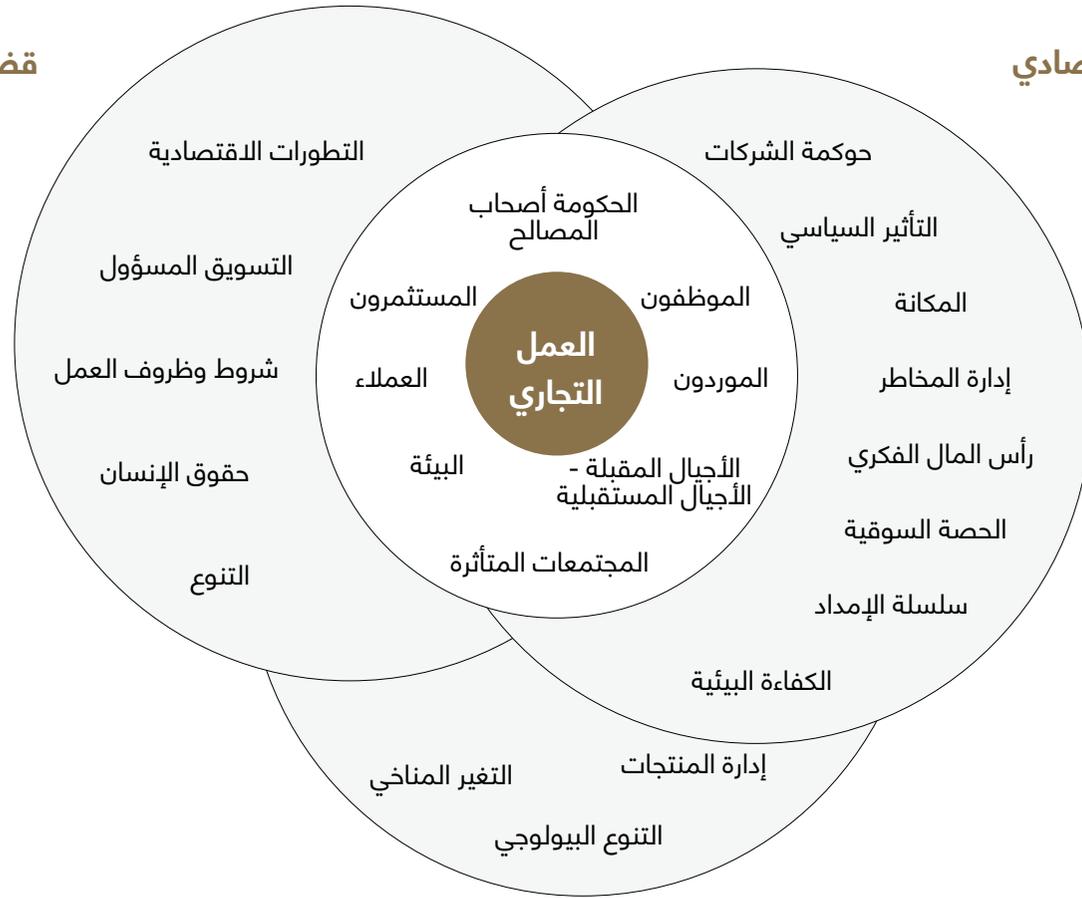
وعلى مدار ما يزيد عن قرن من الزمان، نجحت جهود بنك مصر في تحقيق توازن بين نمو الأعمال وتكامل الجهود المجتمعية والبيئية والاقتصادية، حيث تتضمن استراتيجية البنك مبدأ المرونة المؤسسية وتنمية المجتمع المدني على نطاق واسع لتعزيز التنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع، كما يتحرك بنك مصر لتحقيق تأثير أوسع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع (BMFCD).

حيث يتم تنفيذ جهود بنك مصر الاستراتيجية بشكل ملائم على خلفية مشاركة أصحاب المصالح المتعددين والشراكات المختلفة لتعزيز العمل المناخي والرعاية الصحية والتعليم والإسكان وتحقيق بيئة العمل اللائقة وسلاسل التوريد المسؤولة وتحسين الموارد والأمن الغذائي والعدالة.

ويستمر بنك مصر في محاولاته لسد فجوة الثقة مع الأفراد الذين لا يتعاملون مع البنوك، مما يساهم في خلق فرص عمل والقضاء على الفقر، كما عمل البنك أيضاً على تسهيل الوصول الآمن للسداد والتسهيلات المصرفية الشاملة والادخار والائتمان والتأمين لتحقيق الشمول المالي، بالإضافة إلى تحفيز نظاماً بيئياً أكثر استدامة للمعيشة والإنتاج.

قضايا الأداء الاجتماعي

قضايا الأداء الاقتصادي



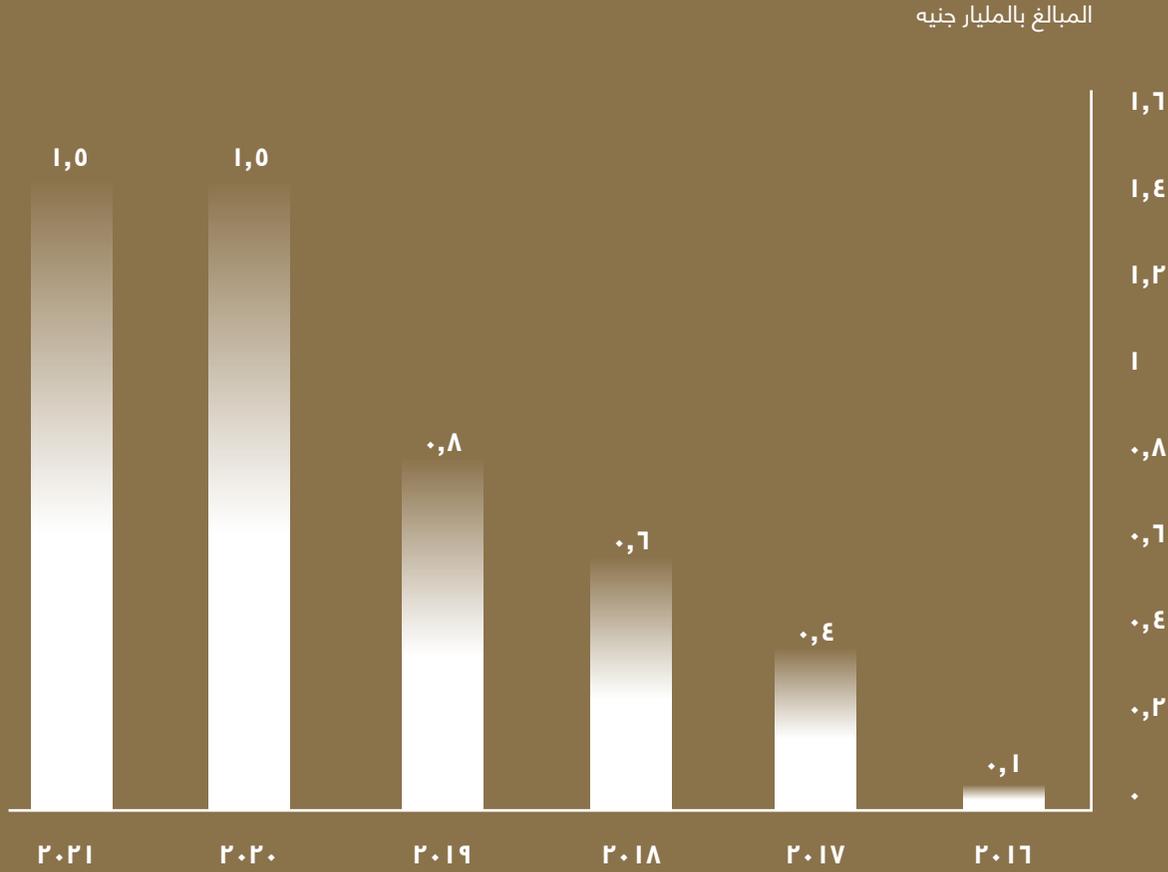
قضايا الأداء البيئي

المسؤولية المجتمعية

يسلط «الإنفوجراف» الضوء على القضايا الرئيسية للمسؤولية المجتمعية (CSR):

تطوير وتعزيز كل من: الكفاءة البيئية، المصادر المسؤولة، المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة، معايير العمل الأعلى، ظروف العمل الأفضل، العلاقة بين الشركة والموظف والمجتمع، المساواة المجتمعية والمساواة بين الجنسين، حماية حقوق الإنسان، الحوكمة الرشيدة، وتدابير مكافحة الفساد «منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية» (اليونيدو).

التبرعات الخاصة بالمسؤولية المجتمعية



* يتم تسجيل الأرقام المعروضة سنويًا بناءً على السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو، باستثناء الأرقام المسجلة في عام ٢٠٢١.

الجوائز:

- مجلة انترناشونال فاينانس: جائزة أفضل بنك في المسؤولية المجتمعية - مصر
- مجلة آسيا موني (يوروموني): جائزة أفضل بنك في المسؤولية المجتمعية - الشرق الأوسط

مسارات المسؤولية المجتمعية

أهدافنا الرئيسية لتمكين المجتمع

- تحقيق التماسك المجتمعي
- تقديم رعاية صحية عالية الجودة
- الترويج للرياضة
- تحسين جودة التعليم
- تسخير الوصول إلى التمويل



العمل الجماعي لبنك مصر تجاه التماسك المجتمعي

يسعى بنك مصر ومؤسسته - مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع (BMFCD) - إلى تعزيز التماسك الاجتماعي لخلق مجتمعات أكثر شمولية، وتعزيز رفاهية المجتمع، والحد من التمييز، حيث كانت جهود بنك مصر أكثر تأثيرًا في تشكيل مستقبل مستدام من خلال التعاون متعدد الأبعاد.

جهود بنك مصر

مبادرة «إتاحة» - شراكة مع المعهد المصرفي المصري (EBI)

وقع بنك مصر اتفاقية مع المعهد المصرفي المصري، تحت مسمى مبادرة «إتاحة»، بهدف إشراك الأشخاص ذوي القدرات في سوق العمل، وذلك في إطار مسؤولية البنك المجتمعية للشركات وجهوده نحو تمكين الأفراد من العثور على أفضل الوظائف، بما في ذلك الأشخاص ذوي القدرات الخاصة. ومن المقرر أن تساعد مبادرة «إتاحة» الأفراد ذوي القدرات الخاصة في بناء حياة تعتمد على الذات، بالإضافة إلى إتاحة المجال لأصحاب القدرات الخاصة عقب استيفاء متطلبات التسجيل واجتياز التقييمات، من إمكانية التسجيل في برنامج تدريبي عبر الإنترنت لتطوير وتعزيز مواهبهم ومهاراتهم.

كما تقوم المبادرة بعد الانتهاء من البرنامج التدريبي، بتحميل بيانات المتقدمين وملفات تعريف الخبرة الخاصة بهم على منصة المبادرة عبر الإنترنت لمشاركتها مع إدارات الموارد البشرية في القطاع المصرفي المصري ودمجهم في عملية التوظيف الخاصة بهم للحصول على فرص عمل محتملة.

مؤسسة مصر الخير

قام بنك مصر بتمويل مشاريع في محافظة المنيا، نفذها حرفيون معيلون من الشباب والبنات بالشراكة مع مؤسسة مصر الخير، وذلك بقرى مغاغة وبنى مزار وملوي والعدوة. ويلعب بنك مصر دورًا مساهمًا في تعزيز رفاهية المناطق الريفية، حيث قام بتمويل مشاريع لـ 0٠٠ صوبة وجمعية تعاونية زراعية، كما أطلق البنك تدريبًا للمزارعين، مما أعطى المتدربين ميزة تسعير تنافسي، حيث يتعلم المزارعون في التدريب المزيد عن ممارسات الزراعة الأكثر اخضرارًا، وتحسين موارد المياه، والري.

كما ساهم بنك مصر في خلق ٣٠٠ فرصة عمل، وقدم البنك الأموال التي غطت المشاريع الصغيرة ومبادرات المعيلات، وذلك في إطار نفس المشروع حيث قام بنك مصر أيضًا برعاية ورش عمل للتدريب المهني والضيافة. وعلى مدار السنوات الماضية، ساهمت الشراكة في تأمين فرص عمل لائقة وزيادة الثروة الحيوانية وإنتاجية المراعي وقطع الأراضي الزراعية، مع التركيز على الحد من تدهور الموارد الطبيعية، كما لعبت الشراكة مع مؤسسة مصر الخير دورًا أساسيًا في تشجيع المزارعين على استخدام الأسمدة العضوية بدلًا من الأسمدة الكيماوية لمكافحة تغير المناخ والقضاء على تلوث التربة.

بنك الطعام المصري ومؤسسة مصر الخير

تعاون بنك مصر مع بنك الطعام المصري ومؤسسة مصر الخير لتوزيع مساعدات عينية خلال جائحة كوفيد-19، حيث قام البنك بتوزيع أكثر من 10000 طرد عائلي من المواد الغذائية والمعقمات لدعم الأسر المصرية المحتاجة.

جمعية الأورمان

في إطار الشراكة مع جمعية الأورمان الخيرية والتي بدأت منذ عدة سنوات، خصص بنك مصر أموالاً بقيمة 4 مليون جنيه، بالإضافة إلى تقديم قروضاً ميسرة لتحسين الظروف المعيشية لأهل القرى ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظات المنيا وأسيوط والوادي الجديد وسوهاج.

ويتابع بنك مصر بانتظام المستفيدين لتحديد ما إذا كان تنفيذ برنامج التمويل يسير وفق الجدول الزمني وفي الأهداف المؤقتة، حيث تحققت الاستمرارية لما يقرب من 86% من المشاريع الممولة، كما يحرص البنك على تقديم حلولاً استشارية وإدارية للمشاريع الممولة التي واجهت الفشل، والتي فُدرت بنسبة 14%.

القرية النموذجية - محافظة الوادي الجديد

على مدار السنوات الماضية، خصص بنك مصر 30 مليون جنيه مصري لإنشاء قرية نموذجية تغطي مساحة 1000 فدان بالخارجة بمحافظة الوادي الجديد، حيث يتضمن البروتوكول إنشاء 100 وحدة سكنية تستوعب أنشطة مختلفة مدرة للدخل بما في ذلك تربية المواشي والأرانب، كما وقّع البنك بروتوكول تعاون آخر مع المحافظة بقيمة 5 مليون جنيه لتأسيس المساكن.

مؤسسة النداء

على مدار السنوات الماضية، تعاون بنك مصر مع الشبكة المصرية للتنمية المتكاملة (شبكة النداء) في تنظيم ورش صناعة الحرف اليدوية النحاسية وبساط الكليم، والتي أقيمت برعاية البنك في محافظة قنا، وتحديداً في المعنا والجزيرية والشيخ عيسى، وتم الترحيب بمشاريع الحرف اليدوية باعتبارها ناجحة، حيث كانت المنتجات اليدوية جذابة للعملاء.

جهود مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع (BMFCD)

مبادرات التضامن الاجتماعي

شاركت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع منذ إنشائها في العديد من المبادرات والفعاليات والبرامج المجتمعية والتضامنية التي تخدم أكثر من 20000 فرد.

في عام 2021، قامت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع برعاية:

- حفلة يوم اليتيم في 14 محافظة.
- حملة دفا الشتاء، وتشمل توزيع الملابس على المستفيدين في 12 محافظة بالتعاون مع 30 مؤسسة وجمعية، حيث تهدف الحملة إلى دعم الفئة الأكثر احتياجاً إلى الملابس للبقاء على قيد الحياة في فصل الشتاء.
- برنامج الأيتام الأسري والسيدات المعيلات والذي يتضمن تخصيص أجر شهري (عيني أو مادي) من خلال 30 جمعية.
- معرض «أهلاً بالمدارس» والذي يتضمن توفير الزي المدرسي ودفع الرسوم للطلاب غير القادرين مادياً.
- معرض «أهلاً بالعيد» والذي يشمل توزيع كسوة وأحذية العيد في 14 محافظة.

إعادة الدمج المجتمعي للسجناء السابقين وزارة الداخلية

يأتي البروتوكول ضمن مبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي «كلنا واحد»، ويركز البروتوكول على الحد من عدم المساواة وتعزيز مجتمعات أكثر سلمية، حيث يهدف البروتوكول إلى إعادة دمج السجناء المطلق سراحهم وأسراهم والأشخاص ذوي القدرات الخاصة في المجتمع.

وبموجب البروتوكول، يدعم بنك مصر السجناء السابقين في إقامة مشاريع صغيرة لتوليد دخل ثابت، حيث يساعد البنك السجناء السابقين في إنشاء محلات الأدوات الكهربائية وورش الخياطة ومحلات الملابس وغيرها من المشاريع الصغيرة.

مبادرة «صنع في مصر»

في إطار مبادرة «صنع في مصر»، تقدم مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع تسهيلات تمويلية لمشروعات الحرف اليدوية بالشراكة مع العديد من المنظمات غير الربحية.

وقد استفادت العديد من مشاريع الحرف اليدوية من هذه المبادرة، بما في ذلك أولئك الذين يعملون في منتجات الخوص، ومنتجات الرتان، ومنسوجات الخيامية، و لوحات الحائط المصنوعة من سعف النخيل، ومنتجات الفخار، والتطريز، والخياطة، والرتق، ونسج السجاد، وكذلك المشاريع الزراعية، بما في ذلك بدائل العلف وتعبئة التمور والمناحل.

ودعمت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع ٣٧٠ مشروعًا صغيرًا، كما قدمت تدريبًا مهنيًا لـ ١٢٤٠ شابًا عبر قرى صعيد مصر والأحياء الفقيرة في القاهرة الكبرى.

الحفاظ على الحرف التراثية

تعاونت مؤسسة بنك مصر مع غرفة صناعة الحرف اليدوية لإحياء صناعة الفخار التقليدية في قرية جراجوس، والتي أصبحت حرفة معرضة لخطر الانقراض في السنوات الأخيرة.

كما قامت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بدعم برنامج تدريبي لمدة ١٥ شهرًا لتدريب حوالي ٢٥ شاب على إنتاج الفخار، ومع الانتهاء من البرنامج التدريبي، تقدم المؤسسة فرص عمل للمشاركين، حيث يهدف البرنامج إلى دعم مشاريع الحرف اليدوية والحفاظ على الإرث الحرفي لقرية جراجوس.

كما قامت مؤسسة بنك مصر برعاية ورشة عمل تدريبية حول تسويق المنتجات والتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى ورشتي عمل حول صناعة السيراميك.

التنمية الشاملة في القرى والعشوائيات المصرية

منذ عام ٢٠١٩، عملت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع مع العديد من منظمات المجتمع المدني والجمعيات والجامعات لدعم مبادرة «حياة كريمة» لمعالجة ظاهرة الفقر متعددة الأبعاد.

وركزت مؤسسة بنك مصر على التنمية الريفية للقرى الأكثر احتياجًا في مصر، وفي عام ٢٠٢١، حيث حسّنت المؤسسة الظروف المعيشية لنحو

٥٠.٠٠٠ نسمة في ٤٥ قرية وثلاثة مراكز في صعيد مصر في ١٣ محافظة: القاهرة والحيزة والقليوبية والشرقية والمنوفية والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان والغربية.

يذكر أنه من بين المشاريع التي تم إنجازها لمؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع في السنة المالية ٢٠٢١:

مؤسسة مصر الخير

يهدف التعاون لتحسين الظروف المعيشية لـ ٢٠٠٠ فرد في قرية العركي بمركز فرشوط بمحافظة قنا من خلال:

جهود التمكين الاقتصادي

- تحسين فرص التمكين الاقتصادي للشباب رجالاً ونساءً في القرية.
- توفير ١٢٠ فرصة تدريب مهني وصناعي للشباب وتدريب على ريادة الأعمال للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٤٠ سنة.
- دعم ٤٠ مشروعًا مُدر للدخل.

جهود تحسين الصحة

- تقديم خدمات طبية عالية الجودة، ودعم ذوي القدرات الخاصة.
- تمويل خدمات الكشف والعلاج والعمليات الجراحية.

جهود تحسين التعليم

- توفير فرص تعليمية عالية الجودة في ٤ مدارس مجتمعية.
- رفع كفاءة ١١ صالة بها ٣ حضانات خاصة بمرحلة الطفولة المبكرة وتجهيزها بالمستلزمات المطلوبة.
- رفع كفاءة القائمين على العملية التعليمية.

جمعية مصر المحروسة بلدي

بالتعاون مع جمعية مصر المحروسة بلدي، قامت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع أيضًا بتطوير قرى محافظة أسوان، بما في ذلك قريتي عدوة والرغامة في مركز كوم أمبو لدعم وخدمة أكثر من ١٠٨٠٠ أسرة.

كما شاركت المؤسسة في مشروع التنمية المتكاملة لقرية أقليمات والذي تضمن:

جهود التمكين للاقتصادي

■ دعم ٦٠ مشروعاً مُدر للدخل.

جهود تحسين التعليم

■ تجهيز وتطوير ١٠ صالات رياض أطفال.

■ تطوير مدرسة إقليت الابتدائية المشتركة.

■ دعم تدريب وتطوير المعلمين.

جمعية خير وبركة

تعاونت مؤسسة بنك مصر مع جمعية خير وبركة غير الحكومية لتنفيذ مشروع إنمائي شامل يخدم ١٩٥٥٣٧ نسمة في ١٤ قرية و٩٦ نجع في مركز ساقلنة بمحافظة سوهاج من خلال:

جهود التمكين للاقتصادي

■ استضافة ورش عمل تدريبية حول الشمول المالي.

■ إجراء تدريب مهني لـ ٤٢٠ شاب وشابة في أعمال السباكة، وصيانة الأجهزة المنزلية، والكهرباء، بالإضافة إلى توفير مجموعات أدوات الحرفيين لكل متدرب.

■ تقديم الدعم الفني والمالي لـ ٣٥٠ مشروع صغير ومتناهي الصغر.

■ تقديم الدعم الفني والمالي لـ ١٤ مشروع جماعي.

■ رعاية ١٤ قافلة بيطرية.

جهود تحسين الصحة

■ تنمية قدرات ومؤهلات القيادات الصحية النسائية والمشرفات وفريق التمريض بالوحدات الصحية.

■ رعاية ٢٨ قافلة صحية و١٤ ندوة توعوية صحية بالتنسيق مع مديرية الشؤون الصحية بسوهاج.

جهود الدمج الاجتماعي

■ تطوير البنية التحتية ورفع الكفاءة الإنشائية لوحدين لتأهيل الأفراد ذوي الهمم.

■ استضافة برامج تدريبية متخصصة لبناء القدرات وتأهيل الكوادر البشرية والمتخصصين لخدمة الأفراد ذوي الهمم بشكل أفضل.

■ توريد الأجهزة التعويضية والكراسي المتحركة والمعينات السمعية للمحتاجين.

■ تقديم جلسات إرشادية لأسر الأطفال ذوي الهمم في مراكز التأهيل المجتمعي.

■ رعاية الأنشطة الترفيهية والتوعوية لدعم الأشخاص ذوي الهمم وأسراهم.

جهود تحسين التعليم

■ عقد برنامج محو الأمية لتنمية مهارات القراءة والكتابة لدى الطلاب.

■ إنشاء وتجهيز وتشغيل مركزين لتنمية الطفل، لتقديم الأنشطة التعليمية والصحية والبدنية وخدمات تنمية المهارات المجتمعية للأطفال المسجلين.

■ تقديم برامج تدريبية للمعلمين ومقدمي الخدمة في المركزين في مجال تنمية الطفولة المبكرة.

■ إطلاق برنامج مجتمعي للقضاء على السلوكيات المجتمعية السلبية التي تعيق التنمية البشرية والاقتصادية.

مؤسسة د. عبد الأحد جمال الدين للتنمية

يركز بروتوكول التعاون على مشروع «الفرصة والأمل» لتأمين سبل عيش مستدامة لنحو ١٠٠٠ مستفيد في قرية شرشابة، مركز زفتى، محافظة الغربية.

جهود التمكين للاقتصادي

■ تطوير وتجهيز مركز تدريب وتصنيع للحرف اليدوية.

■ إقامة معرض دائم للحرف اليدوية.

■ تطوير مشروع تبويب وتصنيف الحرف اليدوية.

■ تقديم دراسات السوق لخلق ميزة تنافسية لمشاريع الحرف اليدوية ومنتجاتها.

■ تقديم تدريب نظري وعملي لـ ٢٠٠ شاب لبدء مشاريعهم في الخياطة والتطريز والمنتجات الجلدية والتصميم.

■ تدريب ٣٠ من رواد الأعمال الصغيرة على مهارات التسويق الإلكتروني وإنشاء موقع إلكتروني وصفحة تسويق لمشروعهم.

■ تدريب المهنيين على مهارات تصوير المنتجات.

■ تمويل المشروعات متناهية الصغر

جهود الدمج الاجتماعي

يسعى المشروع لإنهاء العنف ضد المرأة ويقدم خدمات شاملة للنساء المعرضات للعنف، دعم المشروع ما مجموعه ٢٠٠ امرأة من خلال:

■ تقديم الدعم النفسي للنساء المعنفات.

■ تنظيم ورش عمل يدوية لتمكين النساء المعنفات من الحصول على قدر أكبر من الاستقلال المالي والسيطرة على حياتهن.

■ إطلاق مبادرة «بدون بلاستيك» لتقليل كمية البلاستيك الجديد المنتج وزيادة إعادة تدوير البلاستيك لحماية البيئة.

جمعية عمر بن عبد العزيز

تعاونت المؤسسة مع جمعية عمر بن عبد العزيز لتطوير قرى فزارة والغريزات والسمرانة بمركز المراغة بمحافظة سوهاج، استمراراً لمشروعها السابق في مركز جهينة بمحافظة نفسها، حيث استفادت حوالي ٢٧ ألف أسرة من خلال:

جهود التمكين الاقتصادي

■ تمويل مشاريع تربية مواشي لـ ٩٠ أسرة من الأسر الأشد احتياجاً.

■ تقديم تدريب مهني لـ ١٢٠ شاباً وشابة، وإنشاء ٦٠ مشروع صغير، بما في ذلك مناحل العسل، وصيانة الجوال، والخياطة، وصيانة الكمبيوتر، وتركيب وتشكيل الزجاج والألمنيوم.

■ توفير التدريب على إدارة المشاريع والتسويق.

جهود تحسين الصحة

■ استضافة ١٢ ندوة و٦ قوافل طبية للتوعية الصحية حول الأوبئة والوقاية من أكثر الأمراض انتشاراً، إضافة إلى خدمات الرعاية الصحية.

جهود تحسين التعليم

■ تنفيذ أعمال صيانة ثانوية في ٩ مدارس.

■ إنشاء وتطوير وتجهيز ٦ صفوف رياض أطفال جديدة.

■ توفير برنامج مكثف يتسع لطلاب يتراوح عددهم ما بين ٣٦٠ إلى ١٤٤٠ طالب وطالبة للتعامل مع نقاط ضعف أكاديمية معينة.

■ إنشاء ٦ قاعات «معرفة» بالمدارس.

■ تطوير ٦ قاعات للتربية الزراعية والصناعية والاقتصاد المنزلي والتربية البدنية في المدارس.

تحسين ظروف المعيشة في العشوائيات

خلال عام ٢٠٢١، سعت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع جاهدة لتحسين نوعية وجودة الحياة في الأحياء الفقيرة في منطقة القاهرة الكبرى، حيث خدمت أكثر من ٣٠٠٠ أسرة خلال فترة البرنامج.

جمعية مصر المحروسة بلدى

أطلقت المؤسسة مشروع «المنارات» في العشوائيات لتمكين الأيتام والمعيّلين اقتصادياً من خلال برامج تعليمية وصحية وثقافية متنوعة، حيث ساهم المشروع في دعم ٩٠٠ أسرة، وبناءً على نجاح المشروع خلال السنوات السبع الماضية، أطلقت المؤسسة مشروع «بناء» لتحسين السياق الاجتماعي للأطفال الضعفاء، بما فيهم الفقراء والأيتام.

وفي عام ٢٠٢١، خدم المشروع ٤٠٠ طفل وأسرههم في ٦ مناطق عشوائية في جنوب القاهرة، وتضمن ذلك:

جهود التمكين الاقتصادي

■ تمويل ٢٥ مشروع للشباب المتميزين.

■ تمكين وتشجيع ١٠٠ سيدة معيلة.

جهود تحسين التعليم

■ تزويد ٣٠ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٥ سنة بالمهارات الفنية والترمزية لممارسة البرمجة.

جمعية خير وبركة- منظمة غير حكومية

تعاونت مؤسسة بنك مصر مع منظمة خير وبركة غير الحكومية لتنفيذ مشروع تنموي شامل يخدم سكان خمس مناطق في محافظتي القاهرة والقليوبية وهي: الخانكة، الخصوص، المرج، السلام، والحرفيين.

جهود التمكين الاقتصادي

- تقديم برنامج تدريبي حول ريادة الأعمال وإدارة المشاريع والشمول المالي.
- تقديم برامج تدريبية فنية متخصصة وورش عمل حرفية وتدريب مهني للمستفيدين المسجلين في برنامج المشروعات متناهية الصغر.
- تمويل المشاريع الاقتصادية الصغيرة (المشاريع الفردية والجماعية) لخلق دخل مستدام للشباب والنساء المعيلات والأسر والشباب ذوي القدرات الخاصة.

جهود تحسين الصحة

- إمداد مستشفى الخصوص بالأجهزة والمعدات والأدوات الطبية.
- كفالة ١٠ قوافل صحية للعائلات والمحرومين.
- استضافة ٥ ندوات للتوعية الصحية حول صحة الأم والطفل، والصحة الإنجابية والتدابير الاحترازية لفيروس كوفيد ١٩، وتطعيمات كوفيد ١٩، والوقاية من الأمراض المعدية، والتغذية الصحية، والإسعافات الأولية، إلخ.

جهود الدمج الاجتماعي

- تطوير البنية التحتية ورفع كفاءة البناء وتجهيز مركز تأهيل لذوي القدرات الخاصة في المرج.
- تقديم علاج النطق للأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم والتأخر وعيوب النطق مع معالج متخصص.
- تقديم جلسات إرشادية أسبوعية لأسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مراكز التأهيل المجتمعي.

■ تحسين قدرات ١٠٠ فتاة وشباب ملتحقين بالتعليم الفني في مجالات الإلكترونيات وصيانة الشاشات والأجهزة المنزلية والمحركات المائية ومستحضرات التجميل والخياطة والجلود.

مؤسسة منة الله للتنمية

تعاونت مؤسسة بنك مصر في تطوير العشوائيات السكنية وتحسين المستوى المعيشي لـ ٤٠٠ أسرة بحي فيصل من خلال:

جهود التمكين الاقتصادي

- تدريب الشباب على صيانة التكييف والأجهزة المنزلية.
- توفير التدريب على إدارة المشاريع والتسويق.
- دعم المشروعات متناهية الصغر.
- تأمين فرص عمل للشباب المتدربين في المصانع والشركات.

جهود تحسين الصحة

- إقامة ندوات عن صحة الإنسان.
- تمويل الفحوصات الطبية والتحاليل وصرف الأدوية للمرأة.
- تقديم تدخل علاجي نفسي، يهدف في المقام الأول إلى القضاء على السلوك غير القادر على التكيف أو تقليه.

جهود تعزيز التعليم

- إعداد وتشغيل ٦ فصول دعم تربوي لطلبة المرحلتين الابتدائية والإعدادية ممن يعانون من صعوبات أكاديمية.
- فتح فصلين لمحو الأمية.
- إنشاء معمل كمبيوتر.
- تقديم دورات كمبيوتر.
- إقامة ورش عمل فنية/موسيقية ومعسكرات تعليمية.

حيث يخدم المشروع ١٢٥ أسرة، ويغطي حوالي ٦٠٠ فرد من خلال:
توفير التدريب على المهارات المجتمعية وريادة الأعمال والشمول المالي.

تقديم التدريب المهني والتقني على ما يلي:

■ ورش الاشغال اليدوية (مصنوعات جلدية صناعية).

■ صيانة التكييف والأجهزة المنزلية.

■ التجميل وتصفيف الشعر.

■ صناعة المنظفات.

■ دعم ١٢٥ مشروع صغير.

■ رعاية حملات التسويق الإلكتروني لمنتجات المشروعات متناهية الصغر.

ملاح رئيسية

برنامج التنمية المتكاملة لقرى الصعيد والعشوائيات

مشاريع تنمية المجتمع أكثر

٥٠

المحافظات

١٣

القرى

٥٤

* الأرقام المدرجة تراكمية تغطي السنوات السابقة

■ استضافة برامج تدريبية متخصصة لبناء القدرات وتأهيل الكوادر البشرية والمتخصصين والميسرين لخدمة الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل أفضل في المرح.

■ إجراء الفحوصات الدورية للأطفال بوحدة المرح الصحية ودور الحضنة.

■ رعاية مبادرتين مجتمعتين ورحلات ترفيهية شاملة لدعم وتعزيز مشاركة وإدماج الأطفال والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرههم وأقربانهم في المجتمع.

■ استضافة ٤ ندوات توعوية لأسر الأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة حول الاندماج الاجتماعي والكشف المبكر، والتدخل لدعم الإعاقة وغيرها من القضايا.

جهود تعزيز التعليم

■ تجهيز وتشغيل مركز تنمية الطفل لتوفير التعليم والصحة والأنشطة البدنية وتنمية المهارات المجتمعية للأطفال الخائفة.

■ تقديم برامج تدريبية أساسية ومتخصصة للمعلمين ومقدمي الخدمة في مركز تنمية الطفل.

■ تخطيط وتنفيذ مجموعة من الأنشطة التي تركز على المهارات التربوية والمجتمعية.

■ استضافة جلسات توعية لأولياء الأمور حول التربية، والتأديب الإيجابي، والصحة العامة.

■ تقديم برنامج محو الأمية لتنمية مهارات القراءة والكتابة لدى الأطفال.

■ تقديم المنح التعليمية التي تغطي النفقات المدرسية، ومجموعات الدعم لصعوبات التعلم، والزي الرسمي للمدارس، إلخ.

مؤسسة «مهنة ومستقبل» للتنمية

يهدف بروتوكول تعاون مشروع «أنت تستطيع» «You Can»، إلى تسهيل الانتقال إلى سوق العمل للشباب من خلال التدريب على ريادة الأعمال، والتدريب المهني، وتمويل المشاريع، وبرامج المنح الدراسية في جنوب القاهرة.



المساواة في الحصول على رعاية صحية جيدة

يعطي بنك مصر (BM) ومؤسسته الأولوية لتطوير النظام الوطني للرعاية الصحية، وذلك لضمان حصول الجميع على رعاية صحية جيدة. وقد دخل بنك مصر ومؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع (BMFCD) في شراكة مع العديد من الوكالات والمنظمات غير الحكومية في السنة المالية 2021. وتهدف الشراكات إلى تحسين جودة الخدمات الطبية وتعزيز التدخل المبكر/التدابير الوقائية.

ويهدف التبرع إلى تخفيف الأعباء المالية على المرضى، خاصة القادمين من محافظات أخرى، حيث غطى التبرع أقسام علاج السرطان المختلفة، مثل غرفة الطوارئ (ER)، والأشعة التشخيصية، والعيادات الخارجية المتخصصة، وقبول دخول الحالات المرضية، والعلاج الطبيعي، والوحدات الأخرى.

وشهد العام المالي ٢٠٢١، افتتاح مؤسسة شفاء الأورمان الخيرية رسميًا للمستشفى المخصص لعلاج سرطان الأطفال مجانًا وخدمة شريحة كبيرة في صعيد مصر.

مستشفى الناس للأطفال

وقع بنك مصر بروتوكول تعاون مع مؤسسة الجود - التي تدير مستشفى الناس - بمبلغ ٣٠ مليون جنيه لتمويل وتجهيز مركز الأشعة بها.

وتعتبر المستشفى من أكبر المراكز الطبية المتميزة في المنطقة العربية وإفريقيا، حيث تبلغ سعتها ٦٠٠ سرير، كما تقدم رعاية مجانية للمرضى من قبل محترفين مؤهلين ومرخصين، حيث تعتمد أحدث التقنيات التي تلبى الجودة والسلامة الدولية، علاوة على ذلك، مَوَّلَ بنك مصر ٥٠ عملية قلب مفتوح للأطفال في حالة حرجة.

جهود بنك مصر

مركز عكاشة للطب النفسي

بالتعاون مع مستشفيات جامعة عين شمس وجمعية نهضة طب عين شمس، خصص بنك مصر ٣٠ مليون جنيه لتجديد مركز عكاشة للطب النفسي، لتطوير وتعزيز كفاءة الخدمات الطبية المقدمة للمرضى النفسيين.

مركز أمراض الكلى والمسالك البولية

واصل بنك مصر جهود التبرع خلال عام ٢٠٢١، وذلك من خلال تخصيص مليون جنيه مصري لتزويد مركز أمراض الكلى والمسالك البولية بمعدات طبية متخصصة، بالإضافة إلى صرف ٥ مليون جنيه للمركز لتغطية تكاليف العلاج المناعي لمرضى زراعة الكلى.

مستشفى شفاء الأورمان

تبرع بنك مصر بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه لتطوير المرحلة الثالثة من مبنى علاج سرطان الأطفال بمستشفى شفاء الأورمان بالأقصر.

مستشفى 0٧٣0٧

وقع بنك مصر بروتوكول تعاون مع مستشفى 0٧٣0٧ لدعم جهود المستشفى في توفير الأدوية التي يحتاجها الأطفال المرضى، خاصة في ظل الظروف الصعبة بسبب تداعيات جائحة كوفيد-١٩، واستخدمت المستشفى الأموال لشراء جهازي تصوير الثدي الشعاعي لتقليل أوقات الانتظار وزيادة سعة الاستيعاب لعدد أكبر من المرضى.

مستشفى أهل مصر للحروق

تبرع بنك مصر بأموال لتجهيز ١٤ غرفة في مستشفى أهل مصر، تتضمن ١٢ غرفة فردية، وغرفة مزدوجة، وغرفة عزل لعلاج إصابات الحروق، ومن المتوقع أن يسهم تبرع بنك مصر في توسيع نطاق الرعاية الطبية المجانية باستخدام أحدث المعدات والأجهزة الطبية اللازمة للمرضى.

وزارة الصحة

شارك بنك مصر في تمويل متطلبات القطاع الصحي من خلال التبرعات المالية، وذلك لشراء عدة أجهزة أشعة مقطعية للمستشفيات المخصصة لاستقبال المصابين بكوفيد-١٩ والمشتبه في إصابتهم.

فاكسيرا

خصّص بنك مصر نحو 70 مليون جنيه لصندوق تحيا مصر لتوفير لقاحات ضد كوفيد-١٩ للفئات المستحقة وخاصة كبار السن وذوي الأولوية العالية.

خصّص بنك مصر ٥ بنوك أخرى أموالاً بقيمة ١٧٠ مليون جنيه لتصنيع جرعات من لقاح «سينوفاك فاكسيرا» الخاص بكوفيد-١٩.

غرفة التجارة الأمريكية

شارك بنك مصر في حملة جمع التبرعات، قادتها غرفة التجارة الأمريكية في مصر واليونيسف لشراء اللوازم الطبية الوقائية ومعدات الطوارئ لوزارة الصحة والسكان المصرية، بما في ذلك معدات الوقاية الشخصية (PPE) وأجهزة التنفس الصناعي.

مؤسسة بهية

تبرع بنك مصر بمبلغ ١٠ مليون جنيه لمؤسسة بهية للكشف المبكر عن سرطان الثدي وعلاجه، تستفيد منه ٥٦ ألف امرأة سنوياً، واستخدمت المؤسسة الأموال لشراء جهازي تصوير الثدي الشعاعي لتقليل أوقات الانتظار وزيادة سعة الاستيعاب لعدد أكبر من المرضى.

مستشفى جامعة المنيا

تبرع بنك مصر بمبلغ ٦٠ مليون جنيه لتطوير المرحلة الأولى من توسعة مستشفى جامعة المنيا، واستخدمت المستشفى الأموال لإنشاء غرفتي عمليات، وغرفة عناية مركزة، وغرفة إنعاش، ومركز اتصالات بين الملحق والمبنى الرئيسي، كما تغطي الأموال الإمدادات الكهروميكانيكية والغازات الطبية والعيادات الخارجية.

مؤسسة مجدي يعقوب للقلب

خصّص بنك مصر ٣٢,٠٨ مليون جنيه لتمويل مركز القسطرة بمستشفى مجدي يعقوب الجديد بدائق أكتوبر، وتغطي التبرعات نفقات علاج مرضى القلب، كما تساهم في تعزيز البحث العلمي.

صندوق تحيا مصر

مبادرة «نور حياة» التابعة لصندوق تحيا مصر

خصّص بنك مصر ٨٠ مليون جنيه لمبادرة «نور حياة» التي تغطي مليوني مريض وأكثر من ٢٠٠٠٠٠٠ عملية جراحية.

وتسعى المبادرة إلى توفير الوصول لرعاية عيون طبية وجراحية شاملة وعالية للمحتاجين مادياً، وتقليل معدلات ضعف وفقدان البصر بتكلفة مناسبة.

جهود مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

دعم المستشفيات العامة

قامت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بتطوير البنية التحتية وتجهيز الوحدات الطبية وتغطية تكاليف التمريض ومتطلبات التشغيل لـ ١٢ مستشفى بسعة تبلغ ١٥٠٠ مريض سنويًا.

وخلال السنوات الماضية، غطت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع تكاليف التمريض والتشغيل في وحدة رعاية الطوارئ في مستشفى أبو الريش الياباني للأطفال ووحدة العناية المركزة، كما قامت المؤسسة بتغطية تكاليف التمريض والتشغيل في وحدة العناية المركزة بجامعة عين شمس.

وخصصت المؤسسة أيضًا خلال السنوات الماضية ٤٤٠ مليون جنيه لتجهيز المستشفيات العامة والجامعية بأحدث الأجهزة الطبية.

خلال عام ٢٠٢١، خصصت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع التمويلات المالية لـ:

■ تجهيز غرف عمليات عيادة التأمين الصحي بمستشفى الطلبة سبورتنج.

■ توريد الأدوات الجراحية لعمليات قلب الأطفال لمستشفى القلب الجامعي بأسسيوط.

■ تجديد وتوسيع حاضنات الأطفال الخدج بمستشفى جامعة المنصورة لتصل إلى ٤٠ حضانة وتجهيزها بأجهزة المراقبة والتخدير وأجهزة التنفس الصناعي وأجهزة تخطيط كهربية الدماغ.

■ تجهيز وحدة العمليات والعناية المركزة لمستشفى أمراض وجراحات القلب والصدر التابعة لمستشفيات جامعة عين شمس، حيث تضاعف عدد العمليات السنوية للكبار والأطفال ليصل إلى ٣٠٠٠ عملية سنويًا.

■ تجهيز وحدة مناظير الجهاز الهضمي والكبد بالقصر العيني بكلية الطب جامعة القاهرة بأجهزة تنظير داخلي لخدمة مرضى أورام الجهاز الهضمي.

■ توفير أجهزة التنظير الداخلي لوحدة مناظير الجهاز الهضمي بمعهد تيودور بلهارز للأبحاث الطبية.

■ تجديد وحدة غسيل الكلى وتوفير أجهزة غسيل الكلى بمستشفيات جامعة أسسيوط.

■ إنشاء وتجهيز غرف العمليات بنظام الكبسولة لمستشفى ٣٣٣ لجراحات ومرضى أورام الجهاز الهضمي وزراعة الكبد بالمنصورة.

■ توريد أجهزة مناظير غير متوفرة في معظم المستشفيات الحكومية، لرفع مستوى الخدمات الصحية التي يتم تقديمها في قسم أمراض الجهاز الهضمي والكبد والأمراض المعدية بمستشفى أحمد ماهر التعليمي.

■ تزويد مستشفى أبو الريش الياباني للأطفال بالمعدات الجراحية لعلاج الأطفال وحديثي الولادة الذين يعانون من أمراض القلب والأوعية الدموية.

■ توفير جهاز الموجات فوق الصوتية لحديثي الولادة بمستشفى الإيمان العام بأسسيوط.

■ تخصيص ١١ مليون جنيه لإنشاء وتجهيز وحدة الحروق بمستشفى جامعة قنا، تضم الوحدة ثمانية أسيّرة عامة، وستة أسيّرة لوحدة العناية المركزة، مع أنظمة مراقبة وأجهزة تهوية، وجناح عزل بسريرين.

وتتميز وحدة الحروق هذه بكبسولة محكمة الغلق لخدمة المرضى من جنوب الصعيد ومحافظات سوهاج وأسوان والبحر الأحمر، وتبلغ الطاقة الاستيعابية السنوية لوحدة الحروق ١٠٠ مريض وتعالج الحروق الحرارية المتوسطة إلى الشديدة.

قوافل طبية

قامت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع برعاية قوافل طبية شاملة تغطي مختلف التخصصات الطبية وتخدم أكثر من ١٠٠٠٠ مستفيد خلال عام ٢٠٢١ في جميع محافظات الجمهورية.

مؤسسة صناع الخير

مبادرة «عنيك في عينا»

في إطار مبادرة «عنيك في عينا»، خصصت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع مبلغ ٥ مليون جنيه لتغطية العلاج الطبي لنحو ٢٠٠٠٠ مريض.

وبموجب هذه المبادرة، تبنّت مؤسسة بنك مصر رعاية ٣٣ قافلة طبية

الملاح الرئيسية

برنامج صحتك تهمننا

عدد المستفيدين

ما يقارب 0٠٠,٠٠٠

المستشفيات

أكثر من ٧٠

مراكز لذوي الاحتياجات الخاصة

٢

عدد القوافل الطبية

٤٣٤

مبادرة «عنيك في عيننا»

مريض

٢٠,٠٠٠

* الأرقام المدرجة تراكمية تغطي السنوات السابقة

متوجهة إلى القرى الأكثر احتياجًا في ١١ محافظة، لتغطي ٢٠٠٠ عملية جراحية خاصة بـ «إعتام عدسة العين» والخدمات الطبية (تقديم الفحوصات والأدوية/النظارات الطبية المجانية) للمرضى المستحقين بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير.

مبادرة «لمسة خير»

في إطار مبادرة «لمسة خير»، حرصت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع على تقديم خدماتها لحالات الأمراض الجلدية المزمنة الشديدة، حيث تم إطلاق المبادرة تحت رعاية رئيس الوزراء المصري ووزير التضامن الاجتماعي.

ويتم تنفيذ مشاريع المبادرة بالتعاون مع كلية الطب جامعة القاهرة ومؤسسة صناع الخير، كما تقدم المبادرة علاجًا شهريًا مجانيًا، وتعمل على نشر الوعي باستراتيجيات الوقاية الأولية، وتنظيم قوافل طبية في القرى الأكثر احتياجًا.

مستشفى أهل مصر

لأكثر من ٥ سنوات، قدمت مؤسسة بنك مصر الدعم للعديد من ضحايا الحروق، خاصة حالات التشوهات والندوب الظاهرة، والتي تسببت في ترك مدارسهم أو الفشل في اجتياز مقابلات العمل.

وتؤمن المؤسسة بأهمية توفير الدعم النفسي والاجتماعي المناسب والقيام بالتدخلات المطلوبة التي تساعد الناجين من الحروق على التعامل مع الندوب وآثار الجروح من وجهة نظرهم الشخصية وفي المجتمع المتواجدين به.

وبناءً على ذلك، دعمت المؤسسة أيضًا برنامج مؤسسة أهل مصر لتمكين الناجيات من الحروق اجتماعيًا واقتصاديًا، بالإضافة إلى توفير مصدر دخل ثابت لتحسين مستوى معيشتهم ودمجهم في المجتمع.

ويركز هذا البرنامج على تدريب السيدات ضحايا الحروق والمسؤولين عن رعايتهم على مختلف الحرف اليدوية، وتجهيزهم بمختلف المهارات المطلوبة لخلق مصادر دخل مستدامة.



الترويج للرياضة ... حجر الزاوية لتحقيق الاستدامة

لا يقتصر التأثير الإيجابي للرياضة على الصحة، بل يمتد أيضًا إلى تعزيز ثقافة السلام ورفاهية المجتمع، ومن هنا يسعى بنك مصر جاهدًا لزيادة المشاركة الرياضية بين الشباب المصري، كما يعمل بلا هوادة لتحسين المساواة بين الجنسين في الرياضة من خلال رعاية السيدات الرياضيات.

كما يسعى الصندوق إلى رعاية الرياضيين، ليصبحوا أبطالاً مؤهلين يحملون علم مصر خلال الأحداث والمحافل الرياضية الدولية.

تطوير مراكز الشباب

خصّص بنك مصر الأموال لتجهيز وتجديد الأندية الرياضية الشبابية القائمة وتطوير مراكز جديدة لدعم النهضة الرياضية في مصر وتمثيل الرياضيين المصريين على المستويين المحلي والعالمي، بالإضافة إلى ذلك وقّع بنك مصر اتفاقية مع وزارة الشباب والرياضة لتوسيع نطاق خدماتها للشباب من خلال تخصيص أجهزة الصراف الآلي وإنشاء فروع في مراكز شبابية مختارة.

جهود مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع:

خصصت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع الأموال لتجهيز وتطوير ٤ مراكز رياضية للشباب في نطاق مشاريعها التنموية الشاملة عبر القرى الأكثر احتياجًا، بالإضافة إلى تغطية أعمال البنية التحتية وتجهيز الملاعب والصالات الرياضية ومراكز الكمبيوتر وقاعات الأنشطة المجتمعية للمرأة.

جهود بنك مصر

الاتحاد المصري للتنس

وقّع بنك مصر اتفاقية رعاية مع الاتحاد المصري للتنس في عام ٢٠٢١ للعام الثاني على التوالي، ويغطي برنامج الرعاية الرياضيين المصريين المتأهلين للمشاركة الإفريقية بكأس العالم، بالإضافة إلى رعاية مباريات الدوري والبطولة الوطنية ومباريات كأس ديفيس وغيرها من الفعاليات.

الألعاب الأولمبية بطوكيو

تماشيًا مع وزارة الشباب والرياضة المصرية، قام بنك مصر برعاية الرياضيين المصريين المشاركين في أولمبياد طوكيو الصيفي ٢٠٢٠، والتي تم تأجيل منافساتها إلى أغسطس ٢٠٢١ بسبب جائحة كوفيد-١٩.

صندوق الرياضة المصري

أنشأ بنك مصر صندوق الرياضة المصري ليكون أول صندوق استثمار خيري من نوعه، ويهدف الصندوق إلى تنشيط الرياضة المصرية تحت إدارة شركة بلتون مصر.



تعزيز فرص التعليم العالي

يلتزم بنك مصر بتعزيز التعليم الشامل والعاقل لتحقيق التماسك الاجتماعي وخلق مستقبل أكثر إشراقًا، حيث يركز بنك مصر ومؤسساته على توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الجيد لضمان فرص التعليم مدى الحياة ولسد فجوة مهارات التوظيف من خلال تقديم المنح الدراسية الممولة والتدريب لتجميع الموارد المالية والمعرفة والخبرة.

جهود بنك مصر

مشروع رواد ٢٠٣٠

يموّل بنك مصر مشروع رواد ٢٠٣٠، الذي يقدم مجموعة من المنح الدراسية مع مؤسسات تعليمية مختلفة، بما في ذلك برنامج ريادة الأعمال مع جامعة كامبريدج، حيث يقدم رواد ٢٠٣٠ شهادة مهنية ممولة بالكامل في مجال إتقان مهارات العمل لرواد الأعمال من خلال الجامعة الأمريكية في القاهرة (AUC)، كما يقدم المشروع شهادة مهنية ممولة بالكامل بالتعاون مع الجامعة الألمانية بالقاهرة (GUC).

وأشرف مشروع رواد ٢٠٣٠ أيضًا على تنفيذ برامج الزمالة والماجستير مع جامعة لندن الملكية للمسؤولين والموظفين الحكوميين، ويهدف مشروع رواد ٢٠٣٠ إلى بناء نظام بيئي متكامل وشامل لريادة الأعمال يمكّن الشباب من تأسيس أعمالهم ومشاريعهم.

مديرية القوى العاملة بالإسكندرية

بهدف تأمين فرص عمل للشباب، قام بنك مصر بتمويل تدريب الحرف في المديرية، بالإضافة إلى تمويل شراء ماكينات الخياطة لخبري البرنامج.

نموذج النظام المصرفي المصري - EBSM

قام بنك مصر - بالشراكة مع المعهد المصرفي المصري (EBI) - بتمويل نموذج محاكاة للنظام المصرفي المصري في ١٥ مدرسة و ٩ جامعات، استفاد منه أكثر من ٢٠٠٠٠ طالب.

ويسمح البرنامج للطلاب باكتساب خبرة مباشرة في العمليات المالية، حيث يدمج فرص التعلم الخاصة بمكان العمل مع التعليم المدرسي والجامعي للطلاب، كما قدم بنك مصر ٣٠ محاضرة لـ ٩٠٠ طالب جامعي مشارك في نموذج الشمول المالي والمنتجات المصرفية المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، استضاف بنك مصر نموذج محاكاة عمليات الأعمال في ٦ من فروع لحوالي ٦٠٠ طالب، وذلك في محافظات القاهرة والدقهلية والسويس وقنا، حيث مكّن برنامج المحاكاة الطلاب من تولي الأدوار الوظيفية كجزء من موظفي البنك.

فرص التدريب والتوظيف

يقدم بنك مصر فرص التدريب والتوظيف للطلاب الجامعيين والخريجين لتطوير كفاءاتهم في سوق العمل، حيث أبرم البنك عدة اتفاقيات مع عدد من الجامعات ومنها الجامعة المصرية الروسية، وجامعة ٦ أكتوبر، وجامعة بني سويف، وجامعة سيناء، بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك للطلاب دورات ائتمانية متخصصة ومبادرات تدريبية بالتعاون مع كيانات مختلفة، بما في ذلك المعهد المصرفي المصري (EBI).

مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا

استأنف بنك مصر برنامجه السنوي للمنح الدراسية مع مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا، حيث احتفل البنك بتخريج الدفعة الأولى من الطلاب في العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

كما خصص البنك ٢٥ مليون جنيه لتطوير مركز خدمة طلابية خاص بجميع الدراسات الاستراتيجية، بالإضافة إلى التوجيه والتدريب المهني المتقدم من خلال توجيه الطلاب خلال رحلتهم الأكاديمية، مع إتاحة فرص التدريب داخل مصر وخارجها، لتمثل مدينة زويل نقطة انطلاق في سوق العمل للعديد من الطلاب.

مجموعة الرسوم الدراسية الإلكترونية

يضع بنك مصر أجهزة الصراف الآلي داخل حرم الجامعات، ويتيح خدمات السحب منها بدون بطاقة، بالإضافة إلى توفير خدمات الإيداع لدفع الرسوم الدراسية الجامعية، كما وقع بنك مصر بروتوكولات مختلفة مع حوالي ٤٠ جامعة حكومية وخاصة، بما في ذلك جامعة سيناء وجامعة الجيزة الجديدة، لتوفير خدمات التحصيل الإلكتروني ودفع الرسوم الدراسية للطلاب.

وتوفر هذه الجهود التعاونية قنوات دفع مريحة وموفرة لوقت الطلاب، مما يمكنهم من مواكبة التطور الرقمي العالمي مع دفع التحول التدريجي

إلى مجتمع غير نقدي، كما وقع بنك مصر بروتوكولات تعاون مع جامعات: القاهرة، عين شمس، بنها، دمنهور، قناة السويس، أسيوط، وسوهاج.

بالإضافة إلى ذلك، وقع بنك مصر و إي فاينانس وجامعة الأزهر اتفاقية مشتركة لتفعيل عمليات دفع وتحصيل الرسوم إلكترونياً، حيث يهدف البروتوكول إلى تقديم أدوات الدفع الإلكترونية بما في ذلك داخل جامعة الأزهر، لتحصيل الرسوم والدستحقات الأخرى باستخدام البطاقات المصرفية أو رموز الاستجابة السريعة «QR».

وبموجب الاتفاقية، سيقوم بنك مصر أيضاً بتركيب أجهزة الصراف الآلي داخل مقر جامعة الأزهر لتسهيل المعاملات التي يقوم بها الطلاب والموظفون، كما قدم البنك الدعم للإطلاق منصة «Klickit» وهي منصة رقمية مصممة خصيصاً لإدارة المدفوعات الدراسية وتحصيلها، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، مثل الرسوم الدراسية أو رسوم الأنشطة.

جامعة العلمين الدولية

وبالتعاون مع جامعة العلمين الدولية، قدم البنك ٦ منح دراسية للطلاب في مجال الهندسة والعلوم.

مسرح طلعت حرب

قام البنك بتمويل تجديد مسرح طلعت حرب بكلية التربية النوعية جامعة عين شمس بعد أن تعرض لحريق عام ٢٠١٠، حيث قام البنك بإعادة بناء وتجهيز المسرح بأحدث التقنيات الصوتية بتكلفة ٨ مليون جنيه.

الشراكة المصرية اليابانية للتعليم

بموجب هذه الشراكة، يقدم بنك مصر قروضاً تعليمية لتغطية الرسوم الدراسية للطلاب المسجلين في المدارس المصرية اليابانية، والتي وصلت

جامعة النيل

قدمت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع ٨ منح دراسية لطلاب متميزين لدراسة هندسة تكنولوجيا المعلومات وإدارة الأعمال والتكنولوجيا الحيوية بجامعة النيل، لتصل إجمالي المنح المقدمة للطلاب إلى ٧١ منحة.

برنامج التدريب الفني

تقدم مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بالشراكة مع مؤسسة غبور للسيارات ومؤسسة السويدي إليكتروك برامج تدريبية سنوية لنحو ٧٥ طالبًا في المرحلة الإعدادية، حيث يتلقى الطلاب تدريبًا في المراكز المهنية للسيارات في إمبابية (الجيزة) ومحرم بك (الإسكندرية) ومدينة كفر الزيات (محافظة الغربية).

وبعد الانتهاء من برنامج التدريب الذي يمتد فترته إلى ٣ سنوات، يتلقى الطلاب شهادتين: دبلوم التعليم المهني الذي يقدمه قسم الإنتاجية والتدريب المهني بالمركز، وشهادة من مدارس ساكسونيا الدولية.

وفي إطار البرنامج، يتلقى ٤٠ طالبًا فرصًا للتعليم الفني في أكاديمية السويدي الفنية الثانوية، من بينهم ١٦ طالبًا يتلقون فرصًا مزدوجة للتعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مدى ثلاث سنوات أكاديمية.

ويحصل الطلاب المسجلين المكملين لبرنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على شهادتين: كما يحصل الطلاب الملتحقين ببرنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على شهادتين، وهما شهادة دبلومة من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وشهادة فنلندية معتمدة من «أومنيا إديوكيشن بارتنرشب».

إلى ٤٣ مدرسة في ٢٤ محافظة، حيث تمتد فترات القروض حتى ثمانية أشهر، من الخريف إلى الربيع، كما تغطي القروض ما يصل إلى ١٠٠٪ من قيمة الرسوم الدراسية، ويشمل برنامج القرض أيضًا تأمينًا مجانيًا على الحياة للمقترض في حالة الوفاة أو العجز الكلي.

الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا

وقع بنك مصر بروتوكول تعاون مع الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا لتقديم منح دراسية لـ ١٧ طالبًا في تخصصات الهندسة والإدارة الدولية والعلوم الإنسانية.

جهود مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

برامج التعليم

خدمت البرامج التعليمية لمؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع حوالي ٢٠٠٠٠٠ مستفيد على مدى السنوات الماضية، وخلال عام ٢٠٢١، دعمت المؤسسة العديد من المبادرات، من أهمها:

مدارس المجتمع

تعزز مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع تحسين نتائج التدريس والتعلم للطلاب في مدارس المجتمع بمحافظة قنا، من أجل الاستمرار في تسجيل الطلاب المحرومين والمتسربين من التعليم والفئة غير المنضمة إلى العملية التعليمية، كما جهزت المؤسسة المباني المدرسية المناسبة للعملية التعليمية مع تقديم اللوازم المدرسية لـ ٤ مدارس مجتمعية.

ملامح رئيسية

برنامج تحسين فرص التعليم

المدارس

أكثر من ٦٠

فصول الحضانه

١٢٤

مجموعات التقوية

٢٥٥

المستفيدين

ما يقارب ١٠٠,٠٠٠

القوافل الطبية

٣٣

المحافظات

١١

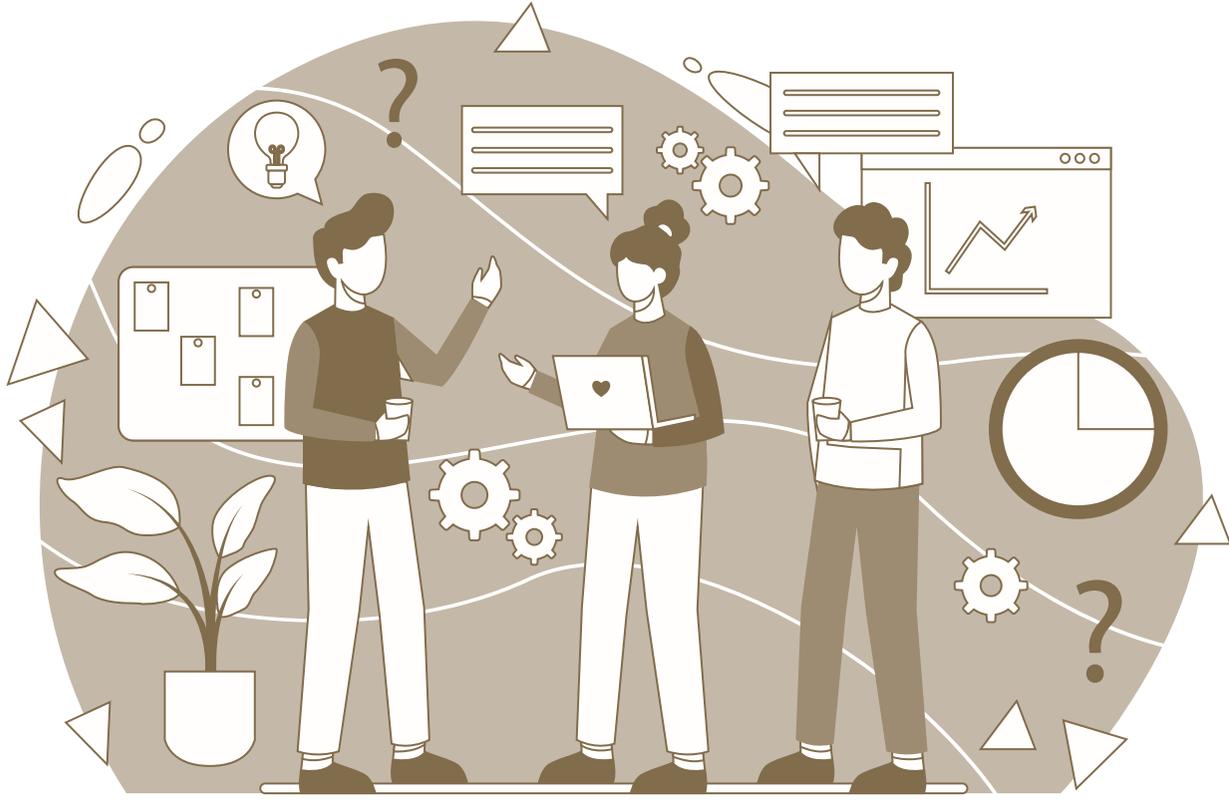
* الأرقام المدرجة تراكمية تغطي السنوات السابقة

ويتلقى الطلاب المتبقين البالغ عددهم ٢٤ طالبًا تدريبًا في مجال البرمجيات والتطبيقات الصناعية، كما يحصل الطلاب المسجلون الذين يجتازون برنامج التطبيقات والبرمجيات الصناعية على شهادتين: الأولى شهادة دبلومة من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، والثانية: شهادة نظم المعلومات والبرمجة من «أوراكل»، وهو تدريب مهني صناعي معتمد من وزارة التربية والتعليم.

النهوض بالتعليم في صعيد مصر:

يمثل تعزيز البيئة التعليمية في صعيد مصر بوابة لتحقيق التنمية الفعلية، وفي هذا السياق تعاونت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع مع المنظمات غير الحكومية لتطوير البيئة التعليمية في بعض القرى الأكثر احتياجًا في محافظات الصعيد (الفيوم، المنيا، أسيوط، سوهاج، الأقصر، وأسوان) مما أدى إلى:

- تجديد ١٠ مدارس ابتدائية وإعدادية.
- عقد ٥٩ فصلًا لمحو الأمية في ١٠ قرى، وذلك للمعيلات والطالبات المتسربات من التعليم.
- تأسيس وتجهيز ٤٩ فصلًا في رياض الأطفال بالأدوات التعليمية المطلوبة.
- إقامة مناطق لعب للأطفال وتزويدهم بالمستلزمات المطلوبة.



الحصول على التمويل ... تمهيد المسار لتحقيق الغرض

يشجع بنك مصر الشمول المالي كجزء من دوره الأساسي في تحقيق التماسك المجتمعي، وبناءً على ذلك، يعمل البنك على توسيع نطاق الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية، وبناء القدرات، وتعزيز الثقافة المالية، والمساهمة بشكل كبير في تطور التكنولوجيا المالية. كما يعمل على تسريع الاستراتيجية الوطنية التي وضعها البنك المركزي والحكومة لدمج القطاعات غير المصرفية.

كما قدم بنك مصر عروض وخدمات جديدة في اليوم العالمي لذوي الهمم، فبالإضافة إلى تحديث أجهزة الصراف الآلي والفروع لتلبية متطلبات هؤلاء العملاء، أطلق أيضًا حملة "شاور" لدعم الأشخاص ذوي الهمم، بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري، والتي تضمنت تدريب موظفي الخطوط الأمامية لبنك مصر على لغة الإشارة، لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من صعوبة وضعف السمع في إجراء المعاملات المالية.

تعزيز الوصول المالي

ولتعزيز التماسك المجتمعي، شارك البنك أيضًا في اليوم العالمي للمرأة، واليوم العربي للشمول المالي، واليوم العالمي للشباب، وعيد الفلاح، واليوم العالمي للادخار، واليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة، والأسبوع العالمي للشمول المالي.

المبادرات التي ندعمها

ازدهار المجتمع هو محور التركيز الأساسي لبنك مصر. ومن ثم، فقد نجح البنك في تحقيق معدلات مشاركة عالية، والمشاركة في العديد من المبادرات الوطنية لتوسيع نطاق الوصول للسلس إلى الخدمات المالية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتسخير التنمية المستدامة.

دمج الأشخاص ذوي الهمم

في هذا الصدد، يعمل بنك مصر على تعزيز الشمول المالي للأشخاص ذوي الهمم من خلال التحول الرقمي. علاوة على ذلك، يقع هذا الجهد ضمن نطاق توجيهات البنك المركزي المصري لتمكين الأشخاص ذوي الهمم ودمجهم في النظام المالي الرسمي، ومن ثم، يقدم بنك مصر الآن خدمة لغة الإشارة.

تضمنت مشاركة البنك تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية والحوافز والعروض الترويجية المجانية، كما تضمنت عروض البنك إنشاء حسابات للعملاء الجدد بدون رسوم إدارية أو حد أدنى للإيداع وإصدار بطاقة الخصم المجانية "ميزة".

تمكين المرأة

شارك بنك مصر بحماس كبير في جميع الحملات والمبادرات التي أطلقها البنك المركزي - وفي مقدمتها دعم الشمول المالي والمرأة - من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة وتأييد رواد الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، من أجل دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مستويات المعيشة.. كما شارك البنك أيضا في يوم المرأة المصرية.

كما نظم بنك مصر فعالية توعوية ورياضية في نادي طلعت حرب تزامنا مع اليوم العالمي للمرأة واليوم العربي للشمول المالي، واستقبلت الفعالية التي أقيمت تحت رعاية البنك المركزي المصري ٢٠٠ طالبة جامعية من مختلف المحافظات والموظفات العاملات في بنك مصر.

وتضمن الاحتفال ندوة حول الشمول المالي وجلسة يوغا وماراثون.

الحملات الترويجية وإيصال القيم المستهدفة

تضمن استراتيجية التسويق المسؤولة لبنك مصر تجاوز مجرد كونها مدفوعة بالربح ولها تأثير مفيد على العملاء والمجتمع الذي نُودي فيه دورًا للصالح العام.

تتجاوز استراتيجية التسويق المسؤولة لبنك مصر مجرد كونها مدفوعة بالربح ولها تأثير مفيد على العملاء والمجتمع الذي تُودي فيه دورًا للصالح العام، حيث أطلق البنك أيضًا حملة ترويجية بعنوان "بنك مصر ... معاك في أي وقت وفي أي مكان" للوصول إلى مختلف الفئات السكانية، ونشر الثقافة المالية والوعي العام بالخدمات المصرفية والتطور الرقمي المرتبط بها من خلال الحملات الإعلانية والإعلامية، فضلاً عن جولة ترويجية تنتقل

عبر المناطق النائية عن الخدمات المالية في مصر بهدف تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية بشكل أفضل.

بدأت المرحلة الأولى من الحملة الترويجية في ٦ يوليو ٢٠٢١ في الخانكة والسلام والمرج والخصوص والنهضة والحرفيين، فيما غطت المرحلة الثانية محافظات الشرقية والمنوفية والغربية والدقهلية والبحيرة ودمياط والإسكندرية وكفر الشيخ والقليوبية والإسماعيلية.

ولتخفيف الأعباء المالية على العملاء، أطلق بنك مصر حملة ترويجية استمرت حتى نهاية عام ٢٠٢١، لإعفاء العملاء من جميع الرسوم الإدارية على القروض الشخصية والمرابحة.

نحو اقتصاد غير نقدي ومستقبل مستدام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

لا يفي بنك مصر بتوقعات عملائه فحسب، بل يعيد تشكيل المشهد الوطني للمدفوعات، حيث حقق بنك مصر تقدماً حقيقياً في الشمول المالي الرقمي، كما قام البنك بتوسيع نطاق خدماته ومنتجاته الرقمية من خلال العديد من الاتفاقيات مع شركاء متعددي القطاعات وشركات التكنولوجيا المالية.

علوة على ذلك، دفع بنك مصر الجهود التعاونية إلى الأمام لتحقيق الانتقال الكامل إلى مجتمع غير نقدي.

كما يدعم البنك استراتيجيًا قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر من خلال الجهود التعاونية التي يتم تحقيقها مع الوزارات والكيانات متعددة الجنسيات والمحلية والمنظمات الشعبية.

نحو مستقبل غير نقدي

الشمول الرقمي ليس المَعلم الوحيد في التطور المصرفي لبنك مصر، فقد عمل البنك على تسريع الانتقال إلى مجتمع غير نقدي من خلال النهوض بالتجربة المصرفية الرقمية السلسلة ودعم جهود البنك المركزي المصري للارتقاء بمشهد التكنولوجيا المالية في مصر، إلى جانب شراكات أخرى عبر الحدود لضمان معاملات مصرفية آمنة ومريحة لجميع شرائح المجتمع. وفي هذا الصدد، يزيد بنك مصر من تأثيره على النظام البيئي الاقتصادي وازدهار المجتمع. أطلق بنك مصر خدمة جديدة تسمى "Tap on phone" لأول مرة في مصر، وهي الخدمة التي تقدم خيار الدفع بدون تلامس لتسهيل المعاملات المالية وعمليات قبول الدفع للتجار، ويمكن للعملاء تحميل التطبيق على هواتفهم الذكية المدعومة بتقنية اتصال المجال القريب (NFC)، والتي تمكنهم من استخدام أي بطاقة خصم أو بطاقة ائتمان عن طريق مسح البطاقة ضوئيًا وإتمام المعاملة. كما يسمح للتجار بمتابعة جميع معاملات المبيعات والمشتريات لتسريع التحرك نحو مستقبل غير نقدي، وفي هذا السياق أبرم البنك البروتوكولات والاتفاقيات التالية:

شركة "أريبأ"

يسهّل هذا التعاون مجموعة واسعة من خدمات الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، حيث ستمكن الاتفاقية من تسليم قبول الدفع الإلكتروني المتكامل لشركاء بنك مصر والشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي يتضمن إقامة الآلاف من نقاط البيع الطرفية (POS) في جميع أنحاء مصر. علاوة على ذلك، يهدف هذا التعاون إلى المساهمة في تعزيز التجارة الإلكترونية، حيث أنها توسع شبكة محطات نقاط البيع، وتشجع التجار على قبول المدفوعات الإلكترونية عبر البطاقات، ورمز الاستجابة السريعة "QR-code"، بالإضافة إلى مدفوعات الإنترنت المختلفة الأخرى.

منصة "V-Hub"

وقّع بنك مصر بروتوكول تعاون مع شركة فودافون مصر لدعم التحول الرقمي في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبمقتضى ذلك يقدم البنك عروضًا عبر منصة دعم الأعمال V-Hub. وبموجب الاتفاقية، ستوفر منصة V-Hub للمستخدمين إمكانية الوصول إلى مركز معرفة عبر الإنترنت وخدمة دعم فردية من خبراء الأعمال. ويهدف البروتوكول إلى دعم عملاء فودافون من الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من الحلول بالإضافة لمختلف الخدمات المالية وغير المالية، بما في ذلك قروض "إكسبريس" من بنك مصر.

شركة "سهل"

وقّع بنك مصر اتفاقية مع شركة سهل لخدمات التحصيل الإلكتروني، ووفقًا لذلك، سيتمكن مستخدموا تطبيق "سهل" من دفع فواتير الكهرباء وعدادات الكهرباء مسبقًا بالدفع بسهولة باستخدام بطاقات بنك مصر والمحافظ الإلكترونية وخدمة رمز الاستجابة السريعة QR-code. وكعرض حصري لفترة محدودة، يمكن للمستخدمين أيضًا الحصول على استرداد نقدي بنسبة 5%. سيؤدي ماسبق إلى تمكين المستخدمين من جميع شرائح المجتمع من التكيف مع التحول الرقمي وعملية التجديد.

الهيئة القومية للأنفاق (NAT)

يهدف البروتوكول إلى تسهيل آلية تحصيل المدفوعات الإلكترونية، حيث سيتم تخصيص المدفوعات المحصلة ك رأس مال للمشاريع الوطنية للهيئة القومية للأنفاق، بما في ذلك خطوط المترو الأول والثاني والثالث، إلى جانب القطار الكهربائي والقطار المعلق "المونوريل". وسيعمل البروتوكول أيضًا على تمديد نشر محطات نقاط البيع ورموز الاستجابة السريعة QR عبر تطبيقات المحفظة الإلكترونية.

"مانى فيلوز"

من خلال هذا التعاون، سيقوم بنك مصر ومانى فيلوز بتطوير أدوات دفع وتحصيل جديدة تناسب احتياجات مستخدمي الجمعيات الإلكترونية. في مجال المدفوعات، يقدم البنك خدمات الدفع الإلكتروني لعملاء الشركة لدفع الرسوم المستحقة عليهم إلكترونيًا باستخدام البطاقات المصرفية أو محافظ الهاتف المحمول عبر رمز الاستجابة السريعة QR.

الشركة المصرية لإدارة
وتشغيل المترو.. لخدمات
التحصيل

ووقع بنك مصر بروتوكول التعاون المذكور لتوفير وتطوير مجموعة إلكترونية لخدمات التذاكر في محطات المترو. وبموجب الاتفاقية، سيتمكن أكثر من ٣,٥ مليون مسافر من دفع رسوم الاشتراك للتصاريح والتذاكر عن طريق نقاط البيع في محطات المترو، وباستخدام بطاقات بنك مصر بجميع أنواعها وتطبيقات المحفظة الإلكترونية. علاوة على ذلك، يسهل بنك مصر خدمات الدفع الرقمي والتحصيل الإلكتروني من خلال توسيع شبكة نقاط البيع والمدفوعات بدون تلامس عبر رمز الاستجابة السريعة QR-code.

مطار القاهرة

يأتي هذا البروتوكول تماشياً مع قيام بنك مصر بتوفير وتطوير التحصيل الإلكتروني لجميع رسوم الخدمات التي يقدمها مطار القاهرة، بما في ذلك إنشاء وإدارة المشاريع التجارية والاقتصادية والسياحية وغيرها. هذا بالإضافة إلى الخدمات المقدمة لشركات الطيران والمسافرين بمطار القاهرة، وعلاوة على ذلك، ستضمن خدمة "أهلاً" لكبار الشخصيات تجربة مغادرة وسفر أكثر متعة وراحة مع إنهاء إجراءات السفر بسرعة. تتوافر هذه الخدمات على مدار الساعة، ويقبل موقع الشركة التعامل والدفع ببطاقات بنك مصر. لقد أصبح الدفع الرقمي لخدمات مطار القاهرة أكثر سلاسة.

"جيدياً"

أقام بنك مصر شراكة مع شركة "جيدياً" لتسهيل قبول المدفوعات الإلكترونية المتكاملة لبائعي بنك مصر وعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة. هذا بالإضافة إلى توفير خدمات التجارة الإلكترونية المتخصصة لتمكين بائعي بنك مصر من قبول المدفوعات المختلفة عبر الإنترنت والتي تتم عبر جميع أنواع البطاقات، بالإضافة إلى توسيع استخدام خدمة رمز الاستجابة السريعة عبر محطات نقاط البيع ومنصات التجارة الإلكترونية، وتشمل هذه الخدمات أيضاً خدمة الدفع بالتقسيط لحاملي بطاقات الائتمان التابعة لبنك مصر.

شركة الخدمات التجارية
البتروولية (بتروتريد)

من خلال هذا البروتوكول، يوفر البنك محطات نقاط البيع في مقر بتروتريد لتوسيع المدفوعات الرقمية عبر جميع أنواع البطاقات ومنصات الإنترنت والمحافظ الإلكترونية وتطبيق "Petrometer" الذي يعتبر أول تطبيق في مصر لقراءة العدادات باستخدام كاميرات الهاتف المحمول. يقوم العملاء ببساطة بإدخال بياناتهم على التطبيق للتحقق من قيمة عدادات البنزين المشتراة، والتي يمكنهم بعد ذلك دفعها باستخدام البطاقات أو المحافظ الإلكترونية، عبر خدمات عدم التلامس باستخدام رمز الاستجابة السريعة. ووفقاً لهذا التعاون، يسمح بنك مصر بالمدفوعات الرقمية عن طريق استخدام البطاقات المصرفية، من خلال القنوات المذكورة، بالإضافة إلى توفير "أكشاك تفاعلية" متصلة إلكترونياً بنقاط البيع الخاصة بها. يعتبر هذا التعاون بمثابة استمرار لتعاون سابق بغرض توسيع التحصيل الإلكتروني لمدفوعات التجزئة للخدمات التي يقدمها الطرفان.

وزارة الشباب والرياضة

تمثل الهدف الرئيسي لبروتوكول التعاون بين بنك مصر ووزارة الشباب والرياضة في توسيع شبكة فروع بنك مصر إلى مراكز الشباب والمرافق الرياضية، بالإضافة إلى توفير أجهزة الصراف الآلي في مراكز الشباب. كما يقدم البنك بوابة تحصيل إلكتروني -عبر تطبيق الهاتف المحمول التابع للوزارة والبوابات الإلكترونية- بالإضافة إلى خدمة نقاط البيع وخدمة رمز الاستجابة السريعة QR-code. يسخر البروتوكول جهود البنك لدمج الشباب في القطاع المصرفي الرسمي.

"إي فاينانس" وجامعة
الأزهر

يهدف هذا البروتوكول التعاوني الثلاثي إلى توفير أدوات الدفع الإلكتروني من خلال موقع جامعة الأزهر أو شبكة نقاط البيع "khaless"، مما يسهل المدفوعات للطلاب والموظفين وأعضاء هيئة التدريس، ويتم التحصيل من خلال البطاقات أو رموز الاستجابة السريعة QR-code أو تطبيق محفظة بنك مصر.

شركة "تمويلي" لتمويل المشروعات متناهية الصغر

يوسع هذا البروتوكول من التعاون القائم بين الطرفين، مما يتيح لهما تقديم حزمة من منتجات الدفع والتحويل الإلكترونية المختلفة. كما يقدم بنك مصر خدمات الدفع عبر الإنترنت، والتي تمكّن شركة "تمويلي" من تقديم الأموال للمستفيدين المؤهلين عبر الإنترنت، أما بالنسبة لإدارة المدينين للشركة، فإن البنك يقدم العديد من الخدمات، مثل مراقبة الودائع النقدية في حسابات وخدمات الشركات، وبالتحديد فإن لدى شركة "تمويلي" خيار تحصيل الأموال مباشرة من الحسابات، حيث يتم تنفيذ المعاملات بسرعة وكفاءة. كما أصبحت المدفوعات الرقمية للشركة متاحة من خلال محطات نقاط البيع وموقع الشركة الإلكتروني والتطبيقات عبر الإنترنت، وكذلك عبر المحافظ الإلكترونية أو خدمات الدفع بدون تلامس عبر رمز الاستجابة السريعة QR-code. يستهدف البروتوكول خدمة ١٠٠٠٠٠ مستفيد في المرحلة الأولى، والسماح لهم بسحب الأموال المقدمة لهم من خلال ٧٠٠ فرع، ١٢٠٠٠ ماكينة صرّاف آلي في جميع أنحاء البلاد، و٤٣٠٠٠ ماكينة صرّاف آلي في فروع شركة تمويل. بالإضافة إلى ذلك، من المقرر إصدار أكثر من ٦٠٠٠٠ بطاقة "ميزة" للشركات، لعملاء "تمويلي" خلال العام الأول بعد التوصل إلى الاتفاقية.

شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية

يتمثل الهدف من الشراكة في تقديم خدمات مصرفية وخدمات دفع إلكتروني كاملة، ويتضمن ذلك خدمة إصدار بطاقة، إلى جانب خدمات التحصيل الإلكترونية المختلفة، عبر موقع الشركة الإلكتروني وتطبيق الهاتف المحمول، مما يتيح لسكان العاصمة الإدارية إجراء معاملات إلكترونية لدفع جميع الخدمات والاشتراكات من خلال مختلف البوابات وتطبيقات الهاتف المحمول، هذا بالإضافة إلى إصدار البطاقة المصرفية، سواء للمقيمين أو غير المقيمين في المدينة، مما يمكنهم من إجراء المدفوعات الرقمية في جميع أنحاء المدينة بسهولة ويسر، من خلال التقنيات المصرفية المتقدمة، ورموز الاستجابة السريعة QR-code، ومحطات نقاط البيع.

أسقفية الخدمات العامة والمجتمعية والمسكونية التابعة لبطريركية الأقباط الأرثوذكس (BLESS)

يسعى هذا التعاون إلى تقديم مساعدة مؤتمتة إلى ٥٠٠٠ مستفيد شهريًا في الأسقفية، مما يمكنهم من إجراء عمليات السحب النقدي والتحويلات ودفع الفواتير عبر المحفظة الإلكترونية أو منافذ الدفع الإلكترونية، و١٠٠٠٠٠ نقطة بيع "فوري"، و١٢٠٠٠٠ ماكينة صرّاف آلي، بدون حاجة إلى زيارات للفرع.

وزارة المالية

يقدم بنك مصر خدمات الدفع الإلكتروني للضرائب والجمارك الإلكترونية العامة، كجزء من اتفاقية التعاون التي تم التوصل إليها مع وزارة المالية. وتجدر الإشارة إلى أن بنك مصر كان يساهم في تسهيل الدفع الإلكتروني للجمارك التي تفرضها الوزارة منذ حوالي عقدين.

شراكة مع شركة "فيكسد سليونشز"

يتعاون بنك مصر مع شركة فيكسد سليونشز لتوسيع التحول الرقمي وتعزيز أمن المعلومات. وتنص الاتفاقية على رسم إطار تعاون في مجال التطوير التكنولوجي، وخدمات أمن المعلومات، والتكامل من خلال تسهيل قنوات الدفع الإلكترونية لبنك مصر على منصة موحدة لخدمات المرافق العامة لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال حلول الدفع المستدامة.

صندوق تحيا مصر

يهدف هذا البروتوكول إلى السماح بالتحصيل الإلكتروني للتبرعات المقدمة للصندوق، من خلال موقع تحيا مصر الإلكتروني عبر البطاقات المصرفية، ومحفظة بنك مصر، والمحافظ الإلكترونية الأخرى، وخدمة رمز الاستجابة السريعة QR-code.

وزارة العدل

وقّع بنك مصر بروتوكولاً مع وزارة العدل و"إي فاينانس" لتفعيل نظام تحصيل رسوم الدفع الإلكتروني بوزارة العدل وتسهيل سداد رسوم الخدمات القضائية في المحاكم الاقتصادية. تساعد الاتفاقية المستثمرين من خلال تقديم خيار دفع يسهل الوصول إليه، للدفع مقابل الخدمات القضائية التي تقدمها المحاكم الاقتصادية، في أي مكان وزمان، وذلك من خلال طرق مختلفة بما في ذلك محطات نقاط البيع، وماكينات الصراف الآلي، والمحافظ الإلكترونية، وبوابة وزارة العدل على الإنترنت، لتوسيع استخدام طرق الدفع غير النقدية والتوجه نحو مجتمع غير نقدي.

شراكة مع المصرفية للاتصالات

بموجب الاتفاقية، يمكن للأفراد استخدام "WE Mobile Wallet" لإرسال الأموال واستلامها وتحويلها باستخدام تطبيقات الهواتف الذكية. تعمل اتفاقية الشراكة مع بنك مصر على تبسيط استراتيجيتها للتحويل الرقمي، وسيتمكن مشتركو WE Mobile Wallet من التسجيل وربط بطاقات الخصم/الائتمان الخاصة بهم، مما يسمح لهم بإجراء المعاملات عن بُعد دون الحاجة إلى موافقة مسبقة أو مساعدة. كما يتمتع مشتركو WE Wallet أيضًا بمجموعة واسعة من تسهيلات الدفع الإلكترونية، مثل تحويل الأموال عبر شبكة الإنترنت من نظير إلى نظير، والمعاملات مابين شخص وتاجر، والمدفوعات للخدمات المختلفة، كما تسمح الخدمة بتحويل الحوالات الدولية.

الشراكة مع شركتي "فيزا" و"إكسون موبيل"

يهدف هذا التعاون إلى توسيع حلول الدفع الإلكتروني للخدمات البترولية، بما في ذلك نشر محطات نقاط البيع في محطات إكسون موبيل، وجذب شرائح أوسع من المجتمع إلى هذا الحل للدفع المتقدم. وبموجب الاتفاقية، سيتمكن حاملو بطاقات فيزا بنك مصر من استخدام بطاقتهم للدفع في محطات إكسون موبيل والاستفادة من برامج الولاء والمكافآت.

"الشراكة مع فوري"

بناءً على جهود الشمول المالي، تعاون بنك مصر مع فوري لإنشاء برنامج مكافآت رقمي لعملاء مشغلي الاتصالات فودافون، أورانج، اتصالات، و"وي". حيث تقدم بطاقات سداد من قائمة بائعي التجزئة وخصومات على معاملات بطاقات الائتمان/الخصم الخاصة ببنك مصر.

"مصري"

تمكن الاتفاقية مصري من تزويد عملائها بإمكانية الوصول إلى بعض قنوات المعاملات المصرفية، مثل بطاقات الدفع الإلكتروني، وبطاقات ميزة، ورموز الاستجابة السريعة QR. كما ساهم البنك في حصول مصري على ترخيص تسهيل الدفع من البنك المركزي المصري، مما مكن الشركة من تسهيل العديد من المعاملات المصرفية لعملائها.

"تنمية" لخدمات المشروعات متناهية الصغر

أبرم بنك مصر اتفاقية مع شركة تنمية لرقمنة المدفوعات من خلال إصدار التمويل وتحصيل الأقساط عبر بطاقات "ميزة" التابعة للبنك. كما تم تفويض شركة لبيع بطاقات ميزة نيابة عن بنك مصر، بالإضافة إلى ذلك، يتوفر الآن ٢٥٠ ماكينة صراف آلي تابع لبنك مصر في مقر شركة تنمية لتبسيط الخدمات وتحسينها، حيث أن بيع بطاقات ميزة مسبقة الدفع يسهل إجراءات الدفع الآمنة لعملاء تنمية.

وقع بنك مصر بروتوكول تعاون مع زووم كار مصر، سيقدم البنك بموجبه حلول دفع إلكتروني متكاملة لحجز رحلات السيارات من خلال منصة سهلة الاستخدام.

زووم كار مصر

دفع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر نحو التنفيذ المرن للاستدامة

يعتبر قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ذو أهمية قصوى لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن تحقيق التكامل السلس لشريحة واسعة من المجتمع في النظام المصرفي الرسمي، كما يلعب القطاع أيضاً دوراً حيوياً في تقديم وجهات نظر ذكية وجديدة نحو النجاح. وتماشياً مع توجيهات البنك المركزي المصري، رفع بنك مصر إقراضه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مرات خلال السنوات الماضية، كما وقع البنك في هذا الإطار عدة بروتوكولات واتفاقيات مهمة مع مؤسسات محلية ودولية في عام ٢٠٢١، منها:

وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايبكا)

وقعت وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايبكا) اتفاقية قرض تتضمن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (MSMEs)، ويتم تمويل القرض بالاشتراك مع مؤسسة سوميتومو ميتسوبي المصرفية (SMBC).

ويعتبر هذا هو أول مشروع لتمويل استثمارات القطاع الخاص تطلقه مؤسسة جايبكا تحت مسمى "إطار التمويل المستدام". ويهدف هذا المشروع الذي تم إنشاؤه حديثاً إلى تسهيل تمويلات الحوكمة البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات (ESG) بما يتماشى مع مبادئ التمويل الاجتماعي الدولي.

صندوق "سند":

تلقى بنك مصر استثماراً من صندوق "سند" لاستخدامه في إقراض المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والمنتجين الزراعيين ومؤسسات التمويل الأصغر في مصر.

الصندوق الأخضر للنمو

تلقى بنك مصر استثماراً من الصندوق الأخضر للنمو (GGF) لاستخدامه في إقراض الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسر المصرية؛ لتخصيصها لمشاريع الطاقة المتجددة، فضلاً عن كفاءة الطاقة وكفاءة الموارد، والتدابير الخاصة بمجموعة واسعة من القطاعات.

البنك الأوروبي للاستثمار

دخل بنك مصر في شراكة مع البنك الأوروبي للاستثمار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية الخاصة.

ويعد توقيت خط الائتمان الجديد توقيتاً استراتيجياً، حيث تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى دعم قوي للتغلب على التحديات التي ظهرت بعد جائحة كورونا (كوفيد-١٩).

وزارة التنمية المحلية

لسنوات عديدة، تعاون بنك مصر مع وزارة التنمية المحلية في برنامج "مشروعك" لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، من خلال وحدات "النافذة الواحدة" المحلية على مستوى الجمهورية. ويعد برنامج "مشروعك" جزءاً من مبادرة أكبر يدعمها البنك المركزي المصري، والتي تقدم قروضاً بمعدل فائدة ٥٪.

يُمول البرنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال نظام استثمار "النافذة الواحدة" في الوحدات المحلية المنتشرة في أنحاء الجمهورية. كما قام بنك مصر بتمويل العديد من الشركات، وخلق العديد من فرص العمل منذ إطلاق البرنامج في عام ٢٠١٥.

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

وقع بنك مصر اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية لتقديم الدعم للأعمال التي تفودها النساء، وبموجب الاتفاقية، يقدم بنك مصر باقة خدمات مالية وغير مالية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المرأة كجزء من محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. يتم تنفيذ المشروع في إطار برنامج "أبطال الخدمات المصرفية النسائية"، الذي قدمته مؤسسة التمويل الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالتعاون مع الذراع المالية لأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، بالإضافة إلى برنامج الخدمات المصرفية العالمية للمرأة.

جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (MSMEDA)

وقّع بنك مصر اتفاقية مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (MSMEDA) للتخفيف من الآثار الضارة الناجمة عن جائحة كورونا (كوفيد-١٩). تهدف الاتفاقية إلى توسيع نطاق التمويل متناهي الصغر بقيمة ١٠٠ مليون جنيه، لتخصيصها بالكامل للنساء. وبلغت قيمة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين بنك مصر وجهاز تنمية المشروعات

مايكروسوفت

وَقَّعَ بنك مصر مذكرة تفاهم مع مايكروسوفت مصر لإطلاق أول برنامج ابتكار مفتوح في السوق المصري، مما يتيح قفزة في نمو الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

ويهدف التعاون بين الطرفين إلى دعم الشركات الناشئة وتعزيز التكنولوجيا المالية وقدرات ريادة الأعمال في جميع أنحاء مصر. وتنص الاتفاقية على إنشاء مراكز ابتكار مشتركة في مجال التكنولوجيا المالية وتطوير الخدمات والحلول المالية والرقمية لتسهيل معاملات العملاء.

مبادرة رواد النيل

تقود الدولة مبادرة رواد النيل لتعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين طلاب الجامعات، ويشارك بنك مصر في المبادرة الوطنية لرواد النيل من خلال القنوات التاليتين:

مركز تطوير الأعمال

أنشأ بنك مصر مراكز خدمة تطوير الأعمال لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال، إذ تقدم المراكز للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال خدمات غير مالية لتأهيلهم للحصول على فرص التمويل وتعزيز مهارات التواصل لديهم من أجل تطوير مشروعاتهم.

ويقدم بنك مصر هذه الخدمات من خلال ثلاث فروع في مدينة السادات بمحافظة المنوفية ومدينة دمياط الجديدة بمحافظة دمياط ومدينة أتون بمحافظة الأقصر.

وتوفر تلك المراكز مجموعة عريضة من الخدمات، منها طرح أفكار للمشروعات الجديدة وتيسير إجراءات التسجيل والحصول على تراخيص وإجراء دراسات جدوى وخدمات التحليل والتقييم المالي وتسهيل الحصول على التمويل والتواصل مع البائعين والوصول إلى الأسواق المستهدفة وتبادل المنتجات والخدمات ونشر البيانات المتاحة عن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال منصة مشاريع مصر والتدريب وبناء القدرات وورش العمل. كما أطلق البنك برنامج دعم العملاء بهدف تمكين رواد الأعمال من إدارة الأزمات واستثمار الفرص المتاحة.

نقولها بفخر.. إنه بحلول نهاية ديسمبر ٢٠٢١، نجحنا في تقديم ١٥٦٢٣ خدمة غير مالية لآلاف العملاء في مختلف القطاعات.

منذ عام ٢٠١١ حتى الآن حوالي ٢,٤ مليار جنيه، خصصت لتمويل ١٥٠ ألف مشروع متناهي الصغر بقيمة ٣ مليارات جنيه. وخلال السنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١ تم التواصل الي اتفاقية أخرى مع جهاز تنمية المشروعات لإطلاق برنامج تمويل بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه لتمويل المشاريع الصغيرة، لا سيما تلك التي تم إطلاقها في القرى التي تغطيها المبادرة الرئاسية حياة كريمة.

البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD)

يسعى بنك مصر بشكل مستمر إلى تطوير إمكانيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم خلاصة تجاربه وخبراته إليهم، وهكذا، عقد البنك شراكة مع Frankfurt School for Finance and Management خلال البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتقديم خدمات استشارية، مع التركيز على تعزيز استراتيجية الإقراض، وبناء القدرات، وبرنامج تقييم المخاطر الائتمانية.

الهيئة العامة للسلع التموينية (GASC)

وقع بنك مصر بروتوكول تعاون مع الهيئة العامة للسلع التموينية وشركة غاز القاهرة لاستبدال السولار، وإحلال الغاز الطبيعي محله، من أجل تشغيل المخازن المحلية.

وزارة التجارة والصناعة

وقع بنك مصر مذكرة تفاهم لتمويل الصادرات المصرية لتصل إلى الأسواق العالمية وخاصة عبر إفريقيا. وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز الميزة التنافسية للصادرات المصرية ودعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة، وتعمل المبادرة على زيادة الوعي بالأسواق المستهدفة المحتملة، والتجارة الدولية، وإجراءات الشحن، وخطط التمويل المتاحة. ويقدم هذا البرنامج مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، بدءًا من عمليات التجارة الدولية إلى إدارة النقد.

الارتقاء بالمنظومة البيئية لريادة الأعمال من خلال ابتكار التكنولوجيا المالية

يلعب بنك مصر دورًا حيويًا في تسخير النظام البيئي لدعم وخدمة ريادة الأعمال في مصر، ودعم رواد الأعمال الشباب، وإطلاق العنان لإمكاناتهم غير المستغلة. كما كان عام ٢٠٢١ أيضًا عام الشراكات في مجال التكنولوجيا المالية المصرية، حيث قدم بنك مصر ١٥٦٢٣ خدمة غير مالية لحوالي ٧٨٩٤ مشروع وتقديم تمويل لعدد ٩٤٤ رائد أعمال في عام ٢٠٢١ بقيمة ٧٤١ مليون جنيه.

بيوت التصميم

- آلية تخزين العملة: تم تصميمها وتصنيعها في مصر، ثم اختبارها وتسليمها إلى شركة فالكون.

- نظام تتبع السيارة: تم تطويره واختباره وتسليمه إلى SYSTEL.

■ **يركز بيت التصميم بجامعة الأزهر- قنا على مجالات الزراعة والمياه والطاقة، ويمثل بيت التصميم الذراع التقني للحاضنة التكنولوجية، كما قام بتصميم وصناعة واختبار كفاءة وحدات متنقلة صديقة للبيئة لمعالجة مياه الصرف.**

ويستهدف المشروع معالجة العقبات الهائلة التي تواجهها منطقة صعيد مصر فيما يتعلق باستهلاك قدر كبير من المياه يوميًا والتخلص من مياه الصرف الصناعي بمياه نهر النيل دون إجراء عملية معالجة، الأمر الذي له عواقب وخيمة على المنظومة البيئية بالكامل فضلًا عن عواقب سلبية مؤثرة على القطاع الاقتصادي.

ويمكن توفير هذه الوحدة للمصانع والشركات بمختلف الأحجام ليتم اختبار مستوى أدائها، ومن خلال التعاون مع مركز التميز بالكلية العسكرية وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، تم الوصول إلى مرحلة التسويق.

وتمثل تلك الوحدة احتياجًا لمختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، لأنها غير مكلفة وأدائها جيد إلى جانب اعتمادها على تقنيات صديقة للبيئة. وقد كانت استجابة بيت التصميم سريعة تجاه أزمة انتشار فيروس كورونا، حيث قام بتصميم وإنتاج جودة كامات N95 المزودة بمرشح هواء قابل للتغيير، وكذلك إنتاج قناع واقى للوجه بمقاسات مختلفة وتوريده للمستشفيات الجامعية والأطباء.

■ **يهتم بيت التصميم الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بعلوم ما تحت الماء، وقد قام بيت التصميم بإنشاء نموذج أولي لغوصات حفر النفط واستكشاف الآثار التاريخية الغارقة ورعاية المنافسة لدعم الإبداع والتصميم بين الشباب العاملين في هذا المجال.**

تعد بيوت التصميم هي الوحدات الأولى من نوعها في مصر التي تستهدف دعم الروابط بين الجامعات وقطاعات عريضة من الصناعات، حيث تقوم بيوت التصميم بتقديم خدمات الاستشارات والتصميم والنماذج الأولية.

كما تقدم أحدث برامج المحاكاة فضلًا عن تنظيم جلسات تدريب تفاعلي وورش عمل للتدريب العملي، والتي يتم إلتاحتها للشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بهدف إرساء ركيزة موثوق بها فيما يتعلق بتقييم عملية التسعير وضمان الجودة، وقد قام بنك مصر بتأسيس بيوت التصميم في العديد من الجامعات المرموقة والمختارة بعناية، مثل:

■ **استطاع بيت التصميم بجامعة النيل في تطوير منتجات استفاد منها أكثر من ٥٥ شركة، من ضمنهم ٢٥ شركة ناشئة، فضلًا عن تنفيذ ٧١ مشروع لتصميم النماذج الأولية من خلال تطبيق مبادئ الهندسة العكسية للمنتجات.**

كما تعاون بيت التصميم مع الشركات المحلية ورواد الأعمال بهدف تحسين مستوى الأداء ومطابقة المنتجات للمعايير الدولية للتصنيع والتصدير.

تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى تقديم ٣٠٠ ساعة تدريبية عن تصميم المنتجات والنماذج الأولية، نجح بيت التصميم في تصميم منتجات للتخفيف عن مصابي فيروس كورونا، وقد اختارت وكالة ناسا بيت التصميم بجامعة النيل ليشترك مع ١٣ جهة دولية في صناعة أجهزة تنفس لعلاج الحالات الحرجة.

■ **يعمل بيت التصميم بجامعة عين شمس على التواصل مع الجامعة وقطاع الصناعة، وتحديداً في مجال صناعة السيارات والروبوتات، حيث طوّر بيت التصميم ما يلي:**

- نظام إدارة طاقة مصابيح الشوارع: تم تصميمه وتصنيعه في الصين ومصر، واختباره وتسليمه لشركة فالكون.

- وحدة التحكم الرئيسية في السيارة الذاتية: تم تصميمها وتصنيعها في مصر، واختبارها وتسليمها إلى شركة MATGAR.

- وحدة التحكم في الإدراك الذاتي: تم تصميمها وتصنيعها في الصين، ثم اختبارها وتسليمها إلى شركة MATGAR.

تدريب جوجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

أطلق بنك مصر مؤخرًا بالتعاون مع جوجل مبادرة من خلال برنامج ”مهارات من جوجل“ و مراكز خدمات تطوير الأعمال - رواد النيل.

ويرجع ذلك إلى قناعة البنك بالدور المحوري الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الاقتصاد المصري، من حيث الحد من البطالة وزيادة الدخل.

يقترن ذلك بالدور الريادي لبنك مصر في دعم ريادة الأعمال من خلال تقديم خدمات غير مالية تواكب مختلف ظروف ومتطلبات المراحل الاقتصادية التي تمر بها مصر، إلى جانب تطبيق مبدأ الاستمرارية، خاصة في ظل التغيرات التي طرأت بسبب جائحة كوفيد-19، وعلى وجه التحديد طريقة إجراء الأنشطة اليومية باستخدام التعلم عن بعد كبديل للطرق التقليدية.

برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة:

وَقَّعَ بنك مصر اتفاقية مع برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة للتبرع بمبلغ 10 مليون جنيه لتنمية 10 قرية في صعيد مصر، وذلك لتمكين الإناث القاطنات في تلك القرى ومساعدتهن على الوصول إلى الحلول المالية، والمساهمة في القضاء على الأمية المالية بمساعدة مراكز تطوير أعمال البنك في إطار مبادرة رواد النيل.

ساعد البرنامج الشباب من خلال زيادة توظيفهم عبر فرص عمل مبتكرة، باستخدام الخدمات المالية وغير المالية، كما عزز البرنامج التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الوصول إلى الخدمات المالية وريادة الأعمال.

أجرى البرنامج العديد من الدورات التدريبية حول الشمول المالي للمجتمعات الريفية في صعيد مصر، واحتلت الإناث نسبة 42% من الحضور خلال هذه الجلسات.

كما تم إجراء تدريبات للتوعية بالطاقة الشمسية، مع تركيب العديد من محطات الطاقة الشمسية، فيما تلقى المزارعين المشاركين في برامج توحيد الأراضي جلسات توعية/تدريب، واستشارات، وخدمات أخرى لمساعدة كل مجموعة على أن تصبح كيانًا منتجًا اقتصاديًا وقابل للحصول على تمويل.

مسئولية البنك تجاه البيئة

يدرك بنك مصر - باعتباره واحد من الأعضاء المؤسسين للمبادئ المصرفية المسؤولة - أهمية مواءمة استراتيجيته مع كل من المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر، لتحقيق التنمية المستدامة بجانب مبادئ الميثاق العالمي للتنمية المستدامة. ويقر بنك مصر بمدى أهمية المساهمة في الحفاظ على البيئة والممارسات التجارية المسؤولة، التي تُمكن البنك من إيجاد المسار الأكثر استدامة لمستقبل مالي رقمي صديق للبيئة من خلال جهوده المشتركة مع أصحاب المصلحة.

أنظمة تكييف VRV في ٣٥٠ فرعًا، مما أدى إلى توفير نسبة تصل إلى ٢٢٪ في معدل الطاقة المستخدمة في كل فرع.

بالإضافة إلى تركيب نظام الضباب المائي لإطفاء الحرائق داخل ٢٢ فرع لبنك مصر، حيث يعد هذا النظام أكثر فعالية من أنظمة الإطفاء التقليدية لمكافحة الحرائق، بما أسهم في خفض استهلاك المياه بنسبة ٩٥٪.

مشروع الفروع الخضراء

أطلق بنك مصر مشروعه الجديد «الفروع الصديقة للبيئة» لتحسين جودة الهواء والحد من التلوث وتعزيز أنماط الحياة الصديقة للبيئة، حيث ستوفر هذه الفروع في مواد البناء مع ضمان التخلص الآمن من النفايات والمساهمة في الحد من استهلاك الورق، وكذلك القضاء على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بوسائل المواصلات والانتقال.

كما يقلل المشروع من الحرارة باستخدام التبريد الميكانيكي والحلول غير كثيفة الاستهلاك للطاقة، حيث يعتمد اختيار المعدات والأجهزة على المواصفات الرئيسية لضمان انخفاض انبعاثات الكربون وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، وتعتبر عملية التصميم والبناء مفيدة لكل من المستخدمين والبيئة.

كما يهدف مشروع الفروع الصديقة للبيئة التابع لبنك مصر إلى تحقيق مستوى عالٍ من الكفاءة والفعالية من حيث الراحة الحرارية، والإضاءة النهارية الطبيعية، والإضاءة الاصطناعية الفعالة، وتكييف الهواء المناسب.

وبالتالي لضمان عدم المساس بالراحة الحرارية الداخلية، يتميز مشروع الفروع الصديقة للبيئة نوافذ بمواصفات ذات كفاءة أعلى توفر الإضاءة الطبيعية المطلوبة وحمل حراري أقل.

ومن أجل تخفيف آثار تغير المناخ، يسعى بنك مصر نحو تحسين جودة وكفاءة عملياته، دون التخلي عن مسؤوليته المؤسسية في الإطار البيئي، بهدف تحقيق مستقبل أفضل للأجيال القادمة، كما يسعى بنك مصر دائمًا لترويج فكرة مكان عمل صديق للبيئة، بدءًا من خطط الشركة إلى كشوف الحسابات، لذلك يشجع البنك ممارسات التنقل والصيانة الصديقة للبيئة.

كما يدعم بنك مصر الجهود الرامية إلى تحقيق أفضل استفادة من الموارد المتاحة وتقليل انبعاثات الغازات الناجمة عن الأنشطة التي يتم تنفيذها داخل وخارج المقرات، بالإضافة إلى إتباع نمط مسؤول في التخلص الآمن من القمامة وتصريف مياه الصرف، كما يتبنى البنك أفضل الممارسات البيئية، مع البحث عن سبل تحقيق هذه الأهداف البيئية، من خلال إعادة التفكير في الممارسات التجارية والعمليات المصرفية مستقبلاً.

الجهود الداخلية

ترشيد الاستهلاك

بنهاية عام ٢٠٢١، قام بنك مصر بتركيب مصابيح ليد في ٦٥٠ فرع و٧٥ إدارة مركزية، كما اعتمد البنك نظام التحكم في الإضاءة بناءً على نسبة الإشغال في منطقة العمل، باستخدام أجهزة استشعار الحركة من أجل توفير ١٠٪ من استهلاك الطاقة، وذلك في ١٠ فروع و١٥ مقر إداري.

وفي توجه نحو زيادة استهلاك الطاقة النظيفة، رفع بنك مصر من معدل استهلاك الطاقة المتجددة عن طريق تركيب ألواح الطاقة الشمسية في مقر النادي الاجتماعي التابع له، محققًا طاقة إنتاجية قدرها ١٣٠ ألف كيلو واط/ساعة، كما أسهم الاعتماد على محطة الطاقة الشمسية في خفض قيمة فواتير المرافق الشهرية بنسبة ٢٠٪، بالإضافة إلى قيام البنك بتركيب

الجهود الخارجية

مشاريع صديقة للبيئة في المنوفية

يبدل بنك مصر جهودًا مستقلة أو تعاونية للحد من تأثيره على النظام البيئي، وذلك بالتعاون مع محافظة المنوفية، حيث قام البنك بتمويل مشاريع تجديد الطرق، بما في ذلك رصف الطرق وإنارتها لتحقيق قيمة مضافة لتعزيز رفاهية المجتمع وسلامته.

كما خصص بنك مصر 50% من الأموال المخصصة للمشروعات الصديقة للبيئة بقيمة إجمالية 135 مليون جنيه، والتي تشمل:

- توريد أدوات جمع النفايات المصنعة من قبل الهيئة العربية للتصنيع.
- إزالة ما بين 500 ألف إلى 600 ألف طن من القمامة إلى المطامر الصحية.
- تطوير المناطق العشوائية في سرس الليان ومنوف، وتوفير البنى التحتية الأساسية مثل المياه، الصرف الصحي والإضاءة العامة ورصف الطرق وإضاءتها.

مشاريع صديقة للبيئة في المنيا

يدعم بنك مصر بشدة المبادرات التي تقضي على الفقر في القرى الأكثر احتياجًا لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث قام البنك بتمويل إنشاء 500 صوبة بمحافظة المنيا، بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير لزيادة الأراضي الصالحة للزراعة.

وفي إطار هذه المشاريع، ساهم بنك مصر في:

- تنظيم ورش عمل توعوية للمرشحين الذين سيتم اختيارهم لإدارة المشاريع حول تحسين الموارد المائية واستخدام الأسمدة الصديقة للبيئة.
- تأجير قطع الأراضي.
- توريد وتركيب مستلزمات الصوبات الزراعية.
- توريد السماد والمخصبات الزراعية.
- تركيب أنظمة الري.

وتتميز معظم فروع بنك مصر أيضًا بأنظمة تكييف VRV وإضاءة اصطناعية فعالة، بما في ذلك إضاءة LED بهدف خفض استهلاك الطاقة، كما تتسم الفروع بتوفير العزل الخارجي لمنع فقدان الحرارة والطاقة في كافة أرجاء المبنى.

وتحتوي الفروع الصديقة للبيئة أيضًا على كاسرات شمسية خارجية بالواجهة الجنوبية للمبنى، بهدف توفير عزل ضوئي مناسب للواجهات، ويتم استخدام عدادات المياه الخاصة وصنابير مياه ذات تدفق منخفض في المطابخ والحمامات لتقليل معدل فقد المياه قدر الإمكان.

لتنسيق الموقع حرص بنك مصر على زراعة النباتات المحلية التي لا تستهلك الكثير من المياه، بالإضافة إلى إتباع نظام الري بالتنقيط، ومن المقرر أن يشمل المشروع مكان لاصطفاف الدرجات بهدف التشجيع على ركوب العجل وخفض معدل الانبعاثات وتحسين الصحة البدنية، كما تشمل مواد البناء المستخدمة في الفروع البلاط الأسمنتي المعاد تدويره، وتعتبر جميع المواد المستخدمة في الفروع محلية الصنع، بما في ذلك دهانات مصنعة من نسبة منخفضة من المركبات العضوية المتطايرة وتمتاز بمقاومتها العالية للاحتكاك الميكانيكي لتقليل الملوثات داخل المبنى.

كما لا يسمح بالتدخين داخل الفروع الصديقة للبيئة، حيث ينبغي للمدخنين الذهاب إلى خارج المبنى، كما يحصل موظفي البنك على تدريب خاص لفهم دورهم في تقليل البصمة الكربونية للبنك والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وفي عام 2021، حصل «فرع مصطفى النحاس» التابع لبنك مصر على شهادة «ترشيد الفضية» من المجلس المصري للعمارة الخضراء، والتي تظهر مدى التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، والتمسك بمبادئ التنمية المستدامة.

الاستدامة في سلسلة التوريد

يستعين بنك مصر بموردين ومصادر خارجية في توفير عديد من الخدمات التي يقدمها، مثل تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية والعقارات والبطاقات البنكية وبيانات السوق والسفر والتسويق والتمثيل والطباعة وأجهزة الصراف الآلي وتداول النقد والاتصالات وتحصيل الديون، مما يخلق فرص عمل غير مباشرة.

المسؤولية وتوجيه التمويل من خلال مسارات فعّالة، ويستهدف بنك مصر الحد من الآثار السلبية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والصحة والأمان والبيئة.

ويحرص البنك دائماً على حث مورديه لمراجعة ميثاق السلوك المهني، وكذلك السياسة المهنية والسلامة والصحة والبيئة والأمن لبناء شراكات طويلة الأمد مع الموردين.

كما يجب على موردي البنك تقييم امثالهم، والإبلاغ عن أي انتهاكات، فيما يحتفظ بنك مصر بالحق في تقييم امثال الشركاء الموردين ومقدمي الخدمات من خلال المراقبة وإجراءات التدقيق، بما في ذلك عمليات التدقيق أو غيرها من وسائل العناية الواجبة، وفي حالة وجود انتهاك، يحق لبنك مصر اتخاذ الإجراءات اللازمة.

خلال السنة المالية ٢٠٢١، لم يواجه أي سوء سلوك أو حوادث من قبل الموردين.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة <https://www.banquemisr.com> والتحقق من سياسة الاستعانة بمصادر خارجية للموردين وميثاق السلوك المهني والأخلاقي لقطاع التوريد.

وتتجاوز قرارات التوريد الخاصة بالبنك للاعتبارات المالية؛ لتشمل التأثيرات الاجتماعية والبيئية غير المالية، ولا يقتصر دور بنك مصر على توفير تعاون فعّال مع موردين متنوعين بل يمتد إلى دعم الاقتصادات والمجتمعات، كما يحقق البنك التقدم المنشود من خلال تحمل المسؤولية في جميع المراحل لتحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من حوكمة وقيم البنك.

ويشجع بنك مصر الموردين على الانتباه إلى معايير التوريد المسؤولة والتدريب عليها والالتزام بها، بما يتوافق مع مبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة، بالإضافة إلى التركيز على ترشيد الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

ولتعزيز المنافسة في السوق ورفع معدلات التوظيف، يعتمد البنك استراتيجية شراء شاملة تضمن مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، حيث يقوم بوضع إطار خاص بعمليات المشتريات على أساس المخاطر، لتحديد وتقييم جميع تأثيرات المصادر المحتملة، مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة إلى جانب المخاطر التي تتعلق بالدولة التي تقدم الخدمة والصناعة وسمعة العلامة التجارية.

وإلى جانب نهج تقييم المخاطر المتبع، يتم مراجعة ميثاق السلوك المهني الخاص بقطاع الإمداد لتوجيه الموردين للالتزام بالممارسات التجارية

إعطاء الأولوية للعميل

يقدم بنك مصر قيمة حقيقية في المنتجات والخدمات التي يقدمها بجانب رضا العملاء والحفاظ عليهم. لأكثر من قرن كانت أولوية البنك هي تقديم أفضل تجربة لعملاء القطاع المصرفي من خلال إدارة التفاعلات مع العملاء السابقين والحاليين والمحتملين لتعزيز الاحتفاظ بالعملاء وتعزيز اكتساب العملاء. ويضع بنك مصر باستمرار القيمة المشتركة للاستدامة موضع التنفيذ ليحقق هدفها الأول وهو «العمل معًا من أجل الازدهار».

الأهم من ذلك، هو ثقة العملاء حيث أنها هي جوهر تميز البنك على المدى الطويل. يقدم بنك مصر خدمات الاستشارة للبناء على هذه الثقة القيمة التي اكتسبها البنك خلال أكثر من قرن. ويولي موظفي البنك المدربين تدريباً جيداً اهتمام لإنشاء قنوات اتصال بناءة وتقديم نصيحة بشكل مسبق للعملاء. يتلقى موظفو بنك مصر تدريباً بشكل مستمر في مجال الرقابة الداخلية والتدقيق لتعزيز امتثالهم للقيم الأساسية للبنك، والمعايير الأخلاقية، واستراتيجية العمل لتطوير كفاءتهم وتقديم أفضل تجربة مصرفية لعملاء البنك. قام البنك بتكليف المعهد المصرفي المصري بتقديم برنامج أمن المعلومات بالتعاون مع معهد سانس الدولي لجميع الموظفين من مختلف الأقسام. ويستمر البنك في التميز لرضا العملاء، حيث يقدم دائماً خدمات تناسب جميع شرائح قاعدة عملائه.

الخدمات المصرفية الشاملة

الشمول المبتكر

يعطي بنك مصر الأولوية للترويج للخدمات المصرفية الشاملة التي يسهل الوصول إليها من خلال التكنولوجيا والمنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة. يدعم البنك الدولة في تحقيق التنمية المستدامة ويساعد المصريين على تحسين معيشتهم، مما يسمح بسلسلة التفاعلات سواء أثناء حالات الطوارئ أو المتطلبات الأساسية، من خلال تطوير شبكتهم كل يوم. يستهدف بنك مصر الوصول بشبكة ماكينات الصراف الآلي إلى ٦٠٠٠ ماكينة بحلول ٢٠٢٣، مما يسهل عمليات السحب والإيداع وتحويل العملات، ودفع الفواتير، والتبرعات وغير ذلك الكثير لعملائنا.

يستفيد بنك مصر من الابتكار لإفادة البيئة من خلال التحول إلى مجتمع غير نقدي أبسط للعملاء.

يُعطي بنك مصر الأولوية لرضا العملاء من خلال ضمان فعالية مشاركة العملاء عبر قنوات التواصل الشفاف والمسؤول التي تعزز ولاء العملاء بالإضافة إلى تكامل التحول الرقمي المتطور للارتقاء إلى مستوى توقعات أكثر من ١٣ مليون عميل.

قيادة تهتم برضا العملاء

بالنسبة لبنك مصر فإن الربحية لن تغطي على مهمة البنك والتي تحفز قياداته دائماً. حيث تضع استراتيجية البنك دائماً العملاء كأولوية. ومن ثم، فإن رضا وولاء عملاء البنك هو ركيزة قياس نجاح كل الجهود المبذولة. حيث أن الحفاظ على استمرارية رضا العملاء هو دائماً جانب أساسي من جوانب تقديم تجربة مصرفية مبتكرة. في وسط التحول الرقمي، التقنيات الناشئة هي محركات لتجربة مصرفية لا مثيل لها. أثناء الجائحة، أصبح تقديم الخدمات المصرفية الرقمية ضرورة بالنسبة لمعظم العملاء خلال تواجدهم في المنزل. وهكذا، بدأ بنك مصر في التوسع في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في وقت مبكر من تلك الفترة من خلال تقديم منصات مصرفية عبر الإنترنت يسهل الوصول إليها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الـ «شات بوت» وخدمات رمز الاستجابة السريعة، وماكينات الصرف الآلي، وأحدث إصدارات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والمحمول. يساهم موظفو بنك مصر بنشاط في تعزيز ولاء العملاء بالإضافة إلى أنهم مستعدون دائماً للاستجابة لطلبات واستفسارات العملاء بسرعة ووضوح. ويحرص البنك على الاستفادة من الملاحظات الواردة من العملاء عبر البريد أو الهاتف أو وقنوات الاتصال الأخرى.

يتعامل البنك بعناية مع الملاحظات الواردة، سواء كانت إيجابية أو سلبية، بينما يتم العمل على الارتقاء بالمنتجات والخدمات المصرفية، لكن

يركز البنك على التطور المستمر ليوأكب ويتجاوز احتياجات العملاء من خلال تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية في فئتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر؛ WhatsApp for Business، وقرض المشروعات الصغيرة «إكسبريس» الديقيتال، وبطاقات المرابحة عبر الإنترنت، وتقنية NFC، والبطاقات اللاتلامسية مع خدمة نقاط البيع عبر الأجهزة الذكية. كما يعمل بنك مصر أيضًا على تطوير الخدمات والمنتجات الحالية. هذا بالإضافة إلى أتمتة قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما قام البنك بترقية الميزات المقدمة على منصاته المصرفية الرقمية، بالإضافة إلى شبكته الواسعة من محطات نقاط البيع والخدمات اللاتربنكية.

يدرك بنك مصر قيمة خدمة العملاء المتميزة، لذلك لضمان تمتع عملاء البنك بتجربتهم، ولإظهار كيف يقدر البنك وقت عملائه، حيث يقدم البنك Chatbot وخدمات WhatsApp for Business، بالإضافة إلى الخط الساخن لمركز الاتصال ١٩٨٨ والذي يتميز بالاستجابة الصوتية التفاعلية وأفراد خدمة العملاء عبر الهاتف. يقدم بنك مصر أيضًا مجموعة من حلول الدفع الإلكتروني من خلال نقاط البيع (POS) ومنافذ التجارة الإلكترونية، عبر رمز الاستجابة السريعة لعملاء محفظة الهاتف المحمول، حيث يتيح لهم الوصول بكل سهولة إلى جميع احتياجاتهم.

الشمول المبتكر

يدعم بنك مصر الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة ليحظوا بتجربة إيجابية، حيث تقدم ٦٦١ ماكينة صراف آلي الخدمات لضعاف البصر، بمزايا تتضمن على سبيل المثال لا الحصر:

- وضوح المحتوى الظاهر على الشاشة ولوحة المفاتيح
- لوحة مفاتيح بطريقة برايل
- قارئ الشاشة
- خاصية التوجيه الصوتي

علاوة على ذلك، بالنسبة للعملاء ممن لا يفضلون التحول الرقمي يمكن الوصول إلى خدمات ومنتجات بنك مصر من خلال القنوات التقليدية، مثل الخدمات في الفروع.

يعمل بنك مصر أيضًا لتخفيف العوائق أمام العملاء الذين يواجهون صعوبات في الوصول للفروع، حيث يتيح البنك الآتي:

■ تقديم المساعدة لمستخدمي الكراسي المتحركة في ١٠ فروع، ويتم حاليًا تركيب منحدرات للسلاسل في المزيد من الفروع.

■ ٣٦ جهاز صراف آلي في نطاق الوصول لمستخدمي الكراسي المتحركة في مختلف الفروع اعتبارًا من ديسمبر ٢٠٢١.

■ ٢٥٠ جهاز صراف آلي تم تصميمهم بمساحة واسعة ومساحة حول شاشة العرض وبشكل مقعر سيتم تركيبهم خلال الفترة القادمة.

وبالتالي، تمت ترقية ١٥٪ من إجمالي أجهزة الصراف الآلي الخاصة ببنك مصر لتصبح كذلك في متناول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

علاوة على ذلك، أطلق بنك مصر مبادرة «شاور» التي تضمنت تدريس لغة الإشارة المصرية لممثلي خدمة عملاء البنك.

كما يدعم البنك مبادرة «إتاحة» الهادفة إلى دعم ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تعزيز مهارات التوظيف لديهم.

مجهودات البنك لمجابهة جائحة كورونا

استجابة لجائحة كورونا، واصل بنك مصر لعب دور مهم في مساعدة العملاء على إعادة بناء أمنهم المالي وصحة الأعمال من خلال اتخاذ إجراءات وقائية وفورية. لضمان التباعد الاجتماعي الكافي، حيث حافظ البنك على تشغيل الفروع بسعة ٥٠٪ لخدمة العملاء، كما تم إنشاء أماكن انتظار للعملاء خارج الفروع في الهواء الطلق، ووضع علامات التباعد أمام أجهزة الصراف الآلي.

وخلال ساعات الذروة، عيّن البنك موظف لمراقبة الالتزام بإجراءات التباعد الاجتماعي أمام أجهزة الصراف الآلي (خلال ساعات عمل البنك).

توسع بنك مصر في التبني الرقمي والترويج للوصول السهل إلى مختلف الخدمات الإلكترونية (الإنترنت والموبايل البنكي، والمحفظة الإلكترونية،... إلخ) لتقليل زيارات العملاء إلى فروع البنك، كما قدم بنك مصر بطاقات مسبقة الدفع مجانًا، وقام بإلغاء رسوم السحب من أجهزة الصراف الآلي لغير العملاء، وأتاح التقديم على الخدمات الإلكترونية لعملاء محفظة بنك مصر. كما خصص البنك أجهزة صرف آلي متحركة لجميع العملاء، وخاصة المتقاعدين، للوصول للخدمات المصرفية في كل مكان.

التعامل الفعال مع الشكاوى

يتعامل بنك مصر مع جميع الشكاوى التي يتقدم بها أي عميل، كأداة لتعزيز ضمان الجودة وتدعيم ولاء العميل من خلال تحديد مصدر الشكاوى، حيث يوفر البنك عدة طرق للتواصل، بما في ذلك صندوق الشكاوى والذي يحتوي على رمز الاستجابة السريعة المتصل بالموقع لإتاحة تقديم الشكاوى عبر الإنترنت، كما يحرص البنك على التعامل مع جميع الشكاوى بإنصاف مع تجنب حدوث أي تأخير في الاستجابة.

هذا ويقوم القسم المختص بالتحقيق في الشكاوى وفحصها بكفاءة وحيادية، مع سرعة الاستجابة لها عبر إتخاذ الإجراء المناسب لسرعة معالجتها مع المتابعة بشكل متكرر، لتجنب تكرارها مرة أخرى.

ومع قرن من الخبرة، أعطى بنك مصر الأولوية للشفافية والامتثال كقيم أساسية، وتسعى قيادة بنك مصر بصورة مستمرة نحو تحسين متطلبات ممارسة أخلاقيات الأعمال التي يربها أصحاب المصلحة في البنك.

ويبدي بنك مصر استعداده لتحمل المسؤولية الكاملة عن أعماله، حيث يلتزم البنك مع قواعد تسوية النزاعات المتفق عليها تحت إشراف البنك المركزي المصري، بالإضافة إلى توعية عملائه بكافة حقوقهم.

ويولى بنك مصر جانب اهتمامي كبير لجميع الشكاوى وسرعة الاستجابة لها على الفور، حيث تمكن البنك من إنهاء نحو ٩٩,٢٪ من الشكاوى الواردة خلال العام المالي ٢٠٢١، بإجمالي عدد ٥١٤٦ شكوى.

أمن المعلومات

يؤمن بنك مصر أن أمن المعلومات جزء لا يتجزأ من التزام البنك بتحقيق رضا العملاء والثقة في التوقعات من خلال الحفاظ على السرية والنزاهة وتوافر المعلومات التي تتدفق عبر خدمات وشبكات وأنظمة البنك.

ويعد أمن المعلومات محور حيوي نحو تحقيق النجاح في رحلة بنك مصر الرائدة في التحول الرقمي وأهداف الشمول المالي التي تتماشى مع استراتيجية الدولة، وبالتالي، يعمل بنك مصر على الاستثمار المستمر في الموارد البشرية والعمليات والتقنيات لإنشاء برنامج لأمن المعلومات قادر على التخفيف من حدة تهديدات الأمن السيبراني.

كما يحدد إطار الحوكمة في بنك مصر ثلاثة خطوط دفاع لضمان فعالية ممارسات إدارة مخاطر أمن المعلومات وتقديم تأكيد مستقل من خلال التدقيق والاختبار المستمر، وذلك وفقاً لمعايير بنك مصر للسياسات وإجراءات أمن المعلومات، بالإضافة إلى الرقابة الإدارية من خلال تقديم تقارير منتظمة إلى لجنة مخصصة لأمن المعلومات مُعينة من قبل مجلس الإدارة.

هذا ويعتبر وضع نظام محدد لأمن المعلومات بمثابة مؤشر لحوكمة مصرفية رقمية ناجحة وبناء ثقة العملاء، حيث تركز استراتيجية أمن المعلومات على المخاطر السيبرانية المحتملة والمرونة الرقمية لحماية البيانات والتطبيقات والأنظمة والشبكات.

كما يقوم قطاع أمن المعلومات بتطوير وإدارة نظام بنك مصر لإدارة أمن المعلومات (ISMS) بهويته والحماية والكشف والاستجابة واستعادة الوظائف الشاملة اللازمة لتحقيق الأمن السيبراني المرن بسلسلة.

ويتضمن نظام أمن المعلومات ببنك مصر استراتيجيات للحد من المخاطر الناتجة من المشاركة مع طرف ثالث، وتتماشى أنظمة قطاع أمن المعلومات ببنك مصر مع إطار الأمن السيبراني المالي الخاص بالبنك المركزي، بالإضافة إلى معايير ومبادئ الأمن العالمي، كما يطبق بنك مصر باستمرار أنظمة الاستخبارات الأمنية ويرصد تهديدات الأمن السيبراني والمستجدات لتعزيز دفاع الأمن السيبراني للبنك وقدرات المراقبة، ويتم تحقيق ذلك من خلال توظيف أفضل أنظمة التشغيل والتقنيات.

ويضمن نهج الدفاع المتعمق مراعاة تصميم كل خدمة أو نظام جديد المخاطر السيبرانية، مع تضمين ضوابط الأمان في كل طبقة، وبالتالي تمكين نهج مرن لتحسين وزيادة كفاءة دفاعات الأمان المطبقة.

كما يقوم بنك مصر بالكشف عن والاستجابة إلى والتعافي بسرعة من حوادث الأمن السيبراني من خلال تخطيط استمرارية تطوير أعمال البنية التحتية، من خلال وسائل حديثة أنشأها البنك.

هذا ويُعد بنك مصر أول بنك في مصر وشمال إفريقيا يحصل على شهادة التوافق مع المعايير العالمية لتأمين بيانات بطاقات الدفع الإلكترونية PCI-DSS، كما حصل على إصدارها الأحدث ٣,٢,١، بعد عملية مراجعة مكثفة قام بها مُقيم أمن (طرف ثالث) على أنظمة وشبكات بنك مصر، وتؤكد الشهادة تطبيق الضوابط الحديثة للحد من مخاطر الأمن السيبراني.

وتتوفر هذه التوجيهات على موقع بنك مصر، الرسائل المطبوعة على كشف الحساب البنكي، شاشات ماكينات الصراف الآلي، رسائل التحويلات، والمواد الدعائية، بالإضافة إلى ذلك، دور موظفين الاستقبال وخدمة العملاء على صعيد تنبيه العملاء بالتدابير الاحترازية الأساسية للأمن السيبراني.

الجوائز

مجلة آسيان بانكينغ آند فاينانس

■ جائزة «مبادرة العام لإدارة جائحة كورونا في مصر»

ويعزز بنك مصر بصورة مستمرة الوعي بالأمن السيبراني بين عملائه والموظفين، كما يقدم برامج تدريب للوعي بأمن المعلومات بالتعاون مع مؤسسات تدريب دولية، بهدف التأكد من تلقى الموظفين أحدث وأفضل ممارسات الأمن السيبراني، لمواكبة زيادة هجمات الهندسة الاجتماعية المتقدمة والتصيد الاحتيالي، حيث يتم الاحتفاء بالسلوك الإيجابي للموظفين تجاه الأمن السيبراني، والذي يشمل الإبلاغ عن حوادث.

وأطلق بنك مصر بالتعاون مع اتحاد بنوك مصر حملة تسويقية واسعة النطاق للتوعية بالأمن السيبراني، لنشر المعرفة عن السلوك الإيجابي وأفضل الممارسات تجاه الأمن السيبراني.

إضافة إلى ذلك، يقوم بنك مصر بانتظام بتذكير العملاء بعدم مشاركة بياناتهم السرية، مثل أرقام التعريف الشخصية، كلمة المرور لمرة واحدة (OTP)، رموز المرور، بيانات بطاقة الدفع، عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف، والإبلاغ عن أي عمليات احتيال مشتبه بها أو أنشطة غير طبيعية مع البنك، كما يقدم البنك مجموعة متنوعة من الأدوات البسيطة والتوجيهات للعملاء لحماية معلوماتهم المصرفية الشخصية.



تاج سات حتحور إيونت

حوالي ١٨٣١ - ١٧٨٦ ق م
الدولة الوسطى، (الأسرة ١٢)

تاج الأميرة سات حتحور إيونت، وهي ربما ابنة للملك سنوسرت الثاني، هو أحد أعطية الرأس الملكية الوحيدة التي تم اكتشافها على الإطلاق. وكان في مقبرتها في المجموعة الجنائزية لوالدها في اللاهون. وكان يلبس فوق الباروكة، ويتكون من شريط ذهبي مزين بوريدات. والأشرطة الذهبية المعلقة هي نسخ من الذهب الخالص من شرائط قماش الزينة. وبالمثل، فإن العنصر الرأسي المستقيم هو نسخة ذهبية من ريشتين طويلتين تظهران في العديد من التيجان الملكية، وتيجان الأرباب. وفي منتصف الشريط الذهبي، الكوبرا المنتصب، والتي تسمى (الصل)، تحمي سات حتحور إيونت ضد أي معتدٍ، بشري أو خارق للطبيعة. وهذا التاج معروض في المتحف المصري.



مرآة حتحور إيونت

حوالي ١٨٣١ - ١٧٨٦ ق م
الدولة الوسطى، (الأسرة ١٢)

المرآة التي تم العثور عليها بين متعلقات دفن الأميرة سات حتحور إيونت قطعة فاخرة. ويشير استخدام الفضة بدلاً من النحاس في قرص المرآة عن ثراء ومكانة الأميرة التي كانت ابنة الملك سنوسرت الثاني. ويتحقق السطح العاكس عن طريق التلميع الشديد للقرص المعدني. ويتخذ المقبض من حجر الأوبسيديان شكل زهرة البردي بوجه حتحور، ربة الحب والأمومة والموسيقى. ويتكون حاجبا المعبودة ومخطط عينيها من اللازورد المطعم. والفراغات بين الحلقات الذهبية الأربعة الموجودة أسفل الوجه مُطعمة بدقة بالعقيق والفيروز والقيشاني، كما هو الحال في الجزء السفلي من جذع البردي. واكتشف هذا العمل الفني الرائع في المجموعة الجنائزية لوالد الأميرة الملك سنوسرت الثاني، وهو معروض في المتحف المصري بالقاهرة.

صدرية وعقد سات حتحور عليها اسم الملك سنوسرت الثاني

حوالي ١٨١٣-١٨٧٧ ق.م
الدولة الوسطى- (الأسرة الثانية عشر)

تم اكتشاف هذه الصدرية المفرغة في مقبرة الأميرة سات حتحور، وهي واحدة من ضمن مقابر الأميرات، في الرواق الموجود تحت الأرض، ضمن المجموعة الهرمية للملك سنوسرت الثالث. وعلى الرغم من ذلك، نجد أن الجزء الرأسي للصدرية يتصدره اسم العرش الملك سنوسرت الثاني، مكتوب في خرطوش محاط بكلمتان (حتب- نت-جرو)، بمعنى (الالهة الراضية)، وعلى جانبه تصوير للمعبود حورس بهيئة الصقر، مرتدياً للتاج المزدوج، وواقفاً على العلامة الهيروغليفية التي تمثل (الذهب). وعادة كانت هذه التركيبة الهيروغليفية تسبق اسم الملك حورس الذهبي.

كان الملك سنوسرت الثاني، هو حتب نت جرو. وكان الجمع بين الصقر والعلامة الهيروغليفية التي ترمز للذهب، ليس مجرد تصوير جمالي، ولكن يعمل الإثنان معاً كجزء من العمود الأوسط الهيروغليفي. والكل يمثل شكل المقصورة في مصر القديمة.

ومزخرف بطريقة (كلوزوني)، بتطعيمات من العقيق الأحمر، الفيروز الأزرق الفاتح، والللازورد الأزرق الغامق. وحبات العقد على شكل دمعة، مصنوعة من نفس هذه الخزرات. مفصولة عن بعضها البعض بخزرات كروية من الذهب.

يشك العلماء بنسب سات حتحور إلى الملك سنوسرت الثالث، أو الثاني؛ وذلك لوجود مقبرتها في المجموعة الهرمية لسنوسرت الثالث، وقلادتها التي تحمل اسم والده الملك سنوسرت الثاني. كذلك في ظل غياب النقوش الهيروغليفية التي تحدد علاقتها بأي منهما.





قلادة ذات حليات معلقة على هيئة ذبابة

حوالي 1000-1020 ق.م
أواخر عصر الإنتقال الثاني - (الدولة الحديثة)

هذه القلادة، المعروضة حاليًا في متحف الأقصر، من المحتمل أن تكون قد تم إهدائها للملكة إتح حتب من قبل ابنها الملك أحمس الأول أو سلفه كامس، ربما تقديرًا لدورها الداعم أثناء القتال ضد الهكسوس الذين سيطروا على شمال البلاد. وقد كان الملوك يكافئوا الجنود بالذهب، وخاصة الحلي. ويُعتقد عمومًا أن القلائد ذات (المعلقات المتدلية)؛ جزء من هذا التقليد، حيث يرمز الذباب إلى الهجوم الذي لا هوادة فيه. وبالتالي يشار إلى هذا الكائن عمومًا باسم «الذبابة الذهبية للبسالة (في القتال)». ولا يعتبر هذا هو الشيء الوحيد المرتبط بالحرب، والذي تم اكتشافه في مقبرة إتح حتب. فقد تم العثور على العديد من الأسلحة الاحتفالية فيه أيضًا. ومع ذلك، لم تكن كل العناصر الموجودة في هذه المقبرة لها دلالات عسكرية، وقد دعت الأبحاث الحديثة إلى التشكيك في تفسير (الذبابة)، كرمز للخلود في مصر القديمة، مستبدلة ذلك بأنها تمثل التجديد والبعث.



البلطة الاحتفالية للملك أحمس الأول

حوالي ١٥٢٥-١٥٥٥ ق.م
الدولة الحديثة، (الأسرة الثامنة عشر)

تم اكتشاف البلطة الاحتفالية في مقبرة الملكة إمح حتب، بدراع أبو النجا على الضفة الغربية للأقصر. إنه عنصر احتفالي لم يتم استخدامه في الحرب، وهو مثال نادر لقطعة فاخرة من أواخر عصر الانتقال الثاني إلى أوائل الدولة الحديثة، وهي فترة حرجية في التاريخ المصري كانت مليئة بالحروب والصراعات. المقبض مصنوع من خشب الأرز المطلي بالذهب، والشفرة مصنوعة من النحاس. تم تصوير ثلاثة مناظر فوق بعضها البعض على جانبي النصل. على جانب واحد يوجد المعبود (حح)، معبود اللانهائية، في الصف العلوي وأسفله تظهر المعبودة (نخت) بهيئة «الرخمة»؛ تقف على النبات الذي يرمز به لصعيد مصر في هيئة تنسق مع دورها الوقائي له. وهي تواجه المعبودة (وادجيت) على هيئة الكوبرا، المعبودة الحامية لمصر السفلى، التي تظهر فوق مجموعة من ورق البردي، وهو النبات الذي يرمز إلى النصف الآخر من البلاد التي تعيش فيها. يوجد في الصف السفلي تمثال لأبي الهول، يمثل الملك. يحمل الصف العلوي على الجانب الآخر من النصل خراطيش الملك أحمس الأول، الملك الذي هزم الهكسوس. والصف الثاني يصور الملك وهو يضرب أحد أعدائه، ويرمز إلى انتصاره. هذه البلطة تبدو رائعة بشكل خاص لتأثيرها بفنون بحر إيجه، والذي يمكن رؤيته بشكل بارز في الصف السفلي لهذا الجانب من النصل، والمزين بـ شكل حيوان خرافي.

معايير حوكمة بنك مصر

١٠٢	التزامنا الراسخ
١٠٣	مهام ومسؤوليات الإدارة
١٠٤	لجان مجلس إدارة بنك مصر
١١١	لجان الإدارة العليا واللجان التخصصية
١١٨	فريق العمل
١٥٨	ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل
١٥٩	تشكيل الإطار الصحيح لضمان الجودة (QA)
١٦٠	سياسة مكافحة الرشوة والفساد
١٦٣	سياسة الإبلاغ عن المخالفات
١٦٤	إدارة المخاطر



الفصل الثالث

معايير حوكمة بنك مصر

ترتكز ثقافة بنك مصر على الشفافية والمساءلة بما يضمن أفضل ممارسات الحوكمة الرشيدة، والتي تمثل قيمة أساسية للبنك للحفاظ على ثقة كافة الأطراف المعنية بنشاط البنك، كما تعد أحد أهم الركائز الأساسية التي تضفي المصداقية على مؤسستنا المالية الرائدة وحرصنا على الاستمرار في قيادة القطاع المصرفي.



التزامنا الراسخ

تلعب سياسات ومعايير الحوكمة دورًا هامًا في تحديد وضبط مهام كافة الإدارات بالبنك فضلًا إلى تعزيز اتخاذ القرارات السليمة وإدارة المخاطر من خلال الإجراءات والقواعد واللوائح، كما تشكل خط الدفاع الأول ضد أي اتهامات بالإهمال أو مزاعم بسوء التصرف أو خرق للالتزامات البنك.

- ويدرك بنك مصر أهمية الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة، حيث قام بوضع وتطوير السياسات الخاصة به بما يتماشى مع حجم وطبيعة نشاطه، وقدرته على تحمل المخاطر، وذلك وفقًا لمتطلبات القوانين والتعليمات الصادرة في مصر (طبقاً لأحكام قانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٤ رقم ٨ لسنة ٢٠٠٣) ولوائح حوكمة البنك الصادرة عن البنك المركزي المصري في أغسطس ٢٠١١.
 - ويسعى البنك إلى تطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال الحوكمة الرشيدة، مسترشداً بقواعد ومبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية وفقاً لآخر تحديث في شهر يوليو ٢٠١٥، حيث تتضمن سياسات البنك الآتي:
 - سياسات الخصوصية وحماية البيانات
 - سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية مقدمي البلاغات
 - سياسة المسؤولية المجتمعية
 - سياسة الموردين
 - سياسة السلامة والصحة المهنية والبيئة والأمن
 - ميثاق العمل المصرفي والسلوك المهني للموردين والخاص بمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين
 - ويعمل البنك وفقاً لضوابط الجهات الحكومية المختصة، حيث لكل جهة مجموعة محددة من قواعد وضوابط وإجراءات، تمكنها بشكل مستقل ومتكامل في تحقيق معايير الامتثال والالتزام والتي تتضمن:
- البنك المركزي المصري
 - الجهاز المركزي للمحاسبات
 - هيئة الرقابة الإدارية
 - وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب المصرية
 - الوزارات المعنية
 - المدققين الخارجيين
- كما يلتزم بنك مصر بتطبيق إطار الحوكمة من خلال إدارات متخصصة ولجان تنظيمية متعلقة بالتدقيق الداخلي والالتزام وإدارة المخاطر لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية والمالية للحوكمة.
- ويحرص بنك مصر على ضبط السلوك المهني في إطار منظومة الحوكمة الخاصة به بالاتساق مع أحدث الممارسات المتبعة دولياً والتي تركز على:
- الإنصاف في معاملة جميع الجهات المعنية مثل (العملاء والموظفين والمالكيين وما إلى ذلك)
 - الشفافية والإفصاح في تقييم أداء البنك وموقفه المالي
 - تدقيق على الفصل بين الصلاحيات والمسؤوليات

مهام ومسؤوليات الإدارة

تشمل مهام ومسؤولية مجلس الإدارة الحفاظ على حقوق جميع الأطراف المعنية وتعزيز حقوقهم على المدى الطويل، تطبيقاً لمبادئ الحكومة، كما يحافظ مجلس الإدارة أيضاً على سرية البيانات في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى إعداد الميزانية الخاصة بالبنك والتخطيط قصير المدى وتقييم الأداء.

التأثيرات الأولية ووضع تدابير استشرافية لتحسين التأثيرات التشغيلية الإيجابية وتقليل الآثار السلبية.

وتشرف اللجان التابعة لمجلس الإدارة على العديد من الأمور بما في ذلك مراجعة عملية إعداد التقارير المالية واتباع الممارسات الجيدة، وتقييم مخاطر الاستثمار مع وضع سياسات المكافآت، كما تدير لجان الإدارة العليا عمليات البنك مع ضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحكومة.

ويتطلع بنك مصر باستمرار إلى خلق بصمة مستدامة من خلال تبني نهج تقييم ذاتي كركيزة أساسية لاستراتيجيته، حيث تعمل اللجنة التنفيذية بالبنك على متابعة الأداء التشغيلي طبقاً للأهداف المعتمدة، وتتحمل لجنة المخاطر مسؤولية تقييم تأثيرات البنك، سواء كانت إيجابية أو سلبية.

هذا وقد اعتمد البنك المسؤولية المجتمعية كأحد أهدافه الرئيسية، حيث يمتلك مجلس إدارة بنك مصر مجموعة متنوعة من الخبرات والمعرفة التي تؤهلهم في وضع استراتيجيات حكيمة ومتابعة الأداء بشكل احترافي وفعال ومراجعة التقدم على المدى القصير مع وضع خطط طويلة المدى، بالإضافة إلى توليهم الأدوار الإشرافية الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأ البنك مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع ككيان قانوني منفصل يتم إدارته من قبل مجلس الأمناء، لتعزيز مساهمات التنمية المجتمعية، حيث يتابع مجلس الأمناء أنشطة الجمعية ويضمن كفاءة الآليات المطبقة والذي بدوره يثني على دور بنك مصر الريادي في دفع عجلة الاقتصاد من خلال جهود المسؤولية المجتمعية ودعم حقوق الإنسان.

ويقوم بنك مصر بشكل دوري التزام مجلس الإدارة بالقوانين واللوائح لضمان رؤية واضحة في اتخاذ القرار والمسائلة من خلال اتخاذ الضمانات الداخلية والخارجية، كما يتبنى البنك اللوائح لتقييم مهام مجلس الإدارة وتحديد ما إذا كانت هناك حالة تضارب مصالح في المشاركات المتبادلة في البنك الهيئات واللجان.

ويلتزم مجلس إدارة بنك مصر بكافة المسؤوليات المتعلقة بمزاولة العمليات المصرفية وضمان النزاهة المالية والتأكد من إتباع توجيهات البنك المركزي المصري، كما يقوم بإرساء ثقافة الحكومة على المستوى الإداري من خلال القواعد والسياسات الداخلية للبنك.

كما يقوم مجلس الإدارة أيضاً بتحديد الأهداف الإستراتيجية للبنك ومراقبة أداء الإدارة التنفيذية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لزم الأمر، بالإضافة إلى قيام المجلس بدعم أنظمة الرقابة الداخلية والمراقبة إلى جانب تقييم كفاءة إدارة المخاطر.

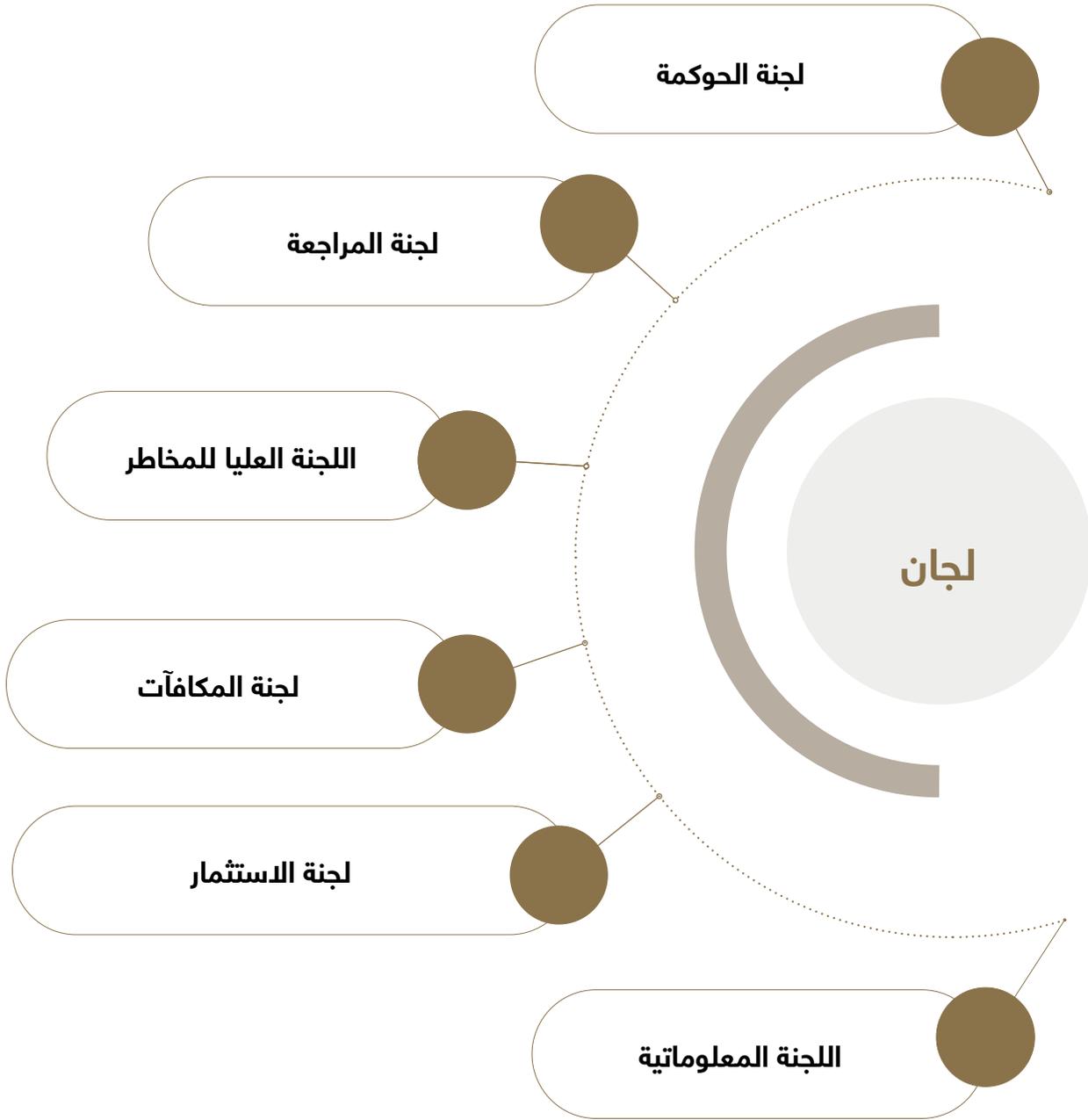
ويتم تعيين مجلس إدارة بنك مصر لمدة ثلاث سنوات من قبل قرار صادر عن رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي بالتمشي مع قانون البنك المركزي المصري رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، ويتبنى بنك مصر نموذج تشغيلي مبتكر ومرن أثبت فعاليته وقدرته على مواكبة التحول الرقمي ومواكبة التطورات السريعة مع الدفع قدماً نحو تحسين الاستدامة، حيث يلتزم مجلس إدارة بنك مصر بالتعاون مع المديرين التنفيذيين بتنفيذ مبادئ الاستدامة كسفراء لتعزيز النمو المستدام والنجاح الدائم والحكومة الرشيدة والتميز التشغيلي.

وتتمثل المسؤوليات الأساسية لمجلس إدارة بنك مصر في التخطيط الاستراتيجي ومتابعة وتقييم الأداء لتنفيذ استراتيجية ناجحة، كما يخصص المجلس عدة قنوات لمتابعة ممارسات الاستدامة وأهدافها لضمان التواصل الفعال مع كافة الأطراف المعنية، والتي تشمل التقارير الدورية والاجتماعات.

ويسعى مجلس الإدارة إلى دعم جهود التحول الرقمي من خلال الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية لتحسين الخدمات المصرفية المقدمة بشكل مشترك من أجل تحسين رضا العملاء وزيادة الاحتفاظ بهم، بالإضافة إلى التزام مجلس الإدارة في المقام الأول في دمج ممارسات البيئية والمجتمعية والحكومة الرشيدة في إستراتيجية أعماله طويلة الأجل، بالتعاون مع كبار المديرين التنفيذيين.

ويرتكز هيكل وعمليات حكومة بنك مصر على مبادئ المسائلة ونظم الشفافية والنزاهة، كما تتحمل لجان البنك مسؤولية تحديد ومتابعة

لجان مجلس إدارة بنك مصر



مجلس الإدارة مسؤول أمام الجمعية العمومية عن الأداء المالي والتشغيلي، وهو مسؤول عن:

- تمثيل مصالح كافة الأطراف المعنية والعامه
- ضمان التنفيذ الفعال لاستراتيجية إدارة المخاطر
- تقديم قيمة طويلة المدى لأصحاب المصلحة
- وضع سياسات إدارة البنك

لجنة المراجعة

هي اللجنة المسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، بما في ذلك الضوابط والمخاطر المصاحبة لهذه العملية، كما أنها تقدم معلومات مكملة للتقارير الواردة للإدارة التنفيذية بعد مراجعتها مع كل من المراجعين الداخليين والخارجيين.

تتولى اللجنة عددًا من المسؤوليات التي تتضمن:

أ - القوائم المالية:

- دراسة القوائم المالية السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تدرس ملاحظات البنك المركزي المصري على البنك والقوائم المالية الخاصة به بعد عمليات التفتيش وإبلاغ التوصيات إلى مجلس الإدارة.

ب - نظام المراجعة الداخلي:

- مراجعة التقارير التي جمعتها إدارة التفتيش، بما في ذلك تقارير نظام اكتفاء الرقابة الداخلية في البنك.
- التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتأكد من عدم وجود عقبات تمنع التواصل بين رئيس جهاز التفتيش ومراجعي الحسابات.
- مراجعة الإجراءات المعتمدة من قبل إدارة البنك لضمان توافقها مع اللوائح المقررة.

ج - الالتزام وغسيل الأموال وإدارة المخاطر:

- مراجعة التقارير المجمعّة من جانب رئيس قطاع الالتزام بالبنك.
- التأكد من التزام البنك بالقوانين واللوائح المعمول بها التي تحكم أنشطة البنك.

د - مراجعي الحسابات:

- تقديم توصيات لتوظيف المراجعين وتحديد مهامهم، واستعراض القضايا المتعلقة باستقلاليتهم أو إقالتهم وفقًا للأحكام القانونية.
- تقديم المشورة بشأن الإذن لتعيين مراجعي الحسابات لتوفير خدمات للبنك، بدلاً من مراجعة البيانات المالية.

هـ - جهاز التفتيش:

- مراجعة واعتماد الخطة السنوية للتفتيش القائمة على المخاطر.

لجنة الحوكمة

تحرص اللجنة على الالتزام الصارم بمبادئ حوكمة الشركات
تتولى اللجنة عددًا من المسؤوليات والتي تشمل ما يلي:-

أ- توفير خطوط واضحة للمسؤولية والمحاسبة بالبنك وضمان وضوح القواعد المتعلقة بوجود:

■ سياسة لكيفية التعامل مع الأطراف ذات الصلة.

ب- التأكد من توافر سياسات ونظم ووسائل قابلة للتطبيق بهدف التحقق من الآتي:

■ التزام الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمبادئ الحوكمة.

■ تطبيق الممارسات الجيدة بالبنك وفقًا لمقررات إتفاقية بازل ٢.

■ إلتزام العاملين بتنفيذ ما ورد بميثاق أخلاق وسلوكيات العمل المصرفي.

■ تقييم البنك لمدى كفاءة تطبيق نظم الحوكمة مع عملائه المحتملين، كجزء من عملية الموافقة على منح القروض لهؤلاء العملاء.

■ قيام الإدارة المعنية بالبنك بمتابعة مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات التي أسسها أو التي يساهم فيها البنك.

■ تطبيق قواعد حوكمة الشركات بشأن إدارة المواقف الطارئة والأزمات.

لجنة الاستثمار

تجري لجنة الاستثمار تقييمات وتراقب استثمارات حقوق الملكية للبنك، ومحفظه سندات الشركات والسندات المورقة، وبرنامج التصرف في الأصول العقارية

وتركز اللجنة على المحاور التالية:-

- أوضاع السوق والاقتصاد الكلي ذات الصلة بالبنك.
- الاستراتيجية الاستثمارية للبنك، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على المعايير المحاسبية وقوانين الضرائب والقواعد التنظيمية وسياسات البنك.
- تقييم حجم المخاطر المحتملة للاستثمار في فئات الأصول المتعددة.
- مراجعة مستويات المخاطر الاستثمارية لكل فئة من فئات الأصول بشكل عام.
- تحديد معايير تقارير الاستثمار الصادرة بصورة دورية.
- ضمان الالتزام بالمبادئ التوجيهية للاستثمار والإجراءات المعمول بها لضمان إدارة المحافظ وفقاً لسياسات الاستثمار لكل فئة من فئات الأصول.
- مراقبة الأداء بما يتماشى مع استراتيجية وأهداف البنك.

لجنة المكافآت

تنظم لجنة المكافآت عملية صنع القرار فيما يتعلق ببنك مصر بالكامل، مع الأخذ في الاعتبار المؤشرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي لمصر، معدلات التضخم الأخيرة وتغيرات السوق من حيث هياكل المكافآت في القطاع المصرفي، وضمان توافق هيكل مكافآت بنك مصر مع الهيكل المعياري المعتمد من قبل منافسيه في السوق.

ويتمثل دور اللجنة في إنشاء والحفاظ على سياسة تنافسية وعادلة للأجور والمكافآت، خاصة وأن هذه السياسة تعزز استراتيجية المكافآت بأكملها المصممة لجذب وإبقاء قوة عاملة محترفة تساهم بشكل أساسي في النجاح المستدام على المدى القصير والطويل.

بالإضافة إلى تولى مراجعة واعتماد أي تحديثات أو تعديلات لحظر هيكل رواتب بنك مصر، مما يضمن القدرة التنافسية للأجور وبرامج المزايا المقدمة للموظفين، وذلك بهدف التأكد من توافق هذه البرامج مع استراتيجية البنك لجذب الأداء المتميز والحفاظ عليه بين الموظفين.

كما تقوم اللجنة بمراقبة وتقييم الهيكل العام للمكافآت المالية وغير المالية للموظفين من خلال:

- مراجعة جميع المقترحات ذات الصلة التي صممها قسم الموارد البشرية، مما أدى إلى تغييرات جوهرية تتعلق بفلسفة واستراتيجية دخل ومزايا البنك.
- التأكد من أن سياسات الحوافز الممنوحة للمديرين لا تؤدي إلى قبول مخاطر زائدة ولا تتجاوز السوق في المواقف المماثلة.
- المراجعة الدورية للسياسات والبرامج العامة للدخل والمزايا، مع الأخذ بعين الاعتبار الناتج المحلي الإجمالي لمصر، ومعدلات التضخم المحدثة وتغيرات السوق من حيث هياكل المكافآت في القطاع المصرفي، وعرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها.
- مراجعة برامج السياسات طويلة الأجل مثل مكافأة نهاية الخدمة أو الرعاية الصحية بعد التقاعد قبل عرضها على مجلس الإدارة للإقرار.

اللجنة المعلوماتية

هي اللجنة التي تراقب الخدمات المقدمة للعملاء مع ضمان تلبية كافة الاحتياجات، وصولاً إلى أعلى المستويات، لتعزيز العائد على استثمارات البنك في مجال تقنية المعلومات.

وتقوم اللجنة بتوفير الخبرات التخصصية والتوجيهات والقيادة لمساعدة البنك في تحقيق أهدافه وذلك من خلال:

■ المراجعة المستمرة لاستراتيجيات وأنشطة البنك، متابعة المستجدات بخصوص الخدمات التي يقدمها البنك وسير العمليات وحفظ البيانات عن طريق الربط بين متطلبات إعداد التقارير وهيكل البيانات، من أجل التأكد أن جميع نماذج البيانات متسقة مع استراتيجية البنك الرئيسية.

■ إدارة تحديث وتوزيع البيانات والتقارير المقدمة إلى عملاء البنك الداخليين والخارجيين، مع تفادي العمليات الخطرة وحماية البيانات من أي تهديدات محتملة.

اللجنة العليا للمخاطر

تضمن لجنة المخاطر العليا أن يتم تحديد جميع مخاطر الأعمال ذات الصلة بدقة ، خاصة وأن تأثيرها قد تم تقييمه بشكل صحيح، وأن السياسات واللوائح الكافية قد تم وضعها لإدارة جميع المخاطر بشكل فعال. تقوم اللجنة العليا للمخاطر بمعاونة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بالمراقبة والإشراف على الإطار العام لإدارة المخاطر في بنك مصر.

تمثل إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من الأعمال المصرفية، مع ضرورة أن تتضمن إستراتيجية بنك مصر سياسات وإجراءات ترغب اللجنة في اتخاذها من أجل إدارة فعالة للمخاطر والوسائل التي ستدير وتحد من أي مخاطر.

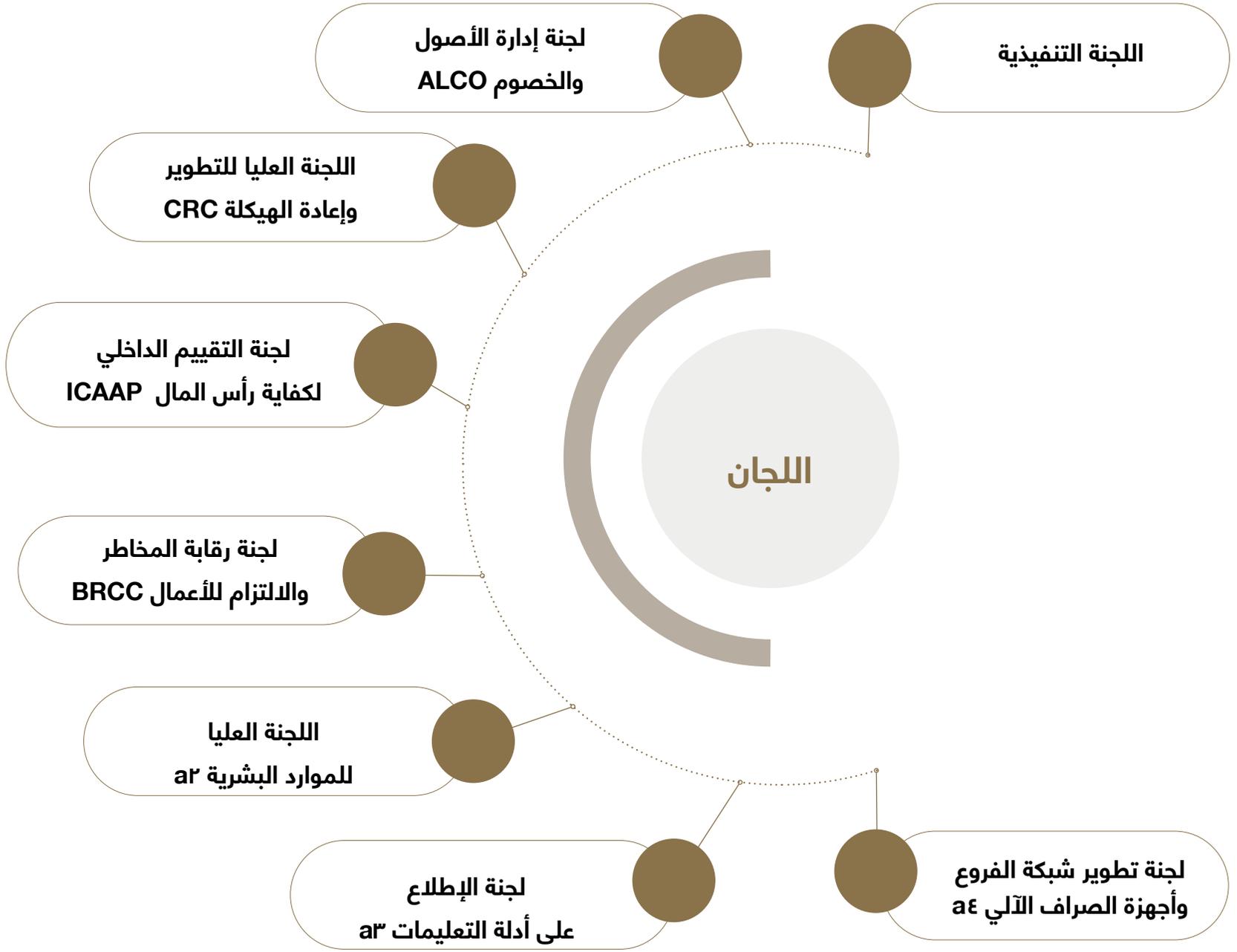
كما تتابع اللجنة مهام إدارة المخاطر من خلال:

- إعداد التقارير ومتابعة مدى الالتزام بالاستراتيجيات الخاصة برأس المال وإدارة السيولة، ومخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية وأية مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك.
- الرقابة والإشراف على تطوير وتقييم الإطار العام لإدارة المخاطر بالبنك فيما يخص مخاطر الائتمان والاستثمار والسوق والسيولة ومخاطر التشغيل، وما يتضمنه ذلك من سياسات وإجراءات وأنظمة وأدوات تستخدمها الإدارة التنفيذية في السيطرة على المخاطر، وتحديد حجم المخاطر المقبولة لكل من المخاطر الرئيسية في ضوء البيئة المحيطة والظروف الاقتصادية والمالية الحالية والمرتقبة.
- التأكد من تطبيق وإتباع المفاهيم والسياسات ذات الصلة بما يتماشى مع التعليمات الرقابية ومبادئ الحوكمة.
- مراجعة التقارير التي تتضمن المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، والتي تغطي كلا من مخاطر الائتمان والاستثمار والسوق والسيولة ومخاطر التشغيل والحدود المستخدمة لمتابعة التوظيفات، بالإضافة إلى وجهة نظر جهاز المخاطر فيما يخص النسب والمعدلات المقبولة للمخاطر.
- مراجعة الإجراءات والسياسات المتبعة لوضع حدود قصوى لنسب المخاطر والتركيزات، بالإضافة إلى الحصول على تقارير توضح الاتجاهات في التوظيفات والتركيزات مقابل الحدود غير المصرح بها.
- مراجعة حجم السيولة بالبنك وتقديم التوصيات للمجلس بشأن الإطار الشامل لمخاطر السيولة، وما يتضمنه ذلك من نتائج الافتراضات المختلفة لاختيار الضغط.
- التأكيد على استقلالية مدير عام جهاز إدارة المخاطر من خلال صلاحيته لرفع التقارير دون أية عوائق إلى مجلس الإدارة أو اللجنة العليا للمخاطر مباشرة، وعدم قيامه بأية مسؤوليات مالية وإدارية قد تتعارض مع وظيفته كمدير عام لجهاز إدارة المخاطر.

التأكد من تقييم جميع تقارير إدارة المخاطر وفقاً لكل من :

- احتمالية حدوث تلك المخاطر على وجه التحديد
- اكتمال أنظمة الرقابة الداخلية للبنك من أجل إدارة تلك المخاطر
- المراجعة الدورية للإدارة التنفيذية للبنك لقيمة الضمانات المقدمة مقابل القروض والتسهيلات الائتمانية

لجان الإدارة العليا واللجان التخصصية



تحتفظ اللجان بسلطة ومسؤولية التوجيه الاستراتيجي للبنك مع ضمان الكفاءة والاجتهاد، بالإضافة إلى القيام بمسؤولياتها الإشرافية لتقييم كفاءة أداء البنك وضمان المساءلة.

اللجنة التنفيذية

تستعرض اللجنة التنفيذية استراتيجية البنك الشاملة، والتي تشمل إدارة التجزئة وخدمة العملاء والأتمتة والمنتجات والخدمات الجديدة والإعلانات وتدريب الموظفين.

تدرس اللجنة وتقيم:

- المنتجات الجديدة في مجال التجزئة المصرفية والأوعية الإدخارية أو أي خطط مالية.
- النفقات الرأسمالية الخاصة بشراء فروع جديدة، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والمشتريات، وذلك بعد دراستها والموافقة عليها من قبل اللجان المختصة.

كما تعمل اللجنة على :

- تقييم أداء البنك والتنافسية ووضع العلامة التجارية بالنسبة للسوق المحلية، وفي جميع البلدان التي يملك فيها بنك مصر فروعًا أو شركات تابعة.
- إعطاء صلاحيات إدارية ومالية وفقًا للوائح البنك التي وافق عليها مجلس الإدارة. ويجوز لمجلس الإدارة أن يفوض سلطات إضافية إلى اللجنة التنفيذية عندما تعتبر ضرورة لتسهيل عمليات البنك.

توجيه إدارة الأصول والخصوم لاستخدام موارد البنك بكفاءة واكتساب حصة في السوق من خلال تسعير أفضل لمنتجات بنك مصر في ضوء الظروف الاقتصادية للسوق وعوامل الخطر. بالإضافة إلى تقييم أنشطة مخاطر السوق بالإضافة إلى مبادرات الأعمال والاستثمار لتحسين إدارة سيولة البنك، مراقبة نسب السيولة التنظيمية وتكلفة الأموال وهيكلة التمويل للبنك.

لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO

تختص بالإدارة والإشراف على نظم الهيكل الجديدة وإعادة هيكلة خطوط أعمال بنك مصر التي بحاجة إلى توفير قوى عاملة جديدة، بالإضافة إلى متابعة مستويات التدرج الوظيفي للتصديق عليها، بهدف ضمان عدم مضاعفة المهام الوظيفية وتحقيق الاستفادة القصوى من موارد البنك. كما يمكن أن تؤدي هذه المراجعة إلى الموافقة على مقترحات العمل أو تغييرها أو إعادة تخصيصها أو دمجها أو رفضها، بناءً على الاتجاه الاستراتيجي للبنك الذي يتماشى مع نماذج أفضل الممارسات المطبقة في مجموعة النظراء.

اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة CRC

لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP

تتولى مسؤولية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بالبنك، وقد تأسست هذه اللجنة بهدف تنفيذ معايير اتفاقيات بازل ٢، والتي تستهدف تحسين جودة رأس المال النظامي والإدارة والإشراف على المخاطر، كما تختص اللجنة بتنسيق ووضع رؤية متكاملة بين كافة الإدارات للقيام بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال BRCC

تهدف اللجنة الى تطوير البيئة الرقابية والاستجابة إلى التطورات السريعة لخطط وسياسات البنك المطبقة، ومتابعة الملاحظات ذات المخاطر والأثر المرتفع بالإضافة إلى الإجراءات التصحيحية والتواريخ المستهدفة للاستيفاء والتحقق من كفاءة وفاعلية المعايير الإجراءات التصحيحية المتخذة لمواجهة هذه المخاطر والإشراف على تنفيذها في الوقت المحدد.

لجنة الإدارة العليا (a1)

تراقب اللجنة بموجب سلطتها وسياسة بنك مصر الائتمانية، عمليات تمويل بنك مصر ومساهمات رأس المال والتسهيلات الائتمانية، بما في ذلك الهيئات السيادية والاقتصادية والخدمية.

اللجنة العليا للموارد البشرية (a2)

تقوم اللجنة بالمراجعة والموافقة على كافة استراتيجيات الموارد البشرية، على سبيل المثال لا الحصر التعيينات، والانتقالات بين الوظائف، والإجازات، والتعيينات المؤقتة، والترقيات، والإجراءات الجزائية، والدعم التعليمي لمرحلة ما بعد التخرج... إلخ. هذا بالإضافة إلى كافة الجوانب والشروط وفترة العمل المتعلقة بكل ما سبق، كما تقوم اللجنة أيضاً بمراجعة التقارير المتعلقة بالتغييرات التي تطرأ على العقود الموقعة مع الموظفين سواء كانت عقود عمل مؤقتة أو دائمة، والإشراف على حالات التعيين والأجازات غير المدفوعة للأسباب بعيدة عن رعاية الطفل، وليس للجنة صلاحيات مالية تتعلق بقسم الموارد البشرية.

لجنة الاطلاع على أدلة التعليمات (a3)

تهدف اللجنة لضمان التزام البنك بتطبيق الإرشادات وغيرها من الإجراءات الواردة بكافة أدلة التعليمات الجديدة والمحدثة الخاصة بكافة القطاعات والأقسام.

لجنة تطوير شبكة الفروع وأجهزة الصراف الألي (a٤)

تختص بتحديد الاحتياجات المطلوبة من مقرات جديدة أو بديلة، وذلك على مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى مراجعة طلبات إدارات المناطق والفروع بعمل توسعات لبعض المقرات.

لجنة استغلال والتصرف في الأصول العقارية (a٥)

تختص بالتصرف بشكل منهجي ملائم في الأصول غير الصالحة للاستخدام، والتي آلت ملكيتها للبنك على مراحل، على أن يتم البيع على خطوات.

لجنة استلام الأصول المملوكة للشركات التابعة للشركات القابضة (a٦)

تأسست اللجنة بالإشارة إلى الإتفاقية الإطارية لمبادلة الديون التي تم توقيعها في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩ بين بنك مصر والبنك الأهلي والشركات القابضة، بشأن الأصول المملوكة للشركات التابعة للشركات القابضة. وتختص اللجنة بتسوية جماعية من خلال مبادلة مديونيات شركات قطاع الأعمال العام المتعثرة بقطع الأراضي.

لجنة تحديد معدلات العائد للفروع الإسلامية (a٧)

يراجع أداء فروع بنك مصر الإسلامي ومعدلات العائد على أساس شهري، ويحدد معدلات العائد التي يتم تطبيقها.

لجنة التسويات (a٨)

تختص بدراسة اقتراحات تسوية مديونيات العملاء أو تصفية التسهيلات المصرفية و/أو إعدام الديون.

لجنة المخصصات (a٩)

في ضوء تعليمات البنك المركزي (أسس تقييم الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات) والتي تنص على ضرورة تشكيل لجنة لدراسة محفظة القروض للمؤسسات لتحديد المخصص اللازم تكوينه وفقا لتصنيف الجدارة الائتمانية في تاريخ الفحص وذلك لدى إعداد القوائم المالية ربع سنوية أو السنوية عن طريق فحص أرصدة القروض للمؤسسات وكذا الالتزامات العرضية والارتباطات من خلال اللجنة وإجراء دراسة تفصيلية موضوعية للقروض والالتزامات العرضية والارتباطات بواسطة اللجنة، على انه يتعين الالتزام بذات الأسس في تكوين المخصص ربع سنويا بالنسبة لجميع فروع البنك، وأيضا في ضوء إصدار تعليمات IFRS9 في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وتوسيع نطاق المخصصات ليشمل كافة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

اللجنة العليا لفروع الخليج (b)

تتضمن اختصاصاتها مراجعة واعتماد الحالات الائتمانية الممنوحة للشركات المقترضة الخليجية والمشاركة في القروض الجماعية، بالإضافة إلى مراجعة الاقتراحات لتسوية ديون عملاء الخليج و/ أو إعدام الديون.

لجنة الشؤون الإدارية (b1)

تقوم اللجنة بالاختصاصات المحددة لها وهي دراسة الاحتياجات المختلفة لقطاعات البنك من الأثاث والأجهزة والمستلزمات المكتبية والمطبوعات وغيرها، وكذلك كل ما يتعلق بمنشآت البنك، كما تقيم اللجنة أيضا جميع النظم التكنولوجية والمعلوماتية.

لجنة إدارة الأزمات والطوارئ (b2)

تأسست اللجنة وتختص بإعداد ما يستلزم إعداده مسبقًا للتعامل السريع مع المواقف الطارئة عقب الأزمات والأحداث الطارئة، كما تختص اللجنة بوضع والحفاظ على بنية متكاملة لمواجهة تلك الأحداث الطارئة.

وتهدف اللجنة إلى التأكد من إعداد التحضيرات اللازمة لمواجهة الأزمات وإعداد خطط عمل في تلك الأوقات.

لجنة الخدمات الطبية (b3)

تختص بدراسة العروض المقدمة من الأطباء الأخصائيين والمستشفيات ومعامل التحاليل الطبية، لاختيار أنسبها وأقلها تكلفة لتوفير حزم طبية شاملة للموظفين وعائلاتهم، كما تناقش اللجنة كل التحديات التي تتعلق بالنظام الطبي بين الحين والآخر ومن ثم معالجته بطريقة تعزز من الخدمات الطبية المقدمة. كما تعمل على متابعة المركز المالي الشهري لنظام الخدمة الطبية، واتخاذ اللازم لتحقيق التوازن بين نفقات النظام وموارده.

لجنة الرعاية الطبية والمساعدات (b4)

تختص بتقديم المساعدات المالية ومنح الموافقات العاجلة عقب وقوع المحن المجتمعية التي تؤثر على الاحتياجات الأساسية للموظفين وعلاج الحالات الطبية الاستثنائية.

لجنة مراجعة وتعديل تعريفه الخدمات المصرفية (b0)

تختص اللجنة بمراجعة وتعديل تعريفه أسعار الخدمات المصرفية المقدمة ببنك مصر.

لجنة التظلمات (b1)

تختص اللجنة بالنظر في أية شكاوى أو تظلمات مقدمة من قبل الموظفين فيما يتعلق بتقييم مستويات الأداء أو إجراءات جزائية أو أفعال تخل بقواعد سلوك بنك مصر بهدف التوصل إلى معالجة الموضوعات ذات الصلة بشكل منصف، هذا بالإضافة إلى إدراج المرحلة الأخيرة من التصعيد في تقييم الأداء السنوي.

تختص بإجراء المقابلات مع المرشحين لشغل وظائف إدارية عليا بينك مصر مثل منصب مدير عام/ نائب أول المدير العام.

لجنة إجراء مقابلة مع المرشحين لشغل وظائف الإدارة العليا (b٧)

تختص بإجراء المقابلات مع المرشحين لشغل وظائف بالأقسام التخصصية في بنك مصر.

لجنة إجراء المقابلة مع المرشحين لشغل وظائف الادارة التخصصية (b٨)

تختص بالموافقة على جميع الحدود الائتمانية المتعلقة بمخاطر ما قبل التسديد، والمقدمة من مختلف خطوط الاعمال و/أو قطاع الأعمال الدولية (منح جديد، وتجديد أو زيادة الحدود الائتمانية)، ويستثنى من ذلك عملاء الائتمان.

لجنة مخاطر العمليات الدولية (b٩)

تقوم اللجنة بالنظر في الحالات ذات حد المخاطر (PSR) والاقراض بضمان أدوات الدخل الثابت والأسهم الأقل من / أو مساوي للمعدل لمبلغ ٢ مليون دولار أمريكي شريطة عدم وجود انحراف عن السياسة المعتمدة.

اللجنة الفرعية لمخاطر العمليات الدولية (b١٠)

يتكون من كبار التنفيذيين في البنك من أجل الموافقة على التسهيلات الائتمانية داخل السلطات المفوضة، مراجعة السياسات، ووضع استراتيجيات لوحدات الأعمال المختلفة.

اللجنة العليا للائتمان (C)

اعتماد وتجديد التسهيلات الائتمانية والموافقة على التعديلات على الشروط والأحكام، والاستثناءات وطلبات التنازل وتمديد الحدود لعملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن السلطات المخولة لها.

لجنة الائتمان الرئيسية (c١)

تؤدي نفس مهام لجنة الائتمان الرئيسية ضمن الحدود الأدنى للأ اعتماد.

لجان الائتمان الفرعي (c٢): لجنتان

إصدار الموافقات على التسهيلات (الجديدة، والتجديد، والتعديلات، وما إلى ذلك) ضمن السلطات المفوضة لها، وذلك لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة.

لجان ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة (c٣): أربع لجان

تختص بالنظر في تسويات المديونيات المعروضة من جانب قطاعي معالجة الديون وعملاء التجزئة المصرفية، والتي لا تزيد مديونيتها ضمن الحدود المعمول بها، وتحويل مديونات العملاء الى لجنة التسويات.

لجنة تسوية عملاء التجزئة المصرفية والشركات (c٤)

تختص بإجراء المقابلات الشخصية مع التعيينات الجديدة للبنك، وذلك لضمان أن مستوى أدائهم يتسق مع معايير البنك ورؤيته وأهدافه الاستراتيجية.

لجنة مقابلات المتقدمين الجدد (C5)

تختص اللجنة بإعادة إجراء المقابلة مع الراسبين بالمقابلة الأولى.

لجنة إعادة المقابلات مع المتقدمين الجدد (C6)

تختص ببحث المشاكل الواردة بتقارير تقييم الأداء السنوي واعتمادها.

لجنة التقييم السنوي (C7)

تختص بمنح منتجات تمويل المشروعات الصغيرة بفروع البنك النمطية والإسلامية.

اللجان المركزية واللامركزية لمنتج تمويل قروض المشروعات الصغيرة (C8)

تتمثل مهام اللجنة في تحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء وتحديد فرص الخدمات المصرفية المبتكرة، كما تعتبر مسؤولة عن تعزيز وتنظيم الكفاءة التشغيلية، بجانب مراقبة الأداء وتحديد الأهداف والاستراتيجيات للتحويل الرقمي، بهدف زيادة رضا العملاء وقبولهم للخدمات المصرفية الرقمية.

لجنة التحويل الرقمي (C9)

فريق العمل

أعضاء مجلس الإدارة

ديسمبر ٢٠٢١

محمد الأتربي

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

خالد خليل قنديل

مدير غير تنفيذي
مستقل

أحمد الجندي

مدير غير تنفيذي
مستقل

حسام عبد الوهاب

نائب رئيس
مجلس الإدارة - تنفيذي

عاكف المغربي

نائب رئيس
مجلس الإدارة - تنفيذي

تامر جاد الله

مدير غير تنفيذي
مستقل

محمد سيف النصر

مدير غير تنفيذي
مستقل

ميرنا عارف

مدير غير تنفيذي
مستقل

محمود فوزي

مدير غير تنفيذي
مستقل

المدراء التنفيذيون

ديسمبر ٢٠٢١

أحمد إبراهيم

رئيس قطاع
معالجة الديون

أحمد صبحي

رئيس قطاع الأسواق
المالية والاستثمار

أكرم محمد عبدالباسط

رئيس قطاع الشؤون
الإدارية

عمرو هاشم

رئيس قطاع الرقابة
الداخلية

اشرف طلبية

رئيس قطاع المخاطر

فاطمة الجولي

رئيس قطاع اتصالات
المؤسسة

هاني السمرة

رئيس قطاع الموارد
البشرية

هاني فرحات

رئيس قطاع-الاستراتيجية
والبحوث والجودة

الأستاذ/ حسام رؤوف

رئيس قطاع العمليات
الدولية والفروع الخارجية

إبراهيم الشربيني

رئيس قطاع تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات

إيهاب درة

رئيس قطاع التجزئة
المصرفية

إيهاب ماهر دسوقي

رئيس قطاع- الشؤون
الهندسية

خالد عتريس عبد العزيز

رئيس قطاع الشؤون
القانونية

محمد عفيفي

رئيس قطاع الالتزام
والحوكمة المؤسسية

محمد العنتبلي

رئيس قطاع المشروعات
الصغيرة والمتوسطة
والتمويل متناهي الصغر

محمد خيرت

رئيس قطاع ائتمان
الشركات والقروض
المشتركة

محمد شريف

رئيس القطاع المالي

محمد يحيى

رئيس قطاع المراجعة
الداخلية

مصطفى جمال

رئيس قطاع الأموال
والمراسلين

رائيا الروبي

رئيس قطاع أمن
المعلومات

سيوناره الأسمر

رئيس قطاع العمليات
المصرفية

سوزان فؤاد حمدي

رئيس قطاع الشمول
المالي وتطوير الأعمال

شهاب زيدان

رئيس قطاعي المنتجات
المصرفية للشركات
والمؤسسات المالية
والتحول الرقمي

ياسر علي خاطر

رئيس قطاع الأمن

أعضاء مجلس الإدارة







الأستاذ/ محمد الأتربي

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

الأستاذ/ محمد الأتربي شخصية مصرفية بارزة ذات خبرة عريقة في مجال العمل المصرفي تزيد عن ٤٠ عامًا، منذ تعيينه في منصب رئيس مجلس إدارة بنك مصر في يناير ٢٠١٥، نجح الأتربي في إعادة وضع البنك كمجموعة مالية رائدة، مستفيدًا من خبرته الطويلة في المجال. وتحت قيادته، نما بنك مصر ليخدم أكثر من ١٣ مليون عميل، ووسّع تواجده ليصل إلى ١٢ دولة، كما نجح في تحديث البنية التحتية للأعمال وخدمات بنك مصر، بالإضافة إلى قيادة البنك في مجال الخدمات المصرفية الرقمية.

قام الأتربي أيضًا بتمكين محفظة شركات البنك من خلال عمليات الاستحواذ الجديدة بما في ذلك الاستحواذ على شركة سي آي كابيتال، وخلق ركيزتين بارزتين في رحلة التحول التي خاضها بنك مصر، خاصة المصنع الرقمي ومكتب التحول.

شغل الأتربي قبل انضمامه إلى بنك مصر منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي بالبنك المصري الخليجي منذ يناير ٢٠١٣، واكتسب العديد من الخبرات الواسعة في مجالات رئيسية مختلفة للعمل المصرفي، وفي سبتمبر ٢٠٠٥، انضم الأتربي إلى البنك العقاري المصري العربي كعضو ونائب رئيس مجلس الإدارة، وفي عام ٢٠٠٩ شغل منصب العضو المنتدب لبنك الاستثمار العربي، ثم عاد في عام ٢٠١١ إلى البنك العقاري المصري العربي لمنصب رئيس مجلس الإدارة.

بعد حصوله على بكالوريوس التجارة من جامعة عين شمس عام ١٩٧٦، بدأ الأتربي عمله المصرفي عام ١٩٧٧ مع البنك العربي الأفريقي الدولي، وانتقل إلى بنك الائتمان الدولي، ثم انضم عام ١٩٨٣ إلى بنك مصر الدولي «بنك قطر الوطني حاليًا»، حيث قضى أكثر من ٢٢ عامًا، شغل خلالها العديد من المناصب المصرفية العليا.

يشغل الأتربي حاليًا العديد من مجالس الإدارة التي ترأس مجموعة بنك مصر، واتحاد البنوك العربية (UAB) واتحاد البنوك المصرية (FEB) بالإضافة إلى مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع.

تكليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية
- رئيس مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر
- رئيس مجلس إدارة أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع
- عضو مجلس إدارة الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق
- عضو الجمعية العامة شركة مصر القابضة للتأمين
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
- عضو مجلس إدارة جامعة عين شمس
- عضو مجلس إدارة شركة المقاولون العرب
- عضو مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي

اللجان

لجنة الإدارة العليا، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO، اللجنة العليا لفروع الخليج، لجنة مخاطر العمليات الدولية



الأستاذ/ عاكف المغربي

نائب رئيس مجلس الإدارة – تنفيذي

انضم الأستاذ/ عاكف المغربي لبنك مصر في أغسطس ٢٠١٦ بصفته نائب لرئيس مجلس الإدارة، وقضى قبل ذلك ١٦ عامًا في سيتي بنك، حيث شغل العديد من المناصب على مدار عمله بالقطاع المصرفي، منها التحليل الائتماني وتمويل الشركات واستشارات التصنيف، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار.

اكتسب المغربي خبرة مهنية دولية من خلال العمل بالعديد من الدول مثل مصر والبحرين والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وهولندا، حيث قاد ونفذ العديد من عمليات التمويل للشركات وصندوق ثروة السيادي عن طريق القروض البنكية وعن طريق إصدار السندات والصكوك.

ويتولى الأستاذ/ عاكف المغربي مسؤولية ملف خطوط الأعمال المختلفة ببنك مصر، والتي تتضمن: الشركات، والخزائنة، والاستثمار، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتجزئة المصرفية، والفروع، والتمويل الإسلامي، وأعمال المعاملات الدولية والأعمال التجارية الدولية والشمول المالي والتحول الرقمي.

كما نفذ العديد من عمليات الدمج والاستحواذ وعمليات التمويل للشركات عن طريق القروض البنكية وعن طريق إصدار السندات، وأشرف على عمليات طرح الشركات بالبورصة ومعاملات عقود المشتقات.

حصل الأستاذ/ عاكف المغربي على درجة بكالوريوس في المحاسبة وماجستير إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

تكاليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة بنك مصر-أوروبا فرانكفورت
- رئيس مجلس إدارة شركة مصر للابتكار الرقمي
- رئيس مجلس إدارة مصر كابيتال للاستثمارات (ش.م.م)
- عضو مجلس إدارة بنك مصر لبنان (ش.م.ل)
- عضو مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري
- عضو مجلس إدارة شركة مصر القابضة للتأمين (ش.م.م)
- عضو مجلس إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران
- عضو مجلس إدارة Altera
- عضو مجلس إدارة Africa 50
- عضو مجلس إدارة أبراج مصر
- عضو مجلس إدارة شركة مصر للاستثمار وتنمية التصدير
- عضو مجلس إدارة الغرفة الأمريكية في مصر

اللجان

لجنة الإدارة العليا، لجنة المخصصات، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO، اللجنة العليا لفروع الخليج، لجنة مخاطر العمليات الدولية، اللجنة العليا للائتمان، لجنة الاستثمار، اللجنة المعلوماتية، اللجنة العليا للمخاطر، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، ولجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية، اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة CRC، لجنة التحول الرقمي



الأستاذ/ حسام عبد الوهاب

نائب رئيس مجلس الإدارة – تنفيذي

إنضم الأستاذ/ حسام الدين عبد الوهاب لبنك مصر في أكتوبر ٢٠١٨ بصفته نائب لرئيس مجلس الإدارة، وقبل انضمامه لبنك مصر شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي الكويتي، حيث كان مسؤولاً عن قطاعات التجزئة المصرفية والفروع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى سبتمبر ٢٠١٨.

بدأ عمله المصرفي في عام ١٩٨٩ مع بنك الخليج بدولة الكويت، قبل أن ينتقل إلى شركة بروكتر أند جامبل في عام ١٩٩١، حيث تدرج في المناصب طوال مدة عمله بالشركة على مدار ٩ أعوام إلى أن شغل منصب رئيس قسم الاستثمارات بالشركة في عام ٢٠٠٠.

وبعد ذلك انتقل إلى شركة انفستيا لرأس مال المخاطر، وشغل منصب مدير الاستثمارات في عام ٢٠٠١، ثم انضم إلى سيتي بنك- مصر، حيث شغل مناصب قيادية في الفترة ما بين عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٦ في مجالات إدارة المخاطر، والتوزيع والعمليات، وانتقل بعدها إلى سيتي بنك لندن، كنائب رئيس حيث كان مسؤول عن عمليات الائتمان في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨، ثم عمل كمدير عام التجزئة المصرفية ببنك عودة - مصر من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٢، وانتقل بعدها إلى المؤسسة العربية المصرفية ليشغل منصب عضو مجلس الإدارة التنفيذي ورئيس التجزئة المصرفية والفروع خلال الفترة ما بين عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦.

حصل الأستاذ/ حسام الدين عبد الوهاب على درجة بكالوريوس من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة الكويت.

تكاليف حالية

- عضو مجلس إدارة، مصر كابيتال للاستثمارات (ش.م.م)
- عضو مجلس إدارة، بنك مصر لبنان (ش.م.ل)
- عضو مجلس إدارة الشركة العالمية للاستثمارات السياحية (كونراد)
- عضو مجلس إدارة، شركة مصر للابتكار الرقمي
- عضو مجلس إدارة، مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

اللجان

لجنة الشؤون الإدارية، لجنة المخصصات، لجنة الإدارة العليا، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO، اللجنة العليا للائتمان العليا، لجنة مخاطر العمليات الدولية، اللجنة العليا لفروع الخليج، لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية، لجنة التسويات، لجنة الاستثمار، اللجنة المعلوماتية، اللجنة العليا للمخاطر، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال BRCC، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP، لجنة الإطلاع على أدلة التعليمات، اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة CRC، اللجنة العليا للموارد البشرية، لجنة التحول الرقمي



يشغل الأستاذ/ أحمد الجندي من يونيو ٢٠١٦، منصب الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة TCV للاستثمارات المالية، أحد أنشط الشركات العاملة في قطاع الاستثمار المباشر في مصر.

بدأ الجندي مسيرته المهنية كمحلل في مجال البحوث والاقتصاد بمكتب البنك الدولي بالقاهرة عام ٢٠٠٢، انتقل بعدها للعمل في المجموعة المالية هيرميس عام ٢٠٠٤ كمحلل مالي أول في قسم الترويج وتغطية الاكتتابات، ثم تدرج ليشغل منصب نائب الرئيس لقسم الترويج وتغطية الاكتتابات عام ٢٠٠٨، وتولى منصب العضو المنتدب لقسم الترويج وتغطية الاكتتاب في الفترة ما بين ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦، في مصر والمنطقة العربية.

حصل الجندي على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد من الجامعة الأمريكية عام ٢٠٠٢، بالإضافة إلى حصوله على درجة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة من كلية لندن للاقتصاد عام ٢٠٠٤.

الأستاذ/ أحمد علاء الدين الجندي

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل

اللجان

لجنة الاستثمار، لجنة المراجعة، لجنة الحوكمة، اللجنة العليا للمخاطر



الأستاذ/ خالد خليل عبدالوهاب قنديل

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي – مستقل

اكتسب الأستاذ خالد قنديل خبرة تراكمية في القيادة التنظيمية والتطوير والتميز التشغيلي، بينها خمسة وعشرون عاما تولى خلالها عدد من الوظائف القيادية الهامة.

يتمتع قنديل بخبرة تمتد لأكثر من ٤٠ عامًا حيث قضى معظم حياته المهنية في صناعة النفط والغاز، وشغل منصب العضو المنتدب لشركة اكسون موبيل بمصر لمدة ٨ أعوام.

وترأس في اكسون موبيل خط أعمال انتاج زيوت التشحيم في مصر وقبرص وعبر دول شمال وشرق إفريقيا، بما في ذلك المبيعات والتسويق والخدمات الفنية والتوريدات والتصنيع، كما ترأس في وقت سابق العديد من الأقسام، بما في ذلك دراسات التسويق والتخطيط والخزانة والمحاسبة والتدقيق وتكنولوجيا المعلومات، كما قضى نحو عامين في شركة موبيل في مهام دولية في الولايات المتحدة، وتم اختياره في عام ١٩٩٩، ليكون جزءا من الفريق العالمي لإتمام عملية الدمج بين اكسون وموبيل عبر إفريقيا والشرق الأوسط.

انضم إلى شركة غبور أوتو في عام ٢٠١١ ليرأس مبيعات سيارات الركاب وأعمال ما بعد البيع، وتم تعيينه في عام ٢٠١٤، كعضو تنفيذي في مجلس إدارة مجموعة غبور أوتو، وعضو غير تنفيذي في مجلس الإدارة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦.

ومنذ بداية حياته المهنية، عمل في العديد من المؤسسات الهامة، بما في ذلك وزارة البترول والثروة المعدنية وهيئة الاستعلامات الأمريكية.

حاصل على ماجستير في الإدارة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة في فبراير ١٩٧٩.

اللجان

لجنة الاستثمار، لجنة الحوكمة، اللجنة العليا للمخاطر، لجنة المرتبات والمكافآت



المستشار/ محمود فوزي عبدالباري

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي/ مستقل

تقلد المستشار/ محمود فوزي عبدالباري العديد من المناصب الهامة التي كان لها تأثيرًا كبيرًا في البنية التشريعية والقانونية العامة والخاصة في مصر.

يمتلك خبرة متنوعة تمتد لأكثر من ٢٣ عام و يشغل حاليًا منصب نائب رئيس مجلس الدولة حيث عمل في جميع أقسام مجلس الدولة القضائية والاستشارية والتشريعية، وعلى مدار حياته المهنية؛ تولى المستشار/ محمود عبدالباري العديد من المناصب الهامة منها: الأمين العام لمجلس النواب سابقًا، والمستشار القانوني لرئيس مجلس النواب طوال الفصل التشريعي الأول (٢٠١٦-٢٠٢٠) ومستشارًا قانونيًا لوزير الاستثمار والتعاون الدولي، ومستشارًا قانونيًا لوزير التجارة والصناعة، ومستشارًا قانونيًا لوزارة المالية لشئون المشاركة مع القطاع الخاص PPP، ومستشارًا قانونيًا لوزير العدالة الانتقالية ومجلس النواب، ومستشارًا قانونيًا لوزير الشئون القانونية مجلس النواب، ومستشارًا قانونيًا لمحافظة الشرقية.

كما انضم المستشار/ محمود عبدالباري لعضوية عدد من اللجان القومية لصياغة مجموعة من القوانين واللوائح ذات الأهمية، يأتي على رأسها: معاونة الأمانة الفنية للجنة الخبراء الدستوريين العشرة التي ساهمت في وضع مشروع الدستور ٢٠١٤، وعضو الأمانة الفنية ومتحدثًا رسميًا باسم اللجنة القومية التي وضعت مشروعات قوانين مباشرة الحقوق السياسية ومجلس النواب وتقسيم الدوائر الانتخابية برئاسة وزير شئون مجلس النواب، وعضو الأمانة الفنية للجنة العليا للإصلاح التشريعي برئاسة رئيس مجلس الوزراء - لجنة الأمن القومي، ورئيس الأمانة الفنية للجنة العليا للإشراف على مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

حصل المستشار/ محمود عبدالباري على ليسانس الحقوق عام ٢٠٠٠، كما حصل على ماجستير القانون (القانون الخاص والقانون العام) ٢٠٠١-٢٠٠٢، وماجستير في القانون الدولي والمقارن من كلية القانون بجامعة إنديانا في الولايات المتحدة الأمريكية (ICL) عام ٢٠٠٩.

اللجان

لجنة المراجعة، لجنة الاستثمار، اللجنة العليا للمخاطر



الأستاذة/ ميرنا عصام الدين محمد عارف

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي/ مستقل

التحقت ميرنا عصام الدين عارف بنك مصر كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي، بخبرة مهنية تمتد لأكثر من ٢٠ عامًا، حيث تتمتع بخبرة مهنية عالمية واسعة، من خلال عملها مع العديد من المنظمات متعددة الجنسيات وكيانات القطاع العام في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا.

وبصفتها المدير العام الإقليمي في مايكروسوفت مصر، تشرف السيدة عارف على جميع جهود مايكروسوفت في الدولة لتمكين المؤسسات العامة والخاصة من تسريع وأجندات التحول الرقمي وتحقيق مشاركة أفضل للعملاء، بالإضافة إلى تمكين الموظفين وتحسين العمليات وتحويل نماذج الأعمال.

انضمت ميرنا إلى مايكروسوفت في عام ٢٠١٩ بصفتها مديرة مجموعة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث أدارت قطاع أنظمة الـ Surface في المنطقة، قبل انضمامها إلى مايكروسوفت، وشغلت منصب مدير التحول الرقمي لشركة «جي إي للطاقة» في يوليو ٢٠١٧، وأدارت توصيل استراتيجية التحول الرقمي للعملاء النفط والغاز في شمال إفريقيا وتركيا.

وخلال عام ٢٠١٥، شغلت منصب المدير الإقليمي لشركة الخليج لمجموعة Emerson «Rosemount» في شركة Emerson Automation Solutions، كما شغلت منصب مساعد وزير الاستثمار والتعاون الدولي في وزارة البترول في مصر، حيث كانت مسؤولة عن تقديم المشورة بشأن تطوير وتنفيذ استراتيجية قطاع البترول، بالإضافة إلى دورها في تعزيز التعاون الدولي والعلاقات الثنائية بين مصر ومختلف الدول الأخرى من خلال فرص الاستثمار والتعاون الدولي والحوار الاستراتيجي.

وقبل أن تشغل منصبًا رفيعًا في «Emerson»، كانت مديرة التسويق العالمي لشركة «Schlumberger» في لندن، حيث كانت مسؤولة عن وضع استراتيجية التسويق العالمية لقطاعي البرامج والعمليات البحرية، وأمضت السيدة عارف أول ١٢ عامًا من حياتها المهنية في هذه الشركة، حيث شغلت مناصب قيادية مختلفة، بما في ذلك مديرة المبيعات الإقليمية في المملكة المتحدة وأيرلندا ومديرة المبيعات الإقليمية في شرق إفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط.

حصلت ميرنا عارف على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) في التسويق والعمليات من الجامعة الأمريكية في القاهرة، بكالوريوس في علوم الكمبيوتر (BSC) من نفس الجامعة.

اللجان

اللجنة المعلوماتية، لجنة المراجعة، اللجنة العليا للمخاطر، لجنة المرتبات والمكافآت



الأستاذ/ محمد مهدي سيف النصر

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي/ مستقل

يشغل سيف النصر حاليًا منصب الشريك المؤسس والمدير العام Lakemore Partners . Ltd ، حيث يتمتع بخبرة تزيد عن ٤٠ عامًا في إدارة الاستثمار، تمكن خلالها من إدارة أكثر من ٣٠ مليار دولار أمريكي عبر فئات الأصول التقليدية والبديلة، وقبل انضمامه إلى Lakemore شغل سيف النصر منصب رئيس الاستثمار والشريك الإداري بشركة سافاناد المحدودة وهي شركة استثمار عالمية رئيسية تركز على الأسهم الخاصة والعقارات واستراتيجيات السيولة.

كما أمضى نحو عام في NCB، عمل خلالها رئيسًا لإدارة الأصول ثم أشرف على أكثر من ٢٦ مليار دولار أمريكي من فئات الأصول التقليدية والبديلة التي شملت الائتمان المتخصص وصناديق التحوط والعقارات والأسهم الخاصة.

وكان له دور فعال في بناء الأعمال التجارية وإدارة الأصول البديلة لNCB، وكان رئيسًا للمخاطر لمنطقة الشرق الأوسط في CSFB-لندن والقاهرة، حيث كان عضوًا في فريق الأسواق الناشئة، كما عمل في مجموعة خدمات المستثمرين في سيتي بنك - لندن، وحصل سيف النصر على بكالوريوس اقتصاد من جامعة القاهرة.

تكاليفات حالية

■ الشريك المؤسس والمدير العام Lakemore Partners Ltd دبي من نوفمبر ٢٠١٦ وحتى الآن

اللجان

لجنة الاستثمار، اللجنة المعلوماتية، اللجنة العليا للمخاطر



بدأ الأستاذ/ تامر جاد الله مسيرته المهنية كمهندس نظم ومنسق برمجيات بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في عام ١٩٩٣.

انضم في عام ١٩٩٦ لشركة جيجانت مصر، حيث عمل كمدير مبيعات للشركة، ثم انتقل للعمل بشركة مينا نت للاتصالات كمدير تطوير الأعمال عام ١٩٩٩، ثم تدرج وظيفيا حتى شغل منصب مدير عام الشركة في عام ٢٠٠١.

بعد ذلك انضم لشركة تي إي داتا كمدير مبيعات عام ٢٠٠٤، ليتولى منصب رئيس القطاع التجاري بالشركة في ٢٠٠٥، ثم منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة خلال الفترة من أغسطس ٢٠٠٨ وحتى مارس ٢٠١٦، ثم شغل بعد ذلك منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة المصرية للاتصالات خلال الفترة من مارس ٢٠١٦ وحتى أبريل ٢٠١٧. في أبريل ٢٠١٨، شغل منصب المدير التنفيذي لشركة ساب مصر حتى أغسطس ٢٠٢١ وحاليا يشغل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية (إيسترن كومباني).

حصل عبدالعزيز علي بكالوريوس في هندسة الإلكترونيات و الاتصالات والمعلومات من جامعة القاهرة عام ١٩٩٢، كما حصل على ماجستير في إدارة الأعمال جامعة ماسترخت للإدارة بهولندا في أكتوبر ١٩٩٦.

الأستاذ/ تامر عبدالعزيز جاد الله

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي/ مستقل

تكاليف حالية

- رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية للدخان عام ٢٠١٨
- شريك مؤسس وعضو مجلس إدارة، شركة مواصلات مصر ٢٠١٦
- شريك مؤسس وعضو مجلس إدارة، شركة برنجي للتأمين الإلكتروني

اللجان

اللجنة المعلوماتية، لجنة المراجعة، لجنة الحوكمة، لجنة المرتبات والمكافآت

رئيس مجلس الإدارة
ونواب بنك مصر



المدراء التنفيذيون







تولى السيد/ أحمد إبراهيم منصب رئيس قطاع معالجة الديون ببنك مصر، وشغل قبل انضمامه إلى بنك مصر، رئيس قطاع معالجة الديون مجموعة المخاطر بالبنك الأهلي سوسيتيه جنرال - مصر.

يتمتع السيد/ إبراهيم بخبرة واسعة تصل إلى أكثر من ٣٧ عاما في مجال العمل المصرفي بالعديد من المجالات، منها التجزئة المصرفية، والفروع و التسويق، وائتمان الشركات، وتقييم مخاطر الائتمان، ومعالجة الديون غير المنتظمة.

حصل على درجة البكالوريوس من كلية التجارة جامعة القاهرة في عام ١٩٨٤.

الأستاذ/ أحمد إبراهيم

رئيس قطاع معالجة الديون

تكاليفات حالية

■ عضو مجلس إدارة شركة رواسي للتطوير العمراني

اللجان

اللجنة التنفيذية، اللجنة العليا لفروع الخليج، لجنة التسويات، لجنة المخصصات، لجنة الاستغلال التصرف في الأصول العقارية، لجنة تسوية عملاء التجزئة المصرفية والشركات



الأستاذ/ أحمد صبحي

رئيس قطاع الأسواق المالية والاستثمار

التحق السيد/ أحمد صبحي بنك مصر في أبريل ٢٠٢٠ كرئيس قطاع الأسواق المالية والاستثمار بمسؤولية الإشراف على استثمارات البنك الرئيسية في الأسهم الخاصة وأسواق رأس المال وأصول الأطراف الثالثة الخاضعة للإدارة.

يتمتع السيد/ أحمد صبحي بخبرة واسعة في الاستثمار والخدمات المصرفية الاستثمارية، حيث عمل بالعديد من المواقع منها المملكة المتحدة والولايات المتحدة ومصر، وقاد وتولى عدد من صفقات الاندماج والاستحواذ بقيمة تزيد عن ٣١ مليار دولار أمريكي.

وقبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل السيد/ أحمد صبحي منصب مدير الاستثمار في إدارة صندوق إزدهار في مصر، وقبل ذلك، شغل منصب نائب الرئيس في قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية في مورجان ستانلي، حيث قدم الاستشارات بشأن معاملات الاندماج والاستحواذ وزيادة رأس المال لعدة قطاعات عبر أمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا.

كما عمل السيد/ أحمد صبحي في فرق الاستشارات المالية والاستثمارات الرئيسية في شركة Swicorp وهي شركة اندماج واستحواذ تركز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومقرها في جنيف والرباط.

حصل السيد/ أحمد صبحي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة ودرجة الماجستير في التمويل من كلية لندن للأعمال.

تكاليفات حالية

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، سي أي كابيتال القابضة
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، المستقبل للتنمية العمرانية
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مصر كابيتال للاستثمار ش.م.م

اللجان

لجنة الإدارة العليا، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO، لجنة التسويات، لجنة الأزمات والطوارئ، لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية، لجنة الاستثمار، لجنة إجراء مقابلة مع المرشحين لشغل وظائف الإدارة العليا، لجنة المخصصات



التحق الدكتور / أكرم محمد عبد الباسط ببنك مصر عام ٢٠٢١، رئيسًا للقطاع الإداري، حيث يمتلك الدكتور عبد الباسط خبرة تصل إلى ٣٥ عاما في العديد من المجالات.

وقبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل عدة مناصب في هيئة الرقابة الإدارية، منها رئيس جهاز مكافحة الفساد، ورئيس جهاز تكنولوجيا المعلومات، ومساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية.

حصل الدكتور/ أكرم عبد الباسط على درجة البكالوريوس في العلوم العسكرية من الكلية الحربية، ودرجة البكالوريوس في الهندسة من جامعة القاهرة، ودرجة البكالوريوس في التجارة من جامعة عين شمس، بالإضافة إلى درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة عين شمس.

الدكتور/ أكرم محمد عبدالباسط

رئيس القطاع الإداري

تكاليفات حالية

- محاضر في الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
- عضو مجلس إدارة INDE
- عضو مجلس إدارة شركه الصاحية للأستثمار والتنمية

اللجان

لجنة الشؤون الإدارية، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية



الأستاذ/ عمرو هاشم

رئيس قطاع الرقابة الداخلية

انضم الأستاذ/ عمرو هاشم للعمل بفريق بنك مصر كرئيس قطاع الرقابة الداخلية في مارس ٢٠١٩ ومسؤول عن تطبيق الإطار الاستراتيجي لقطاع الرقابة الداخلية والعمل على تحسين الثقافة الرقابية بقطاعات البنك المختلفة بجمهورية مصر العربية وفروع بنك مصر بدولة الإمارات العربية المتحدة.

يتمتع بالعديد من الخبرات المصرفية المختلفة التي تجاوزت ٢٥ عاما عمل خلالها بالعديد من البنوك المحلية الرائدة في المجال المصرفي.

خلال مسيرته المهنية عمل في ٤ بنوك أجنبية (بنك الكويت الوطني - مصر، سيتي بنك، البنك العربي، البنك المصري الأمريكي).

تنوعت خبرات الأستاذ/ عمرو المصرفية في كافة القطاعات الإشرافية والرقابية متمثلة في (قطاع الرقابة الداخلية/ إدارة مخاطر التشغيل واستمرارية الأعمال/ المراجعة الداخلية/ الالتزام ومكافحة غسل الأموال/ إعداد وتصميم أدلة التعليمات/ الرقابة على الميزانيات والتسويات والمصادقات والضوابط الرقابية الخاصة بالفروع).

كما عمل كرئيس إدارة مخاطر التشغيل واستمرارية الأعمال ببنك الكويت الوطني - مصر، وأيضا كرئيس مجموعة الرقابة الداخلية بسيتي بنك لدول (مصر، الأردن، لبنان).

حصل الأستاذ/ عمرو هاشم على بكالوريوس محاسبة من كلية التجارة جامعة عين شمس عام ١٩٩٢.

اللجان

لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال BRCC، اللجنة التنفيذية، لجنة إجراء مقابلة مع المرشحين لشغل وظائف الإدارة العليا، لجنة الأزمات والطوارئ، لجنة الاطلاع على أدلة التعليمات



الأستاذ/ أشرف طلبية

رئيس قطاع المخاطر

تم تعيين الأستاذ/ أشرف طلبية رئيساً لقطاع المخاطر في سبتمبر ٢٠١٩، واكتسب قبل انضمامه إلى بنك مصر خبرة تزيد عن ٢٧ عاماً في قطاعات مخاطر الائتمان، التمويل المصرفي للشركات والبنوك الاستثمارية.

عمل الأستاذ/ أشرف في بنك الاتحاد الوطني في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٢٠٠٣ و حتى ٢٠١٩ ويمتلك أكثر من ١٣ عاماً من الخبرة المتخصصة في مخاطر الائتمان، ثم تمت ترقيته إلى نائب رئيس تنفيذي لمخاطر الائتمان، ليتولى الإشراف على إجمالي المحفظة الائتمانية للبنك بما في ذلك الفروع الخارجية.

وكان منصبه الأخير في بنك الاتحاد الوطني هو نائب رئيس تنفيذي للتمويل المصرفي للشركات بما في ذلك التمويل الإسلامي، خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى ٢٠٠٣، عمل في كيانات مصرفية متعددة مثل البنك التجاري الدولي، البنك العربي، وسيتي بنك، حيث شغل في الأخير منصب مسؤول التمويل المصرفي لشركات قطاع الأعمال العام.

كما عمل أيضاً في شركة أليانس كابتال، وهي واحدة من أكبر ١٠ مديري صناديق الاستثمار العالمية، كمحلل أبحاث الأسهم ومدير صندوق النيل للنمو المخصص للأسهم المصرية.

وأصبح الأستاذ/ طلبية مسؤول ائتماني معتمد في عام ١٩٩٤، كما اشترك في عدة برامج تدريب في مصر والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وجنوب إفريقيا والبرازيل وعمان، مقدمة من قبل مؤسسات عالمية مثل شركة أليانس كابتال، وكلية هارفارد لإدارة الأعمال، ومؤسسة فرانكلين كوفي.

تكاليفات حالية

- عضو مجلس إدارة - بنك مصر أوروبا
- عضو مجلس إدارة - بنك مصر لبنان
- عضو مجلس إدارة - كورنيليس
- عضو مجلس إدارة - شركة مصر لإدارة الأصول العقارية

اللجان

لجنة الإدارة العليا، اللجنة التنفيذية، اللجنة العليا للمخاطر، اللجنة العليا للائتمان، لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO، لجنة التسويات، لجنة الاستثمار، اللجنة المعلوماتية، اللجنة العليا لفروع الخليج، لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال BRCC، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة مخاطر العمليات الدولية، اللجنة الفرعية لمخاطر العمليات الدولية، اللجنة المعلوماتية، لجنة المراجعة، لجنة الحوكمة، لجنة المخصصات، لجنة التحول الرقمي



تم تعيين د. فاطمة الجولي كرئيس قطاع اتصالات المؤسسة بنك مصر في عام ٢٠٠٦، حيث تتمتع د. الجولي بخبرة تزيد عن ٢٠ عاما في مجالات التسويق، والعلاقات العامة، واتصالات المؤسسة والإدارة.

شغلت قبل انضمامها إلى بنك مصر عدة مناصب إدارية في عدة مجالات، مثل مجال الصناعات الدوائية والمجال المصرفي والاتصالات، كما تقلدت سابقًا منصب مدير قطاع التسويق واتصالات المؤسسة بالبنك الأهلي سوسيتيه جنرال والبنك المصري الدولي، ومنصب مدير قطاع اتصالات التسويق في شركة نوفارتس السويسرية. كما تتمتع بخبرة في شركات رائدة مثل بريستول-مايرز سكويب وشركة راية.

وقد شاركت في العديد من برامج التدريب والتنمية الذاتية، بالإضافة إلى حصولها على درجة ماجستير في إدارة الأعمال والتسويق في عام ٢٠٠٥، وماجستير في اتصالات المؤسسة في عام ٢٠٠٩، ودكتوراه في إدارة الأعمال في عام ٢٠١٣ من كلية ماستريخت للإدارة هولندا.

الدكتورة/ فاطمة الجولي

رئيس قطاع اتصالات المؤسسة

تكاليفات حالية

- عضو مجلس إدارة مدينة الإنتاج الإعلامي
- عضو مجلس إدارة مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع
- عضو مجلس إدارة مصر العامرية للغزل والنسيج
- عضو مجلس إدارة مؤسسة الميثاق العالمي للتنمية التابع للأمم المتحدة، مصر

اللجان

لجنة إدارة الأزمات والطوارئ



الأستاذ/ هاني السمره

رئيس قطاع الموارد البشرية

تم تعيين السيد/ هاني السمره رئيسًا لقطاع الموارد البشرية في يونيو ٢٠١٨، ويتمتع بخبرة تزيد عن ٣٣ عامًا في العمل بالقطاعات المصرفية في مصر والكويت.

قبل انضمامه للعمل ببنك مصر، عمل مع ثلاث بنوك رائدة على المستويين الإقليمي والدولي مثل سيتي بنك، وبنك أبوظبي الإسلامي، وبنك برقان، والذي حقق فيه مستوى أداء متميز ونتائج فعالة.

يمتلك السيد/ السمره خبرة عريضة في كافة جوانب قطاع الموارد البشرية، والتي تتضمن الاختيار والتوظيف، وإدارة علاقات الموظفين، وتسوية النزاعات، وإدارة الأداء الوظيفي، والتدريب والتنمية، واستحقاقات الموظفين والتعويضات، وإدارة المواهب، والمسار المهني وخطط الإحلال الوظيفي، ونظم الموارد البشرية، وشؤون الموظفين، والمرتبات، والشؤون الإدارية، والأنشطة الحكومية، وخطط إدارة القوى العاملة، وإعداد الموازنات.

ويعد السيد/ السمره مسؤولاً عن إدارة الاستراتيجية الخاصة بقطاع الموارد البشرية إلى جانب تركيز الاهتمام على مساعدة البنك في التحول التنموي من خلال إعداد القيادات والكوادر وتنمية المهارات، وتفعيل ثقافة الاندماج، ومنهجية التطوير السريع، والابتكار، بالإضافة إلى مسؤولياته الخاصة بالتخطيط، والتطوير والتنظيم، والمتابعة بقطاع الموارد البشرية، وذلك بهدف تحقيق أقصى درجات الاستفادة الاستراتيجية من الموارد البشرية وإمداد قطاعات الأعمال بخدمات ذات قيمة مضافة.

اجتاز المستويين A و B كمقيم معتمد من جمعية علم النفس البريطانية، حصل على درجة البكالوريوس من كلية التجارة، شعبة اللغة الإنجليزية في يونيو ١٩٩٧.

تكاليفات حالية

- رئيس لجنة الموارد البشرية – اتحاد بنوك مصر
- عضو مجلس إدارة – شركة فرست ديزاين

اللجان

لجنة الحوكمة، لجنة المرتبات والمزايا، اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة CRC، اللجنة العليا للموارد البشرية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة الخدمات الطبية، لجنة الرعاية الطبية والمساعدات، لجنة إجراء المقابلة مع المرشحين لشغل وظائف الإدارة العليا



الأستاذ/ هاني فرحات

رئيس قطاع-الاستراتيجية والبحوث والجودة

انضم الأستاذ هاني فرحات إلى بنك مصر في ٢٠١٩، ويشغل حاليًا منصب رئيس قطاع الاستراتيجية والبحوث والجودة، ويتمتع بخبرة ١٩ عاما في الاقتصاد والتمويل، بمصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل الأستاذ فرحات منصب كبير الاقتصاديين في مجموعة سي آي كابيتال، وعبر هذا المنصب، أشرف على فريق من الاقتصاديين خلال فترة عمله، حيث ساهم بشكل كبير في نمو الأعمال البحثية للمجموعة.

وقام بتأسيس العديد من عملاء الاستثمار الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وقبل ذلك، أمضى عدة سنوات كرئيس لإدارة محافظ العملاء في بلتون المالية. خلال فترة عمله، ساعد في صياغة استراتيجيات للعديد من منتجات الأسهم والدخل الثابت، وإدارة المخاطر، والاستثمار عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

قبل هذا المنصب، شغل السيد/ فرحات منصب مساعد وزير الاستثمار للشؤون الاقتصادية والمالية، وخلال فترة عمله، ساعد في تنفيذ العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية والاستثمارية من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٩.

حصل الأستاذ فرحات على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة إسكس بالمملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد السياسي من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، كما حصل على جائزة بيرسون لعمله في مجال الصيرفة الحديثة.

تكاليفات حالية

■ عضو مجلس إدارة – شركة النيل القابضة للتنمية والاستثمار

اللجان

اللجنة التنفيذية، لجنة المراجعة، لجنة الحوكمة، اللجنة العليا للائتمان، لجنة التظلمات، لجنة استغلال والتصرف في الأصول العقارية، لجنة التحول الرقمي، لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال BRCC



انضم السيد/ حسام رؤوف لبنك مصر في أغسطس ٢٠١٧ بصفته مدير العمليات الدولية والفروع الخارجية، وقبل انضمامه إلى بنك مصر، تقلد منصب رئيس أسواق المال في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بنك كريدي سويس دبي خلال الفترة ما بين أكتوبر ٢٠٠٨ وحتى يوليو ٢٠١١، حيث كان مسؤولاً عن إدارة فريق وأنشطة المبيعات الرئيسية إلى جانب مهام أخرى.

ويملك السيد/ رؤوف خبرة واسعة في القطاع المصرفي تمتد لأكثر من ٣٠ عاماً، بدأ مشواره المهني في القطاع المصرفي بنك مصر الدولي في عام ١٩٨٢ كمدير قطاع المعاملات الدولية حتى عام ١٩٩٤، وهو العام الذي انضم فيه لبنك أميركان اكسبريس.

وتولى السيد/ رؤوف العديد من المناصب بنك أميركان اكسبريس، من بينها مسؤول الخزانة ورئيس قطاع خدمات الأسواق المالية، وكان آخر مناصبه هو مسؤول الخزانة في منطقة الشرق الأوسط ورئيس قطاع خدمات الأسواق المالية، حيث استمر بهذا المنصب لمدة ١٤ عاماً.

حصل السيد/ رؤوف على درجة ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة وكلية كيلوغ للإدارة في شيكاغو، إلى جانب حصوله على العديد من الدورات التدريبية المكثفة بمجالات الإدارة، والمبيعات، والمنتجات المصرفية.

الأستاذ/ حسام رؤوف

رئيس قطاع العمليات الدولية والفروع الخارجية

اللجان

لجنة مخاطر العمليات الدولية



المهندس/ إبراهيم الشربيني

رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

انضم المهندس/ إبراهيم الشربيني لبنك مصر رئيسًا لقطاع تكنولوجيا المعلومات وقائم بأعمال رئيس قطاع الابتكار الرقمي في مارس ٢٠١٨، وشغل المهندس/ الشربيني منصب رئيس العمليات غير السوقية ورئيس قطاع نظم المعلومات والتكنولوجيا بالمجموعة المالية هيرمس، حيث كان يشرف على قطاعات تكنولوجيا المعلومات، والتسويق، والشؤون القانونية، والمنشآت، والأعمال الإدارية، كما كان مسؤولاً عن الاستراتيجية التكنولوجية من أجل قيادة التنمية بالمجموعة وكذلك تقديم الدعم لكافة الخدمات والمنتجات المقدمة من جانب المجموعة المالية.

وقبل انضمامه للعمل بالمجموعة المالية هيرمس، شغل المهندس/ الشربيني منصب نائب رئيس شؤون تطوير المنتجات - البرامج في شركة Primavera Systems، والتي تتخذ من فيلادلفيا مقرًا لها، بولاية بنسلفانيا، حيث كان مسؤولاً عن إدارة تصميم أنظمة البرمجة، والاختبارات، وتوثيق أنظمة برنامج تخطيط المشاريع للمجموعة، هذا بجانب مساهمته في تنفيذ استراتيجيات تطوير تتماشى مع ثقافة إدارة المشروعات

يتمتع المهندس/ الشربيني بخبرة تزيد على ٢٥ عامًا في قطاع التكنولوجيا، وقد نشرت له مقالات وشارك بمؤتمرات عن التطوير وإدارة المشروعات، كما تولى الإشراف على عمليات تطوير المؤسسات.

حصل المهندس/ الشربيني على درجة الماجستير في مجال الهندسة المعلوماتية من جامعة Carnegie Mellon، وأخرى في إدارة الأعمال من كلية Wharton للأعمال بجامعة بنسلفانيا.

تكاليفات حالية

- عضو مجلس إدارة شركة مصر للابتكار الرقمي
- عضو مجلس إدارة فوري بلس

اللجان

لجنة الشؤون الإدارية، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال BRCC، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة الاطلاع على أدلة التعليمات، لجنة التحول الرقمي



الأستاذ/ إيهاب درة

رئيس قطاع التجزئة المصرفية

إيهاب درة هو رئيس قطاع التجزئة المصرفية، وكان يشغل سابقا رئيسا لقطاع التجزئة المصرفية في بنك مصر في فبراير ٢٠١٧.

يعد السيد/ درة مسؤولا عن أداء البنك وتقديمه مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والتركيز على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والاتجاهات المصرفية الرقمية وقنوات الدفع الإلكتروني والمعاملات المصرفية الإلكترونية.

كما يقود استراتيجية بنك مصر للفروع وقطاعات التجزئة المصرفية من أجل تحقيق أفضل قيمة ممكنة للعملاء ولأصحاب المصلحة بالبنك وتحقيق نمو في حجم أعمال البنك على مستوى السوق.

وقبل انضمامه إلى بنك مصر، تقلد السيد/ درة منصب رئيس قطاع التجزئة المصرفية في بنك عودة - مصر، حيث قام بإنشاء منصة متكاملة لخدمات التجزئة المصرفية، والتي تضم خدمة بنك عودة بريميير Audi Première ونموذج تحسين تشغيل الفروع.

وخلال عام ٢٠٠٨ انضم إلى بنك باركليز ليتولى منصب مدير مجموعات مسؤول عن إدارة منطقة تضم ١٥ فرعا تمثل ٥٠٪ من محفظة التزامات البنك. قضى السيد/ درة ثمانية أعوام بسبتي بنك بداية من عام ٢٠٠١، حيث تدرج في العديد من المناصب بدءا بمدير مبيعات قروض السيارات ثم مدير منتج قروض السيارات بالإضافة إلى المبيعات مرورا بمدير فرع ثم مدير منطقة فروع.

حصل السيد/ درة، وهو المدرب المعتمد من المعهد المصرفي المصري، على عدد من الشهادات في مجال التجزئة المصرفية، حيث حاز على دبلومة مصرفية من جامعة ويسكونسن-ماديسون بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى درجة ماجستير إدارة الأعمال من الأكاديمية البحرية للعلوم، كما أكمل السيد درة شهادة القيادة التنفيذية من جامعة هارفارد.

تكاليف حالية

- رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي شركة سهولة
- عضو مجلس إدارة شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي
- عضو مجلس إدارة شركة مصر للابتكار الرقمي

اللجان

لجنة الشؤون الإدارية، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO، اللجنة المعلوماتية، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال BRCC، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، رئيس لجنة تطوير شبكة الفروع وأجهزة الصراف الآلي



انضم المهندس/ إيهاب ماهر إلى بنك مصر في عام ٢٠٢١ كرئيس قطاع- الشؤون الهندسية، حيث يشرف على مباني وممتلكات البنك، ويدير جميع المهام الهندسية والتصميم والتنفيذ والمرافق.

يتمتع المهندس/ ماهر بأكثر من ٣٠ عاما من الخبرة المثبتة في مختلف مجالات الهندسة، وعمل في البنك التجاري الدولي لمدة ١٧ عاما، قبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل السيد/ ماهر رئيس مجموعة مشروعات العقارات والمباني في البنك التجاري الدولي.

وقبل ذلك، شغل مناصب عليا مختلفة، بما في ذلك مدير المكتب الفني والتخطيط في A.D.M، ومدير المشروعات في بنك الإسكندرية، والمستشار الهندسي في المكتب العربي للتصميم والاستشارات.

حصل السيد/ ماهر على بكالوريوس العلوم في الهندسة المعمارية من جامعة عين شمس، كما حصل على شهادات في إدارة الأعمال وإدارة مشاريع البناء من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، كما حضر العديد من الدورات الفنية والإدارية.

الأستاذ/ إيهاب ماهر دسوقي

رئيس قطاع الشؤون الهندسية

تكاليفات حالية

- عضو الجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين
- عضو مجلس إدارة الشركة المصرية لإدارة الأصول العقارية والاستثمار ش.م.م

اللجان

لجنة الشؤون الإدارية، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية



شغل السيد/ خالد عتريس عبد العزيز منصب رئيس قطاع الشؤون القانونية، وقد انضم لبنك مصر في عام ١٩٩٣، ويمتلك ما يزيد عن ٢٨ عاما من الخبرة في العديد من المجالات القانونية.

تدرج في العديد من المناصب، بدءا من توليه منصب محامي بالإدارة القانونية. وصولاً إلى منصبه الحالي كرئيس قطاع الشؤون القانونية في ١٣ مارس ٢٠١٨.

تخرج السيد/ عتريس من كلية الحقوق بجامعة عين شمس في عام ١٩٩١، كما حصل على درجة الماجستير في القانون الخاص من جامعة عين شمس، ومقيد كباحث لنيل درجة الدكتوراه بذات الجامعة، بالإضافة إلى درجة الدكتوراه الفخرية من أكاديمية كامبريدج للعلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع الرابطة الدولية للجامعات الأمريكية ومنظمة اليونسكو.

الأستاذ/ خالد عتريس عبد العزيز

رئيس قطاع الشؤون القانونية

تكليفات حالية

- عضو نقابة المحامين المصرية، مقيد بجدول المحامين النقض
- عضو اتحاد المحامين العرب
- محكم معتمد، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم الدولي
- محكم معتمد، الاتحاد الدولي العربي للتحكيم
- عضو في الإدارة القانونية، لجنة المديرين والأعضاء بمجلس الوزراء المصري
- مستشار قانوني مكتب القاهرة الإقليمي، اتحاد المصارف العربية
- عضو الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب
- عضو الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية
- عضو اتحاد المصارف العربية

اللجان

لجنة الشئون الإدارية، لجنة الإدارة العليا، اللجنة التنفيذية، اللجنة العليا للموارد البشرية، لجنة التسويات، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال BRCC، لجنة المخصصات، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية، لجنة الإطلاع على أدلة التعليمات، لجنة التظلمات



تم تعيين الأستاذ/ محمد عفيفي رئيساً لقطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية في يناير ٢٠١٩، ويتمتع بخبرة تزيد عن ٤٠ عاماً في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى منظور عميق فيما يتعلق بالعمليات المصرفية والتجزئة المصرفية والرقابة.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل الأستاذ/ عفيفي في مسيرته المهنية عدد من المناصب العليا في بنوك ومؤسسات إقليمية ودولية رائدة، من بينهم المؤسسة العربية المصرفية، بنك باركليز، بنك أبوظبي الوطني، بنك كريدي أجريكول، بنك بي إن بي باريبا، حيث شغل العديد من المناصب الإدارية العليا، بما في ذلك رئيس قطاع الالتزام والحوكمة، ورئيس قطاع المراجعة الداخلية، ونائب رئيس قطاع العمليات، والرئيس الإقليمي لقطاع الالتزام والحوكمة.

حصل الأستاذ/ عفيفي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال.

الأستاذ/ محمد عفيفي

رئيس قطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية

تكاليفات حالية

■ عضو مجلس إدارة غير تنفيذي- شركة فوري دهب

اللجان

لجنة الشؤون الإدارية، اللجنة التنفيذية، لجنة مخاطر العمليات الدولية، لجنة المراجعة، اللجنة العليا للموارد البشرية، لجنة الحوكمة، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال BRCC، لجنة المخصصات، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP، لجنة الاطلاع على أدلة التعليمات



انضم الدكتور/ محمد العنتبلي إلى بنك مصر كرئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر في عام ٢٠٢٠.

يتمتع السيد/ العنتبلي بخبرة وكفاءات واسعة في الصناعة المصرفية تمتد لأكثر من ٣١ عاما، شغل خلالها العديد من المناصب القيادية في البنوك البارزة في جميع أنحاء مصر.

شغل العديد من المناصب خلال مسيرته المهنية، بما في ذلك مع بنك قطر الوطني الأهلي- مصر شغل عدة مناصب، منها رئيس قطاع المؤسسات المالية ورئيس قطاع التجارة والتسويق، كما كان مسؤولا عن التأسيس الاستراتيجي وإدارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاع التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى ذلك، كان العنتبلي مسؤولا عن قطاعات التسويق والمبيعات والتقارير و GTB والعمليات الدولية و Midcap، كما يعمل كعضو في لجنة الإدارة، توسيع الفروع ومكتب إدارة المشروعات منذ عام ٢٠١٠.

العنتبلي هو أيضا مدرس مؤهل يقوم بتدريس العديد من الدورات المعتمدة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة والمعهد المصرفي المصري في برنامج قادة المستقبل، كما أنه يعمل كأستاذ زائر للإدارة الإستراتيجية والتسويق.

حصل العنتبلي على درجة الدكتوراه من ESLSCA Business School في باريس.

دكتور/ محمد العنتبلي

رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر

تكليفات حالية

- عضو مجلس إدارة - الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية
- عضو - غرفة التجارة الأمريكية
- رئيس لجنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة - اتحاد بنوك مصر
- عضو مجلس إدارة - Klay Tech

اللجان

اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO، اللجنة العليا للائتمان، لجنة المخصصات، لجنة تطوير شبكة الفروع وأجهزة الصراف الآلي، لجنة الاطلاع على أدلة التعليمات



الأستاذ/ محمد خيرت

رئيس قطاع ائتمان الشركات
والقروض المشتركة

انضم السيد/ محمد خيرت إلى بنك مصر في يونيو ٢٠٢١ كرئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة، حيث يقوم بإدارة محفظة قروض البنك النمطية والإسلامية للشركات والقروض المشتركة ووضع استراتيجيات النمو الشاملة، ويتمتع بخبرة ٢٨ عاما في البنوك المحلية والإقليمية البارزة.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل السيد خيرت منصب نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الائتمان المصرفي في البنك الأهلي المتحد - مصر، وأشرف على قطاع الائتمان المصرفي وقطاع الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وقطاع المعاملات المصرفية العالمية وقطاع العلاقات الاستراتيجية.

كما أسس دعائم نجاح الائتمان المصرفي وقاد النمو المحقق للبنك من خلال إطلاق مبادرات جديدة وتنفيذ استراتيجيات نمو حديثة، وشغل السيد/ خيرت منصب عضو مجلس إدارة في شركة الأهلي المتحد للتمويل وشركة أي تي انفستمنت.

بدأ حياته المهنية في البنك التجاري الدولي مصر وتقلد فيه عدة مناصب في أقسام مختلفة بما في ذلك الائتمان المصرفي، الخدمات المصرفية الاستثمارية وقطاع المخاطر، وأكمل دورة الائتمان الداخلية في البنك التجاري الدولي في عام ١٩٩٤.

تخرج السيد خيرت بدرجة بكالوريوس الآداب في الاقتصاد مع تخصص فرعي في العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية في القاهرة عام ١٩٩٢، كما حصل على درجة الماجستير في التمويل من جامعة لندن بيزنس سكول London Business School بالمملكة المتحدة عام ٢٠٠٣.

تكاليفات حالية

- عضو مجلس إدارة شركة كوربليس للتأجير التمويلي
- عضو مجلس إدارة بشركة المنطقة التكنولوجية بالمعادى

اللجان

لجنة الإدارة العليا، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO، اللجنة العليا للائتمان، اللجنة العليا لفروع الخليج، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة المخصصات



الأستاذ/ محمد شريف

رئيس القطاع المالي

تم تعيين الأستاذ/ محمد شريف في منصب رئيس القطاع المالي في يونيو ٢٠١٩، وقد قام بالمشاركة كمتحدث بالعديد من المؤتمرات المصرفية الدولية، وكذلك عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في العديد من الشركات المساهمة وهو أيضا مدرب غير متفرغ في المعهد المصرفي المصري، كما تم اختياره رئيسًا للجنة الأصول المشتركة مع البنك الأهلي المصري.

قبل انضمامه إلى البنك، عمل الأستاذ/ شريف كعضو مجلس إدارة تنفيذي، ورئيس القطاع المالي والتحول الاستراتيجي في بنك التجاري وفا مصر (باركليز مصر سابقا) منذ سبتمبر ٢٠١٢، وعضو مجلس الإدارة منذ يناير ٢٠١٣، كما انضم لبنك باركليز مصر كرئيس قطاع المخاطر والرقابة في فبراير ٢٠٠٩.

كما شغل الأستاذ/ شريف خلال مسيرته المهنية عدة مناصب في سيتي بنك، منها نائب رئيس البنك ورئيس وحدة الرقابة وضمان الجودة.

الأستاذ/ شريف حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الألمانية بالقاهرة، بالإضافة إلى دبلوم في معايير المحاسبة الدولية من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) وهو أيضا عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) منذ عام ٢٠٠٤.

تكليفات حالية

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي- مصر لتأمينات الحياة
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - شركة سيديكو للأدوية
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - شركة بي إم للتأجير التمويلي
- عضو مجلس الأمناء - مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي- بنك مصر لبنان
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي- شركة سهولة

اللجان

لجنة الشئون الإدارية، لجنة الإدارة العليا، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO، اللجنة العليا للائتمان، لجنة التسويات، لجنة الاستثمار، اللجنة المعلوماتية، لجنة المراجعة، اللجنة العليا للمخاطر، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال BRCC، لجنة المخصصات، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية، لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP، لجنة الاطلاع على أدلة التعليمات، لجنة الرعاية الطبية والمساعدات، لجنة التحول الرقمي



الأستاذ/ محمد يحيى أحمد

رئيس قطاع المراجعة الداخلية

يتمتع الأستاذ/ محمد يحيى بخبرة في مجال المراجعة الداخلية والخارجية تمتد لأكثر من ٢٣ عامًا، ومنذ انضمامه إلى بنك مصر في أغسطس ٢٠١٩، أولى سيادته اهتمامًا بتعزيز المهام المتعلقة بالجودة وتحقيق القيمة والرؤية والتأكيد وتقديم الاستشارات بقطاع المراجعة الداخلية. كما عمل أيضًا على تحسين فاعلية عمليات البنك من خلال اعتماد مناهج تدقيق مراجعة شاملة قائمة على المخاطر وقائمة على القيمة وتتوافق مع معايير التدقيق الداخلي IIA الدولية وأفضل ممارسات التدقيق.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، كان يشغل منصب رئيس قطاع المراجعة الداخلية ومراجعة المخاطر بمصرف أبوظبي الإسلامي - مصر، بالإضافة إلى ذلك شغل العديد من المناصب القيادية مثل رئيس مراجعة التجزئة المصرفية ورئيس مراجعة قطاع العمليات والفروع والقطاع المالي، كما شغل منصب القائم بأعمال رئيس مراجعة الائتمان وعضو فريق المراجعة الدولي للإمارات العربية المتحدة والسودان.

ونتيجة لجهوده المميزة، تم تكليفه بتنفيذ مهام إضافية، حيث شغل منصب رئيس مجلس إدارة صندوق نهاية الخدمة بمصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر، كما تضمنت خبراته السابقة انضمامه إلى مكتب حازم حسن محاسبون قانونيون ومستشارون (KPMG) كمدير رئيسي مسؤول عن مراجعة القطاع المصرفي والمالي وقطاع المقاولات، كما أظهر خبرة مهنية كبيرة في العمل لمختلف المؤسسات البارزة.

كما دعم خبراته العملية بالحصول على العديد من الشهادات الأكاديمية والمهنية، حيث حصل الأستاذ/ محمد يحيى على شهادات (CFIP, CISA, CIA, CPA, MBA) يشمل نطاق خبراته المهنية العديد من المجالات منها مراجعة القوائم المالية، التحقيق في عمليات الاحتيال، ضمان جودة المراجعة الداخلية، تكنولوجيا المعلومات، أمن المعلومات، مخاطر ائتمان الشركات والأفراد، العمليات المصرفية، الشركات التابعة، الامتثال وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى إجراء الفحص النافي للجهالة والتقييم المالي للمؤسسات المالية بغرض الاندماج والاستحواذ، كما يوجد لديه سجل حافل في مجال تعزيز نظم الرقابة الداخلية، وتحسين الإطار العام لعملية إدارة المخاطر وحوكمة الشركات.

اللجان

لجنة المراجعة، لجنة الحوكمة، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال BRCC، لجنة التظلمات، لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية



تم تعيين الأستاذ/ مصطفى جمال رئيسًا لقطاع الأموال والمراسلين في أغسطس ٢٠١٨، حيث يمتلك خبرة في القطاع المصرفي تمتد لأكثر من ٢٨ عامًا، تولى خلالها العديد من المناصب القيادية في عدد من البنوك.

قبل الانضمام لبنك مصر، تولى رئاسة قطاع الأموال وأسواق المال لبنك عودة، حيث استمر في العمل بهذا المنصب على مدار ٨ سنوات، بالإضافة إلى ذلك، يتمتع الأستاذ/ مصطفى جمال بخبرة تراكمية في الأسواق المالية، وقبل أن يشغل هذا المنصب، أمضى نحو ٢٠ عامًا بالبنك التجاري الدولي خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٠. تقلد خلالها العديد من المناصب، من بينها منصب رئيس المتداولين بقطاع الأموال وأسواق المال، هذا إلى جانب عمله بقطاعات أخرى من بينها قطاع الفروع وقطاع دعم المعاملات التجارية.

حصل الأستاذ/ جمال على دبلومة الأعمال المصرفية وشهادة القيادة التنفيذية من جامعة ماديسون، مدينة ويسكونسن، بالولايات المتحدة الأمريكية في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، وحصل بعد ذلك على شهادة في برنامج تعليمي تنفيذي من كلية هارفارد للأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٩. هذا إلى جانب مشاركته في العديد من البرامج التدريبية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي.

الأستاذ/ مصطفى جمال

رئيس قطاع الأموال والمراسلين

تكاليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة - شركة بي إم للتأجير التمويلي
- عضو مجلس إدارة - بنك مصر لبنان

اللجان

لجنة الإدارة العليا، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO، اللجنة العليا للائتمان، لجنة مخاطر العمليات الدولية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة الإطلاع على أدلة التعليمات، لجنة الاستثمار، اللجنة العليا للمخاطر، لجنة المخصصات



انضمت المهندسة/ رانيا الروبي إلى بنك مصر حديثاً، وتشغل منصب رئيسة أمن المعلومات، وهي خبيرة أمنية محنكة تمتلك ٢٠ عامًا من الخبرة في مجال استشارات أمن المعلومات والحوكمة ومخاطر الإدارة ، وتطوير برامج التدريب، والخدمات الأمنية المدارة.

قبل انضمامها إلى بنك مصر، شغلت المهندسة رانيا الروبي مناصب قيادية في مجال الأمن السيبراني في كبري الشركات العالمية في الأمن والتكنولوجيا Palog VMware Alto Networks.

كما ساعدت في تأسيس Secure Misr والتي تعرف حالياً بأسم Cysiv، وهي شركة مصرية رائدة في مجال استشارات الأمن السيبراني، وبدأت حياتها المهنية في شركة راية وتي اي داتا.

المهندسة رانيا حاصلة على درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وبدأت شغفها بأمن المعلومات مع تعليمها الجامعي ولا تزال هي الدافع الرئيسي للدعوة للتوعية والتعليم في مجال الأمن السيبراني في مصر و الشرق الأوسط.

المهندسة / رانيا الروبي

رئيس قطاع أمن المعلومات

اللجان

اللجنة التنفيذية، اللجنة المعلوماتية، اللجنة العليا للمخاطر، لجنة الالتزام للأعمال
BRCC، لجنة الأزمات والطوارئ



المهندسة/ سيوناره الأسمر عضو اللجنة التنفيذية للبنك ورئيس قطاع العمليات المصرفية منذ مايو ٢٠١٩ بالإضافة إلى ذلك فهي عضو مجلس الإدارة في الشركة المصرية للاستعلام الائتماني، وعملت المهندسة/ سيوناره الأسمر في مجال العمليات المصرفية وقطاع تكنولوجيا المعلومات لمدة ٣٥ عامًا.

تشمل خبرتها المصرفية إدارة تكنولوجيا المعلومات وتطبيق مختلف النظم المصرفية الأساسية، وإدارة جميع أنواع العمليات المتعلقة بالأفراد والشركات، إلى جانب إدارة تطوير النظم وإعادة الهيكلة من خلال مشاريع لتطوير وميكنة العمليات المصرفية للاستخدام الأمثل للموارد بالإضافة إلى ذلك يشمل دورها تعزيز الخدمة والكفاءة التشغيلية بالإضافة إلى تقليل الوقت المستغرق، بالإضافة إلى المشاركة في العديد من مشاريع دمج بنوك وأنظمة مختلفة ومبادرات التحول الرقمي، وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي للعمليات المصرفية.

انضمامها إلى بنك مصر شغلت المهندسة/ سيوناره الأسمر منصب رئيس قطاع العمليات المصرفية ونائب مدير العمليات في بنك كريدي اجريكول - مصر لمدة ١٣ عامًا، كما عملت رئيسًا لقسم تكنولوجيا المعلومات في CALYON وهو بنك تابع لمجموعة كريدي اجريكول لمدة ٦ سنوات.

وقبل هذه الوظائف شغلت مناصب مختلفة في قسم تكنولوجيا المعلومات في البنك المصري الأمريكي، وهو بنك مشترك بين بنك أمريكي أكسبريس وبنك الإسكندرية لمدة ١٦ عامًا تقريبًا.

حصلت على درجة البكالوريوس من كلية الهندسة جامعة القاهرة عام ١٩٨٤.

المهندسة / سيوناره الأسمر

رئيس قطاع العمليات المصرفية

تكاليفات حالية

■ عضو مجلس إدارة - ممثل عن بنك مصر - الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-Score

اللجان

اللجنة التنفيذية، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال BRCC، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة الإطلاع على أدلة التعليمات



الدكتورة/ سوزان فؤاد حمدي

رئيس قطاع الشمول المالي وتطوير الأعمال

تشغل الدكتورة سوزان حمدي منصب رئيس قطاع الشمول المالي وتطوير الأعمال في بنك مصر منذ أبريل ٢٠٢٠، كما تشرف الدكتورة سوزان حمدي على عمليات تطوير الاستدامة، وترأس لجنة الشمول المالي باتحاد بنوك مصر.

قبل هذا المنصب، شغلت منصب رئيس قطاع الاستثمار والأسواق المالية، حيث أسست هذا القطاع في بنك مصر عام ٢٠٠٦، وخلال فترة عملها، ارتفعت أصول بنك مصر المدارة إلى ٦٠ مليار جنيه بحلول عام ٢٠٢٠، مما يمثل واحدة من أكبر المحافظ الاستثمارية في مصر.

تمتد خبرتها لأكثر من ٣٨ عاما في المجال المصرفي، حيث بدأت عملها المصرفي بقسم الائتمان والقروض المشتركة في البنك العربي الإفريقي الدولي، وعملت في أقسام مصرفية متنوعة، منها تمويل المشروعات، إدارة معالجة الديون، الاستثمار المصرفي، التجزئة المصرفية، التسويق، تطوير الأعمال وإدارة فروع البنك بالخارج، كما تقلدت مسبقاً منصب رئيس مجلس إدارة صندوق النيل للتنمية والاستثمار في دول حوض النيل.

كما تشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة مصر لإدارة الأصول العقارية والعضو المنتدب لصندوق الاستثمار الخيري لدعم الرياضة وعضو مجلس إدارة بنك مصر لبنان.

وشغلت منصب عضو مجلس إدارة بنك تنمية الصادرات وغيرها من الشركات الأجنبية، وعضو مجلس إدارة في العديد من الشركات البارزة، بما في ذلك البنك المصري لتنمية الصادرات، ومصر بلتون لإدارة الأصول، وفنادق ومنتجات كونراد، المالحة الوطنية، المصرية لناقلات البترول.

كما تتمتع بعضوية عدة اتحادات تجارية منها على سبيل المثال: الجمعية المصرية للأوراق المالية، جمعية مصدري ومستثمري أدوات التمويل المصرية، والجمعية المصرية لإدارة الاستثمار، وغرفة التجارة الأمريكية، الجمعية المصرية البريطانية للأعمال، وجمعية الدراسات العالمية للأجيال المستقبلية بفنلندا.

الدكتورة سوزان حمدي عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية ومدرّب معتمد من قبل المعهد المصرفي المصري، إلى جانب عملها كمحاضرة في العديد من الجامعات ومتحدثة في العديد من المؤتمرات حول التجزئة المصرفية والعقارات والأسواق المالية محليا ودوليا. كما مثلت البنوك المصرية في منظمة فيزا العالمية لإدارة المخاطر لمنطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا.

وخلال عام ٢٠١٤، تم اختيار الدكتورة/ سوزان حمدي من بين أهم ١٠ مصرفيين في مصر وواحدة من أكثر ٥٠ امرأة مؤثرة في الاقتصاد المصري في عام ٢٠١٥ كما تم اختيارها كعضو في International Who's Who of Professionals في ٢٠٠٩، وقد حصلت على درجتي البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وتخرجت في عمر ١٧ عاما، وحصلت على درجة الدكتوراه في مجال السياسة النقدية من جامعة العلوم المصرية في عمر ٢٢ عاما، لتكون أصغر خريجة جامعية، وحاملة للدكتوراه في مصر والشرق الأوسط.

تكاليفات حالية

- عضو مجلس إدارة بنك مصر لبنان ش.م.ل
- عضو مجلس إدارة شركة مصر كابيتال للاستثمارات (ش.م.م)
- عضو مجلس إدارة الشركة المصرية لإدارة الأصول العقارية والاستثمار ش.م.م
- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس)

اللجان

اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة تطوير شبكة الفروع وأجهزة الصراف الآلي، لجنة إجراء مقابلة مع المرشحين لشغل وظائف الإدارة العليا، لجنة التصرف في الأصول العقارية



الأستاذ/ شهاب زيدان

رئيس قطاعي المنتجات المصرفية للشركات
والمؤسسات المالية والتحول الرقمي

انضم الأستاذ/ شهاب زيدان لبنك مصر في أكتوبر ٢٠١٧، ويشغل حاليًا منصب رئيس قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية والتحول الرقمي، ويتمتع بخبرة تزيد على ٢١ عامًا، تقلد خلالها العديد من المناصب القيادية في القطاع المصرفي في أقسام العمليات المصرفية، والمؤسسات المالية، والشركات، والمنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية. وفي سبتمبر ٢٠١٨، تولى ملف العلاقات الحكومية لبنك مصر وذلك بعد اندماج الإدارة المركزية للعلاقات الحكومية مع قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية.

وخلال نوفمبر ٢٠١٩، تولى السيد/ زيدان دورًا قياديًا جديدًا وهو بناء وإدارة مكتب التحول الرقمي لبنك مصر.

بدأ الأستاذ/ زيدان عمله المصرفي في عام ٢٠٠٠ مع البنك التجاري الدولي، وانتقل بعد ذلك إلى البنك العربي الإفريقي الدولي في عام ٢٠٠٤، ثم عمل بعد ذلك في بنك باركليز في الفترة ما بين ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٧، كما ساهم في إنشاء قطاع خدمات المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية في بنك باركليز مصر في الفترة ما بين ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧.

حصل على بكالوريوس التجارة وإدارة الأعمال من جامعة حلوان، كما درس إدارة أعمال بالجامعة الأمريكية في القاهرة في عام ٢٠٠٠، وحصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من مدرسة الأعمال الفرنسية أسلسكا.

كما حصل على العديد من الشهادات المتخصصة، منها شهادة أخصائي اعتمادات مستندية معتمد من كلية العلوم المالية IFS وغرفة التجارة الدولية، وشهادة الإقراض التجاري من كلية العلوم المالية، بالإضافة إلى ذلك، أكمل بنجاح برنامج القيادة التنفيذية من قبل كلية هارفارد للأعمال والمعهد المصرفي المصري.

تكليفات حالية

- عضو مجلس إدارة شركة فوري
- عضو مجلس إدارة، شركة مصر للابتكار الرقمي

اللجان

اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO، اللجنة العليا للائتمان، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة تطوير شبكة الفروع وأجهزة الصراف الآلي، لجنة الإطلاع على أدلة التعليمات، لجنة التحول الرقمي



انضم الأستاذ ياسر خاطر إلى بنك مصر في عام ٢٠١٩ كرئيس قطاع الأمن، يمتلك الأستاذ ياسر خبرة واسعة تمتد لأكثر من ٢٥ عاماً في مجال الأمن.

قبل انضمامه إلى بنك مصر كان يشغل منصب رئيس قطاع الأمن وإدارة الأزمات واستمرارية الأعمال في بنك الإسكندرية الأكثر من ٨ سنوات، وقبلها كان يعمل كمدير عام للأمن بشركة دي أتش ال اكسبريس.

بدأ مسيرته المهنية في وزارة الداخلية وقضى بها أكثر من ١٥ عاماً تدرج خلالها في عدة مناصب وشارك ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عدة دول.

الأستاذ/ ياسر خاطر حاصل على ليسانس حقوق – ليسانس علوم شرطية من أكاديمية الشرطة بتاريخ مايو ١٩٩١، بالإضافة إلى حصوله على كلا من: دبلومة الموارد البشرية في ديسمبر ٢٠٠٧ وشهادة في الإدارة المتقدمة عام ٢٠١٩ من الجامعة الأمريكية، فضلاً عن عدة دراسات في المجالات الأمنية من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة.

الأستاذ/ ياسر علي خاطر

رئيس قطاع الأمن

اللجان

لجنة الشؤون الإدارية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية

ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل

يحمل موظفوا بنك مصر على عاتقهم مهمة العمل معاً بلا كلل من أجل تحقيق مهمة البنك ورؤيته للوفاء بعهد تحقيق الاستدامة المهنية، ويعكس ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل الخاص ببنك مصر امتثال البنك الكامل بالاتفاق العالمي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والعمل ومكافحة التمييز ومكافحة الفساد. ويزرع الميثاق الشعور بالاحتراف بين موظفي البنك وسلسلة التوريد، كما يعزز الممارسات التجارية العادلة ويمنع أي سوء سلوك أو انتهاك أو خرق للسياسة المطبقة.

الأخلاقية، ودمج أفضل ممارسات حوكمة الشركات والاستدامة من خلال عملية صنع قرار موضوعية وبناءة.

■ ضمان سرية البيانات التي يتم الحصول عليها ضمن التعاملات المصرفية، وكذلك منع أي إفشاء غير مصرح به لهذه البيانات.

■ تجنب تضارب المصالح والإفصاح عن أي تضارب مصالح محتمل أو فعلي أو سوء سلوك للمسؤولين المختصين في البنك والإبلاغ عنها بنية حسنة.

■ التأكد من التزام جميع موظفي بنك مصر بالميثاق؛ وفي هذا الإطار يضمن بنك مصر أن جميع موظفيه القدامى والجدد لديهم فهم عميق للوائح المعمول بها في ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل الخاص ببنك مصر، علاوة على ذلك، يجب إبلاغ جميع الموظفين بأي تحديثات يتم إجرائها في الميثاق.

وفقاً لما سبق، يحدد ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل ببنك مصر الاتجاه الدقيق لجميع موظفيه لأداء واجباتهم بكفاءة، مع إضافة قيمة أكبر نحو تحقيق الاستدامة.

ويتحمل موظفوا بنك مصر المسؤولية الشخصية والجماعية عن تمثيل هوية بنك مصر، وعكسها بشكل إيجابي، وذلك من خلال الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية.

يحافظ بنك مصر على التزامه بالمهنية دون أي تنازلات، حيث لا يجوز تحت أي ظرف من الظروف قبول الموظفين الهدايا أو الرشاوى أو المكاسب غير المشروعة بأي شكل من الأشكال، ويجب على موظفي بنك مصر الامتناع عن التورط في أي أعمال غير مشروعة.

بالإضافة إلى ذلك، قد يخضع أي خرق طوعي لميثاق أخلاق وسلوكيات العمل ببنك مصر من قبل أي مسؤول، بغض النظر عن دوره أو وضعه، لإجراء تأديبي مناسب على أي سوء سلوك ملزم ومن ثم تشجيعه على تدارك وتقويم الخطأ.

مبادئ ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل

حفاظاً على ثقة الجمهور وجودة بيئة العمل يستند ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل لبنك مصر إلى المبادئ الأساسية التالية، والتي يجب تطبيقها في جميع الأنشطة اليومية:

■ الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها والضوابط الداخلية التي وضعها البنك، ويعتبر هذا المبدأ واحد من أهم الخطوات المطبقة لضمان سير العمل بسلاسة، مع ضمان حماية العمل قانوناً، مما يوفر الدعم لنمو الأعمال الفعّال والناجح لبنك مصر.

■ احترام عملائنا والعمل لمصلحتهم؛ مما يعكس مبدأ ونهج البنك الذي ينص على التمركز حول العميل، علاوة على ذلك، فإن ثقافة الاحترام والإنصاف عنصر أساسي لتسخير التنوع في مكان العمل والمساءلة للحفاظ على بيئة عمل خالية من أي نوع من المضايقات وسوء المعاملة والترهيب والتنمر.

■ تعزيز ثقافة المساءلة، وفي هذا السياق يضمن بنك مصر توافر قنوات إبلاغ تتسم بالشفافية للموظفين لتمكينهم من الإبلاغ عن أي انتهاك أو سوء سلوك دون خوف من الانتقام.

وبالمثل، يحدد ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل العقوبات المناسبة لأي خرق للميثاق بعد إجراء تحقيقات محايدة في سوء السلوك لتحديد الإجراءات التأديبية المطلوبة.

ويتحمل أي شخص المسؤولية عن أي سوء سلوك صادر عنه، بغض النظر عن منصبه، وبالتبعية سيتعرض لإجراءات تأديبية ويلتزم بحل سوء السلوك.

■ اعتماد أعلى معايير حوكمة الشركات، ولذلك يلتزم كبار مسؤولي الإدارة في بنك مصر بأن يكونوا قدوة يحتذى بها وأن يؤثروا بشكل إيجابي على ثقافة القيادة في البنك، وبناء عليه فإنهم ملتزمون بدعم المعايير

تشكيل الإطار الصحيح لضمان الجودة (QA)

إدارة الجودة الشاملة (TQM) هي فلسفة ذات قيمة أساسية على مستوى المؤسسة، تركز على التحسين المستمر لجودة منتجاتها وخدماتها وعملياتها لتلبية وتجاوز توقعات العملاء. يلعب كل فرد في بنك مصر-من الإدارة العليا إلى الموظفين- دورًا في تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة للعملاء.

باستخدام أدوات إدارة الجودة الشاملة الفعالة والدقيقة، سيكون تحقيق الحكم الرشيد أسهل بكثير. ويعتبر إدارة الجودة الشاملة في بنك مصر هو المسؤول عن تحليل ملاحظات العملاء بشكل دوري، كما أنه مسؤول أيضًا عن تقدير وتقييم ورصد فعالية قنوات الاتصال ودعم قنوات البنك الرقمية والنمطية المتعددة (الشاملة).

وتقوم إدارة الجودة الشاملة بمراجعة تجربة العملاء من خلال نقاط اتصال مختلفة، بما في ذلك (الفروع، مراكز الاتصال، أجهزة الصراف الآلي، التطبيقات الرقمية، وسائل التواصل الاجتماعي، موقع بنك مصر ... إلخ).

وتستخدم إدارة الجودة الشاملة أدوات مختلفة للتواصل مع العملاء، بما في ذلك الاستطلاعات واللقاءات وجهًا لوجه والروابط الرقمية للحصول على ملاحظات العملاء أو شاشات اللمس المثبتة في الفروع.

ثم يقومون بتحليل البيانات والمعلومات الناتجة لفهم تصورات العملاء واحتياجاتهم، كما تقوم الإدارة بزيارات منتظمة للفروع للتحقق من جودة الخدمات المقدمة، بما في ذلك شكل الفرع والمناخ العام له، بالإضافة إلى الصرافين وفريق خدمة العملاء من حيث المظهر والسلوك.

لتحديد الثغرات ودراسة تجربة العملاء ورصد والاحتياجات عبر مختلف القنوات، تقوم إدارة الجودة الشاملة بتحليل جميع البيانات المستلمة من وحدات القياس المختلفة المطبقة في نقاط الاتصال المختلفة.

تعمل إدارة الجودة الشاملة على التعزيز والتحسين المستمر، لأن هذه هي الطريقة لضمان والحفاظ على معدلات نمو بنك مصر ومكانته الرائدة.

يعد وجود اتفاقيات مستوى الخدمة (SLAs) بين أصحاب المصلحة أمرًا ضروريًا لضمان إجراء معاملة سلسلة ضمن إطار زمني مناسب مع تأثير إيجابي على تجربة العملاء وولائهم، كما تقوم إدارة الجودة الشاملة بالمشاركة في تبسيط إجراءات العمل بشكل يتواءم مع رغبات واحتياجات العملاء.

يعتبر بنك مصر إدارة الجودة الشاملة ثقافة تنظيمية تعطي الأولوية لرضا العملاء عبر المؤسسة.

تخلق إدارة الجودة الشاملة العملية اللازمة لتسجيل ومشاركة المعلومات والرؤى بشكل فعال، إذا تدفع إدارة الجودة الموظفين لتحمل المسؤولية عن دورهم في العملية، وهو ما يعتبر جزءًا أساسيًا من بناء ثقافة متماسكة للجودة تجعل الحوكمة فعالة وبسيطة.

التزام الموظفين بتطبيق إدارة الجودة الشاملة عبر الإدارات المختلفة من خلال التواصل الفعال والتعامل السلس مع الأمور التي تؤثر على تجارب العملاء يعد هو العامل الرئيسي الذي يساعد بنك مصر في الحفاظ على مكانته الرائدة.

يحرص موظفوا بنك مصر على مطابقة بعضهم البعض بجودة أعلى في أي تواصل أو تفاعل بينهم، ليصبحوا هم عوامل التغيير اللازمة لتشكيل عمل أكثر استدامة، في عرض واضح للبراعة والذكاء الذي يعزز أهمية القدرة على العمل بطريقة ديناميكية وفعالة لمواكبة التغيرات الداخلية والخارجية بسلاسة، الأمر الذي سينتج عنه إنجاز العمل بأعلى جودة وأفضل أداء.

يُطبق فريق عمل بنك مصر نهج إدارة الجودة الشاملة من خلال الركائز الأساسية التالية:

- التركيز على العملاء
- إجمالي مشاركة الموظفين
- مرونة العمليات
- قياس الحقائق
- التحسن المستمر
- الكفاءة
- الاتصالات/التواصل

سياسة مكافحة الرشوة والفساد

مدفوعًا بإرثه الطويل في الالتزام، يروج بنك مصر باستمرار لثقافة الحوكمة الخاصة به عبر مكافحة الرشوة والفساد ومكافحة غسل الأموال، (AML/ABC) بناءً على المتطلبات التنظيمية الدولية والممارسات الصناعية الرائدة.

وبالمثل، يضع بنك مصر سياسة فعّالة لمكافحة الرشوة تتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر لوائح مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب الصادرة عن البنك المركزي المصري، كما يلتزم البنك باللوائح التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال الصادر بقرار رئيس الوزراء رقم ٩٥١ لعام ٢٠٠٣.

هذا ويمتثل بنك مصر مع الأطر الخاصة بشبكة البنوك المراسلة ويعمل بكافة اللوائح المعمول بها والقوانين في البلدان التي له تواجد فيها والتي تشمل فروع البنك بالإمارات العربية المتحدة، وفرنسا، حيث يخضع البنك الى الالتزام الكامل للحساب الأجنبي وقانون الامتثال الضريبي (FATCA).

كما يطبق بنك مصر-أوروبا فرانكفورت أعلى معايير مكافحة الأموال وغسيل الأموال ومكافحة الجرائم المالية، بما في ذلك مكافحة الرشوة والفساد ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال والأفعال الإجرامية الأخرى التي يعاقب عليها القانون .

بالتأمل في نطاق قيم الالتزام لدى بنك مصر، فالبنك يضمن أن المصلحة العامة هي الأولوية، وبالتأكيد، يُظهر موظفوا البنك التزاماً كاملاً على وجه التحديد مع لوائح مكافحة الرشوة والفساد. وبالتالي، فهي تتماشى بشكل صارم مع أفضل الممارسات للحفاظ على الحوكمة الرشيدة، والامتثال عن أي تضارب في المصالح، وعدم التسامح مع الجرائم المالية أو الفساد بأي شكل من قبل أي طرف.

كما يجب عدم استخدام فرص العمل- سواء كانت ذات طبيعة دائمة أو مؤقتة -كدافع لاستمالة أي شخص وحته على التصرف بشكل غير لائق من أجل الحصول على ميزة في العمل أو الاحتفاظ به، ويجب على موظفي بنك مصر الإبلاغ عن أي مخاوف قد تكون لديهم بشأن عدم الامتثال لهذه السياسة، ويحافظ بنك مصر على عمليات لتمكين الموظفين من إثارة هذه المخاوف بسرية، كما يحظر على موظفي بنك مصر عرض أو طلب أو قبول رشواى وغيرها من المزايا المالية غير اللائقة.

ولتعزيز العمل الجماعي في مواجهة الجرائم المالية، يشارك بنك مصر كعضو في مجموعة مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدعم الممارسات الرائدة في مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب،(CTF/AML) وتثبت هذه العضوية التزام البنك بالحوكمة الرشيدة وتقديره لدوره الأساسي في تعزيزها من خلال الحفاظ على سياسة مكافحة الرشوة والفساد الراسخة.

ولأنه يسعى جاهداً لتحقيق التميز المستدام، يعمل بنك مصر باستمرار على تطوير أفضل ممارسات الشفافية والمساءلة، إلى جانب تعزيز ثقافة الحوكمة لديه، لذلك، كان البنك أحد الموقعين المؤسسين على «مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة»، جنباً إلى جنب مع التزامه الراسخ بالميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC).

احتضناً لمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة، يؤكد بنك مصر على دوره في مكافحة الرشوة وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب وأشكال الفساد الأخرى، إذ تمثل استراتيجيات الحوكمة والالتزام التنظيمي وسياسات مكافحة الجرائم المالية لبنك مصر السمات الأساسية للمكانة الرائدة للبنك والطريقة المثلى لضمان واستمرار ولاء العملاء.

في هذا الصدد، يلتزم بنك مصر بشكل حاسم بردع الاحتيال والرشوة والكسب غير المشروع وغسيل الأموال والفساد وأنواع أخرى من مخالفات مالية غير قانونية.

علاوة على ذلك، من أجل تعزيز الكفاءة التشغيلية، فإن تعزيز النزاهة والشفافية المهنية يجعل جميع موظفي بنك مصر والعملاء وسلسلة التوريد مسؤولين بشكل جماعي.

أما في إطار الالتزام للحوكمة في بنك مصر، يتولى البنك مسؤولية توضيح الأخلاقيات والقيم المهنية، فضلاً عن الحفاظ على أعلى معايير الاستدامة الدولية والوطنية، ولتعزيز النزاهة ومبدأ المساءلة، يتبنى البنك آلية واضحة ومحددة جيداً لعدم التسامح مطلقاً مع الرشوة والفساد، علاوة على ذلك، تستلزم سياسة الإبلاغ عن المخالفات لبنك مصر مسؤولية اتخاذ إجراءات سريعة الاستجابة وخاضعة للمساءلة.

الهيكل التنظيمي للالتزام

لتقييم أداء النزاهة، تم تطوير وتقييم ومراقبة إطار الالتزام الفعّال لبنك مصر من قبل الهيئات واللجان التالية:

■ لجنة التدقيق.

■ لجنة الحوكمة.

من أجل تعميم ثقافة الحوكمة، يكون قسم الالتزام ببنك مصر مسؤولاً عن تحديد الآليات المثلى لدمج سياسات مكافحة الفساد كجزء أساسي في استراتيجية بنك مصر، علاوة على ذلك، يتم إجراء تقييم موضوعي باستمرار لقياس كفاءة التدابير الوقائية والضوابط المتخذة للتخفيف الفوري لأي مخاطر تتعلق بالجريمة المالية.

ومن جهته، يراقب مدير قسم مكافحة غسل الأموال (AML) التنفيذ المناسب لمتطلبات قسم مكافحة غسل الأموال واتحاد الأموال الآسيوي وتدابير الرقابة والأمن ذات الصلة، بالإضافة إلى ذلك، فإن مدير مكافحة غسل الأموال مسؤول عن الإبلاغ عن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإجراءات المعتمدة.

كما يقوم مدير مكافحة غسل الأموال أيضًا بإجراء مراجعة منهجية للامتثال لسياسات البنك المركزي المصري لمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب، بالإضافة إلى أنظمة الرقابة المنصوص عليها في ورقة العمل والتوجيهات الخاصة بوظيفة الامتثال في البنوك الصادرة عن لجنة بازل حول الرقابة المصرفية الفعّالة (BCBS) في أبريل ٢٠٠٥.

مستندات اعرف عميلك (KYC)

اعرف عميلك (KYC) هي عملية العناية الواجبة القياسية المستخدمة من قبل بنك مصر لتقييم ومراقبة مخاطر العملاء والتحقق من هوية العميل، حيث تضمن مبادرة «اعرف عميلك» أن العملاء صادقون بالفعل فيما يقولونه عن أنفسهم وهويتهم.

بموجب «اعرف عميلك»، يجب على العملاء تقديم بيانات اعتماد تثبت هويتهم وعنوانهم وأنشطتهم المالية والمخاطر المرتبطة بهذه الأنشطة، «اعرف عميلك» هي عملية حاسمة لتحديد مخاطر العملاء وما إذا كان

العميل يمكنه تلبية متطلبات بنك مصر لاستخدام خدماته، كما أنه مطلب قانوني للامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال (AML).

ووفقًا لقانون مكافحة غسل الأموال رقم ١٩٤ لعام ٢٠٢٠، يطبّق بنك مصر بشكل كاف العناية الواجبة تجاه العملاء فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أطلقت الحكومة المصرية مبادرة «اعرف عميلك» بما يتوافق مع كل من تدابير لجنة بازل الخاصة بالعناية الواجبة للعملاء والتشريعات الدولية الخاصة بغسل الأموال، وتقدم هذه المبادرة الضوابط المطلوبة لضمان حماية البيانات والأمن السيبراني، مما يتماشى مع أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويتبنى بنك مصر أفضل آليات لضمان الاستخدام الموثوق به للخدمات المصرفية الرقمية من خلال المعالجة المباشرة (STP) ومصادقة البيانات الشخصية، وتحديد/التحقق هوية العميل، تحديث البيانات، ومراقبة العمليات باستمرار للحفاظ على أعلى مستوى من سرية بيانات العميل.

مكافحة التهرب الضريبي

يلتزم بنك مصر وفروعه في كل من الإمارات العربية المتحدة وفرنسا تمامًا بقانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا، FATCA) وبشكل عام، يتعين على عملاء بنك مصر ملء استبيان العناية الواجبة للبنوك المراسلة الصادر عن مجموعة ولفسبيرج- نموذج W-8BEN-E/W-9 a ونموذج الإقرار الضريبي.

بناء على الامتثال الضريبي المتسم بالشفافية، يشجع بنك مصر الامتثال الفعّال لمكافحة التهرب الضريبي بين أصحاب المصلحة المعنيين، وفي هذا السياق نظم البنك بالتعاون مع مصلحة الضرائب المصرية ندوة حول نظام الإقرار الضريبي الإلكتروني لنشر الوعي بنظام الضرائب الرقمي.

طريق بنك مصر إلى التزام أفضل

يحفز بنك مصر باستمرار المديرين التنفيذيين وشاغلي منصب مدير عام الأقسام لديها الأقسام المختلفة على الالتزام بسياسات وإجراءات الامتثال لبنك مصر لتعزيز الوعي والفهم بشكل أفضل لاستراتيجيات وسياسات وقيم البنك.

في هذا الصدد، يقدم بنك مصر في كثير من الأحيان برامج تدريبية داخلية لمكافحة الفساد ينظمها قطاع الالتزام في البنك، الذي ينظم داخليًا أيضًا جلسات توعية لمكافحة الفساد مصممة خصيصًا لمدراء الأقسام والقطاعات.

نجح البنك في تجاوز التحديات لتلبية المتطلبات التي يفرضها البنك المركزي المصري، إذ نجح كبار المسؤولين التنفيذيين لديه في إكمال برامج التدريب لآلاف الموظفين الموزعين جغرافيًا على نطاق واسع.

لقد تجاوز بنك مصر فكرة التدريب في شكل فصول دراسية، حيث يوفر هذا التنسيق التدريب لبضع مئات من الموظفين فقط كل عام، ولكن نجح المسؤولون التنفيذيون في البنك في الوصول إلى موظفيهم بشكل فعال من خلال قنوات هادفة وعملية.

كما قدم بنك مصر لموظفيه برامج تدريب وتعلم الامتثال «Thomson Reuters»، وهي برامج قابلة للتخصيص بالكامل وتعتمد على شبكة الإنترنت لتفي بالموصفات الدقيقة لأي مهام تتعلق بالحوكمة أو المخاطر أو الامتثال، وكذلك قدم البنك دورات تدريبية في مكافحة غسل الأموال في السنة المالية ٢٠٢١.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر البنك لموظفيه إمكانية الوصول إلى مكتبة عوامل نجاح شركة SAP الألمانية، لترقية كفاءاتهم من خلال التعلم الإلكتروني، وخاصة في مكافحة غسل الأموال والامتثال، حيث يُمنح الموظفين فرصة الوصول إلى الدورات التدريبية المحدثة والمخصصة وفقًا لمستوى معرفتهم، بدءًا من المستوى المبتدئ وحتى المستويات المتقدمة.

علاوة على ذلك، يقدم قطاع الالتزام داخليًا دورات افتراضية ذات صلة، بقيادة مدربي بنك مصر، ويركز البنك بشدة على التعاون مع منظمات التدريب الدولية الموثوقة لتعزيز بناء قدرات موظفيها فيما يتعلق بإنفاذ القانون.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

الإبلاغ عن المخالفات هو أحد الأساليب الإدارية المعاصرة والفعّالة المستخدمة للوقاية/الكشف عن المحاولات المحتملة للاحتيال على بنك مصر، وعن أي ممارسات خاطئة أخرى من قبل موظفيها و/أو عملائها و/أو غيرهم، إنها آلية تحشد الموظفين وتشجعهم لإيصال شكوكهم ومخاوفهم المعقولة إلى الإدارة حول الأنشطة المشبوهة دون خوف أو تحيز.

ويكون للمبلغون عن المخالفات- الذين يبلغون عن أعمال فساد مشبوهة بحسن نية -خيار تقديم الشكوى دون الكشف عن هويتهم؛ حيث يتم إتاحة قناة مباشرة للوصول لرئيس قطاع الالتزام للإبلاغ عن أي مخالفات، ويجب رفع أي مخاوف تندرج تحت سياسة الإبلاغ عن المخالفات إلى لجنة حوكمة الشركات .

كما يجب إبلاغ نتائج التحقيق بدقة إلى الإدارة العليا، ويتم إجراء تحقيق داخلي على أساس شكوى المبلغين عن المخالفات بجدية، لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المبكرة على النحو الواجب، ومع ذلك فإن أي موظف في بنك مصر يعتمد تقديم تقرير كاذب سيخضع لإجراءات تأديبية .

ويضمن المسؤولون المعينون في البنك أقصى درجات السرية في التعامل مع إجراءات الإبلاغ عن المخالفات، ليستطيع المبلغون عن المخالفات الإبلاغ عن مثل هذه الحالات دون أي خوف من الانتقام، مثل فقدان وظائفهم والتعرض للتمييز والإيذاء والمضايقات وما إلى ذلك.

ترتبط سمعة بنك مصر المؤسسية ارتباطًا وثيقًا بالحفاظ على موقعه المستدام، لذلك، يولي البنك أولوية قصوى لاستراتيجيات الحوكمة والامتثال القوية، ويتم إدارة هذه الاستراتيجيات من خلال آليات عدم التسامح نهائيًا بأي سوء سلوك مشتبه به.

تهدف سياسة الإبلاغ عن المخالفات الخاصة ببنك مصر إلى توفير منصة للمبلغين عن المخالفات لنقل مخاوفهم إلى السلطات المختصة المحددة مسبقًا بشأن أي أحداث/أنشطة مشبوهة أو خبيثة قد تكون ضد سياسات البنك، أو قد يكون لها تأثير سلبي على أعمال أو سمعة البنك أو المجتمع ككل.

لتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة، يتم تشجيع جميع موظفي بنك مصر على التصرف بحكمة ودعم ثقافة الامتثال، وبالنسبة لبنك مصر، يلعب موظفيه دورًا أساسيًا في ترسيخ النزاهة بالبنك .

وفقًا لما تنص عليه سياسة الإبلاغ عن المخالفات لبنك مصر، يجب على موظفي البنك الإبلاغ طواعية عن أي سلوك غير لائق أو غير أخلاقي أو غير قانوني دون تأخير، وتنص السياسة على أن أي موظف لديه الحق في إثارة أي مخاوف مشروعة من المخالفات، دون خوف من الانتقام أو التمييز، إذ تضمن سياسة الإبلاغ عن المخالفات أن تظل جميع البلاغات سرية للغاية.

إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر عنصرًا هامًا في صميم النمو واستمرارية الأعمال بشكل عام، وقد شهدت إدارة المخاطر في بنك مصر تحولات خلال السنوات الأخيرة، وذلك لتحقيق مهمة البنك الأساسية إلى حد كبير، وهي الانتقال نحو اقتصاد مستدام ومجتمع مزدهر.

ويُعتبر مجلس إدارة بنك مصر هو المسؤول عن وضع وتوحيد عملية صنع القرار بما يتماشى مع نظام إدارة المخاطر التشغيلية.

كما يقوم مجلس إدارة البنك بشكل دوري بمراجعة ومراقبة المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ويتلقى تقارير بشكل منتظم حول أي مخاطر محتملة، كما تم تعيين لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة بنك مصر لتقييم الإطار العام لإدارة المخاطر بحكمة وعلى أساس دوري.

وتتولى عدة إدارات مسئولية إدارة هيكل المخاطر في بنك مصر، بداية من المديرين التنفيذيين على مستوى مجلس الإدارة وحتى اللجان المختلفة ضمن اختصاص الإدارة التنفيذية، والتي تشمل اللجنة التنفيذية ولجنة الائتمان العليا وغيرهم من اللجان ذات الصلاحيات المختلفة.

علاوة على ذلك، يستجيب مركز مواجهة الكوارث التابع لبنك مصر بفعالية وبسرعة للحوادث الجدية المحتملة، بما في ذلك الكوارث الطبيعية والأعطال الفنية.

كما تعزز استراتيجية البنك اللوائح الخاصة برأس المال والقائمة على إدارة المخاطر، بما في ذلك اللوائح الصادرة عن البنك المركزي المصري ولجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، علاوة على ذلك، يعكس نهج البنك في إدارة أي تأثير سلبي على الظروف المناخية والبيئية والاجتماعية التزامه بمبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة في إطار مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI)، ويقدم بنك مصر إدارة فعالة وقوية للمخاطر لتعزيز استدامة الشركة.

ومع امتلاك محافظ متنوعة من الاستثمارات متعددة القطاعات، يجري بنك مصر تقييمًا متعمقًا لتحديد أي تأثير سلبي محتمل مرتبط ببرامج التمويل الخاصة به على المستويين الاجتماعي والبيئي، وكجزء من إدارة سلسلة التوريد الخاصة به، كما يفرض بنك مصر حظرًا صارمًا على المخاطر السلبية المحتملة لحقوق الإنسان.

وللتخفيف من انتشار جائحة فيروس كورونا، قدّم بنك مصر لموظفيه خيار العمل من المنزل، بالإضافة لإتاحة التدريب عبر الإنترنت، وفي وقت لاحق، قدم البنك خيار بيئة عمل هجينة، كجزء من خطته لضمان بيئة عمل آمنة، وكذلك للتخفيف من أي مخاطر اجتماعية وصحية محتملة.

تضمن استراتيجية بنك مصر لإدارة المخاطر نمو المحفظة إلى جانب جودة الأصول، واستعادة نظام البنك الأساسي بفاعلية نتيجة أي من الأحداث المحتملة، استجابةً لارتفاع مستويات عدم اليقين المالي العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، فإنها تخفف من المخاطر المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة المؤسسات، ويعزز بنك مصر منهج الشامل لإدارة المخاطر لضمان حماية البيانات، فضلًا عن الأعمال في التشغيل الآلي والرقمي لخدمات البنك.

تساهم الإدارة الفعالة للمخاطر بشكل كبير في زيادة كفاءة وفعالية نموذج الأعمال المستدام لبنك مصر. يتضمن نظام إدارة المخاطر في البنك أيضًا الدعم اللازم لقيم البنك وكذلك الامتثال للتعليمات الرقابية من خلال إنشاء والحفاظ على ضوابط المراجعة الداخلية الكافية وكذلك الأنظمة الفعالة للمراقبة الداخلية. كجزء لا يتجزأ من خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال في بنك مصر، فإن استراتيجية إدارة المخاطر أساسية للبنك من أجل ضمان كفاءة وفعالية الأداء ونموذج عمله. منذ عام ٢٠١٩، يطبق بنك مصر المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، ومواءمة قياس الأصول المالية مع نموذج عمل البنك، والتدفقات النقدية التعاقدية، والسيناريوهات الاقتصادية المستقبلية.

ولقد أتاح التطبيق الفعال للمعيار من تدعيم قدرة البنك على تقييم أثر المتغيرات الاقتصادية والائتمانية على نماذج الأعمال بالبنك، إدارة المحافظ المختلفة، إدارة رأس المال، وكذلك قياس كفاءة مستويات المخصصات الائتمانية في ظل السيناريوهات المختلفة، وبالتالي يمكن للبنك اتخاذ قرارات استراتيجية استشرافية للحد من المخاطر في حالة وجود ضغوط فعلية.

يقوم بنك مصر بإجراء فحص مستقل وتنوع للمخاطر، مما أدى إلى تخفيف قوي وفعال للمخاطر المتعلقة بتخصيص الاستثمارات عبر مختلف المحافظ، وعلى نطاق أوسع، يضمن بنك مصر التخفيف من المخاطر المحتملة المتعلقة بسلسلة التوريد الخاصة بها.

يجري بنك مصر عملية وضع إطار خاص بعمليات المشتريات على أساس المخاطر، وذلك لتقييم التأثيرات المحتملة للمصادر. وبأخذ التخطيط في الاعتبار عوامل أخرى غير المخاطر المتعلقة بالبلد والصناعة والسمعة، كما أنه يوضح أهمية المورد بالنسبة للبنك.

ومن ثم، فقد حدّد ما سبق بوضوح استراتيجية إدارة المخاطر، والتي تعد المفتاح للحفاظ على جودة أداء بنك مصر وزيادة الكفاءة التشغيلية وخلق تجربة عملاء مميّزة.

يراقب بنك مصر ويحدّد باستمرار المخاطر القائمة والناشئة، ويعمل على معالجة آثارها، وقد حدّد البنك 5 فئات رئيسية للمخاطر، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر التركيز ومخاطر السيولة.

في هذا الصدد، أطلق بنك مصر خطة التأهب للطوارئ في مواقع الأعمال وخطة الاستجابة الفعّالة، كما شكل البنك لجنة لإدارة الأزمات المحتملة وكيفية التعامل معها.

ينفذ بنك مصر بنجاح نظامًا مصرفيًا أساسيًا حديثًا واستراتيجية استشرافية لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى ذلك، يضع البنك نهجًا منظمًا لإدارة المخاطر، والذي يستلزم تحديدًا مستمرًا للمخاطر وتقييمها والتخفيف من آثارها ونتائجها وقياسها والعمل على الوقاية منها ومراقبتها والتأهب لها، مع الاستجابة السريعة للطوارئ والتعافي الفعّال.

نوع المخاطرة	تدابير التخفيف	الأدوات
مخاطر الائتمان	يضمن بنك مصر أن تمديد التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء يتم بجودة أصول عالية.	<ul style="list-style-type: none"> تحليل دقيق للحالات الائتمانية للشركات بما في ذلك تحليل نماذج الأعمال وكفاية التدفقات النقدية لضمان السداد السليم للتسهيلات طبقاً للشروط التعاقدية. تعد التغطية التأمينية للتسهيلات الائتمانية إحدى أدوات التخفيف من المخاطر التي تمكن البنك من إدارة المخاطر الأساسية حتى في خلال فترات الأزمات، بما في ذلك نموذج التسعير القائم على المخاطر، وإعادة هيكلة الديون، وما إلى ذلك من تمديد فترة السداد RoRWA. يقوم البنك بتقييم محافظ أدوات الدين بشكل دوري على مستوى المحفظة لكافة الأصول المالية للأفراد وكذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. يقوم البنك بشكل دوري بمراقبة الأصول المالية للعملاء لمراقبة مخاطر الائتمان بشكل فعّال، تتم مراجعة المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان ومراقبتها بشكل دوري من قبل إدارة المخاطر الائتمانية.
مخاطر السوق	يقوم بنك مصر بتقييم ومراقبة ديناميكيات السوق لتحديد التأثيرات الأساسية، كما يقوم البنك بتقييم مخاطر أسعار الفائدة من المنظور المحاسبي والاقتصادي وتقلبات السوق.	<ul style="list-style-type: none"> تدير لجنة الأصول والخصوم (ALCO) الأصول والخصوم لتسعير منتجات بنك مصر بشكل فعال بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية للسوق وعوامل الخطر. تراقب لجنة الأصول والخصوم (ALCO) أنشطة مخاطر السوق، بما في ذلك مخاطر أسعار الصرف ومخاطر معدل العائد ومخاطر الأسعار الأخرى.
مخاطر التشغيل	للمحافظة على المرونة التشغيلية يعمل بنك مصر بلا كلل لتحديد أي مخاطر محتملة، بما في ذلك على سبيل المثال لآ الحصر، الموارد البشرية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والامتثال ومخاطر الاستعانة بمصادر خارجية.	<ul style="list-style-type: none"> إدارة وتقييم الإطار العام لعمل إدارة المخاطر لبنك مصر بما في ذلك: <ul style="list-style-type: none"> - إدارة المخاطر التشغيلية. - عملية وضع إطار خاص بالعمليات. - قاعدة بيانات الخسائر الداخلية (ILD). - التقييم الذاتي للمراقبة على المخاطر (RCSA). - عملية تقييم المخاطر التشغيلية (ORAP). - مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs). - دورات توعية بشكل مستمر.
مخاطر التركيز	ينحاز بنك مصر لملف المخاطر الذي يحافظ على توازن التعرض عبر محافظه الاستثمارية، كما يراقب البنك مخاطر الأسعار على الأرباح أو رأس المال والنتيجة عن التغيرات في قيمة محافظ الأدوات المالية.	<ul style="list-style-type: none"> تقوم «اللجنة العليا للمخاطر» بتقييم السياسات والإجراءات لوضع الحدود القصوى للمخاطر وتركيزها. لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP).
مخاطر السيولة	يراقب بنك مصر كفاية رأس المال لتلبية المتطلبات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.	<ul style="list-style-type: none"> تقوم «اللجنة العليا للمخاطر» بإدارة وتقييم إطار عمل إدارة المخاطر العامة للبنك، بما في ذلك إدارة السيولة. اختبارات التحمل الخاص بالسيولة.



الخنجر الاحتفالي للملك أحمس الأول

حوالي 1000-1020 ق.م
الدولة الحديثة، (الأسرة الثامنة عشر)

كان هذا الخنجر، بشفرته المصنوعة من الذهب، احتفاليًا بحثًا. ويوجد حاليًا بمتحف الأقصر. على الرغم من اكتشافه في مقبرة الملكة إمح حتب، إلا أن شريط «المينا السوداء» في منتصف كل جانب من جوانب النصل يحمل اسم وألقاب الملك أحمس الأول، مما يوحي بأنه أعطاها إياها كهدية. لا يأخذ النقش سوى جزء من طول شريط المينا؛ أما الباقي فهو مزين بأشكال زخرفية دقيقة. على أحد الجانبين، يظهر أسد يطارد عجلًا، ويتبعه صف مكون من أربعة من الجراد ورأس حيوان. الجانب الآخر مزين بزخرفة نباتية برأس (ابن آوى) عند الطرف. (يتناقض الاستخدام الباهظ للذهب تمامًا مع شرائط المينا السوداء، وهي مزيج من الكبريت والنحاس والفضة والرصاص). يربط رأس الثور المصنوع بشكل بارز على كلا الجانبين النصل بقبضة من خشب الأرز، وهي كذلك مطعمة بإتقان باللاكتروم والأحجار شبه الكريمة. حلقة المقبض مزينة بشكل جميل بأربعة رؤوس نسائية.



سوار الملكة إتح حتب

حوالي ١0٢0-١00٠ ق م
الدولة الحديثة، (الأسرة الثامنة عشر)

يتكون هذا السوار الذهبي للملكة إتح حتب من نصفين دائريين، والفراغات بين الأشكال مطعمة باللزورد. تم تزيين أحد النصفين بمنظرين متماثلين يصوران معبود الأرض (جب)، وهو يرتدي التاج المزدوج، ويجلس على العرش، ويدها تحمي الملك أحمس الأول، الذي يركع أمامه. عاشت الملكة إتح حتب، حياة طويلة ورأت ابنها الملك أحمس الأول يهزم الهكسوس في الشمال، ويعيد توحيد مصر. السوار معروض في المتحف المصري.



قناع مومياء الملكة (تويا)

حوالي ١٣٩٠ - ١٣٥٢ ق.م
الدولة الحديثة، (الأسرة الثامنة عشر)

تم اكتشاف مومياء (تويا)، وهي ترتدي قناعًا مذهبًا مصنوعًا من الكرتوناج (خليط من الكتان والغراء والجص). بالإضافة إلى كونها الأم الملكية للزوجة الملكية العظيمة للملك أمنحتب الثالث (الملكة تي)، وهي الجدة الكبرى للملك توت عنخ آمون، حملت تويا أيضًا ألقاب كهنوتية. دفنت هي وزوجها يويا في وادي الملوك، وهو شرف نادر منحهما إياه الملك أمنحتب الثالث. وُضعت مومياء تويا في تابوتين على الشكل البشري، أحدهما داخل الآخر، وتم وضعهما داخل تابوت أكبر على شكل زلاجة. في الوسط، كان رأسها مغطى بقناع كارتوناج مدهل، جميل، ومرصع بمعجون زجاجي ملون. يتكون بياض عيني تويا من المرمر، وقزحية العين مصنوعة من عجينة زجاجية سوداء. تم تحسين ملامح وجهها، مما يحافظ على صورة مثالية وشابة لها من أجل وجود أبدي ومبارك في الحياة الآخرة. يمكن الاستمتاع بهذا القناع الجميل اليوم في المتحف المصري في القاهرة.



صندوق الحلي الخاص بالملكة (تويا)

حوالي ١٣٩٠ - ١٣٥٢ ق.م
الدولة الحديثة ، (الأسرة الثامنة عشر)

عندما تم اكتشاف مقبرة (يويو وتويا) في عام ١٩٠٥، كانت قد تعرضت بالفعل للسرقة أكثر من مرة، في العصور المصرية القديمة، لذا فقد فقدت أشياء ثمينة وسهلة الحمل مثل الحلي. لكن هذا الصندوق يعد كنز خاص في حد ذاته. تغطي قطع كبيرة جدًا من القيشاني لوحين من الغطاء، والألواح العلوية على الجوانب الأربعة للصندوق نفسه. من ناحية أخرى، كانت الألواح السفلية مغطاة بكتان ملون باللون الأحمر، بدلاً من القيشاني. تم تزيين جميع اللوحات بأشكال وكتابات هيروغليفية مُذهبة، تم نحت كل منها على حدة، ولصقها على الصندوق بهذه الدقة والعناية بالتركيب، الحرفية الرائعة لهذا الصندوق، إلى جانب حقيقة أنه يحمل اسمي أمحتب الثالث وزوجته الملكة تي- ولكن ليس اسم والديها (يويو وتويا) - تشير إلى أن الزوجين الملكيين قد منحهما إياهما كقربان، ربما خلال فترة ترتيبات الجنازة.



حلق يصور عليه الملك في هيئة شكل أبو الهول

حوالي ١٣٢٣-١٢٩٥ ق م
الدولة الحديثة، (الأسرة الثامنة عشر)

تم اكتشاف هذا القرط المصنوع من الذهب الخالص والمزخرف بشكل زخرفي لأبي الهول في مقبرة حورمحب بسقارة عام ١٩٧٧. كان حورمحب آخر ملوك الأسرة الثامنة عشر، ودفن في مقبرته الجميلة بوادي الملوك بالأقصر. لم يكن من أصل ملكي، وقبل توليه العرش، شغل منصب القائد العام في عهد توت عنخ آمون. بصفته عضوًا رفيع المستوى في المجتمع، وبطبيعة الحال غير مدرك لحقيقة أنه سيصبح ملكًا في يوم من الأيام، فقد بدأ في إعداد مقبرة رائعة لنفسه في مقبرة غير ملكية بسقارة. بعد أن ارتدى حورمحب تاج مصر العليا والسفلى، بدأ العمل في مقبرته الملكية بوادي الملوك، وأصبحت مقبرته في سقارة في النهاية مكان دفن زوجته الملكية العظيمة (موت نجمت).

على الرغم من أن هذه المقبرة قد تعرضت للسرقة في كل من العصور القديمة، وأوائل القرن التاسع عشر، إلا أن العديد من نقوشها ما زالت موجودة اليوم في المتاحف حول العالم. في ضوء ذلك، من حسن الحظ أن هذا القرط الرائع المصنوع من الذهب الخالص، نجا بطريقة ما. وصور عليه تمثال أبو الهول المزخرف الذي يرتدي التاج الأزرق في الوسط مفصل للغاية، ويظهر بوضوح الأسلوب الفني الشهير المميز لعهد إخناتون وتوت عنخ آمون. يحيط بأبي الهول حلقتان متحدتا المركز مزينتان بشارة. كانت الشارات الذهبية تنقش مع تلك الموجودة في عجينة الزجاج الأزرق، كما تظهر بعض الأمثلة القليلة الباقية. وبالمثل، تتناوب الحلقات الحبيبية حول المحيط الخارجي للحلق مع تلك الموجودة في عجينة الزجاج الأزرق. من المثير للدهشة أن إحدى النقوش الجدارية في مقبرة حورمحب في سقارة تُظهر أنه يكافأ من قبل الملك توت عنخ آمون، ومن بين مكافآته العديدة؛ الأقران التي تشبه إلى حد بعيد هذا القرط.



كرسي العرش لتوت عنخ آمون

حوالي ١٣٣٦-١٣٢٧ ق. م
الدولة الحديثة، (الأسرة الثامنة عشر)

يعد هذا العرش من أشهر القطع التي تم اكتشافها في مقبرة توت عنخ آمون، ويعكس هذا العرش عظمة ملك مصر. وهو منحوت من الخشب ومغطى بالذهب والفضة ومُطعم بالزجاج الملون والقيشاني والكالسيت والأحجار شبه الكريمة. يُظهر مسند الظهر مشهدًا للملك توت عنخ آمون تلمسه زوجته عنخ إس إن آمون. وهما في وضع يستحضر الأسلوب المألوف والطبيعي لوالده الملك إخناتون مع زوجته نفرتيتي. حيث يظهر قرص الشمس الذي يحوم فوق الزوجين الملكيين، والذي ينعكس بأشعته عليهما، وهذا هو المعبود آتون الذي عبده إخناتون. هناك أيضًا ثمة تفاصيل توضح أن هذا العرش يأتي من وقت مبكر من عهد إخناتون: فبدلاً من أن يكتب باسم «توت عنخ آمون»، تمت كتابة اسمه عدة مرات على أنه «توت عنخ آتون»، وهو أمر واضح من فترة حكم إخناتون المثير للجدل. يظهر أيضًا اسم (عنخ إس إن آمون) بالمثل مرة واحدة باسم (عنخ إس إن آتون).

تأخذ أرجل العرش شكل أرجل الأسد، وفي أعلى الأماميتين منهما، يوجد رأس رائع لهذا الحيوان في النتوء. تم ربط كل ساقين بواسطة رمز مصر العليا والسفلى الموحدة، حيث يظهر ورق البردي المتشابك مع اللوتس. ولسوء الحظ تم قطعها في العصور القديمة من قبل لصو القبور. تتميز مساند الأذرع بكوبرا مجنحة رائعة مصنوعة بطريقة مزخرفة ترتدي التاج المزدوج. يتميز الجزء الخلفي من المقعد بمشهد مع طيور في غابة وأربعة هيئات كوبرا مع أقراص شمسية.

الاستدامة التشغيلية

١٧٤	قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
١٧٦	قطاع التحول الرقمي
١٧٩	قطاع الأموال والمراسلين
١٨٢	قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر
١٨٨	قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية
١٩١	قطاع إئتمان الشركات والقروض المشتركة
١٩٥	قطاع الأسواق المالية والاستثمار
٢٠٤	قطاع التجزئة المصرفية



الفصل الرابع

الاستدامة التشغيلية

عكف بنك مصر على تنفيذ استراتيجية طموحة تهدف إلى الاستمرار في تحقيق النمو عبر دفع عجلة التحول الرقمي، وذلك بدعم من تنوع وإمكانيات ومهارات موظفي البنك على الرغم من التحديات.

كما تعمل قطاعات بنك مصر على مواكبة التطورات الجوهرية اتساقًا مع ثقافة الجودة الراسخة للبنك، حيث تعمل قطاعات البنك بشكل أساسي على مضاعفة جهودها الرامية إلى تعزيز التجربة المصرفية للعملاء ورسم مستقبل مستدام.



قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أثبت قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قيمته كقوة محركة للتغيير، وذلك من خلال تحقيق الدمج بين الاستدامة المؤسسية وتطبيق الابتكارات المصرفية، وبذلك اكتسب بنك مصر ميزة جوهرية من خلال تطبيق أحدث التقنيات الهادفة إلى تحقيق تجربة مميزة للعملاء.

رؤية عامة

بهدف الاستفادة من إمكانيات العصر الرقمي، تسارعت استجابة بنك مصر خلال تصاعد التحديات العالمية، حيث عمل البنك خلال عام ٢٠٢١ على زيادة نطاق استخدام البرمجيات الوسيطة ودعم ما يزيد عن ٣٠ نظام من بينها نظام الحوالات الفورية (IRS)، تطبيق (SME Express)، شبكة المدفوعات اللحظية (IPN) ومنصة E-Finance ومنصة الاستعلام الائتماني (I-Score)، كما أطلق القطاع أيضًا نظام الحوالات الفورية لإتاحة إمكانية الإرسال الفوري للحوالات من البنوك المراسلة، وذلك من خلال قنوات دفع متنوعة من بينها الدفع باستخدام الحساب المصرفي (الخصم المباشر)، والحوالات النقدية من خلال وكلاء الخدمات المالية و المحولين الذين يمثلون طرف ثالث 3rd party والمحافظ الإلكترونية والبطاقات مسبقة الدفع والبطاقات الائتمانية.

وكانت للإدارة الفعالة للأنظمة المصرفية القائمة على التكنولوجيا دور محوري في تقديم تجربة مصرفية رقمية فعليه، ولذلك أصدر القطاع نظام النموذج الإلكتروني لأتمتة عمليات تسجيل العملاء، وبذلك يتم إضافة الطابع الرقمي على عمليات تسجيل العملاء التي تتم داخل الفرع، ومن ضمنها إنشاء رقم تعريف للعميل للحصول على رقم حجز زيارة الفرع وإنشاء حساب وطلبات إصدار بطاقة الخصم المباشر والتسجيل في خدمة المحفظة الإلكترونية وخدمات الموبايل والانترنت البنكي، إلى جانب توفير الاشتراك بالخدمة الصوتية، ونظام التسجيل الإلكتروني المتصل بمنظومة السجل المدني لتسريع عملية تسجيل البيانات الخاصة بفتح الحساب إلكترونيًا وضمان دقة البيانات المدخلة، مما أسهم في التقليل من زمن عملية التسجيل التي يقوم بها العملاء داخل الفرع.

” نسعى نحو تقديم تجربة مصرفية رقمية حقيقية مناسبة للمستقبل، وملتزمون بصياغة مستقبل القطاع المصرفي بما يتسق مع تراث بنك مصر باعتباره من أوائل المؤسسات المطبقة للتطورات التقنية بالقطاع المصرفي.

رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



إبراهيم الشربيني

أبرز إنجازات القطاع لعام ٢٠٢١

وفي الفترة التي تم خلالها إعداد التقارير، عمل القطاع على ضمان كفاءة الأداء والتوسع بشكل كبير في تطبيق أحدث التقنيات المصرفية، من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية للبنك، وتحسين نشر تكنولوجيا واجهة برمجة التطبيقات (API)، وبناء بنية تحتية مصرفية مفتوحة قابلة للتطوير وموثوق بها، بالإضافة إلى تطوير التجربة الرقمية متعددة القنوات لضمان مستوي رضا العملاء خلال زيارة الفرع.

كما طور القطاع من تجربة الخدمة الذاتية للعملاء من خلال قنوات الذكاء الاصطناعي مثل خدمات Chatbot وأتمتة الأنظمة الآلية، بالإضافة إلى تطوير أنظمة دفع إلكتروني متكاملة وأنظمة قوية للتحقق من هوية العميل، من بينها خدمة Secure Code بنظام الأمان الثلاثي الأبعاد مفعّل لدى قاعدة كبيرة من التجار ضمن الدومين الخاص ببنك مصر.

وقد أسهم القطاع بشكل كبير في تحسين تجربة التزامن الفعلي لعملاء البنك، وذلك من خلال التطوير المستمر للعديد من نقاط الاتصال، والتي من بينها الانترنت البنكي والموبايل البنكي وخدمة القرض اللحظي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ونقاط البيع وخدمة رمز الاستجابة السريع وأتمتة القروض بالإضافة إلى برنامج الابتكار التشاركي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ونماذج التسجيل الإلكتروني وتعاملات سويفت وخدمة واتس اب للأعمال التجارية.

نجح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطلاق نظام رسائل نصية، والتي تتيح التواصل التفاعلي بين العملاء المستخدمين والجهات المستقبلية، كما أطلق البنك أيضًا نظام الرسائل النصية لإرسال الإشعارات اللحظية من خلال الرسائل النصية فور إجراء العميل لتسجيل الدخول أو لعمليات مصرفية عبر أي من القنوات المصرفية المتنوعة، كما قدم القطاع تقنية (RPA) لأتمتة العملية الروبوتية بهدف الحد من الأخطاء البشرية وتوفيرًا للوقت والموارد البشرية.

وفي إطار اتفاقية الشراكة بين بنك مصر والنيابة العامة المصرية، قام القطاع بإدارة خدمات الحسابات البنكية للقصر والأشخاص الفاقدين للأهلية القانونية، إلى جانب التعامل مع كافة الاستفسارات الموجهة بشأن جميع حسابات القصر وغير المؤهلين قانونًا، الأمر الذي الغي حاجة العملاء الي الذهاب في ثلاث زيارات إلى مقر النيابة العامة إلى جانب إجراء زيارتين لفرع البنك، بالإضافة إلى قدرة العملاء أيضًا علي تلقي أموالهم المستحقة في وقت سابق من الشهر، وبالتحديد في اليوم الرابع أو الخامس من الشهر، بدلا من استلامها في اليوم الـ٢٠ من الشهر.

كما تولى القطاع إطلاق نظام BM Teams لتسهيل التعاون بين الموظفين، ليتم أتمتة ١٥٠ مهمة متكررة فضلا عن المهام التي تتم تحت الطلب بما يوفر ٢٠٠,٠٠٠ ساعة عمل، كما تولى القطاع مهمة تفعيل تقنية (RPA) لأتمتة العملية الروبوتية في فروعه بالإمارات العربية المتحدة وإعداد خمسة مهام لتنفيذ عملية الأتمتة.

كما طور القطاع أفضل التقنيات وتطبيق بنية بيانات متقدمة متكاملة ومحدثة بنظام أمن سيبراني متطور، كما حقق القطاع الاستدامة لاستراتيجية التحول الرقمي المرن للخدمات المصرفية اتساقًا مع شهادة التوافق مع المعايير العالمية لتأمين بيانات بطاقات الدفع الإلكترونية PCI-DSS بإصدارها الأحدث 3.2.1 بالإضافة إلى إدارة منصات للتطبيقات الهجينة متعددة التقنيات.

قطاع التحول الرقمي

يستهدف قطاع التحول الرقمي تقديم أفضل تجربة مصرفية للعملاء وتقديم منتجات متطورة ورفع مستوى ربحية البنك، كما تدعم استراتيجية القطاع في تحقيق عدة أهداف رئيسية من بينها تقديم حلول رقمية متطورة لتجارب عملاء أفضل ودعم الشمول المالي.

رؤية عامة

يعمل بنك مصر على تأسيس منصات مصرفية رقمية آمنة ومتطورة وقابلة للتطوير، بما يتيح للعملاء إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، كما أن الاستراتيجية المتبعة تركز على تطبيق تكنولوجيا متطورة لتحسين مستوى مشاركة الأطراف المعنية وتقليل النفقات وزيادة معدل الربحية.

ويستهدف بنك مصر تحسين مستوى خدماته بهدف الحفاظ على نجاح طويل المدى والإسهام بفاعلية في تلبية متطلبات عملائه بفاعلية، وبما يعكس قيم واستراتيجيات بنك مصر والتزامه نحو تحقيق التنمية المستدامة والرخاء لمصر.

أبرز إنجازات القطاع لعام ٢٠٢١

أسس القطاع مكتب للتحول الرقمي على أربعة توجهات رئيسية: تحقيق التحول على مستوى الثقافة المؤسسية والفروع، وبناء القدرات وإنشاء Digital Factory.

وخلال مسيرة التحول الرقمي لبنك مصر، يمثل تحول الثقافة المؤسسية ركيزة أساسية وأداة شاملة، كما أن ذلك يمهد الطريق لتوحيد طابع الثقافة المؤسسية وتعزيز القيم والمبادئ بين جميع الموظفين، إلى جانب دعم استراتيجية قطاع التحول الرقمي وتسريع تطبيق أنظمة عمل جديدة.

كما يعزز بنك مصر منظومة العمل من خلال دعم أطر التعاون بين العديد من القطاعات وإتاحة التعليم المستمر، بهدف تحقيق الاتساق بين مستهدفات التحول الرقمي وقيم وسلوكيات الموظفين، كما أن تقييم مستوى الأداء والمكافآت وثيق الصلة أيضًا بأهداف الثقافة الرقمية للبنك.

” لدينا ثقة في أن التطور الرقمي في القطاع المصرفي هو بمثابة بوابة رائدة لعدد لا نهائي من الفرص، ونسعى لرفع مستوى رضا العملاء من خلال تقديم خدمة لحظية متميزة بمستوى لا يضاهى من الجودة من خلال منصات مناسبة ذات قنوات متنوعة.

رئيس قطاعي المنتجات المصرفية للشركات
والمؤسسات المالية والتحول الرقمي

شهاب زباد

Digital Factory بين مطوري البرامج ومتخصصي تكنولوجيا المعلومات ومديري المنتجات - Product owners والمحللين ومتخصصي البرمجيات scrum masters، في مكان واحد بهدف تطوير واختبار وتصميم وبرمجة تطبيقات ومنتجات جديدة سهلة الاستخدام.

أبرز المنتجات المصرفية للقطاع خدمات بنك مصر أونلاين

يمكن للأفراد والشركات الاستفادة من خدمات بنك مصر أونلاين لإجراء مجموعة متنوعة من التعاملات البنكية والمالية في ظل بيئة آمنة.

خدمات الانترنت والموبايل البنكي

خدمات الانترنت لقطاع التجزئة

طور بنك مصر منصاته الإلكترونية وخدمات الإنترنت والموبايل البنكي بهدف تقديم تجربة مصرفية أفضل لعملائه بقطاع التجزئة، بالإضافة إلى إتاحة واجهة سهلة الاستخدام في تطبيق خدمات الموبايل الجديد، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات المدفوعات/التحويلات أو في حال طلب إصدار/ حظر شيكات أو بطاقات أو حساب القروض، حيث يساعد البرنامج عملائه أيضًا في تسجيل حجز زيارات الفروع بدلاً من الانتظار في الفرع.

خدمات الانترنت البنكي للشركات

في إطار جهود بنك مصر لتقديم خدمات متميزة لعملائه، قام بنك مصر بإطلاق منصة الإنترنت البنكي للشركات BM Online Business بما يتيح للشركات إدارة حساباتهم وتعاملاتهم بأمان وسرعة.

كما يدعم بنك مصر الثقافة الرقمية التي تتسم بالمرونة والتي تحققت على نطاق واسع بهدف التواصل مع العملاء وغيرهم من الأطراف المرتبطة، حيث تمثل المعرفة الرقمية ركيزة أساسية لسياسة بنك مصر للشمول المالي، وتحديدًا ضمن فئات كبار السن والفئات المهمشة، ويحرص بنك مصر أيضًا على إتاحة الخدمات المصرفية الرقمية لكافة فئات الشعب بهدف تلبية احتياجاتهم المتنوعة.

وقد بدأ بنك مصر في إجراء التحول الرقمي لفروعه بهدف تحسين تجربة العملاء والخدمات القائمة على حل مشكلات العملاء وتحقيق الفاعلية التشغيلية من خلال ميكنة عمليات الفروع وتحويل العديد من المعاملات المالية وغير المالية لتتم من خلال نظام الخدمة الذاتية بما لا يتطلب وجود تدخل بشري.

كما أن عملاء الفرع يتمتعون بجولة تعريفية لإمكانيات الخدمات الذاتية المتاحة داخل الفرع التي يقدمها ممثلي خدمة العملاء، كما أن تسوية البطاقات الائتمانية وعمليات الإيداع بدون بطاقة ودفع فواتير المرافق العامة أصبحت متاحة من خلال ماكينات الدفع الإلكتروني الذكية، بالإضافة إلى إتاحة خدمة الفيديو كونفرنس في فروع بنك مصر المطورة، وبذلك يتم إتاحة إمكانية التواصل مع خبير استشاري.

كما يستهدف برنامج بناء القدرات تطوير مهارات تواكب مستوى العالمية، بهدف تنفيذ الخطة الطموحة التي وضعتها منصة Digital Factory، لذلك وفي ضوء ندرة المهارات التقنية، قام فريق القطاع بتأسيس أكاديمية قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية لجذب وتدريب أجيال قادمة من أصحاب المهارات الرقمية، ليتمكن فريق العمل بالقطاع من تنفيذ التحول الرقمي داخل الفروع على النحو المطلوب، وتحسين المهارات الأساسية لكافة الموظفين.

ونجح بنك مصر في تطوير Digital Factory، كواجهة رقمية تقدم إعادة تصور وتسهم في ابتكار خدمات مصرفية مبتكرة في مصر خلال السنوات المقبلة، وذلك في ضوء التعاون الوثيق بين قطاعات بنك مصر، حيث يجمع

خدمة بنك مصر إكسبريس

أطلق بنك مصر مؤخرًا خدمة قرض إكسبريس للمشروعات الصغيرة، ليُمثل أول قرض رقمي متكامل في مصر، حيث يتيح القرض للعملاء من أصحاب المشروعات الصغيرة تقديم طلب الحصول على التمويل من خلال الموقع الإلكتروني دون الحاجة إلى زيارة الفرع، وبذلك يعد قرض تمويل المشروعات الصغيرة الأسرع في مصر، حيث يمكن الحصول عليه في غضون 5 أيام عمل من تاريخ التقديم، كما تم إضافة قرض إكسبريس للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في وقت لاحق إلى محفظة الخدمات الإسلامية.

محفظة بنك مصر الإلكترونية

تتيح خدمة محفظة بنك مصر للمستخدمين إمكانية سحب وإيداع الأموال باستخدام الهواتف المحمولة، حيث تتيح الخدمة للعملاء إمكانية إجراء التحويلات النقدية بسرعة من محفظة إلكترونية لمحفظة أخرى، كما يمكن للعملاء استخدام خدمات فوري للمدفوعات، والتي تتضمن دفع الفواتير والإيداع عبر المحفظة والتبرعات وسداد فواتير المرور.

كما يمكن للعملاء استلام التحويلات الأجنبية وإتمام المشتريات لدى التجار المعتمدين، مع إمكانية إيداع الأموال بالمحفظة وذلك باستخدام بطاقات الخصم والبطاقات مسبقة الدفع، حيث يعد بنك مصر أول بنك يوفر لعملاء المحفظة الإلكترونية رمز الاستجابة السريعة للدفع الإلكتروني من خلال أنظمة نقاط البيع.

الجوائز

مجلة إنترناشونال انفستور

■ البنك الأكثر ابتكارًا - مصر

مجلة جلو بال براندز

■ أفضل علامة تجارية للخدمات المصرفية الرقمية - مصر

جوائز التميز الرقمي لأفضل المؤسسات المالية العربية

■ أفضل بنك في الابتكار الرقمي - مصر

■ التميز الرقمي في رفاهية العملاء - مصر

جوائز التميز من شركة IDC العالمية للأبحاث

■ جائزة الريادة في الابتكار الرقمي - مصر

مجلة وورلد بيزنس أوت لوك

■ أفضل بنك مقدم للقروض الرقمية الجديدة - مصر

مجلة ذا ديجيتال بانكر

■ أفضل بنك رقمي - مصر

قطاع الأموال والمراسلين

يتولى قطاع الأموال والمراسلين مسؤولية إدارة السيولة المالية باستخدام سبل مختلفة لتلبية الاحتياجات التمويلية لعملاء قطاعي التجزئة و ائتمان الشركات بالإضافة إلى استثمار فائض السيولة، وذلك بهدف رفع قيمة العائد وإدارة معدلات المخاطر، كما أن للقطاع دور مؤثر في تغطية إصدارات مزادات أدوات الدين الحكومي والحفاظ على حصة سوقية ضخمة في السوق الثانوي.

رؤية عامة

بالرغم من التحديات الخارجية، فقد تمكن البنك من تحقيق تقدم ملحوظ باستراتيجية القطاع لتحقيق المستهدفات وفق التوقيت الزمني المحدد، حيث قام بتحديث استراتيجية عام ٢٠١٩، ليتمكن من تحقيق الريادة في دعم الاقتصاد المصري وتمويل الدين العام في كلاً من الأسواق الرئيسية والثانوية إلى جانب التخفيف من حدة الآثار السلبية على الاقتصاد والناجمة عن هذه التحديات، بالإضافة إلى تقييم هذه الاستراتيجية في ضوء المستجدات الخاصة بتفشي الوباء، وعام آخر من الاضطراب العالمي بهدف التأكد من مواكبة الوضع الراهن ودعم القدرة على تحقيق الأهداف. كما قام البنك بالاستمرار في التركيز على حماية اهتمامات أصحاب المصلحة مع ضمان رفاهية الزملاء ودعم العملاء والمجتمع، كما نجح قطاع البنوك المراسلة في توسيع نطاق إدارة النقد المحلي لتسهيل فرص النمو على مستوى التواجد الدولي والحفاظ على أكثر من ١٠٠ حساب فوسترو بالبنوك الدولية.

نحن نمثل ركيزة التمويل المستدام، ونقوم بتيسير مدفوعات سلسلة وآمنة على المستوى الدولي، كما نحرص على إتاحة خدمات خزانة وخدمات مصرفية دولية موثوق بها في إطار منظور يتسم بالمرونة.

رئيس قطاع الأموال والمراسلين

مصطفى جمال

أبرز إنجازات عام ٢٠٢١

يدعم تواجد البنك الجغرافي خدمة عملائه والحفاظ على ازدهار التعاملات التجارية التي تتم من خلال شبكته الدولية، حيث ارتفعت شبكة البنوك المراسلة إلى ٣٦٧ بنك في ٥٩ بلد، إلى جانب تواجده في كلاً من إفريقيا والشرق الأوسط ممثلاً في ٤٥ سوق وشبكة تمتد إلى ١٨٣ فرع، إلى جانب تواجد البنك بإفريقيا، حيث يسعى البنك إلى توسيع نطاق تقديم خدماته في الصومال (مقديشو) وجيبوتي وكينيا (نيروبي) باعتبار ذلك جزءاً من الخطة التوسعية للبنك في شمال إفريقيا.

المركز المالي

وقد نجح قطاع البنوك المراسلة في رفع قيمة الحصة السوقية لخدمات اعتماد التصدير المعززة لتصل من نسبة ٧,٤٤٪ خلال السنة المالية ٢٠٢٠ إلى ١٤,٢٦٪ خلال العام المالي ٢٠٢١، كما سجل البنك ارتفاعًا في قيمة خطابات الضمان المعززة، لتصل من نسبة ١٠,٥٤٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠ إلى ١٣,١٨٪ خلال العام المالي ٢٠٢١، وذلك من خلال هيكل مرتكز على العملاء. كما يقوم القطاع بتيسير إجراءات الواردات، وتحديدًا صادرات السلع والخدمات الاستراتيجية لينجح في تغطية حصة نسبتها ٢٤,٦٤٪ خلال العام المالي ٢٠٢١.

وفي إطار استراتيجية البنك لتحقيق تنوع في هيكل التمويل بالعملات الأجنبية وإنشاء تحالفات وشراكات استراتيجية مع مؤسسات مالية دولية، تمكن بنك مصر من توفير تمويل بالعمل الصعبة بقيمة تبلغ ٣,٥٩ مليار دولار في عام ٢٠٢١، من ضمنها ١,٠٦ مليار دولار تم الحصول عليها من بنوك التنمية ومؤسسات متعددة الأطراف لتمويل الشركات التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تلبية متطلباتهم التمويلية وتعزيز التزاماتنا نحو التمويل المستدام وتنمية المشروعات الخضراء التي تحقق الاستفادة لكلاً من المجتمع والبيئة.

كما حقق بنك مصر تاريخ بارز على مدار مئة عام، بدعم النمو الاقتصادي والتنمية في مصر إلى جانب استراتيجية قائمة على الابتكار من منظور مستقبلي مبتكر، و التي مكنت بنك مصر وقطاع الخزانة من تحقيق سبق في الأسواق المالية العالمية التي تشهد تطورًا متسارعًا.

ومع اهتمام البنك المستمر، ورؤيته المبتكرة وتقديم خدمات مميزة وسلسلة لتنفيذ العمليات، يحرص البنك على تقديم الدعم لعملائه في تجنب العديد من المخاطر والاستفادة من الفرص في ظل عالم سريع التحول، كما يقدم حلول مبتكرة قائمة على خبرة ومعرفة متعمقة في العديد من الأسواق المالية، بما في ذلك أسواق استبدال العملة الأجنبية و أسواق النقد والدخل الثابت والأسواق المالية الأخرى.

وتستهدف محافظة الدخل الثابت التابعة لقطاع الخزانة الحفاظ على رأس المال ومعدل السيولة اليومية والحد الأقصى من العوائد، وبفضل المكانة السوقية المتميزة بسوق الدخل الثابت في مصر، استحوذ قطاع الخزانة بالبنك على نحو ١٢,٥٣٪ من إجمالي مزايدات الأوراق المالية الحكومية التي أعلنت عنها وزارة المالية المصرية خلال العام المالي ٢٠٢١.

ومن خلال تحقيق الاندماج بين القيم الأساسية للبنك ورؤية القطاع المصرفي المصري، حقق قطاع الخزانة في بنك مصر نجاحًا في إعادة هيكلة أدوات الدخل الثابت بالعملات الأجنبية وتنظيم هيكل الأعمال، كما حقق بنك مصر استقرارًا في محفظة سندات اليورو لتظل عند قيمة ١,١٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢١.

كما شهدت محفظة المنتجات المهيكلة استقرارًا خلال العام المالي ٢٠٢١ عند قيمة ١,٨٣ مليار دولار أمريكي، وقد بلغت قيمة محفظة أذون الخزانة بالعملات الأجنبية ١,٦٦٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢١.

ومن خلال جذب المزيد من المستثمرين بالخارج للاستثمار في الديون السيادية بالعملية المحلية من خلال منحهم خدمة مناسبة وقيمة سعرية منافسة، شهد بنك مصر نموًا كبيرًا في حجم التداول مع المستثمرين بالخارج على مدار عام ٢٠٢١ ليصل إلى ٤٨,٨٥ مليار دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

كما ارتفعت محفظة بنك مصر لتمويل التجارة الخارجية إلى ١٥,٦٩ مليار دولار أمريكي في ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة ب ١٠,١٦ مليار دولار أمريكي في ديسمبر ٢٠٢٠، كما وصلت قيمة خدمات استبدال العملة الأجنبية إلى ٥٨,٢١ مليار دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

كما استمر البنك في تحقيق التميز في خدمات تصدير الأوراق النقدية وتحسين الحصة السوقية، ليحقق البنك ارتفاعًا من ١,٤٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠، بمعدل نمو يصل إلى ٤٩,٦٥٪ على أساس سنوي وصولاً إلى ٢,٢ مليار دولار أمريكي في ديسمبر ٢٠٢١، وفي إطار السعي لتعزيز إدارة السيولة بالعملات الأجنبية وتحقيق المزيد من السيولة من خلال آلية اللاترينك بالدولار الأمريكي، قام البنك برفع قيمة حصته السوقية إلى ٤٥,٩٪ في عام ٢٠٢١.

أبرز نتائج

قطاع الأموال والمراسلين

نسبة الدخل الثابت إلى إجمالي الأصول

٢٩,٤٥%

أرباح رأس المال على محفظة الدخل الثابت

١١٤٤,٣ مليون جنيه مصري

حجم التداول المباع لمحفظة الدخل الثابت المحلي
(السوق الثانوي)

٥٤٩,٣١ مليار جنيه مصري

تمويلات الاستدامة والاستثمارات الخضراء لبنك مصر



الجوائز

مجلة ذا يوروبيان البريطانية

- أفضل بنك في إدارة الخزنة - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- أفضل بنك في إدارة السيولة - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- أفضل بنك في أدوات الدخل الثابت - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- أفضل بنك في استبدال العملات الأجنبية - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- أفضل بنك مقدم للسيولة في مجال استبدال العملات الأجنبية - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مجلة كوزموبوليتان ذا دايلي

- البنك الأكثر ابتكارًا في إدارة الخزنة - مصر

مجلة ذا جلوبال إيكونوميكس

- أفضل بنك في إدارة الخزنة وشبكة المراسلين - مصر

مجلة إنترناشيونال بيزنس

- البنك الأكثر ابتكارًا في خدمات الخزنة - مصر

ميا فاينانس

- أفضل بنك في خدمات إدارة الخزنة

قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر

تمتع بنك مصر بمكانة ريادية في تحسين إمكانية حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على التمويل بالإضافة إلى خيارات الحصول على حلول مبتكرة بهدف الاستفادة من مصادر التدفق النقدي، وهذا ما تحقق بالفعل من خلال تطوير مجموعة متنوعة من الحلول المصرفية المتخصصة، حيث يركز البنك اهتمامه على إطلاق المجال للإمكانيات الكامنة في قطاعات الأعمال التي لا تحصل على خدمات مصرفية أو لا تحظى بالقدر الكاف من هذه الخدمات.

نظرة عامة

يقدم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر مجموعة من الحلول التمويلية وفقاً للشريعة الإسلامية باعتباره جزءاً من دوره لدعم الاقتصاد المصري، ومن بين هذه المنتجات:

- برنامج المرابحة للتمويل متناهي الصغر بقيمة تصل إلى ٢٥٠,٠٠٠ جنيه
- برنامج المرابحة لتمويل المشروعات الصغيرة بقيمة تصل إلى ٨ مليون جنيه
- برنامج المرابحة لتمويل رأس المال العامل للشركات والمصانع بقيمة تصل إلى ١٥ مليون جنيه
- برنامج المرابحة بقيمة تصل إلى ٢٠ مليون جنيه لتمويل شراء المعدات والآلات الطبية والصناعية وتمويلات المدارس الخاصة والجامعات والنقل الجماعي للأنشطة التجارية.

وبهدف الوصول بفاعلية لأكبر قطاع من الأنشطة التي لا تحظى على القدر الكافي من خدمات التمويل، فقد تبني بنك مصر استراتيجية تتسم بالمرونة لتحقيق مستوى متطور من الشمول المالي، حيث تستهدف استراتيجية القطاع دفع التقدم في مجالات الاقتصاد الجزئي من خلال تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة في تحقيق أهدافهم، كما أن الاستراتيجية تسهم بشكل فعال في تحقيق الهدف الوطني بشأن دمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الاقتصاد الرسمي بما يسهم في زيادة فرص العمل وكذلك إمكانيات التوظيف.

كما يدعم بنك مصر تمويل المشروعات الخضراء في قطاعات الطاقة الشمسية وإدارة موارد المياه، وتقليل حجم المخلفات بهدف توطيد استجابة طويلة الأمد تتسم بالمرونة وتحقيق قدر أكبر من المساواة في مجابهة مخاطر المناخ المتزايدة وفي الوقت نفسه تعزيز التنمية الاقتصادية.

«نحن نقود تغييراً مجدياً في مجال الإقراض الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما نعمل على تهيئة بيئة عمل مستدامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال من خلال ما نقدمه من الخدمات المصرفية المعدة خصيصاً لهذا القطاع لما له من دور محوري لدفع عجلة تنمية الاقتصاد الوطني»

رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر

د. محمد العنبري

لذلك، ينبغي على العملاء الحصول على تصريح رسمي من بنك مصر، الأمر الذي يتطلب تنفيذ إجراءات تقييم الأثر البيئي للمشروعات من خلال جهاز الشئون المصرية في مصر، وذلك بموجب القانون رقم ٤ لعام ١٩٩٤.

كما ركز البنك على تلبية متطلبات السيولة الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشهد تباطؤ في مستوى النمو أو تواجه مشكلة تأخر سداد المدفوعات أو احتياج أكبر للإمكانات المطلوبة في أعقاب التغيير الهائل في مستوى الطلب، الأمر الذي تسبب فيه تفشي وباء كوفيد ١٩ خلال العام المالي ٢٠٢١.

أبرز إنجازات القطاع لعام ٢٠٢١

قبل انتهاء المهلة المحددة في ديسمبر ٢٠٢٠ من البنك المركزي المصري، ارتفعت قيمة الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمثل نسبة ٢٨,١٩٪ من إجمالي قيمة محفظة الإقراض، كما سجل بنك مصر هذا الارتفاع من خلال تنفيذ تحديثات وتطويرات على مستوى العمليات إلى جانب تطبيق اللامركزية في إصدار القروض وكذلك تحديد المتطلبات اللازمة لضمان تحقيق درجة تصنيف ائتماني جيدة لتفادي التعثر في السداد، ليصل إجمالي عدد عملاء قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ١٨٠,٣٩٣ في ديسمبر ٢٠٢١.

كما قام بنك مصر بتمويل ما يقارب من ٤٦,٦١٣ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يقودها السيدات، بما يمثل ٢٦٪ من إجمالي قاعدة عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى قيام مراكز خدمات تطوير الأعمال بتقديم ١٥,٦٢٣ خدمة غير مالية إلى ٧,٨٩٤ عميل، مع النجاح في تقديم الدعم إلى ٩٤٤ عميل للحصول على حلول مالية بقيمة ٧٨١ مليون جنيه.

وبهدف تنفيذ العمل المناخي، قام بنك مصر بتمويل ١٢ مشروع متوسط بمجال الحد من التلوث، إدارة إهدار المياه وإنتاج الطاقة المتجددة، كما مول البنك أيضًا ٨ مشروعات إنتاج الطاقة الشمسية بتمويل متوسط الحجم إلى جانب مشروع آخر بمجال الحد من التلوث، فضلًا عن تسهيل حصول الشركات صغيرة الحجم على تمويلات لدعم تحولها لإستخدام الغاز الطبيعي باعتباره خيار مستدام.

وقد شارك القطاع في تقديم تسهيلات تمويلية متوافقة مع الشريعة

الإسلامية بقيمة ٥,٢ مليار جنيه لخدمة قطاعات متنوعة من بينها المقاولات وصناعة الأقمشة والأغذية بحصة تمويلية بلغت قيمتها قرابة ٢,٨ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢١، وذلك مقارنة بحصة بلغت ١,٥ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٠، محققة إرتفاعًا بقيمة ١,٣ مليار جنيه ومعدل نمو بنسبة تقرب إلى ٨٧٪.

ويعمل القطاع على منح العديد من التسهيلات التمويلية وفقًا للشريعة الإسلامية مقدمة لقطاعات متنوعة من بينها المقاولات والأغذية، البتروكيماويات، المنسوجات والسيارات والصلب وغيرها من القطاعات، كما يمتلك البنك خطط واسعة لاجتذاب عملاء جدد، وإجراء عمليات التمويل، ودعم قطاعات متنوعة بالاقتصاد المصري.

تنمية مهارات الموظفين

بهدف تقديم قدر أكبر من الدعم لقاعدة عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتنامية، قام البنك بتوسيع نطاق المراكز التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى ٨٤٤ مركز، بالإضافة إلى حصول موظفي بنك مصر على ٣٢,٨٠ ساعة تدريبية بهدف تحسين إمكاناتهم ومهاراتهم لتقديم مستوى خدمة أفضل.

أبرز المنتجات المصرفية للقطاع

إطلاق منتجات مصرفية جديدة

أطلق بنك مصر خدمة القرض اللحظي للشركات متناهية الصغر، بما يتيح للعملاء إمكانية الحصول على قروض خلال يومين عمل من تاريخ تقديم طلب الحصول عليه، حيث يقوم المسئول المختص بمنح القرض بزيارة العميل للتعرف على طبيعة الأنشطة التي يقوم بها ورفع الملفات المطلوبة على نظام البنك باستخدام التابلت، بما يسهم في توفير الوقت والجهد لكلا الطرفين، كما أطلق بنك مصر خدمة قرض أكسبريس للمشروعات الصغيرة، ليكون بذلك أول منتج مصرفي رقمي متكامل، والذي ساهم في تقديم الدعم إلى ١٥,٠٠٣ عميل بتمويلات تصل إجمالي قيمتها إلى ١٥,٥٤٨ مليار جنيه، بالإضافة إلى منح قروض بإجمالي ١٦,٦١٨ مليار جنيه إلى ١٣٧,٨٠٤ عميل تحت مظلة برنامج مشروعك في ديسمبر ٢٠٢١.

أبرز الاتفاقيات

أبرم بنك مصر تعاقدات مع شركة ضمان مخاطر الائتمان ش.م.م بهدف تغطية المخاطر الائتمانية للعام المالي ٢٠٢١، ومواجهة مخاطر العجز عن السداد التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، كما وقع بنك مصر اتفاقية مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للحد من تبعيات وباء كوفيد ١٩، وذلك من خلال توسيع نطاق تمويل متناهي الصغر بقيمة ١٠٠ مليون جنيه، حيث سيتم إتاحة كافة التمويلات إلى السيدات.

جدير بالذكر أن إجمالي قيمة العقود التي تم توقيعها بين بنك مصر وجهاز تنمية المشروعات منذ عام ٢٠١١، حتى اليوم وصلت قيمتها قرابة ٢,٤ مليار جنيه، موجهة إلى ١٥٠,٠٠٠ مشروع متناهي الصغر بقيمة ٣ مليار جنيه، وخلال العام المالي ٢٠٢١، وقع بنك مصر تعاقد مع جهاز تنمية المشروعات بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة من خلال برامج تمويلية مع التركيز على القرى المدرجة ضمن المبادرة الرئاسية «حياة كريمة».

الوضع المالي

يركز القطاع باستمرار على أهمية تخصيص الموارد المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاعات ذات أهمية اقتصادية، وذلك في إطار الجهود الملموسة للاستفادة المثلى من الموارد المتاحة في مختلف المحافظات المصرية.

وقد تجاوزت قيمة محفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المباشرة والغير المباشرة، متضمنة النمطي والإسلامي) إجمالي المستهدف لها، وقد سجلت نحو ٦٠,٢ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢١، مقارنة بـ ٤٧,٨ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٠، بزيادة بنحو ١٢,٤ مليار جنيه، ومعدل نمو ٢٥,٩٪.

ومن ضمن جهود التعاون لدعم التنمية المستدامة، يركز القطاع أيضًا على توسيع نطاق جهود البنك في مجال العمل المناخي، إلى جانب تمكين الشباب والسيدات، حيث خصص بنك مصر خلال العام المالي ٢٠٢١، تمويلات بقيمة ٤٧,٦٠٤,٤٠٩,٣٨٠ جنيه لتمويل ١,٧٩٣ مشروع متوسط في مختلف المحافظات، كما يدعم القطاع التوجه لاستخدام الطاقة البديلة في قطاعات ذات أهمية اقتصادية في ١١ محافظة، إلى جانب تخصيص تمويلات بقيمة إجمالية قدرها ٢,٠٢٠,٣٨٥,٠٠٠ جنيه للمشروعات المتوسطة العاملة بالقطاع الزراعي.

واعتبارًا من العام المالي ٢٠٢١، قدم القطاع تمويلات بقيمة ٤٦,٢٢٤,٥٨٥,١٠٠ جنيه إلى ١,٧١٧ مشروع متوسط صديق للبيئة في مختلف المحافظات، ومن ضمن هذه المشروعات ٣١٩ مشروع لإعادة التدوير تصل قيمتها إلى ٥,٧٠١,٥٣٦,٠٠٠ جنيه.

وفيما يتعلق بمجال تمكين المرأة، يتم تقديم الدعم المادي للمشروعات التي تحظى بنسبة تمثيل فعالة للمرأة في مجالس إدارتها والمشاركة في ملكيتها، كما يركز القطاع أيضًا على تعزيز منظومة ريادة الأعمال في قطاع الطاقة البديلة وتحديداً في صعيد مصر، لذلك قام القطاع بتقديم ١٨١ تمويل متناهي الصغر بقيمة قدرها ١٩,١٥٣,٠٢٩ جنيه لشركات النفط والغاز والبتروكيماويات، كما يعمل القطاع على النهوض بالأثر البيئي الإيجابي الذي حققه بنك مصر في مجال البيئة على مستوى جميع المحافظات، حيث قدم القطاع ١٢٦,٢٧٦ تمويل متناهي الصغر بقيمة قدرها ١٠,٩٦٥,٥٠٧,٧٤٧ جنيه لمشروعات ذات أهمية محورية في قطاعات متنوعة، من ضمنها ٩,٠٥٤ مشروع متناهي الصغر لإعادة التدوير في مجالات متعددة بقيمة قدرها ٨٢٩,١٨١,٨٠٤ جنيه.

الجوائز

مجلة ذا جلوبال إيكونوميكس

■ أفضل بنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مصر

مجلة كوزموبوليتان ذا دايلي

■ أفضل بنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مصر

مجلة وورلد بيزنس أوت لوك

■ أفضل بنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مصر

■ أفضل بنك مقدم للقروض الرقمية الجديدة - مصر

■ أفضل بنك للمعاملات المصرفية الإسلامية - مصر

مجلة انترناشونال فاينانس

■ البنك الأكثر ابتكارًا في مجال الخدمات الصغيرة والمتوسطة - مصر

مجلة آسيا موني «يوروموني»

■ أفضل بنك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مصر

جوائز وورلد فاينانس للبنوك

■ أفضل بنك - مصر

ميا فاينانس

■ أفضل بنك للمعاملات المصرفية الإسلامية - مصر

أبرز نتائج

قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر

١٨٠,٣٩٣ قاعدة عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٦٠,٢ محفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

مليار جنيه القروض المباشرة والغير مباشرة (نمطي وإسلامي)

٢٥,٩٪ معدل نمو المحفظة

٨٤٤ مراكز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

مراكز خدمات تطوير الأعمال

٧,٨٩٤ إلى ١٥,٦٢٣

عميل خدمة غير مالية

برنامج مشروعك

١٣٧,٨٠٤ إلى ١٦,٦١٨

عميل قروض بقيمة

١,٧١٧ مشروعات متوسطة الحجم صديقة للبيئة

١١ تسهيلات تمويلية لمشروعات الطاقة البديلة تغطي

محافظه

إجمالي التمويلات متناهية الصغر

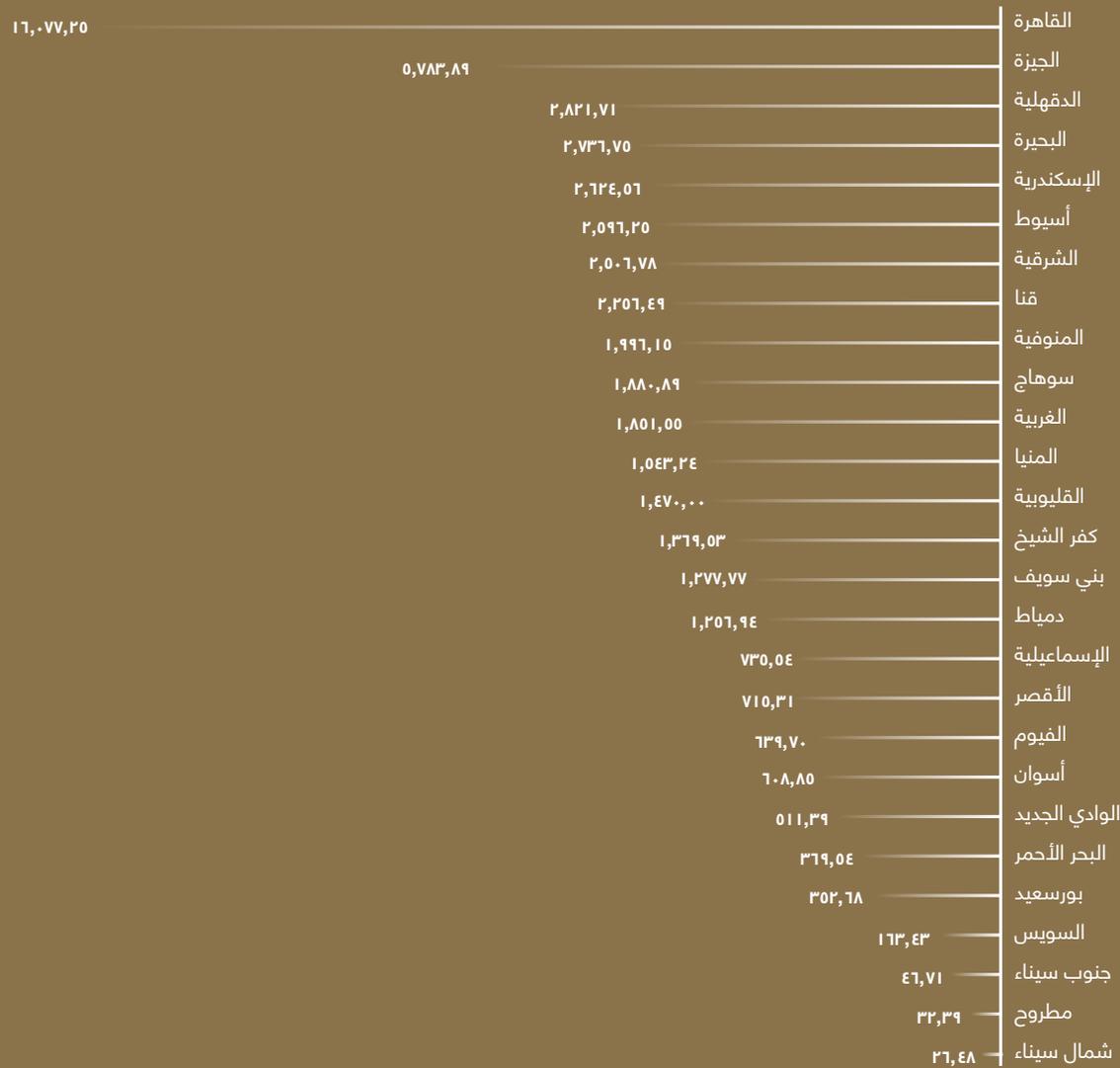
١٢٦,٤٥٧ تمويل بقيمة ١١ مليار جنيه

١٣٪ نسبة المشروعات التي تديرها سيدات

أبرز ملامح الأداء

محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكل محافظة- ديسمبر ٢٠٢١

القيمة مقدرة بمليون جنيه



المشروعات متناهية الصغر حسب النوع الاجتماعي



المشروعات الصغيرة حسب النوع الاجتماعي



قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية

تشهد المعاملات المصرفية العالمية إهتمامًا متزايدًا باعتبارها الطريق الأمثل لإطلاق المجال لكافة الإمكانيات المتاحة في المنظومة العالمية للتمويل التجاري، حيث يقدر قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية قيمة تحقيق التميز النقدي لعملائه الاستراتيجيين بالقطاع المؤسسي، كما يقدم القطاع مجموعة من خدمات التمويل التجاري ذات جودة عالية وذلك من خلال الأدوات المالية الفعالة، والمتمثل أبرزها في التحصيلات المستندية وخطابات الضمان. كما يقوم القطاع بتسهيل عملية إدارة رأس المال المتداول من خلال خدمات الخزنة، حيث تتمتع خدمات أمناء الاستثمار بأهمية كبرى في تعزيز التدفقات التجارية والاستثمارية دوليًا وتقليل احتمالية التعرض للمخاطر، كما أن خدمات حساب الضمان توفر خيارات آمنة معدة خصيصًا لتناسب العملاء فيما يتعلق بإجراء المعاملات المصرفية وتوجيه التدفقات النقدية، حيث يتم إتاحة الخدمات التي يقدمها القطاع في ٢٨٤ فرع ومركزين لخدمات الشركات والمؤسسات المالية بهدف خدمة العملاء بالمناطق النائية في مصر.

نظرة عامة

نحن نعتمد على تحول قائم على التقنيات التكنولوجية لتقديم أفضل تجربة مصرفية عالمية للعملاء مع تعزيز مستوى سيولة النقد الأجنبي والتمويل التجاري الدولي.

رئيس قطاع المنتجات المصرفية للشركات والتحول الرقمي

شهاب زباد

يعمل القطاع بشكل دائم على التطوير المستمر لتوفير حلول متكاملة وداعمة لواجهات برمجة التطبيقات، وذلك وفقًا لرؤى قائمة على البيانات بهدف تقديم خدمات آمنة وموثوق بها لإدارة السيولة المالية من خلال ميكنة العمليات، حيث تقدم الحلول التي يطرحها القطاع تحليلًا لحظيًا عن المركز النقدي بما يتيح للعملاء ضخ أموالهم في العديد من جهات الاستثمار الدولية، كما يعمل القطاع على ضمان زيادة مستوى الكفاءة وتعظيم فرص تحقيق التوسع من خلال تحديث نظام التشغيل والاستثمار في تطوير مهارات العاملين، كما أن أكاديمية قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية تقدم برامج تدريبية متخصصة لتطوير مهارات الموظفين.

أبرز إنجازات عام ٢٠٢١

يعتبر التحول الرقمي للقطاع المصرفي أمر هام لتعزيز المكانة السوقية لعملاء القطاع، لذلك قام القطاع بدمج النظام المحاسبي ERP لتوسيع نطاق عملياته وتحسين مستوى تقديم الخدمة، حيث يتيح القطاع من خلال تطبيق أحدث التقنيات الرقمية تقديم خدمات قابلة للتطوير بما يسهم في تحقيق النمو التجاري للعملاء.

أبرز المنتجات المصرفية

يتولى القطاع مسؤولية دعم المؤسسات والعملاء من خلال رفع معدلات السيولة لتمويل العمليات التجارية بالخارج وتحسين معدلات رأس المال العامل، مع التركيز بشكل كبير على المخاطر، كما يقدم القطاع مجموعة شاملة من الخدمات المتكاملة التي تتضمن إدارة السيولة المالية وخدمات حساب الضمان البنكي وخدمات الخزانة اللحظية وخدمات التمويل التجاري وخدمات حفظ الأوراق المالية والأصول.

وفيما يتعلق بإدارة السيولة المالية، يمكن للعملاء الدخول على حساباتهم المصرفية على مدار ٢٤ ساعة طيلة أيام الأسبوع ومتابعة الوضع النقدي من خلال خدمات الإنترنت البنكي للشركات، كما يمكنهم الاستفادة من تحقيق أفضل عائد على تمويلاتهم من خلال حسابات بنكية مختلفة، من بينها الحسابات الجارية والحسابات الجارية ذات العائد، كما يقوم القطاع بتمويل الاستثمارات العقارية من خلال خدمات متطورة لحساب الضمان.

كما يتولى القطاع مسؤولية حفظ سندات العملاء إلى جانب تقديم خدمات الوصاية وخدمات التوريق والمقاصة والتسوية، فضلاً عن تطبيق نظام الكود الموحد للبورصة المصرية وخدمات وكلاء الضرائب المستقطعة.

هذا إلى جانب خدمات متميزة للتمويل التجاري، حيث يقوم القطاع أيضاً بتسهيل إجراء التحويلات الخارجية من خلال تغطية خدمات تداول العملات الأجنبية (الفوركس)، إلى جانب تقديم حلول تمويلية لعمليات التصدير وحلول الدفع الإلكتروني للخدمات الحكومية.

وختاماً، يقدم القطاع تقارير خاصة وتحليلات واقعية واستشارات خاصة بالعمليات المؤسسية لدعم نمو الأنشطة التجارية للعملاء الاستراتيجيين بقطاع الشركات.

المركز المالي

سجلت المدفوعات الرقمية معدلات نمو بنسبة ١٤١٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كما ارتفعت المدفوعات الإلكترونية للخدمات الحكومية بنسبة ٢٧٣٪ في ديسمبر ٢٠٢١، مقارنة بعدد الحركات المحققة خلال الفترة المقابلة من العام المالي ٢٠٢٠، كما أسهم القطاع بشكل كبير في تعزيز خدمات التمويل التجاري ورأس المال العامل، ليحقق ارتفاعاً على صعيد معدلات الواردات والصادرات بنسب تصل إلى ٤٠٪ و ٦١٪ على التوالي.

وساهمت الجهود المشار إليها في زيادة عدد القنوات الرقمية لإجراء التحويلات على المستوى المحلي، والتي ارتفع معدلها بنسبة ٩٧٪ مقارنة بنسبة ٣٪ للتحويلات من خلال الفروع، كما وصلت قيمة المدفوعات الرقمية في عام ٢٠٢١ إلى ٤٩٠ مليار جنيه بإجمالي ٧ مليون معاملة بنكية.

الجوائز

مجلة كوزموبوليتان ذا دايلي

■ أفضل بنك في خدمات المعاملات المصرفية - مصر

مجلة جلوبال بيزنس أوت لوك

■ البنك الأكثر ابتكارًا في إدارة النقد - مصر

مجلة جلوبال بانكينج أند فاينانس ريفيو

■ البنك الأسرع نموًا في إدارة النقد - مصر

■ البنك الأسرع نموًا في تمويل التجارة - مصر

استقصاء إدارة النقد لمجلة «يوروموني»

■ التصنيف الأول كرائد للسوق - مصر

■ التصنيف الأول كأفضل مقدم للخدمة - إفريقيا

■ التصنيف الأول كأفضل مقدم للخدمة - مصر

■ التصنيف الأول كأفضل مقدم لخدمات الاستشارة - إفريقيا

■ التصنيف الأول كأفضل مقدم لخدمات التمويل - إفريقيا

■ التصنيف الأول كأفضل مقدم للخدمة السوقية - إفريقيا

■ التصنيف الأول كأفضل مقدم لخدمة المنتجات - إفريقيا

استقصاء عن فئة التمويل التجاري من مجلة «يوروموني»

■ التصنيف الأول كرائد للسوق المصرية

■ التصنيف الأول كأفضل مقدم للخدمة - إفريقيا

■ التصنيف الأول كأفضل مقدم للخدمة - مصر

■ التصنيف الأول كأفضل مقدم لخدمات الاستشارة - إفريقيا

■ التصنيف الأول كأفضل مقدم لخدمات التمويل - إفريقيا

■ التصنيف الأول كأفضل مقدم للخدمة السوقية - إفريقيا

■ التصنيف الأول كأفضل مقدم لخدمة المنتجات - إفريقيا

أبرز نتائج القطاع

إجمالي المدفوعات الرقمية

٤٩٠ مليار جنيه

إجمالي عدد المعاملات البنكية

٧ مليون

قطاع إئتمان الشركات والقروض المشتركة

منذ تأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠، أصبح البنك ركيزة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في مصر، لما له من دور هام في تنفيذ الإجراءات الخاصة بالإصلاحات الهيكلية بالاقتصاد القومي بما دعم دوره كأحد أركان الاقتصاد الاستراتيجية الراسخة والأكثر جذبًا على مستوى القارة الإفريقية ومنطقة الشرق الأوسط.

نظرة عامة

يقدم قطاع ائتمان الشركات مجموعة متنوعة من الحلول التمويلية لتلبي كافة احتياجات عملاء البنك سواء لشركات القطاع الخاص أو قطاع الأعمال العام والشركات المحلية أو متعددة الجنسيات. وخلال العام المالي ٢٠٢١، أظهر القطاع كفاءته في تخطي التحديات التي أثرت على الاقتصاد القومي بصفة عامة وآثار وباء كورونا بصفة خاصة، ليحقق معدل نمو استثنائي في محفظة ائتمان الشركات وفقًا لمعايير راسخة لمخاطر الائتمان..

كما حقق بنك مصر مكانة ريادية في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث يعد أول بنك حكومي يؤسس فروع للمعاملات البنكية الإسلامية المعروفة بإسم «كنانة» والتي تم تأسيسها من خلال هيئة شرعية من علماء الأزهر ودار الإفتاء والبحوث الإسلامية، وتقدم فروع بنك مصر الإسلامية مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية وفقًا للشريعة الإسلامية والأنشطة التجارية التي تتم وفقًا لمنظور استباقي للحد من أي مخاطر محتملة.

وخلال العام المالي ٢٠٢١، أظهر القطاع كفاءته في تخطي التحديات التي أثرت على الاقتصاد الكلي وآثار وباء كورونا، ليحقق معدل نمو استثنائي في محفظة الائتمان وفقًا لمعايير راسخة لمخاطر الائتمان.

هدفنا الرئيسي هو وضع متطلبات العملاء كركيزة أساسية لعمل القطاع، وبذلك أصبحنا الشريك الأمثل لعملائنا من خلال تبني استراتيجية تتميز بالمرونة لتحقيق التحول المستمر نحو مستقبل مستدام.

رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض
المشركة

محمد خيرت

التمويل لتحقيق مستقبل أفضل

يقدم بنك مصر مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتكاملة للشركات بجودة استثنائية، بهدف الوفاء بمتطلبات العملاء المتنوعة، والتي تتضمن تمويل رأس المال العامل وتنفيذ متطلبات الخطط التوسعية للشركات وتمويل المشروعات الكبرى.

ويعمل بنك مصر على تقديم خدمات شاملة ومتكاملة من أجل ترتيب وتمويل المشاريع الاستراتيجية الكبرى، كما يقوم بنك مصر بدور فعال لتعزيز التحول الرقمي في عالم تمويلي رقمي متسارع الخطى، وبذلك، يمكن لعملاء قطاع الشركات الحصول على العديد من المنتجات والخدمات البنكية الرقمية لضمان أعلى مستوى من الأمان وتسهيل العمليات اليومية وتقليل عدد زيارات الفروع.

حلول تمويلية مبتكرة

يركز القطاع أيضًا على توفير حلول مبتكرة لمساعدة العملاء على توفير كافة احتياجاتهم الائتمانية بسلاسة وأمان وتحديداً في أعقاب الآثار الناجمة عن تفشي وباء كورونا، كما يركز القطاع على تقديم أفضل خدمة مصرفية رقمية من خلال تدعيم مستوى الحلول الرقمية وشبكة الفروع العريضة، وكذلك الشراكات الاستراتيجية التي يعقدها بنك مصر.

وتتيح مثل هذه المبادرات لعملاء قطاع الشركات استكمال معاملاتهم المصرفية بكل سلاسة وأمان إلى جانب الاستفادة من أحدث المنتجات والخدمات الرقمية بهدف تلبية وتسهيل كافة متطلبات العملاء.

ومن خلال الاستراتيجية القائمة على تحقيق الاستفادة من إمكانات الشباب، يقدم بنك مصر أفضل البرامج التدريبية وبالأخص أكاديمية الائتمان المتخصصة التي تُقدم وفقاً لأعلى المعايير الأكاديمية لمحلي الائتمان الجدد، حيث قام البنك أيضًا بإتمام ٨ أكاديميات للائتمان، ولا يزال يتابع في تقديمه لبرامج تدريب تنفيذية لفريق العمل بالقطاع وفقاً لكافة مستويات المسار الوظيفي.

الاستراتيجية المستدامة

يستهدف القطاع تحقيق تطوير كبير في مجال توفير التمويل المستدام لقاعدة عملائه، حيث يستهدف البنك دعم عملائه ودمجهم لمعايير الاستدامة البيئية والمجتمعية والمؤسسية في منظومة العمليات المؤسسية الخاصة بهم، حيث يثق البنك أن التمويل المستدام يتيح آفاق نمو اقتصادي وتنمية مجتمعية واعدة على المدى الطويل.

كما يطبق القطاع معايير التمويل المستدام من خلال عملية منح الموافقة الائتمانية، وكذلك يمثل إتاحة التمويل الأخضر جزء من استراتيجية بنك مصر المستدامة، باعتبار أن التزام البنك بالعمل المناخي له أهمية قصوى.

وقد وجه بنك مصر العديد من العمليات التمويلية بدايةً من مشروعات الطاقة المتجددة وصولاً إلى برامج تحقيق كفاءة الطاقة بهدف محاربة التغير المناخي وخدمة المجتمع، كما يجري بنك مصر تدقيق بيئي للمشروعات التي يتم تمويلها بهدف التأكد من مستوى التزامها بقواعد وزارة البيئة، كما يمول البنك المشروعات التي تستهدف مواجهة ندرة الموارد لتحقيق تطور مستدام يتسم بالشمول للاقتصادي.

أبرز برامج التمويل المستدامة

كرم سولار

تأسست شركة كرم سولار عام ٢٠١١، وهي من أوائل شركات القطاع الخاص في مصر والمرخص لها بتوزيع الكهرباء المتولدة من الطاقة الشمسية وتوفير حلول للطاقة بالأمكان النائية، وذلك من خلال إنشاء محطات طاقة شمسية غير مربوطة بالشبكة القومية للكهرباء.

التعاون بين شركة كرم سولار مع شركة «EDF» الفرنسية (الشريك الاستراتيجي) عزز النمو بالقطاع الخاص لإنتاج الطاقة الشمسية في مصر، محققة بذلك تحولاً ثورياً في سوق الطاقة الشمسية، وذلك من خلال تقديم حلول مبتكرة ومتكاملة على مستوى القطاعات السكنية والصناعية والزراعية والتجارية والسياحية.

وفي سبتمبر ٢٠٢١، قامت الشركة بإطلاق شركة جديدة لتحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية تحت اسم كرم ووتر في مرسى علم، ليصبح مجمل إنتاج الطاقة الكهربائية لمحطات الطاقة الشمسية لشركة كرم سولار ٣١,٤ ميجاوات من الطاقة المتجددة، بما أسهم في خفض ١٠ آلاف طن من غاز ثاني أكسيد الكربون وتوفير ٢,٣ مليون لتر من السولار سنويًا.

وقد ساهم بنك مصر بتمويل إسلامي قدره ٢٣٠ مليون جنيه لشركة كرم سولار في يناير ٢٠١٩ لتمويل محطات المنيا ووادي النطرون، والغرض من هذه المحطات هو توفير الطاقة اللازمة لخطوط إنتاج مجموعة الدقهلية للدواجن المتخصصة في الدواجن والمنتجات الزراعية والكيماويات.

شركة «سكاتك» النرويجية

يقوم بنك مصر بدور وكيل الضمان المحلي للمؤسسات الأجنبية الممولة لشركات المشروع الستة المملوكة لشركة «سكاتك» النرويجية، كما يقوم بدور بنك الحسابات المحلي لثلاثة من شركات المشروع الستة، وذلك وفق اتفاقية السندات الخضراء التي تم إصدارها في منتصف عام ٢٠٢٢ والتي تم إصدارها بغرض إعادة تمويل التمويلات الممنوحة من المؤسسات الأجنبية لشركات المشروع الستة في عام ٢٠١٧ والتي قام بنك مصر فيها بدور وكيل الضمان المحلي للمؤسسات الأجنبية عن شركات المشروع الستة و بنك الحسابات المحلي لثلاثة من شركات المشروع.

كما قام بنك مصر في عام ٢٠١٧ بترتيب تسهيل مشترك لإصدار خطابات ضمان بالعملة المحلية والأجنبية بقيمة ٦٤,١ مليون جنيه و ٥٠ مليون دولار أمريكي والذي قام بنك مصر فيه بدور مرتب رئيسي اولي ووكيل التسهيل ووكيل الضمان.

المشروع هو عبارة عن إنشاء ٦ محطات لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بإجمالي طاقة إنتاجية تصل إلى ٣٨٠ ميجاوات في بنبان بالقرب من أسوان. ويعد مجمع بنبان للطاقة الشمسية بمثابة أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في العالم. وقد أسهمت هذه المشروعات في الحد من انبعاثات كربونية تقدر بحوالي ٤٣٣ ألف طن. وتجدر الإشارة إلى ان شركة سكاتك تعد أكبر مساهم في المرحلة الثانية من برنامج تعريفه التغذية.

أكوا باور مصر

قام بنك مصر بتمويل شركة أكوا باور، وهي مجموعة سعودية رائدة في مجال محطات إنتاج الطاقة وتحلية المياه، وذلك من خلال تمويل مشروع محطة طاقة شمسية جديدة في كوم أمبو في مصر بإجمالي معدل إنتاج يصل إلى ٢٠٠ ميجاوات. وقد منح البنك تسهيل إئتماني بقيمة ٣٤

مليون دولار بهدف الوفاء بالالتزامات الخاصة بشركة أكوا باور للمشروع القائم بالتعاون مع الشركة القابضة لكهرباء مصر وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، وذلك إنطلاقًا من اهتمام بنك مصر بالتوسع في تمويل أنشطة المناخ وتحقيق النمو في عمليات الاقراض الأخضر.

بريق - مصر

شركة بريق هي أول وأكبر شركة لتصنيع عبوات البلاستيك PET المعاد تدويره في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد أعادت الشركة استخدام ١١,٥ مليار زجاجة مصنوعة من بلاستيك PET، لتخفض بذلك ٢٣٠ ألف طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وقد أتاح بنك مصر تسهيل ائتماني إسلامي بصيغة المضاربة بقيمة تصل إلى ٢٠٠ مليون جنيه لتمويل متطلبات رأس المال العامل بهدف دعم جهود شركة بريق لتحقيق الاستدامة من خلال تلبية المتطلبات المالية للمشروع.

الشركة المصرية لتكنولوجيا الأخشاب

بهدف تعزيز الإدارة الفعالة للمخلفات الزراعية، شارك بنك مصر في توفير قرض مشترك طويل الأجل باعتباره المرتب الرئيسي الأولي ومسوق التمويل والبنك الفني للتمويل. ويهدف التمويل لإنشاء مصنع لإنتاج أخشاب الـ MDF باستخدام قش الأرز كماده خام. ويسعى المشروع إلى الحد من حرق قش الأرز، والذي يعد نشطًا ملوثًا للبيئة بشكل كبير، وهو ما أتاح لبنك مصر توسيع نطاق جهوده للتقليل من نسبة الانبعاثات الدفينة وتحسين أوضاع المعيشة للفلاحين.

المركز المالي

ارتفعت قيمة محفظة ائتمان الشركات والقروض المشتركة (المباشرة وغير المباشرة بما يتضمن القروض الإسلامية والتقليدية) لتصل إلى ٥٦٢,٥٪ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، محققًا معدل نمو سنوي بنسبة ٣٥,٩ كما شارك بنك مصر في توفير ٣٨ تمويل مشترك خلال الفترة من يونيو ٢٠٢٠ وحتى ديسمبر ٢٠٢١، بقيمة إجمالية قدرها ٣٧١,٩ مليار جنيه، حيث بلغت قيمة الحصة التمويلية لبنك مصر ١٥٥,١ مليار جنيه. وتم توجيه تلك القروض المشتركة لخدمة العديد من القطاعات، من بينها النقل البحري والبري والمقاولات والنقل الجوي والعقارات والزراعة والخدمات العامة والنفط والغاز ومواد البناء والبتروكيماويات والسياحة.

أبرز نتائج القطاع

محفظة أئتمان الشركات والقروض المشتركة

(المباشرة وغير المباشرة -
التمويلات الإسلامية والتقليدية)

٥٦٢,٥ مليار جنيه

معدل نمو المحفظة

٣٥,٩%

القروض المشتركة

٣٨

قروض الشركات والقروض المشتركة

القيمة مقدره بالمليون



الجوائز

مجلة ذا ديجيتال بانكر

■ البنك الأفضل في تقديم حلول التمويل المستدام - إفريقيا

مجلة جلو بال براندز

■ أفضل علامة تجارية للشركات - مصر

قائمة بلومبرج الخاصة بالقروض المشتركة

■ المركز الأول في ترتيب القروض المشتركة حتى نهاية الربع الثالث - مصر

مجلة ذا بانكر التابعة لمؤسسة فاينانشال تايمز

■ عملية العام (التمويل الإسلامي) - إفريقيا

مجلة ميا فينانس

■ أفضل بنك للمعاملات المصرفية الإسلامية - مصر

جوائز وورلد فاينانس المصرفية

■ أفضل بنك - مصر

مجلة وورلد بيزنس أوت لوك

■ أفضل بنك للمعاملات المصرفية الإسلامية - مصر

قطاع الأسواق المالية والاستثمار

يتمتع بنك مصر بدور فعال في تعزيز الأولويات القومية لمصر من خلال تقليل الفجوة بين المتطلبات التمويلية والفرص الاستثمارية بالسوق المصرية، إلى جانب تحقيق التكامل بين أساليب التمويل التقليدية للبنك، بما يدعم نمو الاقتصاد المصري. ويركز قطاع الأسواق المالية والاستثمار على دعم الاقتصاد المصري، إلى جانب الإسهام بشكل مباشر في الشركات العاملة بقطاعات اقتصادية هامة باعتباره أكبر وأكثر الجهات نشاطاً باستثمارات الأسهم الخاصة على مستوى مصر. هذا ويدير القطاع محفظة متنوعة من الاستثمارات المباشرة بقطاعات اقتصادية مختلفة، بما في ذلك المؤسسات المالية والشركات العاملة في مجالات السياحة والخدمات والإنشاءات والإسكان والزراعة والغذاء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاعات الصناعية، كما يوفر بنك مصر مجموعة متنوعة وشاملة من الخدمات المالية المبتكرة والمقدمة للشركات والمؤسسات والهيئات الحكومية، بما يدعم قدراتهم نحو تحقيق مستهدفاتهم المالية وتنفيذ استراتيجياتهم على المدى القصير والطويل، ويلعب بنك مصر والشركات التابعة دور مؤثر بأسواق أدوات الدين مع التركيز الواضح على بدء التداول والهيكلية والتسعير والتنفيذ والاكتتاب وجمع التمويلات.

نظرة عامة

تتمتع معايير الاستثمار الخاصة ببنك مصر بدور محوري في تحقيق الاستدامة، فيما يتعلق بقرارات الاستثمار، حيث يجري بنك مصر تحليلاً بشأن الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة فيما يتعلق بكل قرار استثماري، ومدى تأثير هذا القرار على مستوى أداء البنك والقيمة السوقية الخاصة به.

كما يعمل بنك مصر دومًا على تحقيق التنوع في محفظته الاستثمارية، إلى جانب التركيز على مشروعات الطاقة الخضراء في مصر، حيث يستهدف البنك ضخ استثمارات في المشروعات الداعمة للطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية - طاقة الرياح - الطاقة المائية)، وإعادة تدوير المخلفات، والحفاظ على المياه، وترشيد استهلاك الوقود الأحفوري الذي يتسم بندرته.

هذا ويسعى بنك مصر للتأكد من المشروعات الخضراء التي يخطط لتمويلها سواء من خلال المشاركة في الأسهم أو أسواق الدين، والتي تم اعتمادها من قبل جهاز شئون البيئة في مصر، كما يجري جهاز شئون البيئة تقييمًا شاملاً عن الأثر البيئي والاجتماعي لتلك المشروعات ومتابعتها بهدف تجنب أي آثار سلبية محتملة على الأشخاص والبيئة، ولذلك تتمتع المشروعات التي تنجح في الحصول على الاعتماد البيئي بفرص الاستفادة من أسعار فائدة تفضيلية، كما يقوم البنك بتسهيل التمويلات للمصانع القائمة في مصر لاستكمال تنفيذ التحديثات الخاصة بخفض الانبعاثات والتحول الرقمي.

نعمل بشكل أساسي على تطوير مستهدفات متنوعة للاستثمارات ذات الأثر المسئول في إطار تاريخ راسخ من الاستثمارات ذات الأثر الإيجابي

رئيس قطاع الأسواق المالية والاستثمار

أحمد صبيحي

أبرز إنجازات القطاع لعام ٢٠٢١

يفتح قطاع الأسواق المالية والاستثمار آفاق جديدة نحو الاستدامة من خلال تعزيز التمويل الرقمي مع التركيز بشكل واضح على تنفيذ استراتيجية تتسم بالمرونة، حيث يركز القطاع على المبادئ الاستراتيجية البيئية والمجتمعية والحوكمة المؤسسية للإسهام في تحسين مستوى النموذج التشغيلي المطور رقميًا، كما تمثل المسؤولية المؤسسية خلال فترات تحقيق الرخاء الشامل ركيزة أساسية لمجموعة الخدمات المقدمة من القطاع، حيث تتمثل المسؤولية الأساسية للقطاع في تقديم خدمات مالية واستثمارية لعملائه، لدعم أهدافهم الاستراتيجية وتحسين مستوى كفاءة الاستثمارات الكبرى، كما يقدم القطاع مجموعة كبيرة من خدمات الأمان على الاستثمار.

ونجح القطاع في تأسيس أول صندوق استثمارات مشترك لبنك مصر خلال عام ١٩٩٤، ليصبح من أبرز صناديق الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط، كما يتولى بنك مصر في الوقت الحالي، إدارة ٨ صناديق استثمارية، بهدف تلبية متطلبات العملاء والقطاع المؤسسي، مثل الصناديق الاستثمارية في أسواق المال، صناديق الاستثمار المتوازنة، صناديق الأوراق المالية، صناديق الضمان الائتماني وصناديق الاستثمار الإسلامية.

أبرز المنتجات المصرفية للقطاع

عقد القطاع عدد من الصفقات خلال العام المالي ٢٠٢١، أبرزها بيع حصة البنك في شركة انكوليس بسعر تنافسي في صفقة شراء جماعية بالتعاون مع أهم الجهات الفاعلة بالقطاع الخاص، ليسهم في دعم شركة بنك مصر للتأجير التمويلي، الشركة الرائدة بمجال التأجير التمويلي، وذلك من خلال زيادة قيمة رأس المال والحفاظ على حصته في ملكية الأسهم المباشرة وغير المباشرة.

وعلى مستوى القطاع المصرفي، نجح القطاع أيضًا في تقديم الدعم للمؤسسة المصرفية المملوكة لبنك مصر بالكامل، وذلك من خلال ضخ استثمارات بقيمة ٤,٧٥ مليار جنيه لتوسيع قاعدة حقوق مساهميه، بالإضافة إلى صفقة تضمنت ضخ ٨٠ مليون دولار، لزيادة رأس مال البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد (أفريكسيم بنك) خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢١، بالإضافة إلى ضخ بنك مصر استثمارات بقيمة مليار جنيه، لتأسيس أول بنك رقمي في مصر وتحقيق التحول في القطاع المصرفي خلال بضع سنوات.

كما ضخ القطاع استثمارات بصندوق «إنكلود» للتكنولوجيا المالية، والمستهدف الوصول بحجم استثماراته إلى ١٥٠ مليون دولار، عقب الإغلاق الاستثماري الأول بقيمة تتجاوز ١٠٠ مليون دولار، ويركز الصندوق على الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية والشركات القائمة على هذه التكنولوجيا بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، من خلال تحفيز الابتكار والشمول المالي وتحويل مصر إلى مركز للتكنولوجيا المالية.

كما قامت شركة إم سي آي كابيتال هيلث كير للرعاية الصحية المملوكة لبنك مصر بالشراكة مع بنك الاستثمار سي.آي كابيتال بالاستحواذ على حصة قيمتها ٢٦,٨٪ من مجموعة مستشفيات كليوباترا، والتي تعد أبرز صفقات عام ٢٠٢١.

كما أطلق بنك مصر صندوق الرياضة المصري بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة لدعم الأبطال الرياضيين والمتوقع تأهلهم لدورة الألعاب الأولمبية، حيث خصص البنك ١٠ مليون جنيه للصندوق الذي تبلغ قيمة رأس ماله المدفوع ٥ مليون جنيه، وذلك تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية.

قروض مشتركة

قام بنك مصر بترتيب قروض مشتركة لشركة حسن علام القابضة للإنشاءات، حيث قاد تحالفًا مكون من خمسة بنوك لإطلاق قرض مشترك بقيمة ١,٥ مليار جنيه لتمويل المرحلة الأولى من مشروع مول القطامية التجاري بمدينة القطامية الجديدة، كما انضم بنك مصر إلى تحالف مصرفي باعتباره بنك الحساب والمرتب الرئيسي الأول وضامن التغطية ومسوق التمويل من خلال عقد تمويل طويل الأجل بقيمة قدرها ١,٥٧ مليار جنيه، موجهة لمشروع سوديك ويست بالشيخ زايد.

كما قام بنك مصر بدور المرتب الرئيسي الأول للقرض ومسوق التمويل ووكيل التمويل وبنك الحساب لتمويل مشترك طويل الأجل بقيمة ٢,٥ مليار جنيه لصالح شركة بالم للاستثمار والتنمية العقارية التابعة لشركة بالم هيلز للتعمير، ودعمًا للقطاع الصناعي، شارك بنك مصر باعتباره المرتب الرئيسي ومسوق التمويل المشترك بقيمة ١٥٢ مليون يورو لصالح الشركة المصرية لتكنولوجيا الأخشاب.

صفقات الدمج والاستحواذ

خلال العام المالي ٢٠٢١، استمر بنك مصر في توسعه بمجال الخدمات المالية غير المصرفية من خلال زيادة حصته في شركة سي أي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية، الرائدة في مجال الخدمات المالية غير المصرفية وأنشطة بنوك الاستثمار، لتصل إلى ٩٠٪ من خلال تقديم عرض شراء إجباري بقيمة إجمالية تتجاوز ٤ مليار جنيه.

كما ضخ بنك مصر استثمارات بقيمة مليار جنيه لتأسيس أول بنك رقمي في مصر وتحقيق التحول في القطاع المصرفي خلال بضع سنوات، كما قام البنك ببيع ١٥٪ من حصته بشركة إي فاينانس، مشاركًا في طرح الأولي لأسهم الشركة بالاككتاب العام، وقد تمت تغطية شريحة الطرح العام بنحو ٦١,٤ مرة، لتكون بذلك أكبر الطروحات التي شهدتها البورصة المصرية بمعدل عائد داخلي يتخطى ٤٥٪.

وأخيرًا، قام كلاً من بنك مصر وصندوق مصر السيادي بالتعاون مع شركة مصر القابضة للتأمين والمصرف المتحد بإطلاق منصة «لايتهاوس» التعليمية لسد الفجوة التعليمية من خلال الاستحواذ والدمج بين المدارس الحكومية والدولية الخاصة.

وتستهدف هذه المنصة ضخ استثمارات ما بين ١٠ إلى ١٢ مدرسة خاصة وتحديداً في محافظتي القاهرة والجيزة كمرحلة مبدئية، حيث بلغت قيمة الشريحة الأولى ٥٦٠ مليون جنيه لتتخطى المستهدف من قيمة جولاتها التمويلية الأولى بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه وشريحة تمويلية نهائية بقيمة متوقعة تصل إلى ١,٧٥ مليار جنيه.

المركز المالي

خلال ديسمبر ٢٠٢١، سجلت قيمة الأصول الخاضعة لإدارة القطاع ٩٠,٣ مليار جنيه، لتسجل ارتفاعاً مقارنةً بـ ٧٢,٣ مليار جنيه بقيمة أصول العام الماضي، كما بلغت قيمة إجمالي الأرباح الناتجة عن أنشطة القطاع نحو ٨,٣ مليار جنيه، لتسجل معدل نمو مركب بمتوسط ٤٥,٥٪ على مدار الخمس سنوات الماضية.

وبنهاية ديسمبر ٢٠٢١، بلغ حجم تداول الأوراق المالية لبنك مصر ٤,٣ مليار جنيه، بجانب استثمارات إضافية بقيمة ١,٢ مليار جنيه تم ضخها من خلال صناديق الاستثمار المشتركة، كما تولى القطاع مهام الإدارة والإشراف على أدوات الدخل الثابت للبنك بقيمة تصل إلى ٧,٥ مليار جنيه بنهاية شهر

ديسمبر ٢٠٢١، واعتبارًا من ديسمبر ٢٠٢١، امتلك القطاع حصصًا في ١٦٣ شركة بإجمالي قيمة دفترية تقدر بـ ٤٥,٥ مليار جنيه.

كما ضخ القطاع استثمارات بقيمة ١٥,٦ مليار جنيه في ١٣ شركة ضمن محفظة الأسهم المباشرة بهدف تعزيز هيكل رأس مال البنك، وقد تولى بنك مصر إدارة ١٠ إصدار لسندات التوريق بقيمة ١٠,٧ مليار جنيه في مصر خلال عام ٢٠٢١، حيث تتضمن أنشطة القطاع الاستثمار وإدارة الأصول العقارية، إلى جانب محفظة بقيمة تصل إلى ٦,٣ مليار دولار تقريبًا، اعتبارًا من ديسمبر ٢٠٢١.

المساهمة في رأس المال دور بنك مصر

ظل بنك مصر ركيزة الرخاء الاقتصادي، وذلك من خلال ريادته في دعم الصناعة الوطنية، حيث ظل البنك ملتزمًا بضخ تمويلات وتنفيذ مبادرات داعمة للنمو الاقتصادي في مختلف القطاعات، من بينها التصنيع والطيران والنقل البحري والبتروك والتأمين والسياحة والغزل والتعدين والنقل والعقارات والفنون.

مساهمة بنك مصر في رأس المال

قام بنك مصر بدور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية، ليس فقط على صعيد تنمية مدخرات العملاء، ليتضمن أيضًا زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال الاستحواذ على حصص سوقية في العديد من القطاعات التي تتميز بأهمية حيوية، وبذلك تسهم هذه الاستثمارات في زيادة القيمة السوقية لعمليات الاستحواذ، كما يكتسب بنك مصر ميزة تنافسية من خلال الدخول إلى أسواق جديدة، هذا ويدير بنك مصر محفظة تضم ١٦٣ شركة في مختلف الصناعات والقطاعات، والتي من بينها:

البنوك

- البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد
- بنك مصر أوروبا
- بنك مصر لبنان
- بنك التنمية الصناعية المصري
- بنك القاهرة
- البنك التجاري الدولي
- البنك المصري لتنمية الصادرات
- بنك القاهرة عمان

الخدمات المالية

- المجموعة المالية هيرميس
- برنامج تمويل التجارة العربية
- شركة مصر للصرافة
- مصر للمقاصه وتسوية المعاملات المالية
- الرواد لتداول الاوراق المالية
- الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري
- فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية
- شركة صندوق صواري فينتشرز
- مصر اكستريور للاستثمارات المالية
- شركة الصندوق المصري العالمي للاستثمار
- الدولية للإستثمارات المتعددة
- شركة صندوق مصر اسكندرية للاستثمارات المالية
- شركة مصر المالية للوساطة في السندات
- الصعيد للاستثمار

■ الدولية للتأجير التمويلي

- مصر كابيتال للاستثمارات المالية
- النيل القابضة للتنمية والاستثمار
- مصر للاستثمارات المالية
- شركة مصر لإدارة الاستثمارات العقارية
- IBAG لخدمات تحويل الأموال
- مصر للابتكار الرقمي
- تحيا مصر القابضة للاستثمارات
- سي آي كابيتال القابضة
- الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (استعلام)
- مجموعة القلعة للاستثمارات المالية
- شركة النيل لنقل الأموال (EGY CASH))
- المركز الدولي للإدارة والتقييم
- شركة مصر للتأمين التكافلي - حياة
- جي إي جي مصر - حياة تكافل
- هيئة سويفت
- بي إم للتأجير التمويلي

صناديق الإستثمار المباشر

- شركة صندوق الاستثمار القومي الخيري للتعليم
- صندوق الرياضة المصري
- صندوق تنمية التكنولوجيا - الإصدار الثاني
- صندوق حورس الزراعي
- صندوق استثمار صواري مصر فينتشرز

الأسمنت

- شمال سيناء للأسمنت

المواد الأساسية مواد البناء /الحديد والصلب

- العز الدخيلة للصلب

- العالمية لصناعة الصلب

- المصرية للصمامات (ايفاكو)

- النصر للمسبوكات

الكهرباء

- ميدور للكهرباء (ميداليك)

البتترول والغاز

- الشركة المصرية لناقلات البترول

البتروكيماويات

- مصر كندا للانتاج و خلط الزيوت

- كفر الزيات للمبيدات

- الإسكندرية للمنتجات البترولية المتخصصة (أسبك)

- الإسكندرية للإضافات البترولية (أكبا)

- شركة اسكوم لتصنيع الكربونات و الكيماويات

- سيدى كرير للبتروكيماويات

- مصر لصناعة الكيماويات

- البويات والصناعات الكيماوية (باكين)

- أسوان للتعددين (ادمكو)

- المصرية لإنتاج الإيثيلين

الأسمدة

- المالية والصناعية لصناعة الأسمدة

- الصناعات الكيماوية (كيما)

مجموعة د . أحمد بهجت

- المصرية لصناعة الرخام

- المصرية للأجهزة المنزلية

- المصرية لصناعة البلاستيك

- المصرية لصناعة التبريد والتكييف

- العالمية للأجهزة المنزلية

- الشركة العالمية للالكترونيات

- العالمية للأجهزة الكهربائية

- شركة دريم للملاهي

- دريم لاند بيراميدز للجولف

- مدينة الفرسان دريم لاند

- أسواق دريم لاند

- شركة دريم لاند للمؤتمرات

- منتج دريم لاند الصحى

- دريم لاند للتنمية العمرانية

- المصرية لصناعة الدوائر المطبوعة

الغزل والنسيج

- مصر العامرية للغزل والنسيج

- دمياط للغزل والنسيج

- جولدن تكس للاصواف

- العربية للانتاج مستلزمات الملابس

الورق والتعبئة والطباعة

- مصر ادفو لللب وورق الطباعة
- جنوب الصعيد لتصنيع أكياس الورق

الزراعة

- الصالحية للاستثمارات والتنمية
- أسوان الوطنية للميكنة والتنمية الزراعية
- القاهرة الجديدة للدواجن
- المصرية للدواجن

الأغذية والمشروبات

- البورصة المصرية للسلع
- الشرقية لصناعة السكر(النوران)
- الفيوم لصناعة السكر
- الوطنية للأمن الغذائي
- مصر للألبان والأغذية
- اجواء للصناعات الغذائية
- الصعيد للصناعات الغذائية
- الصعيد لصناعة المركبات

الأخشاب

- نجع حمادى لإنتاج وتصنيع الاخشاب

السياحة

- قارون للفنادق والسياحة
- العربية الدولية للفنادق والسياحة
- سيناء للسياحة العلاجية
- العالمية للإستثمارات السياحية (كونراد)

- مصر للسياحة

- الصعيد للتنمية السياحية

- فندق سوما باي

- فندق كلوب رأس سوما

- ساحل جنوب سيناء للاستثمار والتنمية السياحية

- فندق طابا الأول

- التجاريين للتنمية السياحية

- السويس لمواد البناء والتنمية العمرانية

- كاس كيدز

- بريمير للاستثمار السياحي والعقاري

- الدسماعيلية الجديدة للإستثمار السياحي

- المصرية للإستثمار

- طابا للتنمية السياحية

- العدنان للاستثمار السياحي

- الدولية للتنمية السياحية

خدمات عامة

- الدولية المصرية للتأمين الطبي

- EHM لأنظمة الخدمات الصحية

- المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي

- المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات)

- المصرية لدعم الصناعات

- التحرير للجراجات

خدمات النقل

■ الملاحة الوطنية

■ بورسعيد الوطنية لنقل السيارات

■ سيتادل كابيتال ترانسبورتشن

■ مصر ادكو للنقل البحري

المقاولات وأعمال المقاولات المتخصصة

■ مصر أبوظبي للاستثمارات العقارية

■ مصر للاستثمار

■ الوطنية للاسكان للنقابات المهنية

■ المصرية الصينية المشتركة للاستثمار

■ مجموعة التعمير والتنمية

■ مصر العامرية للاستثمار العقاري

■ تنمية خليج السويس

■ التنمية الرئيسية للمنطقة الاقتصادية شمال غرب خليج السويس

■ المصرية العربية الكبرى للتنمية والاستثمار العمراني

الاستثمار العقاري

■ مصر للتعمير

■ شركة صندوق استثمار مصر العقاري

■ العقارية المصرية

■ سفريكو للاستثمار العقاري

■ العاشر من رمضان للانشاءات

■ المستقبل للتنمية العمرانية

■ الاهلية للاستثمار والتعمير (نيركو)

■ فرست ديزاين للاستثمار والتطوير العمراني

■ ماسبيرو للتنمية العمرانية

■ المصرية لإدارة الأصول العقارية والاستثمار

■ شركة الأهلي مصر لإدارة الأصول العقارية

■ مدينة نصر للاسكان والتعمير

■ رواسي للتطوير العمراني

■ التجاري الدولي لتنمية الاستثمار العقاري

■ مصاعد الترا

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

■ النيل للاتصالات

■ خالص لخدمات المدفوعات الرقمية

■ بنوك مصر للتقدم التكنولوجي

■ الميكروفيلم وتكنولوجيا النظم

■ المصرية لتطوير نظم خدمات معالجة الفواتير (جيرونيل)

■ فوري ذهب للخدمات الالكترونية

■ شركة تنمية وإدارة القرى الذكية

■ فوري بلس لخدمات البنوك

■ إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية

■ شركة تكنولوجيا المعرفة E Knowledge

■ أي تي للاستثمارات

الرعاية الصحية

■ سانوفي - أفينتس إيجيبت

■ شركة ام سي أي كابيتال هيلثكير بارتنرز للرعاية الطبي

أبرز نتائج قطاع

الاستثمارات وأسواق رأس المال
إجمالي أرباح القطاع

٨,٣ مليار جنيه

قيمة الأصول التي يديرها القطاع

٩٠,٣ مليار جنيه

ملكية الأسهم الخاصة

٤٥,٥ مليار جنيه

١٠ إصدارات لسندات التوريق

١٠,٧ مليار جنيه

الجوائز

مجلة جلوبال فاينانس

■ أفضل بنك في إدارة صناديق أسواق النقد والاستثمارات قصيرة الأجل
في الشرق الأوسط

مجلة ذا بانكر العالمية التابعة لمؤسسة فاينانشال تايمز

■ صفقة العام - مصر

جوائز وورلد فاينانس المصرفية

■ أفضل بنك - مصر

أبرز ملامح الأداء

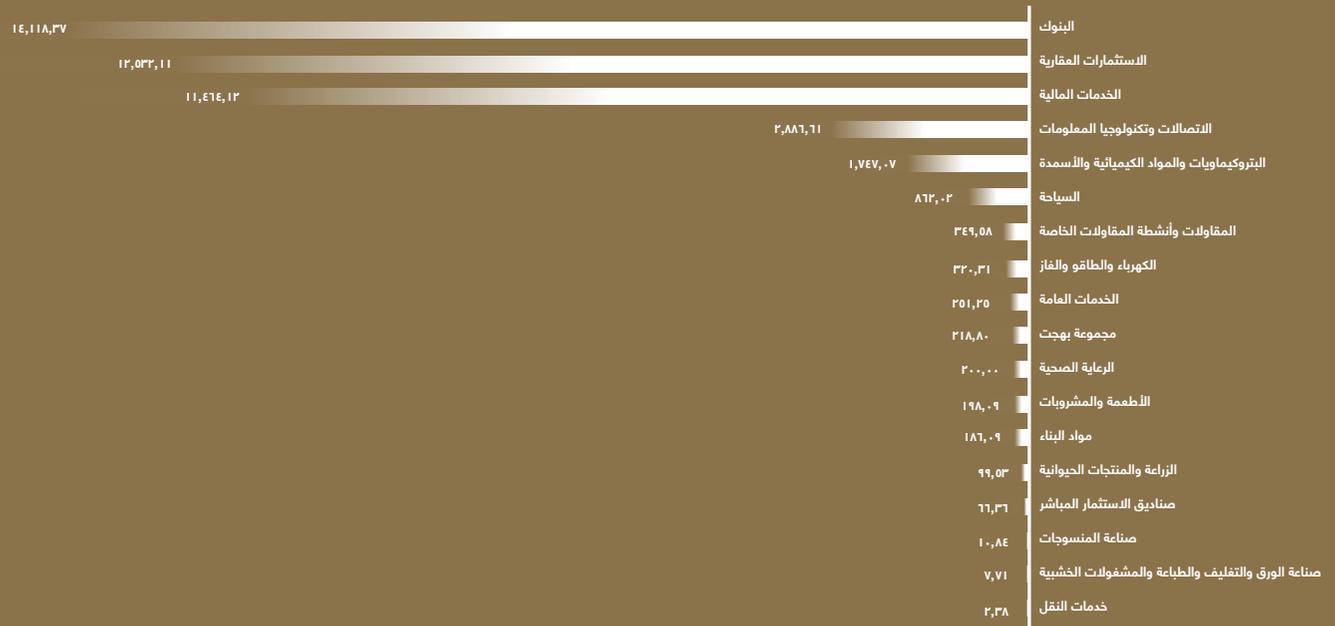
الاستثمارات في مصر والخارج

القيمة بالمليون جنيه مصري



قيمة الاستثمارات حسب القطاع

القيمة بالمليون جنيه مصري



* إن الرسوم البيانية المدرجة أعلاه تحدد حصص المحافظات والقطاعات من المحفظة الاستثمارية التي تقدر قيمتها الإجمالية بمبلغ 40,0 مليار جنيه مقدمة إلى 173 بنك وشركة.

قطاع التجزئة المصرفية

يقوم قطاع التجزئة المصرفية بدور محوري من خلال التزامه بالأهداف الرئيسية للبنك، والمتمثل في تقديم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد، بما يساهم في تحقيق المستهدفات الخاصة بالشمول المالي والأمان الاقتصادي، حيث يقدم القطاع مجموعة كبيرة من المنتجات المصرفية، فضلاً عن تقديم كافة أشكال القروض والخدمات المصرفية للأفراد، بما يتناسب مع احتياجات العملاء ومتطلباتهم، وهو ما يتضح على صعيد نتائج بنك مصر بقطاع التجزئة، والتي شهدت تحقيق معدلات نمو عبر كافة منصاته، إلى جانب تقديم كل ما هو جديد بالصناعة المصرفية لتسهيل حياة العملاء.

نظرة عامة

يتابع بنك مصر تقديم أدوات مصرفية رقمية ريادية لإعادة تشكيل تجربة العملاء، وتقديم خدمات مميزة عبر أبرز منصات التجارة الإلكترونية، بما يتيح للعملاء الاستفادة من الخدمات البنكية في أي وقت وأي مكان، كما يطلق البنك مجموعة من المنتجات الجديدة والآليات الرقمية لتحقيق أفضل تجربة للعملاء فيما يتعلق بالمدفوعات، إلى جانب إطلاق شراكات جديدة وتنويع نطاق الشركات القائمة، وإضافة قيمة جديدة، بهدف الحفاظ على قاعدة العملاء وتوسيعها.

كما يحرص بنك مصر على تطوير إمكانية حصول كافة القطاعات على الخدمات المالية والمصرفية بصورة آمنة، بما في ذلك تلك القطاعات التي لا تحصل على خدمات مصرفية بشكل كافٍ.

نطلق بجيل جديد من منتجات وخدمات قطاع التجزئة المصرفية بهدف الحفاظ على تجربة العملاء التي تتميز بالتفرد، السلاسة، الخصوصية، والملائمة في التوقيت.
رئيس قطاع التجزئة المصرفية

إيهاب درة

أبرز إنجازات القطاع لعام ٢٠٢١

جهود الاستدامة

تقليل الانبعاثات الناجمة عن عمليات النقل

يلتزم بنك مصر بتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، حيث شارك البنك خلال عام ٢٠٢١ في العديد من المبادرات بهدف رفع مستوى الحد من الانبعاثات الكربونية الناتجة عن الانتقالات بسبب حرق الوقود المستخدم في السيارات.

المركبات ثنائية الوقود

ظل بنك مصر شريكًا مستدامًا في برنامج تخريد وإعادة تدوير السيارات القديمة، بهدف خفض معدلات انبعاث الغازات الدفيئة الناجمة عن النقل، كما شارك البنك أيضًا في المبادرة الوطنية لتحويل السيارات التي تعمل بالبنزين إلى نظام المحركات ثنائية الوقود للعمل بالغاز الطبيعي المضغوط.

وفي إطار هذه المبادرة، يقدم بنك مصر خطط تمويلية متميزة تتيح العديد من المزايا وتسهيلات السداد، فضلًا عن تقديم معدلات فائدة منخفضة بقيمة تصل إلى ٣٪ خلال فترة تمويل تصل إلى ١٠ سنوات، إلى جانب برامج التأمين على الحياة والسيارات بمعدلات تنافسية.

وخلال الفترة من ١ إبريل ٢٠٢١ وحتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٢، منح البنك ٣,٩٥٣ قرص من بينها ٣,٧٢٤ قرص بقيمة ٩٢٨ مليون جنيه لشراء السيارات الملكية الخاصة، كما أتاح نحو ١٠٧ قرص سيارة لشراء سيارات الأجرة بإجمالي قيمة تصل إلى ٢٠ مليون جنيه، فضلًا عن ١٢٢ قرص سيارة بقيمة ٢٦ مليون جنيه لشراء سيارات الميكروباص للنقل الجماعي.

مبادرة دراجتك صحتك

يشارك البنك بمبادرة «دراجتك صحتك» بهدف تغيير طرق الانتقال اليومية وتعزيز أنماط الحياة الصحية وتقليل انبعاثات الوقود، حيث يقدم بنك مصر تسهيلات سداد تصل لأكثر من ١٢ شهر وبدون فوائد للمواطنين الراغبين في شراء دراجات كهربائية.

جهود التحول الرقمي

استمر بنك مصر في تعاونه مع العديد من الشركاء التجاريين لتوظيف أدوات الدفع الرقمي، حيث أطلق البنك منصات للدفع الرقمي وإدراج الخدمات بها إلى جانب خدمات شبكة التجار لتحقيق تجربة دفع سلسلة سواء إلكترونيًا أو قنوات الدفع بشكل مباشر، كما يقدم البنك لشبكة التجار مزايا رائعة من بينها إلغاء رسوم تركيب معدات الدفع والرسوم الشهرية، إلى جانب تقديم معدلات حصرية عن خدمات الدفع بالمحفظة الإلكترونية والبطاقات.

هذا وحقق البنك أعلى معدلات نمو على صعيد التجارة الإلكترونية التي تم إجرائها من خلال رمز الاستجابة الآلي والمدفوعات عبر الهاتف وخدمات الانترنت البنكي في مصر خلال عام ٢٠٢١، حيث أنشئ القطاع شراكات مع العديد من المؤسسات المرموقة ومن ضمنها مؤسسة أربيا ومنصة V-Hub التابعة لفودافون وشركة سهل والهيئة القومية للإنفاق والشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو وخدمات التحصيل وشركة ماني فيلوز وشركة مطار القاهرة وجديا وشركة بتروتريد وصندوق تحيا مصر ووزارة الشباب والرياضة وشركة تمويلي للتمويل متناهي الصغر وشركة Klickit، وقد أثمرت هذه الجهود عن نتائج إيجابية.

وعلى صعيد المنتجات المصرفية الجديدة، قام بنك مصر بإطلاق خدمة Tap on Phone، بما يتيح للتجار قبول المدفوعات الصادرة من أي بطاقة ائتمانية أو بطاقة السحب المباشر من خلال الهواتف الذكية، وذلك من خلال إجراء مسح إلكتروني لصورة البطاقة وإتمام المعاملة المصرفية، كما شارك البنك في مبادرة المركزي للتمويلات العقارية الموجهة للمواطنين محدودي ومتوسطي الدخل، لدعم قدرتهم من شراء وحدات سكنية من خلال تمويلات بمعدل فائدة منخفض.

وقد أتاحت المدفوعات بالطرق التقليدية المباشرة وعبر الحسابات المصرفية الطريق أمام وسائل الدفع عبر الانترنت ومن خلال المحفظة الإلكترونية، وذلك خلال فترات الإغلاق وتفشي وباء كورونا، والتي شهدت حرص العملاء على متابعة معدلات إنفاقهم بشكل أكبر، الأمر الذي دعم من ظهور نماذج جديدة للإنفاق مثل خيار الشراء الآن والدفع لاحقًا وخيار السداد بالتقسيط، كما أتاح بنك مصر لعملاء المحفظة الإلكترونية ميزة رمز الاستجابة الآلي ليتمكنوا من إجراء المدفوعات الإلكترونية من خلال نقاط البيع وعبر الموقع الإلكتروني.

هذا وقد طور بنك مصر من منظومة البطاقات الائتمانية والبطاقات مسبقة الدفع، ل يتيح بذلك إمكانية إجراء المدفوعات اللاتلامسية في إطار استراتيجية البنك المركزي للتحول الرقمي، ليصل عدد بطاقات الدفع التي أصدرها البنك إلى ١٢,٨ مليون بطاقة، يتم عبرها إجراء معاملات بنكية بمتوسط قيمة ٣٠ مليار جنيه.

كما وصل عدد مشترك محفظة بنك مصر إلى ما يزيد عن ١,٨ مليون في ديسمبر ٢٠٢٢، هذا إلى جانب محافظ وي باي، كما سجل مجموع قيمة المعاملات المصرفية عبر الإنترنت قرابة ٢٠٩ مليار جنيه منذ إطلاق الخدمة.

أبرز المنتجات المصرفية للقطاع القروض الشخصية

يوفر بنك مصر مجموعة متنوعة من القروض والخطط التمويلية المتاحة بمعدلات فائدة تنافسية، بالإضافة إلى خطط تمويلية بحد أقصى لقيمة رأس المال المقترض يصل إلى ٣ مليون جنيه، وبفترة سداد للقرض تصل إلى ١٢٠ شهر ويمتد إلى ١٤٤ شهر كبرامج تمويلية محددة، كما يتيح البنك شروط وأحكام إقراض ميسرة للقروض الشخصية بهدف تلبية متطلبات العملاء.

ويتيح بنك مصر قرض محطات الطاقة الشمسية للمنازل الذي يوفر تغطية لتكاليف تركيب الألواح الشمسية الكهروضوئية، كما منح بنك مصر قروض شراء السيارات وتجهيزات المنازل وقروض السلع المعمرة والسياحة، بالإضافة إلى توفير قروض تعليمية لدعم طلاب الجامعات والمعاهد وبرامج الاعتماد.

كما يقدم بنك مصر قروض شخصية بدون الحاجة لتحويل الراتب، وذلك للعملاء العاملين بالهيئات الحكومية والبنوك الحكومية والخاصة وصناعات النفط والبتروكيماويات وقطاع الاتصالات وأصحاب الشركات وأصحاب المهن من الأطباء والصيدلة والمهندسين.

قروض شخصية فورية

ومن خلال تبني استراتيجية التحول المصرفي الرقمي بالسوق المصري، أصدر بنك مصر أول منتج مصرفي مبتكر، وتتميز تلك الخدمة للقروض الشخصية الفورية بسهولة الإجراءات دون الحاجة إلى تقديم أوراق من قبل العملاء المستحقين للقرض ليتم صرف القرض في غضون ساعتين فقط.

القرض السريع

يعتبر القرض السريع برنامج قرض شخصي معد خصيصًا لأصحاب الحسابات الإدخارية مصريين أو أجانب، حيث يتاح من خلال هذا البرنامج، ثلاث خطط تمويلية (شهادات وودائع وحسابات ادخارية) بدون حد أقصى لقيمة القرض، حيث يمكن للعميل التقدم للحصول على القرض بأقل قدر من الأوراق المطلوبة، كما يقدم البنك أقل قيمة للرسوم الإدارية وأعلى معدل إقراض يصل إلى ٩٠٪ من إجمالي قيمة الخطة الادخارية.

السحب المقدم للراتب

أطلق بنك مصر خدمة السحب المقدم للراتب باعتباره أحدث خدمة مصرفية رقمية مصممة للعملاء أصحاب حسابات الرواتب، بما يتيح إمكانية السحب على المكشوف، والقدرة على سحب نسبة من الرواتب الشهرية مقدّمًا.

بطاقات الدفع من بنك مصر البطاقات الائتمانية

يوفر بنك مصر لعملائه أنواع عديدة من البطاقات الائتمانية ضمن فئة العملاء، وذلك بأسعار عائد تنافسي وسجل إلكتروني لمعاملات بطاقة الدفع، هذا إلى جانب حدود ائتمانية متنوعة، كما أتاح بنك مصر إمكانية سداد المدفوعات الحكومية باستخدام البطاقات الائتمانية، ليصبح في ديسمبر ٢٠٢١ إجمالي حدود البطاقات الائتمانية لـ ٦١٩,٥٤٤ عميل ١١,٣٦٥ مليار جنيه من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية.

ويساهم قطاع التجزئة بينك مصر في تحقيق الشمول المالي العادل في صعيد مصر والمدن الساحلية، حيث قام القطاع بإصدار ٢٧٠,٧٤٠ بطاقة إئتمانية للسيدات من مختلف المحافظات المصرية، كما يوجد تقارب بين نسب العملاء من السيدات والعملاء من الرجال الذين تم دمجهم في القطاع المصرفي الرقمي في مختلف المحافظات المصرفية، حيث شهدت محافظة الاسكندرية تسجيل أعلى نسبة من السيدات المستفيدات من التجربة المصرفية الرقمية، لتسجل بذلك نسبة ٥١٪.

كما وصل عدد بطاقات الدفع الصادرة عن البنك إلى ١٢,٨ مليون بنهاية ديسمبر ٢٠٢١، ليحقق بنك مصر المركز الثاني في عدد البطاقات الصادرة على مستوى السوق المصرفي المصري.

البطاقات مسبقة الدفع

يقدم بنك مصر أنواع عديدة من البطاقات مسبقة الدفع، لتتوافق مع مختلف فئات العملاء، حيث أطلق بطاقات الشباب مسبقة الدفع، بهدف كسب ولاء الجيل الجديد وتوسيع قاعدة عملاء البنك.

ودعمًا للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، يعد بنك مصر أول بنك في مصر يصدر بطاقات ميزة مسبقة الدفع في إطار خطة المدفوعات الوطنية لدمج القطاعات التي لا تتعامل مع البنوك في القطاع المصرفي الرسمي.

وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١، قام البنك بإصدار ٤,١٢ مليون بطاقة ميزة مسبقة الدفع قائمة، كما يخطط للدمج بين بطاقات الرواتب وبطاقات ميزة، بما يتيح للعملاء من الاستفادة من خدمة السحب المقدم للراتب والاستمتاع بمزايا البطاقة اللاتلامسية المقدمة من خلال بطاقات ميزة.

بطاقات الخصم المباشر

يحقق بنك مصر التنوع في تقديمه للبطاقات مسبقة الدفع بداية من بطاقات كلاسيك ووصولاً لبطاقات وورلد إيليت، كما أصدر البنك نوعين جديدين من البطاقات المقدمة لقطاعات القصر والشباب بما يساهم في دعم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

ودعمًا للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، يعد بنك مصر أول بنك يصدر بطاقات ميزة مسبقة الدفع في إطار خطة المدفوعات الوطنية لدمج القطاعات التي لا تتعامل مع البنوك في القطاع المصرفي الرسمي.

حيث قام البنك بإصدار ٧٤٧,٠٠٠ بطاقة ميزة مسبقة الدفع، وذلك اعتبارًا من ديسمبر ٢٠٢١، كما يمكن لعملاء بنك مصر التقدم للحصول على البطاقات مسبقة الدفع من خدمات الإنترنت البنكي.

خدمات التجزئة المصرفية الإسلامية

بهدف ضمان تقديم خدمات مصرفية متكاملة وفق الشريعة الإسلامية، يقدم بنك مصر مجموعة متنوعة من المنتجات للتعاملات الإسلامية، من بينها برامج المرابحة لتمويل شراء السيارات والسلع المعمرة ورحلات الحج والعمرة، إلى جانب مرابحة التعليم والمرابحة بالوكالة، بالإضافة إلى البطاقات الائتمانية الإسلامية «كنانة» والقرض الحسن الإسلامي .

ويبلغ إجمالي قيمة محفظة الخدمات المصرفية الإسلامية (القروض المباشرة) ٢٧٨٠ مليون جنيه في ديسمبر ٢٠٢١، مقارنة ١,٩٦٢ مليون جنيه خلال العام السابق عليه، ليسجل ارتفاعًا بقيمة ٨١٨ مليون جنيه ومعدل نمو بنسبة ٤٢٪.

الودائع

يوفر بنك مصر منتجات إيداع مصممة لتلبية الاحتياجات المتنامية للعملاء وخفض الفجوة السوقية وتوسيع النطاق الحالي لتلك المنتجات، كما يُتاح منتجات الودائع لآجال قصير وطويل بمختلف العملات.

الحسابات الجارية بعائد يومي

أضاف بنك مصر فئتين للحساب الجاري للأفراد بعائد يومي وبدون حد أقصى للإيداع.

حسابات التوفير بالدولار الأمريكي

ومن خلال تحقيق المزيد من المرونة عند حساب العائد، يقدم بنك مصر فئات جديدة من حسابات التوفير بالدولار الأمريكي، بما يتيح خيارات مختلفة لمعدلات الفائدة وتحقيق عائد أعلى على الأرصدة الأكبر.

خدمة كبار العملاء BMVIP

يمثل الحفاظ على ولاء العملاء عامل أساسي لإثراء إرث بنك مصر من النجاح، بهدف تعزيز القيمة المقدمة للعملاء المتميزين والحفاظ على ولائهم، يقدم بنك مصر العديد من باقات المنتجات الحصرية بأسعار تنافسية لكبار العملاء، وذلك بالتعاون مع ماستر كارد في إطار العلامة التجارية للبنك.

كما تقوم خدمة كبار العملاء بتمكين العملاء للاستمتاع بمجموعة كبيرة من المزايا لتحقيق تجربة مميزة، عبر فريق متخصص لإدارة علاقات العملاء، هذا إلى جانب قنوات متنوعة لدعم العملاء، والتي تضم مركز اتصال وخدمة الرسائل القصيرة وخدمة الدعم عبر البريد الإلكتروني.

ومتاحة بمعدلات فائدة ثابتة أو متغيرة أو تراكمية، ويمكن للعملاء شرائها بكل سهولة عبر المنصات الإلكترونية، أو من خلال الفروع.

شهادة أمان المصريين

وفي إطار المبادرات الاجتماعية، أطلق بنك مصر شهادة أمان المصريين، وهي شهادة إيداع لمدة ثلاث سنوات بالعملة المصرية، وذلك بالشراكة مع شركة مصر للتأمين على الحياة والبنك الأهلي والبنك الزراعي المصري وبنك القاهرة.

وتستهدف شهادة أمان المصريين فئات العملاء من العمالة المؤقتة والموسمية، والمزارعين وأصحاب الدخل المنخفض، وتتضمن الشهادة بوليصة تأمين على الحياة، كما يقوم بنك مصر بتوزيع عائد الشهادة من خلال البطاقات مسبقة الدفع أو محفظة الموبايل الإلكترونية بالإضافة إلى إجراء سحب ربع سنوي على جائزة بقيمة ١٠٠٠٠ جنيه بعد اقتطاع الضرائب، وقد بلغ رصيد شهادات أمان المصريين نحو ٢٢٥,٤ مليون جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مبادرة البنك المركزي المصري للتمويل العقاري

تمثل التمويلات العقارية حافز لتعزيز الاقتصاد الوطني، ويلعب بنك مصر دور محوري على صعيد المبادرات الحكومية لتوفير مسكن ملائم، حيث نجح بنك مصر في إطار البنك المركزي المصري لمتوسطي ومحدودي الدخل، من توفير قروض طويلة المدى لأغراض شراء وحدات سكنية بأسعار مناسبة.

كما يستهدف بنك مصر جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع العقاري، بالإضافة إلى إتاحة العديد من برامج التمويل العقاري لشراء الوحدات السكنية والأثاث بما يناسب متطلبات جميع فئات المجتمع المصري والمصريين في دولة الإمارات، كما يبدي بنك مصر التزامه بالتوجه الرئاسي من أجل توفير حياة أفضل للفئات المهمشة.

ويقدم بنك مصر برنامج التمويل العقاري بمعدل فائدة متناقص بنسبة ٣٪ خلال مدة القرض التي تصل إلى ٣٠ عام وقيمة تمويلية للمحفظة تصل إلى ١٠٠ مليار جنيه تم تخصيصها في إطار هذه المبادرة، وبنهاية ديسمبر ٢٠٢١، بلغ إجمالي محفظة التمويل العقاري نحو ٩,٤ مليار جنيه، متضمنًا التمويلات في إطار مبادرة البنك المركزي المصري للفئات متوسطة ومنخفضة الدخل.

كما يحصل كبار عملاء بنك مصر على معدلات فائدة متميزة على حساباتهم، إلى جانب استمتاعهم بالتميز خلال إجراء معاملاتهم البنكية اليومية، كما يُتاح للعملاء الدخول إلى قاعة انتظار معدة خصيصًا لكبار العملاء والتي تحظى بموقع متميز حفاظًا على خصوصيتهم، بالإضافة إلى الحصول على معدلات عائد متميزة حسب قيمة أرصدة حساباتهم من بينها العائد اليومي التصاعدي، كما يعفي بنك مصر كبار عملائه من دفع رسوم دفتر الشيكات وبعض التعريفات البنكية، هذا إلى جانب تقديمه لإقامة مجانية بسلسلة فنادق ومنتجعات ستاروود.

بالإضافة إلى حصول العملاء على خدمات كونسيرج محلية ودولية مجانية، وذلك من خلال تطبيق سهل الاستخدام، حيث تُقدم خدمة كونسيرج لدعم عملاء بنك مصر لتسهيل عملية الحجز، وبذلك تساعد الخدمة كبار عملاء بنك مصر في ترتيبات السفر الخاصة بهم (الحجوزات الفندقية وحجز التذاكر عبر الانترنت والانتقالات من وإلى الفندق)، هذا إلى جانب حجوزات على عروض المسارح والسينمات والفعاليات الثقافية والمطاعم ومراكز التجميل والرعاية الصحية، بالإضافة إلى خيارات التسوق وشراء الهدايا) هذه الخيارات متاحة في محافظتي القاهرة والإسكندرية فقط، فضلًا عن العديد من الخصومات والمزايا المتاحة في العيد من المطاعم والفنادق وغيرها من الخدمات.

وبهدف تقديم أفضل مستوى من الخدمة لكبار عملاء بنك مصر، قام بنك مصر بتطوير مستوى تقديم خدمة البطاقات مسبقة الدفع وعملية تفعيل البطاقات، بهدف تسهيل وتسريع عملية توصيل البطاقات في منازلهم، إلى جانب إمكانية إجراء تفعيل البطاقة خلال مركز اتصال العملاء.

ويحصل كبار عملاء بنك مصر على معدلات فائدة متميزة على حساباتهم، هذا إلى جانب تقديم خدمة المساعدة على الطريق لكبار العملاء، وذلك بالتعاون مع شركة أليانز، كما قام بنك مصر بتطوير تصميم كشف الحساب، ليُعرض من خلاله ملخص عن حركة التعاملات الخاصة بحسابات العميل في الصفحة الأولى، يليها تفاصيل المعاملات التي تمت عبر كل حساب بالألوان.

شهادات الإدخار

يوفر بنك مصر لعملائه شهادات إدخار بأفضل معدل للعائد، حيث تعد الشهادات أداة استثمار منخفضة المخاطر، بما يسهم بشكل فعال في خفض معدل التضخم، كما يتم إتاحة الشهادات بالعملة المحلية والأجنبية

نظام خدمة التحويل الديناميكي للعملة

يطبق بنك مصر نظام لإتاحة خدمة التحويل الديناميكي للعملة بهدف تسهيل التحويلات النقدية، ودعم قدرة حاملي البطاقات من القيام بمشتريات من الخارج عبر استخدام العملة المحلية من خلال نقاط البيع.

ميكنة تحويلات الرواتب

ضمن جهود بنك مصر لتحقيق التحول اللانقدي في مصر، يستحوذ بنك مصر على ٤٨٪ من إجمالي الحصة السوقية لميكنة رواتب الموظفين العاملين في الهيئات الحكومية، وعلى مدار ١٦ عام متتالية، حافظ بنك مصر على مكانته الريادية، حيث أجرى في ديسمبر ٢٠٢١، تحويلات رواتب إلكترونية سنويًا بقيمة تتخطى ١٦٨ مليار جنيه لنحو ١٤٤٠٠٠ حساب الرواتب للعاملين بالقطاعين العام والخاص باستخدام ٣,٩ مليون بطاقة.

كما استمر بنك مصر في ريادته بتقديم خدمات جديدة مثل تحويل الرواتب على المحافظ الإلكترونية من خلال تطبيق BM Payment الجديد بخاصية التحقق بخطوتين، وذلك لضمان أعلى مستوى من الأمان.

التأمين البنكي

يعد بنك مصر أحد البنوك المصرية الرائدة في تقديم خدمة التأمين البنكي بالتعاون مع شركة أليانز- مصر بهدف إصدار العديد من برامج التأمين المصممة لتلبية كافة المتطلبات على مستوى التعليم والحوادث وبرامج التقاعد.

التأمين على المنتجات

وقع بنك مصر اتفاقيات مع العديد من شركات التأمين بهدف الحد من المخاطر المرتبطة بالائتمان، حيث قدم بنك مصر لعملائه العديد من برامج التغطية التأمينية للمنتجات المصرفية، أبرزها التأمين على الحياة، العجز الكلي الدائم، والتأمين التلقائي على المنتجات المصرفية، بما يتضمن قروض التجزئة المصرفية وبرامج المrabحة الإسلامي للتجزئة وخطط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

التواجد المحلي

الفروع

يحقق بنك مصر إضافة فعالة على صعيد التجربة المصرفية الرقمية لكافة عملائه، حيث يقدم البنك إمكانيات حجز موعد زيارة فرع البنك من خلال تطبيق بنك مصر أونلاين، حيث توفر هذه الخدمة وقت العميل، حيث يمكنهم حجز الموعد عبر الانترنت بدلاً من الوقوف بطابور الانتظار.

ماكينات الصراف الآلي

في إطار استراتيجية البنك لتحسين مستوى أداء قنوات الخدمة الذاتية المتوفرة لعملائه، تم توسيع نطاق شبكة ماكينات الصراف الآلي لتصل إلى أكثر من ٤,٢٦١ ماكينة بنهاية ديسمبر ٢٠٢١، لتغطي بذلك جميع المحافظات المصرية، هذا إلى جانب ماكينات الصراف الآلي في ٧١ محطة مترو الأنفاق، وذلك باعتبارها خطوة جديدة لتسهيل التعاملات البنكية.

كما أتاح بنك مصر مزايا وخدمات جديدة في ماكينات الصراف الآلي، من بينها التحويلات المالية بدون بطاقة والتحويلات بين المحافظ وعمليات الإيداع وسداد الفواتير والتبرعات وطلبات الاستعلام الائتماني ومدفوعات رسوم الاشتراكات.

نقاط البيع

يعمل بنك مصر باستمرار على تطوير خدمات الدفع الإلكتروني وإنشاء نقاط بيع جديدة وتطوير المعاملات المصرفية من خلال رمز الاستجابة الآلي لقبول المدفوعات اللاتلامسية عبر الهاتف المحمول، لتصل إلى ما يقرب من ٣٣٤,٣٦٨ مسهلي الخدمة بإجمالي قيمة معاملات تصل إلى ٤٥,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢١.

المركز المالي

بلغت محفظة التجزئة المصرفية (نمطي وإسلامي مباشر وغير مباشر) نحو ٨٢,١ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١، وتجدر الإشارة إلى أن ودائع العملاء سجلت ١٢٣٣,٩ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١، مقارنة بنحو ٩٢٨ مليار جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

أبرز نتائج قطاع

التجزئة

عدد بطاقات الدفع الصادرة

١٢,٨ مليون

قيمة محفظة التمويل العقاري

٩,٤ مليار جنيه

حسابات الرواتب

١٤٤,٠٠٠

إجمالي قيمة محفظة التجزئة

مباشر وغير مباشر

(نمطي وإسلامي)

٨٢,١ مليار جنيه

الجوائز

ميا فينانس

- أفضل بنك في خدمات التجزئة المصرفية - مصر
- أفضل بنك للمعاملات المصرفية الإسلامية - مصر

جوائز وورلد فاينانس للبنوك

- أفضل بنك في خدمات التجزئة المصرفية - مصر

مجلة ذا ديجيتال بانكر

- البنك الأفضل تميزًا في التحول الرقمي للمدفوعات - إفريقيا
- أفضل بنك في تقديم خدمات الدفع للتجار - إفريقيا
- أفضل بنك في مبادرة المدفوعات الإلكترونية - إفريقيا
- البنك الأكثر ابتكارًا في تقديم خدمات الصراف الآلي - إفريقيا

مجلة جلو بال براندز

- أفضل علامة تجارية للتجزئة المصرفية - مصر

مجلة آسيان بانكنج أند فاينانس

- مبادرة العام للمحفظة الرقمية - مصر

مجلة وورلد بيزنس أوت لوك

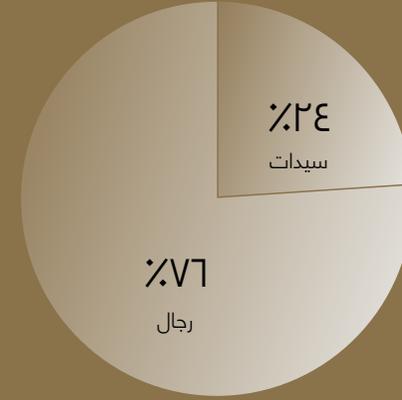
- أفضل بنك للمعاملات المصرفية الإسلامية - مصر

أبرز مؤشرات أداء القطاع

عملاء القروض الشخصية



عملاء قروض التمويل العقاري في مصر



■ الرسم البياني الوارد أعلاه يضم نسب المقترضين من السيدات والرجال على مستوى كافة المحافظات

■ الرسم البياني الوارد أعلاه يضم نسب المقترضين من السيدات والرجال على مستوى كافة المحافظات

خدمات السحب على المكشوف للعملاء



حاملو البطاقات الائتمانية



■ الرسم البياني الوارد أعلاه يضم نسب العملاء الحاصلين على تلك الخدمة من السيدات والرجال على مستوى كافة المحافظات

■ تختلف الأرصدة المذكورة أعلاه عن أرصدة دفتر الأستاذ العام (GL) بمبلغ ٧,٨ مليون جنيه مصري

المقصورة الذهبية للملك توت عنخ آمون

حوالي ١٣٣٦-١٣٢٧ ق م
الدولة الحديثة، (الأسرة الثامنة عشر)

تم اكتشاف المقصورة الذهبية الصغيرة في الغرفة الأمامية في مقبرة توت عنخ آمون في وادي الملوك. ولا تزال هذه المقبرة واحدة من أشهر المقابر في التاريخ المصري، حيث تم اكتشافها سليمة تقريبًا. يتضح حقيقة أن المقبرة تعرضت للسرقة في العصور القديمة. ضمت المقاصير تماثيل للمعبودات، وبالفعل تم اكتشاف حامل خشبي من ذهب لتمثال صغير داخل هذه المقصورة بالذات - ولكن لم يتم العثور على التمثال الصغير. كان من المفترض أن يكون هناك تمثال للمعبود من الذهب الخالص. المقصورة مصنوعة من الخشب المغطى بقشرة ذهبية، وبينهما طبقة من الجص معززة بالكتان. قاعدتها من الخشب، مغطاة بالفضة، وتتخذ شكل زلاجة. جميع الأسطح الخارجية المكشوفة ودواخل الأبواب مغطاة بالنقوش والأشكال البارزة التي تصور توت عنخ آمون وزوجته عنخ إس إن آمون. وهي تظهر في وضعيات تذكرنا بمشاهد الحياة اليومية، كما تُرى في المقابر الخاصة غير الملكية، ولكن تم تطويرها خصيصًا للعائلة المالكة في عهد والده إخناتون خلال فترة العمارنة. على الرغم من الطبيعة الدنيوية للأنشطة التي يشاركون فيها، فإن هذه المشاهد في الواقع تحمل الكثير من الرمزية. على سبيل المثال، يمثل الملك الذي يصطاد الطيور دوره في هزيمة قوى الفوضى.



القناع الذهبي لتوت عنخ آمون

حوالي ١٣٣٦-١٣٢٧ ق.م
الدولة الحديثة، (الأسرة الثامنة عشر)

قناع المومياء المصنوع من الذهب الخالص لملك الأسرة الثامنة عشر توت عنخ آمون، هو أحد روائع مصر القديمة الأكثر شهرة وروعة. من المقرر أن يتم عرضه بشكل دائم في المتحف المصري الكبير. أعتقد المصريون القدماء أن جلد المعبودات من الذهب. لذلك اختار الأفراد الأثرياء، وخاصة الملوك، هذه المادة الثمينة لأقنعة المومياء الخاصة بهم. مع الطقوس الجنائزية المناسبة، كان توت عنخ آمون جاهراً للحياة الأبدية السعيدة التي تنتظره في الآخرة. ليس ذلك فحسب، بل إن شعاراته الملكية - اللحية المستعارة وغطاء رأس أو ما يسمى بالنمس، جنباً إلى جنب مع معبودات بهيئات الكوبرا والرخمة (وادجيت ونخت) على جبينه - ضمنت أن توت عنخ آمون سيشغل منصب الملك حتى في الحياة الآخرة. القناع الجنائزي، الذي وُضع فوق رأس المومياء المحنط للملك، مصنوع من لوحين من الذهب مطعمة بمعجون من الزجاج الأزرق واللآزورد والأحجار شبه الكريمة. يتكون بياض العيون من الكوارتز والقزحية من حجر الأوبسيديان، مما يمنحها مظهرًا نابضًا بالحياة.



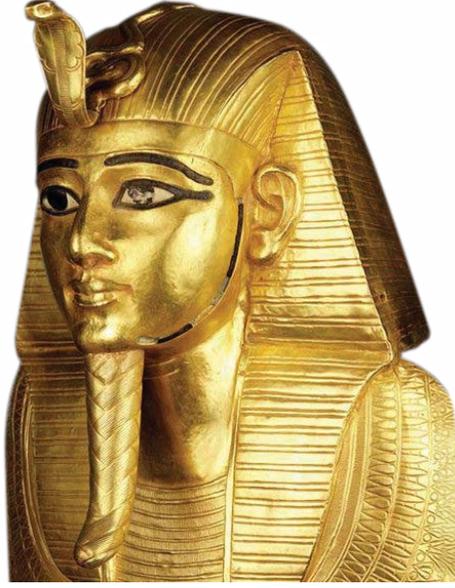


أساور خاصة بالملك رمسيس الثاني

حوالي ١٢٧٩-١٢١٣ ق.م
الدولة الحديثة، (الأسرة التاسعة عشر)

يضم المتحف القومي للحضارة المصرية هذه الأساور الذهبية واللزوردية التي تعود إلى عهد الملك رمسيس الثاني، أحد أشهر الملوك وأطولهم حكمًا في التاريخ المصري. تم العثور عليها في عام ١٩٠٢ في تل بسطة، موقع مدينة بوباستس القديمة، في شرق الدلتا. يتكون كل من السوارين من نصف دائرتين متصلتين ببعضهما البعض من جانب بمفصلة، والآخر بمشبك. تتكون معظم الزخارف من حبيبات ذهبية تشكل أشكالاً هندسية دقيقة للغاية. ومع ذلك، فإن العنصر الرئيسي الذي يلفت الأنظار هو القطعة الكبيرة من اللزورد التي تعمل كجسم بطة أو أوزة، وهي ذات رأسين بشكل مثير للإهتمام.

تم تنفيذ الرؤوس بشكل جيد للغاية، وأشكالها الأنيقة ترتفع برشاقة مع الأساور، وتلفت إلى الأمام. ويشير موقع اكتشافهم، داخل معبد المعبودة ذات هيئة القطة (باستت)، الإله الراعي (لبوباستس)، إلا أن هذه الأساور قد تم اهدائها للمعبد تبجيلًا للمعبودة (باستت).



قناع مومياء بسويسنس الأول

حوالي ١٠٣٩-٩٩١ ق. م
عصر الانتقال الثالث، (الأسرة الحادية والعشرون)

قناع مومياء بسويسنس الأول هو أحد أكثر الاكتشافات أهمية بين كنوز تانيس (صان الحجر) وهي عاصمة مصر خلال الأسرة الحادية والعشرين في شرق الدلتا. كان اكتشاف المقابر الملكية لتانيس مذهلاً حقاً. المقبرة الملكية الأخرى الوحيدة التي تم العثور عليها (نسبياً) سليمة هي مقبرة توت عنخ آمون. لسوء حظ عالم الآثار الفرنسي بييرمونتيه، قام باكتشافه المذهل في (١٩٣٩-١٩٤٠)، بالتزامن مع بداية الحرب العالمية الثانية، بحيث لم يكن لها تأثير يذكر على الذاكرة الجماعية للعالم. حتى يومنا هذا، تظل كنوز تانيس غير معروفة لعامة الناس. قناع الملك بسويسنس الأول معروض الآن في المتحف المصري في القاهرة. كما هو الحال مع توت عنخ آمون، يظهر وهو يرتدي اللحية الملكية المستعارة وغطاء الرأس الملكي- النمسي. على جبينه يوجد الصل الملكي الكوبرا، الذي كان يحمي الملك من أعدائه في الحياة وبعد الموت. كما أنه يرتدي قلادة «أوسخ» العريضة، زُخرف شريطها الخارجي بزخارف نباتية بشكل بارز. الأشرطة التي تثبت اللحية من اللازورد، بينما تستخدم عينة الزجاج للحواجب والعينين والترصيع حول العينين.

الأداء المالي للبنك

٢٢٠	أبرز ملامح الأداء المالي
٢٢٢	الأداء المالي
٢٢٥	قائمة المركز المالي المستقلة
٢٢٦	قائمة الدخل المستقلة
٢٢٧	قائمة الدخل الشامل الأخر المستقلة
٢٢٨	قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة
٢٣٠	قائمة التدفقات النقدية المستقلة
٢٣١	قائمة التوزيعات المستقلة المعتمدة الأرباح
٢٣٢	ملخص الإيضاحات المُتّمة للقوائم المالية المستقلة



الفصل الخامس

الأداء المالي للبنك

تمتد فترة إعداد القوائم المالية الموجزة الموحدة لبنك مصر عن الفترة المالية المنتهية في يوم ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ من الفترة ١ يوليو ٢٠٢٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.



أبرز ملامح الأداء المالي

دخل بنك مصر أعتاب القرن الحادي والعشرين مولياً اهتماماً خاصاً بتسريع التطور الرقمي وإنشاء منظومة عمل تتسم بالمرونة. في عام ٢٠٢٠، قام بنك مصر بتغيير فترة إعداد التقارير المالية الخاصة به لتنتهي في ديسمبر من كل عام وفقاً لقانون البنك المركزي المصري. ووفقاً لذلك، يغطي هذا التقرير النتائج المالية بدءاً من يوم ١ يوليو ٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

يفصح البنك عن نتائجه المالية وفقاً لمعيار IFRS9 للعام المالي ٢٠٢١، وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري في ٢٦ فبراير ٢٠١٩، حيث حقق البنك صافي ربح بقيمة ٣٣,٥ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره ١١٣٪، مقارنة بصافي الربح المحقق في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بقيمة ١١,١ مليار جنيه. وبلغ إجمالي الربح القابل للتوزيع ٢٤,١ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مسجلاً زيادة بنسبة ١١٢٪ مقارنة بـ ١١,٤ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٠. وبذلك حافظ بنك مصر على وضع مالي قوي، وأداء مالي مُحكم، بالرغم من الإغلاق العالمي الذي أثر سلباً على الاقتصادات العالمية. وبلغ المركز المالي نحو ١,٦ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١، مقابل ١,٢ تريليون جنيه في يونيو ٢٠٢٠، مسجلاً معدل نمو ٢٩٪، وسجل متوسط الربح الشهري ١,٣ مليار جنيه مقابل ٩٢١ مليون جنيه في يونيو ٢٠٢٠، محققاً نمو بنسبة ٤٢٪.

وصل إجمالي قيمة حقوق المساهمين في ٣١ ديسمبر في العام المالي ٢٠٢١ إلى ١٣١,٦ مليار جنيه، وذلك مقارنةً بـ ٨٩,٩ مليار جنيه تم تحقيقها بنهاية يونيو ٢٠٢٠. وفي الوقت نفسه، شهد معدل كفاية رأسمال البنك ارتفاعاً ليصل إلى نسبة ٢٠,١٪ بنهاية ديسمبر ٢٠٢١، مقابل ١٨,٩٤٪ في يونيو ٢٠٢٠.

كما ارتفعت محفظة ودائع العملاء من ٩٢٧,٨ مليار جنيه لتصل إلى ١,٢٣٤ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١. وفي الوقت نفسه، حققت محفظة ودائع المؤسسات نمواً لتبلغ ٣١٨,٥ مليون جنيه بنهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٧٨,٣ مليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بالقروض والتسهيلات للعملاء، والتي تتمثل في أفراد ومشروعات صغيرة، فإن قيمتها تصل إلى ١٢١ مليار جنيه، فيما وصلت قيمة التمويلات للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة إلى ٤٨٦ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. والجدير بالذكر أن محفظة قروض التجزئة المصرفية (النمطية والإسلامية المباشرة وغير المباشرة) سجلت ارتفاعاً بمعدل ٥٦٪، مقارنة بالسنة المالية السابقة المنتهية في يونيو ٢٠٢٠.

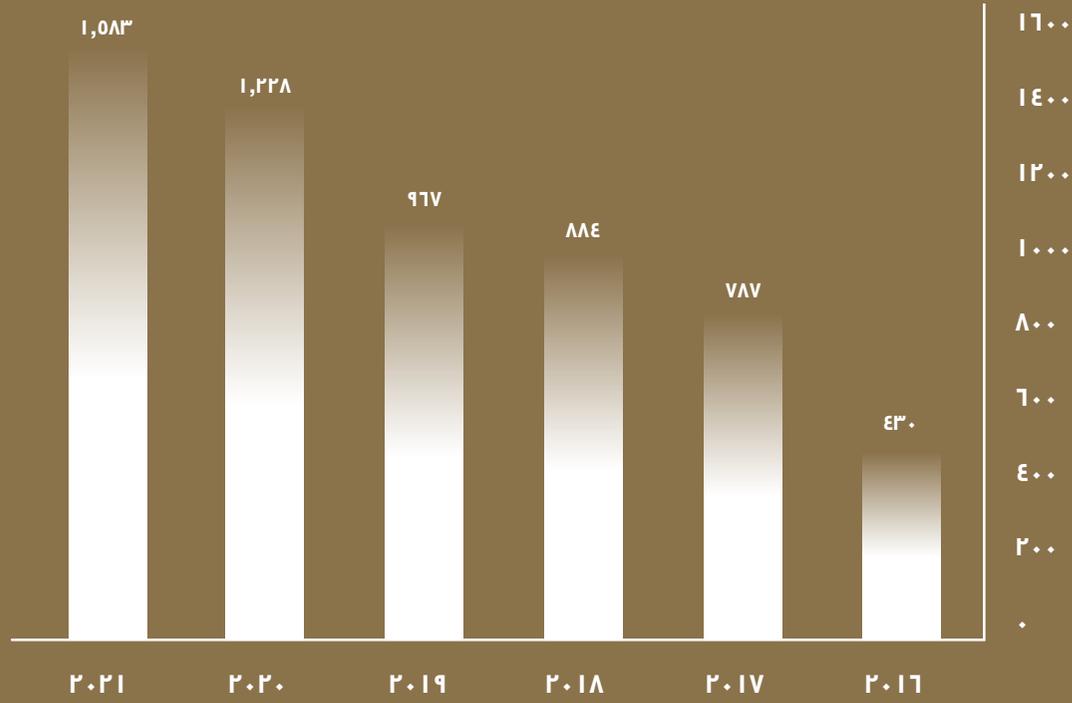
كما استمر صافي قروض بنك مصر في النمو، مسجلاً ٥٩٠,٦ مليار جنيه بارتفاع ٧٦٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، مقارنة بـ ٣٣٥,٤ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠. وشهدت ودائع العملاء نمواً بنسبة ٣٣٪، ليصل رصيدها إلى ١,٢ تريليون جنيه، مقارنة بـ ٠,٩ تريليون جنيه في يونيو ٢٠٢٠. وبلغت نسبة القروض الغير منتظمة حوالي ٢,٠٥٪ بنسبة تغطية ١٢٧,٦٤٪، وقد بلغت قيمة المتحصلات والتسويات نحو ٤,٦ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وعلى صعيد آخر، بلغت قيمة الاستثمارات المالية نحو ٥٢٨,٦ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، مقابل ٥٥٦,٣ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٠.



الأداء المالي

المركز المالي

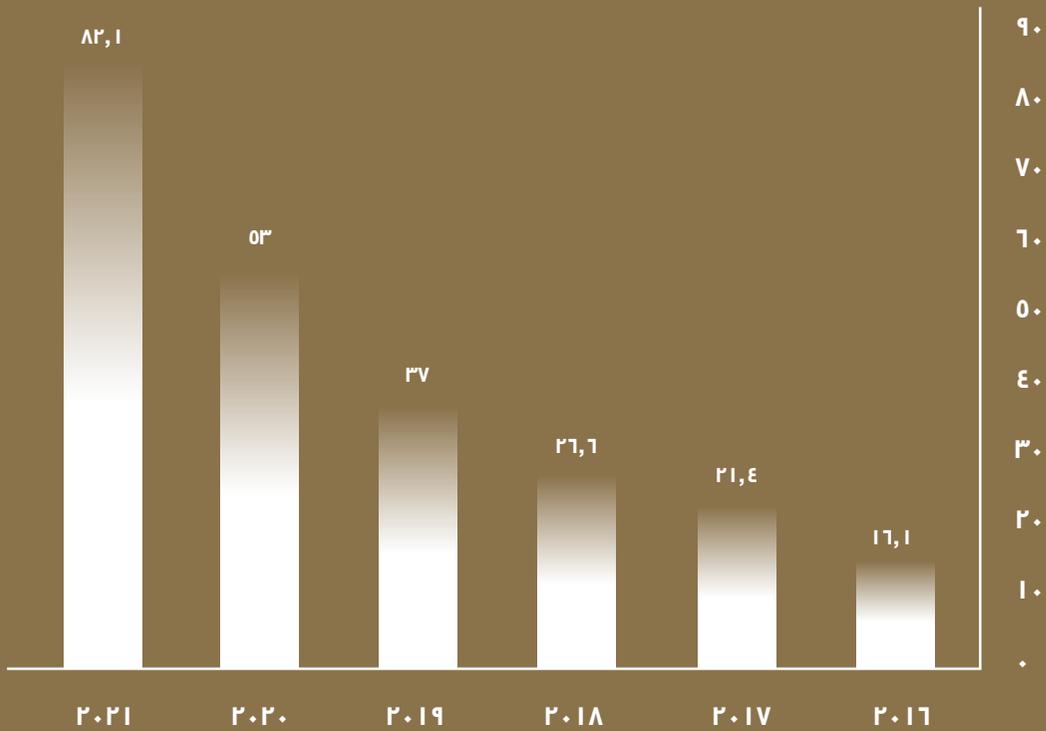
القيمة بالمليار جنيه



محفظة قروض التجزئة المصرفية

القروض المباشرة وغير المباشرة- نمطي وإسلامي

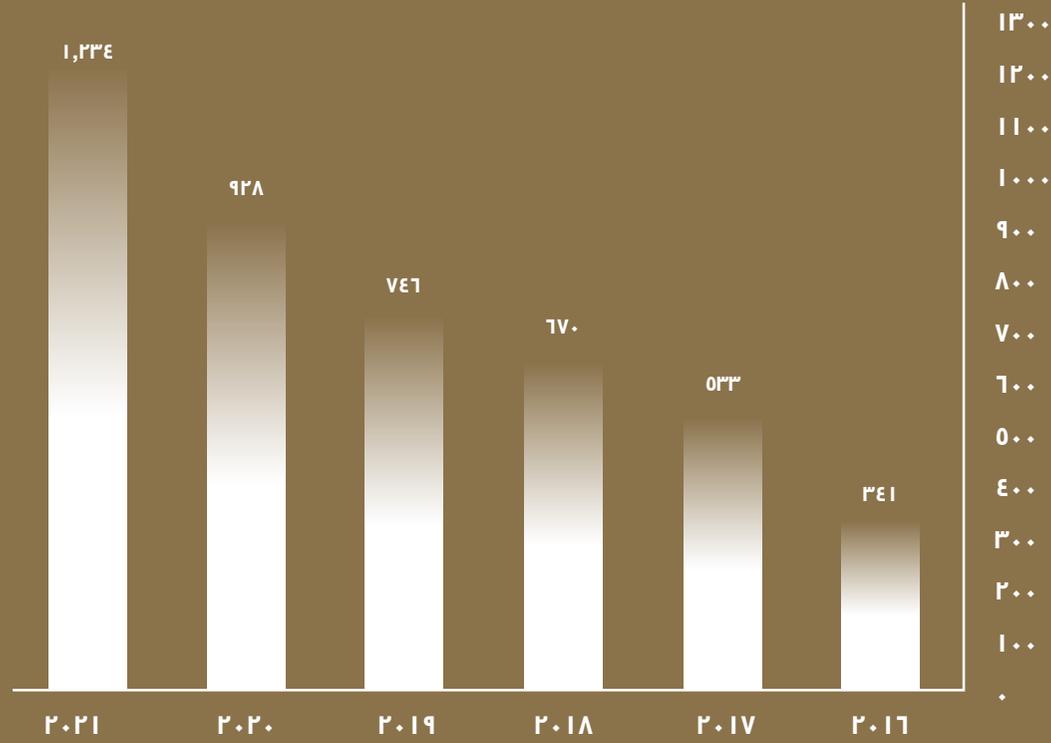
القيمة بالمليار جنيه



* الأرصدة المذكورة أعلاه طبقاً للسنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو باستثناء الأرصدة المسجلة في عام ٢٠٢١.

ودائع العملاء

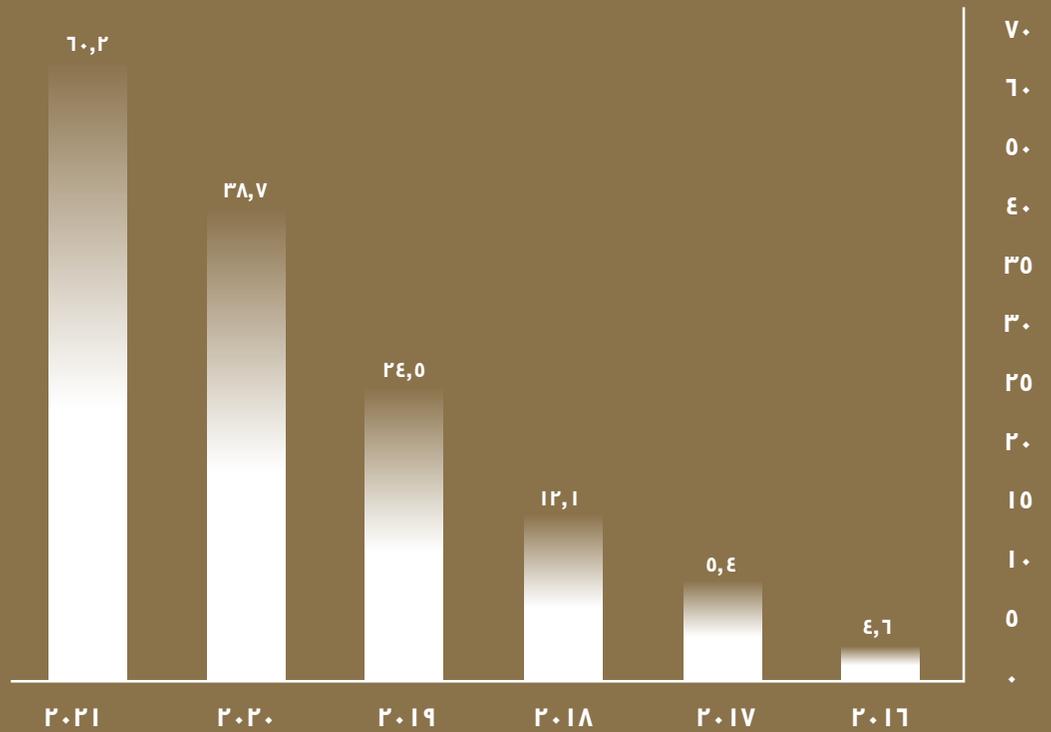
القيمة بالمليار جنيه



محفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر

القروض المباشرة وغير المباشرة- تمطي وإسلامي

القيمة بالمليار جنيه



تقرير مراقبي الحسابات

إلى السادة / مساهمي بنك مصر «شركة مساهمة مصرية»

راجعنا القوائم المالية المستقلة لبنك مصر «شركة مساهمة مصرية» عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (تمثل ثمانية عشر شهراً) والتي استخرجت منها القوائم المالية المستقلة المرخصة المرفقة وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية، وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ١٧ مايو ٢٠٢٢ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والتي استخرجت منها القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

فقرة توجيه انتباه

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً كما هو مبين بالإيضاح رقم (١) وافقت الجمعية العامة للبنك في ١١ أكتوبر ٢٠٢٠ على تعديل السنة المالية لتبدأ من أول يناير وتنتهي آخر ديسمبر من كل سنة على أن تكون الفترة من أول يوليو ٢٠٢٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ هي فترة انتقالية ممتدة لمدة ثمانية عشر شهراً، لذا تم إعداد هذه القوائم المالية عن الفترة التي تبدأ من أول يوليو ٢٠٢٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والتي تمثل ثمانية عشر شهراً مقارنة بأخر قوائم مالية معتمدة من قبل الجمعية العامة للبنك والتي كانت تبدأ من أول يوليو ٢٠١٩ وتنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ والتي تمثل اثني عشر شهراً، وبناء على ذلك فإن أرقام المقارنة الواردة بالقوائم المالية عن هذه الفترة المالية المشار إليها غير قابلة للمقارنة على وجه الإطلاق.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي المستقل للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ونتائج أعماله وتدفعاته النقدية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضي الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وتقريرنا عليهم.

القاهرة في: ١٧ مايو ٢٠٢٢

مراقبا الحسابات

محاسب / محمد هاني فؤاد إسماعيل
الجهاز المركزي للمحاسبات

الدكتور / أحمد مصطفى شوقي
Mazars - مصطفى شوقي
محاسبون وقانونيون ومستشارون

بنك مصر

قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

القيمة بالألف جنيه

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	إيضاح رقم	الأصول
٣٨,٨٣٩,٧٩٣	٣٢,٦٣٥,٠٥٥		نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
٢٥٥,٥٨٨,٥٤٦	٣٧٣,٦٢٧,٠١١		أرصدة لدى البنوك
٢,٨٣٢,٩٦٤	١,٢٨٧,٣٠٩	٤	قروض وتسهيلات للبنوك
٢٣٥,٣٩٢,١١٧	٥٩٠,٥٧٠,٩٥٩	٥	قروض وتسهيلات للعملاء
			استثمارات مالية
٣,٩٧١,٥٢٠	٤,٤٣٨,٢١٨	٦	- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٤٧١,٤٣٤,٣٣٢	٣٣٤,١٩٦,٢٤٦	٧	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٦٠,٢٥١,٧٩٣	١٦٩,٠٩١,٧١٥		- بالتكلفة المستهلكة
٢٠,٦٢٤,٤٤٠	٣٠,٨٧٦,٥١٣		- شركات تابعة و شقيقة
٢٤٦,٥١٨	٣٣٢,٤٠٦		أصول غير ملموسة
٣٣,٥٩٤,٣٣١	٤٧,٤٤٦,٨٠٠		أصول أخرى
٤,٩٩٥,٩٧٦	٧,٦٦٨,٨٦٩		أصول ثابتة
-	٩٨٤,٠٢١		أصول ضريبية مؤجلة
١,٢٢٧,٧٧٢,٣٢٠	١,٥٨٣,٠٥٥,١٢٢		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
٩١,٢٤٧,٣٦٨	٤٨,٣٥٤,٠٧٢		أرصدة مستحقة للبنوك
٩٢٧,٨١٣,٠٥١	١,١٣٣,٩٢٥,٧٣١	٨	ودائع العملاء
٣٨,٠٨٠	٤,٧٧٨		مشتقات مالية
٩٢,٤٠٤,٣٧٧	١٢٦,٢٠٣,٨٧٠	٩	قروض أخرى
١٨,٩٤١,٦٢١	٣٣,٥٨٧,٧١٣		إلتزامات أخرى
٢,١٣٣,٨٨٩	٣,٤٩٦,٦٤٥	١٠	مخصصات أخرى
٦٣٦,١٠٢	-		التزامات ضريبية مؤجلة
٤,٦١٥,٤٠٢	٥,٨٧٠,٢٦١	١١	إلتزامات مزاي التقاعد
١,١٣٧,٨٣٩,٨٩١	١,٤٥١,٤٤٣,٠٨٠		إجمالي الإلتزامات
			حقوق الملكية
١٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	١٢	رأس المال المدفوع
٦٣,٠٥٨,٤٩٣	٩٢,٠٠١,٥٩٧	١٣	إحتياطيات
١١,٨٨٣,٩٣٦	٢٤,٦١٠,٤٤٥		أرباح محتجزة
٨٩,٩٤٢,٤٢٩	١٣١,٦١٢,٠٤٢		إجمالي حقوق الملكية
١,٢٢٧,٧٧٢,٣٢٠	١,٥٨٣,٠٥٥,١٢٢		إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية
			إلتزامات عرضية وإرتباطات
٧١,١١٣,٤٠٣	١٥٨,٤٧٨,٠٥٨		إلتزامات مقابل خطابات ضمان وإعتمادات مستندية وإرتباطات أخرى

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزء متمم لها.

رئيس مجلس الإدارة
 نائب رئيس مجلس الإدارة
 نائب رئيس مجلس الإدارة
 رئيس القطاع المالي
 محمد محمود الأتربي
 عاكف عبد اللطيف المغربي
 حسام الدين عبد الوهاب
 محمد محمد شريف إسماعيل

مراقب حسابات البنك

محاسب / محمد هاني فؤاد إسماعيل
 الجهاز المركزي للمحاسبات



بنك مصر

قائمة الدخل المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

القيمة بالألف جنيه	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
عائد القروض والإيرادات المشابهة	١٨٦,٧٧٢,٣٢٠	١١٢,١٦٦,١٠١
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(١٣٤,٤٤٨,٩٨٤)	(٨٣,٥٤٢,٤٤٦)
صافي الدخل من العائد	٥٢,٣٢٣,٣٣٦	٢٨,٦٢٣,٦٥٥
إيرادات الأتعاب والعمولات	١٠,٨١٢,٨٩٢	٥,٣٧٩,٨١٠
مصروفات الأتعاب والعمولات	(٩٨٤,٤١٩)	(٢٨٤,٦٢٠)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات	٩,٨٢٨,٤٧٣	٥,٠٩٥,١٩٠
توزيعات أرباح	٦,٢٥٩,٦٦٢	٢,٠٥٨,٩١٧
صافي دخل المتاجرة	١,٨٤٩,٢١٦	٥٨٧,٥٣٩
أرباح الاستثمارات المالية	٤,٥٢٢,٩٤٦	١,٢٤٢,٥٣٦
(عبء) الاضمحلال عن خسائر الإئتمان	(٨,٦٤٥,٥٥١)	(١,٤٣٦,٧٧١)
المصروفات الإدارية	(٣٢,٥١٣,٦٤٠)	(١٢,٠٨٨,٤٩٨)
(مصروفات) إيرادات تشغيل أخرى	(١,٠٢٦,٣٣٢)	١٤٨,٤٠٤
الربح قبل ضرائب الدخل	٤٢,٥٩٨,١٢٠	٢٤,٢٣٠,٩٧٢
مصروفات ضرائب الدخل	(١٩,٠٥١,٢٣٥)	(١٣,١٧٧,٠٦٨)
صافي أرباح الفترة / العام	٢٣,٥٤٦,٨٨٥	١١,٠٥٣,٩٠٤
ربحية السهم (جنيه / سهم)	٧,٠٤	٣,٣١

بنك مصر

قائمة الدخل الشامل الآخر المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

القيمة بالألف جنيه

٣٠ يونيو ٢٠٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
صافي أرباح الفترة / العام	١١,٠٥٣,٩٠٤	٢٣,٥٤٦,٨٨٥	
بنود الدخل الشامل الآخر			
بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر			
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(١,٣١٧,٦٢٤)	٢,٦٧٠,١٥٨	
إجمالي بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر	(١,٣١٧,٦٢٤)	٢,٦٧٠,١٥٨	
بنود يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر			
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٥,٥٨٢,٢٦٢	(٦٤٧,٩٨٣)	
صافي التغير في خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٦١٥,٠٠٧	٩٨,٢٥٤	
صافي التغير في فروق ترجمة عملات أجنبية	(٢٣٨,٥٣٠)	(١٤٨,٦٢٩)	
تغطية التدفق النقدي - الذي تم تسويته في الأرباح والخسائر	٢,٦٩٥	-	
إجمالي بنود يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر	٥,٩٦١,٤٣٤	(٦٩٨,٣٥٨)	
صافي أرباح الدخل الشامل عن الفترة / العام	١٥,٦٩٧,٧١٤	٢٥,٥١٨,٦٨٥	

بنك مصر

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

إيضاح رقم	رأس المال المدفوع	إحتياطي قانوني	إحتياطي عام	إحتياطي رأسمالي	إحتياطي القيمة العادلة
الأرصدة في ٢٠١٩/٠٧/٠١					
	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,١٤٣,٠٠٠	١,٦١٥,٤٨٩	٩٢٩,٠١٤	٢,٧٨٢,٧٠٦
توزيعات أرباح	-	-	-	-	-
المحول إلى الإحتياطيات	-	٨٥١,٣٥٢	٦١٤,٤٢٠	٨٨,٠٠٠	-
صافي التغير في خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات دين من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-
صافي التغير في الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر - بعد الضرائب	-	-	-	-	٤,٥٨٨,٤٦٧
أرباح (خسائر) التخلص من أدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الآخر وأخرى	-	-	-	-	-
صافي التغير في فروق ترجمة عملات أجنبية	-	-	-	-	-
صافي التغير في القيمة الأسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة	-	-	-	-	-
صافي التغير في التدفقات النقدية	-	-	-	-	-
صافي أرباح العام	-	-	-	-	-
الأرصدة في ٢٠٢٠/٠٦/٣٠					
	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٩٩٤,٣٥٧	٢,٢٢٩,٩٠٩	١,٠١٧,٠١٤	٧,٣٧١,١٧٣
الأرصدة في ٢٠٢٠/٠٧/٠١					
	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٩٩٤,٣٥٧	٢,٢٢٩,٩٠٩	١,٠١٧,٠١٤	٧,٣٧١,١٧٣
توزيعات أرباح	-	-	-	-	-
المحول إلى الإحتياطيات	-	١,٠٩٦,٠٦٧	١,١٣٨,٦٧٠	٩٣,٢٣٠	-
صافي التغير في خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات دين من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-
صافي التغير في الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر - بعد الضرائب	-	-	-	-	٢,٠٢٢,١٧٥
أرباح (خسائر) التخلص من أدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الآخر وأخرى	-	-	-	-	-
صافي التغير في فروق ترجمة عملات أجنبية	-	-	-	-	-
صافي التغير في القيمة الأسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة	-	-	-	-	-
صافي التغير في احتياطي المخاطر العام	-	-	-	-	-
صافي أرباح الفترة	-	-	-	-	-
الأرصدة في ٢٠٢١/١٢/٣١					
	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٩٠,٤٢٤	٣,٣٦٨,٥٧٩	١,١١٠,٢٤٤	٩,٣٩٣,٣٤٨

القيمة بالألف جنيه

الإجمالي	أرباح محتجزة	احتياطي المخاطر العام	إحتياطي خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات دين من خلال الدخل الشامل الآخر	إحتياطي مخاطر تدفقات نقدية	احتياطي فروق ترجمة عملات أجنبية	فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة	إحتياطي تدعيمي	إحتياطي مخاطر بنكية
٦٠,٦١٧,٢٧٤	٨,٩٢٥,٢٤٥	٩٧,٢٨٦	٩٠٢,٥٣٨	(٢,٦٩٥)	١,٠٥٥,٠٤٧	٢٢,٢٣٥,٢٦٣	٤,٦٧٣,٤٢٦	٢٦٠,٦٥٠
(٣,٣٦٩,٤٩٧)	(٣,٣٦٩,٤٩٧)	-	-	-	-	-	-	-
-	(٥,٢٣٢,٠١٩)	-	-	-	-	-	٢,١٦٠,٢٨٤	١,٥١٧,٩٦٣
(٢٨٧,٥٣١)	-	-	(٢٨٧,٥٣١)	-	-	-	-	-
٤,٥٨٨,٤٦٧	-	-	-	-	-	-	-	-
٥٠٦,٢٠٣	٥٠٦,٢٠٣	-	-	-	-	-	-	-
(٢٣٨,٥٣٠)	-	-	-	-	(٢٣٨,٥٣٠)	-	-	-
١٧,٠٦٩,٤٤٤	-	-	-	-	-	١٧,٠٦٩,٤٤٤	-	-
٢,٦٩٥	-	-	-	٢,٦٩٥	-	-	-	-
١١,٠٥٣,٩٠٤	١١,٠٥٣,٩٠٤	-	-	-	-	-	-	-
٨٩,٩٤٢,٤٢٩	١١,٨٨٣,٩٣٦	٩٧,٢٨٦	٦١٥,٠٠٧	-	٨١٦,٥١٧	٣٩,٢٠٤,٨٠٧	٦,٨٣٣,٧١٠	١,٧٧٨,٦١٣
٨٩,٩٤٢,٤٢٩	١١,٨٨٣,٩٣٦	٩٧,٢٨٦	٦١٥,٠٠٧	-	٨١٦,٥١٧	٣٩,٢٠٤,٨٠٧	٦,٨٣٣,٧١٠	١,٧٧٨,٦١٣
(٣,٥٨٥,٩٨٨)	(٣,٥٨٥,٩٨٨)	-	-	-	-	-	-	-
-	(٨,٢٩٧,٩٤٨)	-	-	-	-	-	٥,٥٦٥,٩٧٥	٤٠٤,٠٠٦
٩٨,٢٥٤	-	-	٩٨,٢٥٤	-	-	-	-	-
٢,٠٢٢,١٧٥	-	-	-	-	-	-	-	-
١,٠٦٣,٥٦٠	١,٠٦٣,٥٦٠	-	-	-	-	-	-	-
(١٤٨,٦٢٩)	-	-	-	-	(١٤٨,٦٢٩)	-	-	-
١٧,٨٣٣,٢٥٦	-	-	-	-	-	١٧,٨٣٣,٢٥٦	-	-
٨٥٠,٠٠٠	-	٨٥٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-
٢٣,٥٤٦,٨٨٥	٢٣,٥٤٦,٨٨٥	-	-	-	-	-	-	-
١٣١,٦١٢,٠٤٢	٢٤,٦١٠,٤٤٥	٩٤٧,٢٨٦	٧١٣,٢٦١	-	٦٦٧,٨٨٨	٥٧,١٢٨,١٦٣	١٢,٣٩٩,٦٨٥	٢,١٨٢,٦١٩

بنك مصر

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

القيمة بالألف جنيه

٣٠ يونيو ٢٠٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة

٢٢١,٧٢٨,٠١٧	٧٧,٩٨٤,٢٣١	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (١)
(١٤٨,٩٤٩,٨١٦)	(٥٨,٧٩١,٠١٠)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الإستثمار (٢)
٣٥,٦٢٧,٦٥٥	٤٨,٠٣٦,٨٦١	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل (٣)
١٠٨,٤٠٥,٨٥٦	٦٧,٢٣٠,٠٨٢	صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة (٣+٢+١)
١٨٣,٦٥٦,٦٩٨	٢٩٢,٠٦٢,٥٥٤	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة / السنة
٢٩٢,٠٦٢,٥٥٤	٣٥٩,٢٩٢,٦٣٦	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة / السنة
		وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :-
٣٨,٨٣٩,٧٩٣	٣٢,٦٣٥,٠٥٥	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
٢٥٦,٦٨٢,٥١١	٣٧٤,٩١٠,٢٧٥	أرصدة لدى البنوك
١٤٢,٢٥٨,٢٦٠	٤٤,٧٠٢,٤٩١	أذون الخزانة
(٣٠,٦٨٠,٢٨١)	(٣٤,٧٢٠,٦٣١)	أرصدة لدى البنوك المركزية في إطار نسبة الإحتياطي الإلزامي
(٢٨,١٦٤,٢٥٦)	(٣٩,٣٠٦,٣٣٨)	أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
(٨٦,٨٧٣,٤٧٣)	(٢٨,٩٢٨,٢٣٦)	أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
٢٩٢,٠٦٢,٥٥٤	٣٥٩,٢٩٢,٦٣٦	النقدية وما في حكمها

بنك مصر

قائمة التوزيعات المستقلة المعتمدة للأرباح

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

القيمة بالألف جنيه

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
١١,٠٥٣,٩٠٤	٢٣,٥٤٦,٨٨٥	صافي أرباح الفترة / العام
		يخصم:
(٩٣,٢٣٠)	(٢٨,٥٥٩)	أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي
(٤٠٤,٠٠٦)	(٤٣٢,٢٢٥)	إحتياطي المخاطر البنكية العام
		يضاف:
٨٣٠,٠٣٢	١,٠٦٣,٥٦٠	أرباح محتجزة
١١,٣٨٦,٧٠٠	٢٤,١٤٩,٦٦١	صافي أرباح الفترة / السنة القابل للتوزيع
		يوزع كالآتي:
١,٠٩٦,٠٦٧	٢,٣٥١,٨٣٣	احتياطي قانوني
١,١٣٨,٦٧٠	٢,٤١٤,٩٦٦	احتياطي عام
١,١٣٨,٦٧٠	٢,٤١٤,٩٦٦	حصة العاملين من الأرباح
٢,٣٣٣,٤٥٠	٤,٠٩٢,٢٦٦	حصة الدولة من الأرباح
١١٣,٨٦٨	٢٤١,٤٩٧	صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي
٥,٥٦٥,٩٧٥	١٢,٦٣٤,١٣٣	احتياطي تدعيمي
١١,٣٨٦,٧٠٠	٢٤,١٤٩,٦٦١	إجمالي الأرباح الموزعة

ملخص الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

للفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

(١) معلومات عامة

المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والتعليقات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩، ويتم الرجوع فيما لم يرد به نص ضمن تعليمات البنك المركزي المصري إلى معايير المحاسبة المصرية .

وتعرض القوائم المالية مقربة لأقرب ألف جنيه .

١.٢ تصنيف الأصول والالتزامات المالية

١.١.٢ تم تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي:

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.

- أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة.

ويستند تصنيف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بشكل عام إلى نماذج الأعمال لدي البنك والذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

١.٢.٢ يتم عرض التغيير في الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر على النحو التالي :

- التغيير في القيمة العادلة المتعلق بالتغيير في درجة التصنيف الائتماني يتم عرضه في قائمة الدخل الشامل الآخر.

- يتم عرض المبلغ المتبقي من التغيير في القيمة العادلة ضمن بند (صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) بقائمة الأرباح والخسائر

٢.٢ اضمحلال الأصول المالية

تم استخدام نموذج "خسائر الائتمان المتوقعة" بدلاً من نموذج "خسائر الائتمان المحققة" وذلك عند قياس الاضمحلال في قيمة كافة الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال

١- تأسس بنك مصر (شركة مساهمة مصرية) كبنك تجارى بتاريخ ٣ إبريل ١٩٢٠ في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في ١٥١ شارع محمد فريد بالقاهرة.

يقدم البنك خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الصيرفة الإسلامية من خلال ٧٣ فرعاً ووحدة مصرفية في جمهورية مصر العربية و٥٥ فروع في دولة الإمارات العربية المتحدة وفرع بمدينة باريس بالجمهورية الفرنسية ومكاتب تمثيل في روسيا والصين وكوريا الجنوبية وإيطاليا وكوت ديفوار ويوظف البنك ٢٠٦٥٨ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

- وافقت الجمعية العامة للبنك في ١١ أكتوبر ٢٠٢٠ على تعديل المادة (٢٥) من النظام الأساسي والتي بموجبها تم تعديل السنة المالية للبنك لتبدأ من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل سنة، وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي المصري رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، وذلك بدأ من أول يناير ٢٠٢٢ على أن تكون الفترة من أول يوليو ٢٠٢٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ هي فترة انتقالية ممتدة لمدة ثمانية عشر شهراً ، لذا تم إعداد هذه القوائم المالية عن الفترة التي تبدأ من أول يوليو ٢٠٢٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والتي تمثل ثمانية عشر شهراً مقارنةً بأخر قوائم مالية معتمدة من قبل الجمعية العامة للبنك والتي كانت تبدأ من أول يوليو ٢٠١٩ وتنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ والتي تمثل اثني عشر شهراً وبناءً على ذلك فإن أرقام المقارنة الواردة بالقوائم المالية عن هذه الفترة المالية المشار إليها غير قابلة للمقارنة على وجه اللاطلاق.

- تم اعتماد هذه القوائم من قبل مجلس إدارة مصرفنا في ١٦ مايو ٢٠٢٢.

(٢) أسس إعداد القوائم المالية وملخص السياسات المحاسبية

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

قائمة الدخل الشامل الأخر بالإضافة إلى بعض ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية.

وفيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة:

أ. ترجمة العملات الأجنبية:

١/ أ عملة التعامل والعرض

يتم قياس بنود القوائم المالية المستقلة لكل فرع من فروع البنك باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي يمارس فيها الفرع نشاطه (عملة التعامل).

يتم عرض هذه القوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري وهو أيضا عملة التعامل للفرع داخل جمهورية مصر العربية.

٢/ أ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات كل فرع بعملة التعامل الخاصة به وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية كل فترة مالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن إعادة التقييم ضمن البنود التالية:

- صافي دخل المتاجرة للأصول المالية بغرض المتاجرة أو المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر (أدوات الدين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن

عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، بينما يتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر)، وتسجل فروق التقييم الناتجة عن تغير أسعار الصرف للبنود غير النقدية بالعملات الأجنبية (أدوات حقوق الملكية) ضمن الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيير القيمة العادلة بالنسبة للأصول المالية من خلال الأرباح والخسائر في حين يتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن تغير أسعار الصرف لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حساب احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية .

٣/ أ الفروع الأجنبية

يتم ترجمة بنود قائمه الدخل والمركز المالي للفرع الأجنبية التي تختلف عملة التعامل لها عن عملة عرض القوائم المالية المستقلة إلى الجنيه المصري كما يلي:

• يتم ترجمة بنود الأصول والالتزامات بميزانية الفرع الأجنبي باستخدام سعر الأقفال في تاريخ هذه الميزانية.

• يتم ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل باستخدام متوسط أسعار التحويل إلا إذا كان المتوسط لا يمثل تقريب مقبول للأثر المتراكم للأسعار السارية في تواريخ المعاملات، عندها يتم ترجمة الإيرادات والمصروفات باستخدام أسعار الصرف في تواريخ المعاملات.

ويتم الاعتراف بفروق العملة الناتجة في بند مستقل (احتياطي فروق ترجمة عملات أجنبية) ضمن بنود الدخل الشامل الآخر بحقوق الملكية.

ب. الاعتراف بالإيراد

ب/ ١ إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد القروض

والإيرادات المشابهة "أو" تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي يحتسب عنها عائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءًا من معدل العائد الفعلي كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ب/ ٢ إيرادات الأتعاب والعمولات

• يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. أما بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءًا مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة، يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

• ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية، ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي

على مدار أداء الخدمة، ويتم الاعتراف بأتعاب خدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

ب/ ٣ إيرادات توزيعات الأرباح

• يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

ج. اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصومة من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

د . اضمحلال الأصول المالية

السياسة المطبقة اعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٩

يتم إثبات خسائر الاضمحلال عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وهي:

- الأصول المالية التي تمثل أدوات دين.

- المديونيات المستحقة.

- عقود الضمانات المالية.

- ارتباطات القروض وارتباطات أدوات الدين المشابهة.

لا يتم إثبات خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

- يقوم البنك بتقييم محافظ أدوات الدين على أساس شهري على مستوى المحفظة لجميع الأصول المالية للأفراد والمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وعلى أساس دوري فيما يتعلق بالأصول المالية للمؤسسات المصنفة ضمن قائمة المتابعة بهدف مراقبة خطر الائتمان المتعلق بها، كما يتم هذا التقييم على مستوى الطرف المقابل على أساس دوري، ويتم مراجعة ومراقبة المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان دوريًا من قبل إدارة المخاطر الائتمانية.

- يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقدير مخصص خسائر الاضمحلال للأداه المالية بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية فيما عدا الحالات التالية والتي يتم تقدير مخصص خسائر الاضمحلال فيها بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى اثني عشر شهرًا:

١) أداه دين تم تحديدها على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية (أدوات الدين بالمرحلة الأولى).

٢) أدوات مالية أخرى لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولى (أدوات الدين بالمرحلة الأولى).

- يعتبر البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالي مرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي يتم قياسها كما يلي:

- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الأولى على أساس القيمة الحالية لإجمالي العجز النقدي المحسوب على أساس معدلات احتمالات الإخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة اثني عشر شهرًا مستقبلية مضروبة في القيمة عند الإخفاق مع الأخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من

أدوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة. ونظرًا لأن الخسائر الائتمانية المتوقعة تأخذ في الحسبان مبلغ وتوقيت الدفعات، فإن الخسائر الائتمانية تنشأ حتى إذا كانت المنشأة تتوقع أن يتم السداد بالكامل ولكن في وقت لاحق بعد أن يصبح الدين واجب السداد بموجب الشروط التعاقدية. وتعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى اثني عشر شهرًا جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار حياة الأصل والتي تنتج عن أحداث التعثر في السداد لأداة مالية والمحتملة خلال اثني عشر شهرًا بعد تاريخ القوائم المالية.

- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الثانية على أساس القيمة الحالية لإجمالي العجز النقدي المحسوب على أساس معدلات احتمالات الإخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة حياة الأصل المالي مضروبة في القيمة عند الإخفاق مع الأخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من أدوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة.

• الأصول المالية المضمحلة ائتمانيًا في تاريخ القوائم المالية تقاس بالفرق بين إجمالي المبلغ الدفترى للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

- يقوم البنك عند حساب معدلات الخسارة الأخذ في الاعتبار معدلات الاسترداد المتوقعة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة سواء من الضمانات النقدية والعينية أو معدلات السداد التاريخية أو المستقبلية المتوقعة وذلك على النحو التالي:

- بالنسبة لأدوات الديون المصنفة ضمن المرحلة الأولى يتم الاعتراف فقط بقيمة الضمانات النقدية وما في حكمها المتمثلة في النقدية والأدوات المالية الأخرى التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة في مدي زمني قصير (٣ شهور أو أقل) وبدون أن يحدث تغير (خسارة) في قيمتها نتيجة مخاطر الائتمان.

- بالنسبة لأدوات الديون المصنفة ضمن كلاً من المرحلة الثانية أو الثالثة يتم الاعتراف فقط بأنواع الضمانات طبقاً للقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٢٤/٥/٢٠٠٥ بشأن تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات في حين يتم حساب قيمة تلك الضمانات طبقاً لما وارد بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

- بالنسبة لأدوات الدين المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل خارج مصر، يتم تحديد معدلات احتمالات الإخفاق على أساس التصنيف الائتماني للمركز الرئيسي للبنك الذي يعمل خارج مصر وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة المركز الرئيسي ومع مراعاة التعليمات الصادرة عن البنك المركزي بشأن مخاطر الدول، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥٪ على الأقل.

- بالنسبة لأدوات الدين المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل داخل مصر، يتم حساب معدلات احتمالات الإخفاق على أساس تصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وتعامل فروع البنوك المصرية بالخارج معاملة المركز الرئيسي، كما تعامل فروع البنوك الأجنبية التي تعمل داخل مصر معاملة المركز الرئيسي لها، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥٪ على الأقل.

- يتم خصم مخصص الاضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الأصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي، في حين يتم الاعتراف بمخصص الاضمحلال المتعلق بارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية والالتزامات العرضية ضمن بند المخصصات بالتزامات المركز المالي.

- بالنسبة لعقود الضمانات المالية يقوم البنك بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس الفرق بين الدفعات المتوقع سدادها لحامل الضمانة مخصوصاً منها أي مبالغ أخرى يتوقع البنك استردادها.

هـ. الاستثمارات المالية من خلال الأرباح والخسائر

يتم قياس أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين ووثائق الاستثمار بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح والخسائر.

و. الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل

يتم قياس أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين ووثائق الاستثمار بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل.

ز. الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تسجل ضمن هذا البند بالتكلفة المستهلكة ولا تخضع لمتطلبات قياس القيمة العادلة بل تخضع لمتطلبات قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

ح - الشركات التابعة والشقيقة

تتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتران، وفي حالة حدوث تدهور في قيمتها العادلة عن القيمة الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية به وذلك بالنسبة لكل استثمار على حده، وتحمله على قائمة الدخل ببند خسائر اضمحلال استثمارات مالية أخرى، وفي حالة حدوث ارتفاع لاحق في القيمة العادلة يتم إضافته إلى ذات البند وذلك في حدود ما سبق تحميله على قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

ط. أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية

م. التزامات مزايا ما بعد انتهاء الخدمة

يمنح بنك مصر العاملين به بعض المزايا بعد انتهاء فترة خدمتهم وتعتبر هذه المزايا من المزايا المحددة التي يتم تحميلها على المصروفات على مدار سنوات خدمة العامل والاعتراف بها ضمن الالتزامات وفقا لمعايير المحاسبة المصرية، وقواعد البنك المركزي الصادرة في ديسمبر ٢٠٠٨.

وتحسب الالتزامات الناشئة عن نظم المزايا المحددة التي اكتسبها العاملين في نهاية السنة المالية على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعرفة خبير إكتواري باستخدام طريقة الوحدة الائتمانية المقدره والتي تنطوي على افتراضات تتعلق بعلم السكان ومعدلات دوران العاملين وأسعار الفائدة ومستوى التضخم.

كما يمنح بنك مصر العاملين به مكافأة نهاية الخدمة وفقا لقانون العمل بفروع الخليج بدولة الإمارات العربية المتحدة، ووفقا للائحة العاملين بالبنوك المعتمدة من البنك المركزي الفرنسي.

ن. المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلاي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام. وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كليا أو جزئيا ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدره للالتزام.

المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبه، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبه.

ي. الأصول غير الملموسة

تتمثل الأصول غير الملموسة في تكلفة اقتناء برامج الحاسب اللالي والرخص الخاصة بها وتظهر بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الاستهلاك ومخصص خسائر الاضمحلال ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات استهلاك بنسب تتراوح من ٢٠٪ إلى ١٠٠٪ أو مدة الرخص للبرامج أيهما أقل.

ك. الأصول الثابتة و الإهلاك

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك وخسائر الاضمحلال. ويتم إهلاك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات إهلاك مناسبة يتم تحديدها على أساس العمر الانتاجي المقدر لكل أصل: -

الأصل	معدلات الإهلاك
مباني وإنشاءات	٢,٥٪
أجهزة ومعدات	من ١٠٪ إلى ٢٠٪
أثاث	من ٦,٥٪ إلى ٢٥٪
وسائل نقل وانتقال	من ٢٠٪ إلى ٢٥٪
نظم آلية متكاملة	من ١٤,٥٪ إلى ٢٥٪
تجهيزات وتركيبات	٦,٥٪ إلى ٣٣,٥٪
تحسينات عقارات مستأجرة	١٢,٥٪ أو مدة الايجار أيهما أقل

ل. النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها (أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وكذا أرصدة أذون الخزنة) التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ اقتنائها.

س. ضرائب الدخل

السوق وخطر السيولة ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق قطاع إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة ويقوم القطاع بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك بالإضافة إلى ذلك فإن قطاع إدارة المخاطر يعد مسئول عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

إدارة رأس المال

يتم مراجعة مدى كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) دورياً بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم إعداد البيانات المطلوبة وتقديمها للبنك المركزي على أساس ربع سنوي .

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من ضريبة الفترة المستحقة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل على الأرباح والخسائر غير المحققة المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية التي يتم إدراجها ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبة المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبة المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبة المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبة المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبة المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

(٣) إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة حيث يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي: -

- الاحتفاظ بمبلغ 0 مليار جنيه كحد أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.

- الاحتفاظ بنسبه بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٣,٢٥٪.

وتخضع فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها.

قد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعها الخارجية خلال السنتين الماضيتين.

وقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ الموافقة على التعليمات الخاصة بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل II .

ويعرض الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال عن القوائم المالية للمجموعة المصرفية في نهاية الفترة الحالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وسنة المقارنة وفقاً لقواعد البنك المركزي الصادرة في ضوء مقررات بازل II

القيمة بالألف جنيه

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	رأس المال
	٨٧,٩٠٦,١٢١	١٠٧,١٥٢,٩٩١	صافي الشريحة الأولى
	١٨,٤٨٢,٩٨٣	٥٠,٤٧٨,٠٥٧	صافي الشريحة الثانية
	١٠٦,٣٨٩,١٠٤	١٥٧,٦٣١,٠٤٨	إجمالي رأس المال
	٥٦١,٨٦٢,٩٥٦	٧٨٧,٧١٩,٨٥٢	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر
	٪١٨,٩٤	٪٢٠,٠١	معيار كفاية رأس المال

وتبلغ نسبة الرافعة المالية عن القوائم المالية للمجموعة المصرفية في نهاية الفترة الحالية ٥,٤٠٪ مقابل ٥,٧٩٪ في سنة المقارنة.

القيمة بالألف جنيه

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	قروض وتسهيلات للبنوك (٤)
٢,٨٧٨,٢٠٦	١,٣١٩,٧٨٩	قروض لآجال
(٤٥,٢٤٢)	(٣٢,٤٨٠)	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
٢,٨٣٢,٩٦٤	١,٢٨٧,٣٠٩	صافي قروض وتسهيلات للبنوك

القيمة بالألف جنيه

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	قروض وتسهيلات للعملاء (٥)
		أفراد ومشروعات صغيرة
٧,٤٥٣,٢٠٢	٧,٦٨٨,٠٩٧	حسابات جارية مدينة
١,١١٩,٠٤٨	٢,١٢٣,٣٥٥	بطاقات ائتمان
٤٣,٦٠٦,٣٣٥	٦٩,١٩٨,٣٧٢	قروض شخصية
١٥,٨٧٥,١٣٦	٣٢,٠١٢,٣٠٤	قروض مباشرة
٧,٣٧٤,٧٢٨	٩,٤٣٢,٣٢٩	قروض عقارية
٦٤,٩٣٥	٣٧٨,٤٥٠	قروض أخرى
٧٥,٤٩٣,٣٦٤	١٢٠,٨٣٢,٩٠٧	إجمالي (١)
		مؤسسات كبيرة ومتوسطة
٤٥,٤٨٣,٦٩٧	٨٥,٦٤٠,٢٩٩	حسابات جارية مدينة
١٦٨,٨٣٣,٧٢٩	٢٣٢,١٠٢,٧٦٨	قروض مباشرة
٥٥,٨٥٥,٠٤٤	١٦٧,٥٧٢,٧٩٥	قروض مشتركة
٥٨١,٠٩٦	٦١٩,٤٣٤	قروض أخرى
٢٧٠,٧٥٣,٥٦٦	٤٨٥,٩٣٥,٢٩٦	إجمالي (٢)
٣٤٦,٢٤٦,٩٣٠	٦٠٦,٧٦٨,٢٠٣	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (٢+١)
(١٠,١٣٤,٦٦٤)	(١٥,٨٣٥,٠٥٣)	يخصم : مخصص قروض وتسهيلات للعملاء
(٣٦٥,٠٦٢)	(٢٥١,٨٦٣)	يخصم : العوائد المجنبة
(٣٥٥,٠٨٧)	(١١٠,٣٢٨)	يخصم : الخصم غير المكتسب
٣٣٥,٢٩٢,١١٧	٥٩٠,٥٧٠,٩٥٩	صافي القروض والتسهيلات للعملاء والأوراق التجارية المضمومة

مخصص اضمحلال القروض للعملاء

وفيما يلي تحليل لحركة حساب مخصص اضمحلال القروض للعملاء خلال السنة:

القيمة بالألف جنيه

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١		٣٠ يونيو ٢٠٢٠		٣١ ديسمبر ٢٠٢١		البيان
الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الأولى والثانية	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الأولى والثانية		
٥,٥٨٧,٩٣٧	٢,٨٧٢,٢٠٦	٢,٧١٥,٧٣١	١٠,١٣٤,٦٦٤	٥,٤٩٤,٣٨٧	٤,٦٤٠,٢٧٧		رصيد المخصص في أول السنة
٣,٢١٤,٧١٦	١,١٨٧,٨٦٧	٢,٠٢٦,٨٤٩	-	-	-		فروق تطبيق المعيار في ٢٠١٩/٠٧/٠١
١,٤٦٠,٥٩٨	١,٤٨١,٢٠٤	(٢٠,٦٠٦)	٧,٧٠٢,١٥١	٥,٨٦٥,٢٦٩	١,٨٣٦,٨٨٢		عبء (رد) الاضمحلال خلال السنة
٦٩٣,٩٨٧	٦٩٣,٩٨٧	-	٦٩٠,٨٢٤	٦٩٠,٨٢٤	-		متحصلات من قروض سبق إعدامها
(١٦٣,٣٠٥)	(٨١,٦٠٨)	(٨١,٦٩٧)	(١١٤,٣٣٤)	(٨٦,٦٨٥)	(٣٧,٦٤٩)		فروق إعادة تقييم أرصدة المخصص بالعملاء الأجنبية
(٦٥٩,٢٦٩)	(٦٥٩,٢٦٩)	-	(٢,٥٧٨,٢٥٢)	(٢,٥٧٧,٨١٠)	(٤٤٢)		المستخدم من المخصص خلال السنة
١٠,١٣٤,٦٦٤	٥,٤٩٤,٣٨٧	٤,٦٤٠,٢٧٧	١٥,٨٣٥,٠٥٣	٩,٣٨٥,٩٨٥	٦,٤٤٩,٠٦٨		رصيد المخصص في آخر السنة

تحليل مخصص خسائر اضمحلال قروض وتسهيلات للأفراد والمشروعات الصغيرة

القيمة بالألف جنيه

الإجمالي	أفراد ومشروعات صغيرة					البيان	
	قروض أخرى	قروض عقارية	قروض مباشرة	قروض شخصية	بطاقات ائتمان		
٤,٣٥٩,٦٠٠	٣٧١,٧٢٣	٧٥٢,٥٢١	٢,٠٢٧,٨٤٩	٧٤٩,٠٦٤	٣٢,١٦٥	٤٢٦,٢٧٨	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
١,٤٨١,٣٧٨	٦٣,٠٠٩	٤٠١,٠١٥	٣٨٣,٣٠٠	٤٥٥,٩٥١	٢٢,٦٦٥	١٥٥,٤٣٨	٣٠ يونيو ٢٠٢٠

تحليل خسائر اضمحلال قيمة القروض والتسهيلات للمنشآت الكبيرة والمتوسطة

القيمة بالألف جنيه

الإجمالي	مؤسسات كبيرة ومتوسطة			البيان	
	قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة		
١١,٤٧٥,٤٥٣	٢٠٨,٧٩٢	٤,٧٧٣,٨٢١	٢,٣٧١,٠٢٢	٤,١٢١,٨١٨	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٨,٦٥٣,٢٨٦	٩٤,٣٥٢	٣,٨٩٤,٤٠٢	١,٣٤٩,٧٧٥	٣,٣١٤,٧٥٧	٣٠ يونيو ٢٠٢٠

القيمة بالألف جنيه

٣٠ يونيو ٢٠٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

(٦) استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

أدوات حقوق الملكية

١٢٤,٥٦٣	١٢٨,٥٦٢	اسهم شركات
١٢٤,٥٦٣	١٢٨,٥٦٢	اجمالي أدوات حقوق الملكية
٣,٨٤٦,٩٥٧	٤,٢٩٩,٦٥٦	استثمارات مالية تدار بمعرفة الغير
٣,٩٧١,٥٢٠	٤,٤٢٨,٢١٨	اجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

(٧) استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

القيمة بالألف جنيه

٣٠ يونيو ٢٠٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٨,٢٨٦,٦١٨	١٥,٥٣٨,٨٤٧	أدوات حقوق الملكية
٤٦٣,١٤٧,٧٠٤	٣٠٨,٦٥٧,٣٩٩	أدوات دين
٤٧١,٤٣٤,٣٢٢	٣٢٤,١٩٦,٢٤٦	الإجمالي

(٨) ودائع العملاء

القيمة بالألف جنيه

٣٠ يونيو ٢٠٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٧٥,٥٢٩,٥١٧	١٦٧,٦٢٠,١٥٣	ودائع تحت الطلب
١١٦,٦١٥,٩٣٨	١٦٣,٨٢٤,٥٧٤	ودائع للأجل وباخطار
٥٣٢,٢٨٤,٩٨٩	٦٧٧,٩٠٥,١٩٠	شهادات إيداع
١٨٨,٣٠٣,٢٢٠	٢٠٥,٧٧٨,٤٥٩	ودائع التوفير
١٥,٠٧٩,٣٨٧	١٨,٧٩٧,٣٥٥	ودائع أخرى
٩٣٧,٨١٣,٠٥١	١,٢٣٣,٩٢٥,٧٣١	الإجمالي

(٩) قروض أخرى

القيمة بالألف جنيه

٣٠ يونيو ٢٠٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٣,٦٩٥,١٩٣	٤٥,٨٧١,٨٣٧	وديعة مساندة
١٠,٧٧٨	٨,٧٧٨	قروض طويلة الأجل الشركة المصرية لإعادة التمويل
-	٩٣٥,٠٠٠	قروض جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر
٧,٦٩٠	٣,٠٧٠	قروض الصندوق الاجتماعي - برامج تمويلية
١٠٠,٠٠٠	-	قروض صندوق اجتماعي - بدايتي ١
٢٩٣,٢٠٠	١٣٣,٠٠٠	قروض صندوق اجتماعي - بدايتي ٢
٢٥٠,٠٠٠	١٨٧,٥٠٠	قروض صندوق اجتماعي - بدايتي ٣
٥٣,٥٣٢,١٤٧	٦٨,٩٧٤,٢٧٣	قروض طويلة الأجل من بنوك خارجية
٢٣,٥٤٧,٠٦٥	١٠,١٠٠,٤١٢	قروض قصيرة الأجل من بنوك خارجية
٩٦٨,٣٠٤	-	قروض قصيرة الأجل من بنوك محلية
٩٢,٤٠٤,٣٧٧	١٢٦,٢٠٣,٨٧٠	إجمالي قروض أخرى

(١٠) مخصصات أخرى

القيمة بالألف جنيه

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٥٩٢,٣٧٠	١,٢٨٥,١٢٨	مخصص ضرائب و مطالبات قضائية
١,٥٣٧,٧٠٢	٢,٢٠٨,٧٠١	مخصص الإلتزامات العرضية والارتباطات
٣,٨١٧	٢,٨١٦	أخرى
٢,١٣٣,٨٨٩	٣,٤٩٦,٦٤٥	إجمالي مخصصات أخرى

(١١) التزامات مزايا التقاعد

القيمة بالألف جنيه

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٣,٦٧٢,٤٠٦	٤,٨٨٦,٨٣٣	المزايا العلاجية بعد التقاعد
٩٤٢,٩٩٧	٩٨٣,٤٢٨	مكافأة نهاية الخدمة
٤,٦١٥,٤٠٣	٥,٨٧٠,٢٦١	الإجمالي
		المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل:
٨١٥,٠٣٦	١,٥٨٧,٤٤٩	التزامات المزايا العلاجية بعد التقاعد
٤٠٥,٠١٧	٢١٠,١١١	التزامات مكافأة نهاية الخدمة
١,٢٢٠,٠٥٣	١,٧٩٧,٥٦٠	الإجمالي

(١٢) رأس المال

أ- رأس المال المرخص به

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٢ مارس ٢٠١٥ تم زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٣٠٠٠٠ مليون جنيه مصري بدلا من ١٥٠٠٠ مليون جنيه مصري

ب- رأس المال المصدر و المدفوع

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ١٥٠٠٠ مليون جنيه مصري موزعا على ٣٠٠ مليون سهم مملوكة بالكامل للدولة بقيمة اسميه للسهم خمسة جنيهات مصريه.

(١٣) الإحتياطيات

القيمة بالألف جنيه

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٢,٩٩٤,٣٥٧	٤,٠٩٠,٤٢٤	إحتياطي قانوني
٢,٢٢٩,٩٠٩	٣,٣٦٨,٥٧٩	إحتياطي عام
١,٠١٧,٠١٤	١,١١٠,٢٤٤	إحتياطي رأسمالي
٦,٨٣٣,٧١٠	١٢,٣٩٩,٦٨٥	إحتياطي تدعيمي
٧,٣٧١,١٧٣	٩,٣٩٣,٣٤٨	إحتياطي القيمة العادلة
١,٧٧٨,٦١٣	٢,١٨٢,٦١٩	إحتياطي مخاطر بنكية عام
٨١٦,٥١٧	٦٦٧,٨٨٨	إحتياطي فروق ترجمة عملات أجنبية
٣٩,٣٠٤,٨٠٧	٥٧,١٢٨,١٦٣	فروق قيمة اسمية عن قيمة حالية للودائع المساندة
٩٧,٣٨٦	٩٤٧,٣٨٦	إحتياطي المخاطر العام
٦١٥,٠٠٧	٧١٣,٢٦١	إحتياطي خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات دين من خلال الدخل الشامل
٦٣,٠٥٨,٤٩٣	٩٢,٠٠١,٥٩٧	إجمالي الإحتياطيات

(١٤) أرقام المقارنة

«تم عرض القوائم المالية المستقلة (المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية) والايضاحات المتممة لفترة ثمانية عشر شهرا تبدأ من أول يوليو ٢٠٢٠ وتنتهي في آخر ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بأخر قوائم مالية معتمدة من قبل الجمعية العامة للبنك والتي بدأت من أول يوليو ٢٠١٩ وانتهت في آخر يونيو ٢٠٢٠ تمثل اثني عشر شهرا.

وذلك بناء على موافقة الجمعية العامة للبنك في ١١ أكتوبر ٢٠٢٠ على تعديل المادة ٢٥ من النظام الأساسي لتبدأ السنة المالية في ٠١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة وذلك بدء من أول يناير ٢٠٢٢ على ان تكون الفترة من أول يولييه ٢٠٢٠ وحتى آخر ديسمبر ٢٠٢١ هي فترة انتقالية ممتدة لمدة ثمانية عشر شهرا.»

القوائم المالية الموجزة الموحدة

عن الفترة المالية المنتهية في يوم ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

أصدر بنك مصر للمرة الأولى القوائم المالية المجمعة منذ إنشائه في أبريل ١٩٢٠. لمزيد من المعلومات حول القوائم المالية الموجزة الموحدة عن الفترة المالية المنتهية في يوم ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ برجاء مسح - الضغط على رمز الاستجابة السريعة QR



بنك مصر

دليل فروع

دليل فروع بنك مصر المحلية

بنك مصر- المركز الرئيسي

العنوان: 151 شارع محمد فريد، وسط البلد - القاهرة - مصر 

الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.com 

مركز الاتصالات: 19888 

البريد الإلكتروني: BM19888@banquemisr.com 

www.facebook.com/BanqueMisr.1920 

www.twitter.com/MisrBank 

www.instagram.com/banque.misr 

www.youtube.com/user/banquemisr1920 

www.linkedin.com/company/banque-misr 

دليل فروع بنك مصر الدولية

فرع الشارقة

العنوان:  بناية كريستال بلازا - A 15 - كورنيش البحيرة
ص.ب 254 - الشارقة - الإمارات العربية المتحدة 5484401 (6) 00971 
التليفون: 00971 (6) 5484401 
الفاكس: 00971 (6) 5484343 
الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.ae 

فرع إمارة العين

العنوان:  شارع العين الرئيسي - بناية العسلية - خلف مسجد
الشيخة سلمة
ص.ب 59232 العين - الإمارات العربية المتحدة 
التليفون: 00971 (3) 7511104 
الفاكس: 00971 (3) 7514334 
الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.ae 

فرع رأس الخيمة

العنوان:  بناية الهلال الأحمر - ميدان الصدف
ص.ب 618 - رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة 
التليفون: 00971 (7) 2339219 
الفاكس: 00971 (7) 2339316 
الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.ae 

مكتب بنك مصر الإقليمي - دولة الإمارات العربية المتحدة

العنوان:  برج بوابة الخليج، الطابق 12، الخليج التجاري - دبي
ص.ب 1502 - دبي - الإمارات العربية المتحدة 
التليفون: 00971 (4) 2715175 
الفاكس: 00971 (4) 2720156 
الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.ae 
مركز الاتصالات: 00971 (2) 6522722 
البريد الإلكتروني: custservice@gulf-banquemisr.ae 

فرع أبوظبي

العنوان:  شارع خليفة - بناية دبيينا
ص.ب 533 - أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة 
التليفون: 00971 (2) 6522722 
الفاكس: 00971 (2) 6273000 
الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.ae 

فرع دبي

العنوان:  برج سيتي سنتر، الطابق الأرضي، شارع 27 بورسعيد - ديرة
ص.ب 1502 - دبي - الإمارات العربية المتحدة 
التليفون: 00971 (4) 2715175 
الفاكس: 00971 (4) 2714071 
مركز الاتصالات: 80026823 
الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.ae 

فرع بنك مصر لبنان - المركز الرئيسي

العنوان: شارع رياض الصلح، مبنى بنك مصر لبنان، وسط البلد
ص.ب 7-11 بيروت- لبنان
التليفون: 987777 (1) 00961 / 986666 (1) 00961
الفاكس: 964296 (1) 00961 / 964223 (1) 00961
الموقع الإلكتروني: www.bml.com.lb
البريد الإلكتروني: mail@bml.com.lb

بنك مصر باريس – فرنسا

العنوان: 9Rue Auber, 75009 باريس- فرنسا
التليفون: 44943231 (1) 0033 / 44943232 (1) 0033
الفاكس: 42665978 (1) 0033 / 44943267 (1) 0033
الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.fr
البريد الإلكتروني: euromisr@banquemisr.fr

بنك مصر أوروبا – ألمانيا

العنوان: Marienstr. 15, D-60329 Frankfurt am Main
التليفون: 29974402 (69) 0049
الفاكس: 29974600 (69) 0049
الموقع الإلكتروني: www.misr.de
البريد الإلكتروني: info@misr.de

مكتب تمثيل بنك مصر - مدينة كوانزو بجمهورية الصين الشعبية

العنوان: وحده رقم 10، الدور رقم 24، مركز Chow Tai Fook المالي
الدولي (CTF)، 6 الطريق الشرقي، Zhujiang East Road, Zhujiang
New Town, Tianhe District, Guangzhou
ص.ب 510623
التليفون: 37392584 (20) 0086- / 87578806 (20) 0086
الفاكس: 37392764 (20) 0086
البريد الإلكتروني: GuangzhouRepOffice@banquemisr.com

كوت ديفوار: مكتب تمثيل بنك مصر لبنان بكوت ديفوار

العنوان: BP 1249 Abidjan 04 Imm. Broadway center - 04
Ave. Noguès Plateau - Abidjan - Côte d'Ivoire
التليفون: 0022507686869

مكتب تمثيل بنك مصر فى روسيا

العنوان: أبراج الإتحاد الشرقية - الدور رقم 25، برج فوستوك، 12،
Presnenskaya Emb.,، موسكو، 123317، روسيا الاتحادية

التليفون: 007 (495) 7972898

الفاكس: 007 (495) 7972899

البريد الإلكتروني: MoscowRepOffice@banquemisr.com

مكتب تمثيل بنك مصر - مدينة سيول بكوريا الجنوبية

العنوان: 12F #3 Hyoryung Building, 32 Mugyo-ro, Jung-gu,
Seoul 04521, Republic of Korea

التليفون: +82 3381 4680 70

الفاكس: +82 3380 4855 70

البريد الإلكتروني: sbshim@banquemisr.com

مكتب تمثيل بنك مصر فى ميلانو - إيطاليا

العنوان: Piazza San Sepolcro 1, 20123 Milano, Italia

التليفون : 39+ 02 36566 220

الفاكس : 39+ 02 36566 221

البريد الإلكتروني: habdelhamid@banquemisr.com

مكتب تمثيل بنك مصر فى نيروبي - كينيا

العنوان: Merchant Square- Block D, Ground Floor, Riverside
.Drive, Westlands, Nairobi

ص.ب 25300 - 00603 نيروبي

التليفون + 8698340 20 254

البريد الإلكتروني NairobiRepOfficeSupportTeam@banquemisr.com

Emachua@Banquemisr.com

(القلادة الخاصة بالملك) بسوسينس الأول

حوالي ١٠٣٩-٩٩١ ق.م
عصر الانتقال الثالث، (الأسرة الحادية والعشرون)

تم اكتشاف مومياء الملك بسوسينس الأول، وهو يرتدي هذه القلادة الرائعة. ما هو محير حقا الكم الهائل من العمل الذي تم بذله في إنتاج هذه القلادة. وتتكون نفسها من سبعة صفوف متحدة المركز مكونة من أقراص ذهبية رفيعة (أكثر من خمسة آلاف). بها لوحة شبه منحرف من الذهب الخالص تزين منتصف الجزء الأمامي، وجهها مزخرف بشكل غني بالأشكال والهيروغليفية المصنوعة من اللازورد والعقيق والفلسبار الأخضر. توجد الخراطيش التي تحتوي على أسماء العرش والميلاد لبسوسينس الأول، جنبًا إلى جنب تحت قرص شمس مجنح، يحيط بها المعبود آمون وزوجته موت. يتدلى من اللوحة صف رائع من العديد من السلاسل المصنوعة من سلاسل ذهبية مترابطة معقدة. تتفرع كل سلسلة إلى عدد آخر من السلاسل، والنقطة الانتقالية مغطاة تجميليًا بزهرة لوتس.





حلية متدلّية (دلالية) في هيئة المعبودة إيزيس

حوالي ١٠٣٩-٩٩١ ق.م
عصر الإنتقال الثالث، (الأسرة الحادية والعشرون)

تم اكتشاف هذه الدلالية الصغيرة والرائعة في مقبرة (وندج بو ندجد)، الذي على الرغم من عدم كونه ملكيًا، تم دفنه في المقبرة الملكية في تانيس، في مقبرة بالقرب من مقبرة ملكه بسوسنس الأول. يحمل (وندج بو ندجد) ألقابًا رائعة للغاية؛ بالإضافة إلى الأكثر شيوعًا التي تدل على نبلة، كان قائدًا في الجيش، وحمل عدة ألقاب كهنوتية رفيعة المستوى.

تم تصميم التمثال الصغير لإيزيس ليكون بمثابة دلالية لقلادة ليرتديها (وندج بو ندجد) حتى يكون تحت حماية هذه الإلهة العظيمة. وقد تم تصويرها وهي ترتدي رداءً طويلًا وضيقًا، مع غطاء للرأس يتكون من قرص الشمس بين قرني بقرة. على الرغم من أن هذا كان عادةً جزءًا من شكل تمثل فيه المعبودة تحور، إلا أنه في فترات لاحقة ظهرت إيزيس بشكل متزايد مع قرص الشمس وقرن البقرة. الشكل يبدو مفصلاً بشكل لافت للنظر ولا تشوبه شائبة. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن الدلالية بها مسافات، مثل تلك الموجودة بين ذراعيها وجسمها، وهي ميزة نادرًا ما تُرى في التماثيل الحجرية ولكنها شائعة في التماثيل المعدنية، مما يزيد من إبراز المظهر المذهل للتمثال. لا ينبغي أن ينتقص جمال الدلالية من جمال السلسلة نفسها، فهي مصنوعة من روابط ذهبية متجانسة تمامًا.



السوار الخاص بالملك شاشنق الثاني

حوالي (٨٩٠ ق.م)
عصر الانتقال الثالث، (الأسرة الثانية والعشرون)

يعتبر هذا السوار، أحد أكثر قطع المجوهرات المصرية القديمة شهرة. على الرغم من أنه تم صنعه في وقت شقاق سياسي (ضعف مصر سياسيًا)، إلا أنه يشير بوضوح إلى أن مهارة الحرفيين المصريين القدماء لم تتراجع بأي شكل من الأشكال منذ عهد توت عنخ آمون، قبل أربعمئة عام.

يتكون السوار من نصف دائرة من الذهب الخالص. تم ارتداؤه بفضل أحد المفصلات التي تربط النصفين بكونه قابلاً للفتح. تتكون الزخرفة المحيطة باللوحة المركزية من شرائط عمودية متناوبة من الذهب واللآزورد. السمة الزخرفية الرئيسية هي الودجات الواقية (عين حورس)، وهي أيضًا رمز قوي للشفاء. العلامات (الهيروغليفية) والحواجب كلها مصنوعة من اللآزورد المحاط بأناقة بالذهب. يتكون بياض العين من القيشاني الأبيض، والقزحية من الحجر الأسود. ويجلس الودجات على النقش الهيروغليفي الذي يمثل سلة مزينة بشكل معقد بنمط رقعة الشطرنج يتكون من الذهب واللآزورد وتطعيمات العقيق. تم وضع الودجات والنب مَعًا على خلفية مربعة من اللآزورد ذات الجمال الأخاذ، وتضفي خطوطها البيضاء تأثير السحب البيضاء في يوم جميل. توأم هذا السوار، الذي تم وضعه على الذراع الآخر، متطابق من جميع النواحي باستثناء أن عيون الودجات هي صور مرآة لبعضها البعض، مما يكشف عن حب المصريين القدماء للتناظر.

(تابوت) نجم عنخ

حوالي ١٥٠-٥٠ ق.م
العصر البطلمي

كان نجم عنخ كاهن معبود الخصوبة (حريشف) برأس كبش. مكان اكتشاف تابوته المزين بشكل مؤكد غير معروف، وهو مصنوع من الكرتوناج (طبقات من الكتان ملتصقة مع الجص)، وداخلها مغطى جزئياً بالفضة، والجزء الخارجي مذهب بالكامل. تزين التابوت مشاهد مأخوذة من نصوص جنائزية لتضمن لنجم عنخ حياة متجددة في الآخرة. من بين هؤلاء، يصور أحدهم وزن القلب، والآخ يصور مومياء نجم عنخ، محاطة بالمعبودتان إيزيس ونفتيس، والمعبود أنوبيس، معبود التحنيط، الذي يشرف على العملية الخاصة بوزن القلب.

تم شراء تابوت (نجم عنخ) من قبل متحف متروبوليتان للفنون في عام ٢٠١٧. وبالتعاون مع وزارة السياحة والآثار، ووزارة الخارجية، ومكتب المدعي العام لولاية نيويورك، تمت إعادته إلى الحكومة المصرية في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٩. هذا التابوت الجميل يمكن الاستمتاع به اليوم في المتحف القومي للحضارة المصرية.



قائمة المراجع للكنوز الذهبية

Bongioanni, A., and Croce, M.S. (eds.). (2001). *The Illustrated Guide to the Egyptian Museum in Cairo*. Cairo: The American University in Cairo Press; Vercelli: White Star.

Bosse-Griffiths, K. (1973). The Great Enchantress in the Little Golden Shrine of Tutankhamun. *Journal of Egyptian Archaeology* 59, 100–8.

Eaton-Krauss, Marianne & Graefe, Erhart. (1985). *The Small Golden Shrine from the Tomb of Tutankhamun*. Griffith Institute.

Killen, G. (2017). *Ancient Egyptian Furniture I: 4000–1300 B.C.* (2nd ed.). Oxford and Philadelphia: Oxbow Books.

James, T.G.H. (2000). *Tutankhamun: The Eternal Splendor of the Boy Pharaoh*. The American University in Cairo Press, 290–91.

Malek, J. (2003). *Egypt: 4000 Years of Art*. London: Phaidon.

Ogde, J. (2000). "Metals." In P. T. Nicholson & I. Shaw (Eds.). *Ancient Egyptian Materials and Technology* (pp. 148–76). Cambridge: Cambridge University Press.

Reeves, N. (1990). *The Complete Tutankhamun: the King, the Tomb, the Royal Treasure*. Thames and Hudson, 140–41.

Saleh, M., Sourouzian, H., Liepe, J. & al-Mathaf al-Misri. (1987). *The Egyptian Museum, Cairo: Official Catalogue*. Mainz: Philipp von Zabern.

Smith, W. S. (1998). *The Art and Architecture of Ancient Egypt* (Rev. ed.). Yale University Press.

Tiradritti, F. (ed.). (1999). *The Treasures of the Egyptian Museum*. Cairo: The American University in Cairo Press.

شكر وتقدير إلى المكتب العلمي بوزارة السياحة والآثار

نود أن نغتتم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للجهود المبذولة من جانب اللجنة العلمية بمكتب وزارة السياحة والآثار للتحقق من صحة وتعزيز المعلومات التاريخية الواردة في التقرير السنوي لبنك مصر، كما نعلن امتناننا بشأن التعقيبات المفصلة والهامة التي حصلنا عليها، فهذه بمثابة إشادة بالمراجعة المفصلة التي قام بها المسئولين بالمكتب العلمي.



بَنْكُ مِصْرَ
BANQUE MISR

بنك مصر- المقر الرئيسي :

العنوان : ١٥١ شارع محمد فريد - القاهرة

تليفون: ٠٠٢ (٠٢) ٤٢٣٩١٤٢٣٩ / ٦٥٦ / ٢٣٩١٠٦٣٩١

فاكس : ٠٠٢ (٠٢) ٢٣٩٣٥٣٨١

الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.com

